



الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

قبيلة زناتة والنشاط التجاري في المغرب الأوسط ما بين القرن (2-7هـ/8-13م)

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د. في تخصص تاريخ المغرب الأوسط الاقتصادي في العصر الوسيط.

من إعداد الطالب:

- بومنقار معاد

إشراف:

الأستاذ الدكتور: يوسف عابد

*<u>لجنة المناقشة</u>

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعــة
أ.د إسماعيل سامعي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر -قسنطينة
أ.د يوسف عابد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر -قسنطينة
د. سناء عطابي	أستاذة محاضرة أ	عضوا مناقشا	جامعة 08ماي1945 -قالمة
د. عبد المالك بكاي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2
د. محمد قويسم	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة 20أوت1955 -سكيكدة

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/2020-2021م



الإهداء:

إلى الذين يتألمون ويعملون ....

إلى روح والدي الطاهرة ....

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، من علمتني

وعانت الصّعاب لأصل إلى ما أنا فيه .... أمي

إلى روح شهدائنا الأبرار ....

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي ....

تشكرات:

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أنحني تواضعا أمام أستاذي الأستاذ الدكتور يوسف عابد وأتقدم له بالشكر الجزيل على قبوله الإشراف على هذا البحث وتتبع مراحله وتشجيعه ورعايته وتوجيهه الدائم لي على المثابرة والجد، وصبره عليّ ما لا يصبره الحميم لحميمه والأب لإبنه لإنجاز هذا البحث.

وجزيل الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة بحثي وصبرهم على قراءته وتقويماتهم وتصويباتهم فلهم فائق الإحترام والتقدير.

المختــصـرات

ص: الصفحة

تح: تحقيق

تع: تعليق

تق: تقديم

مر: مراجعة

ط: الطبعة

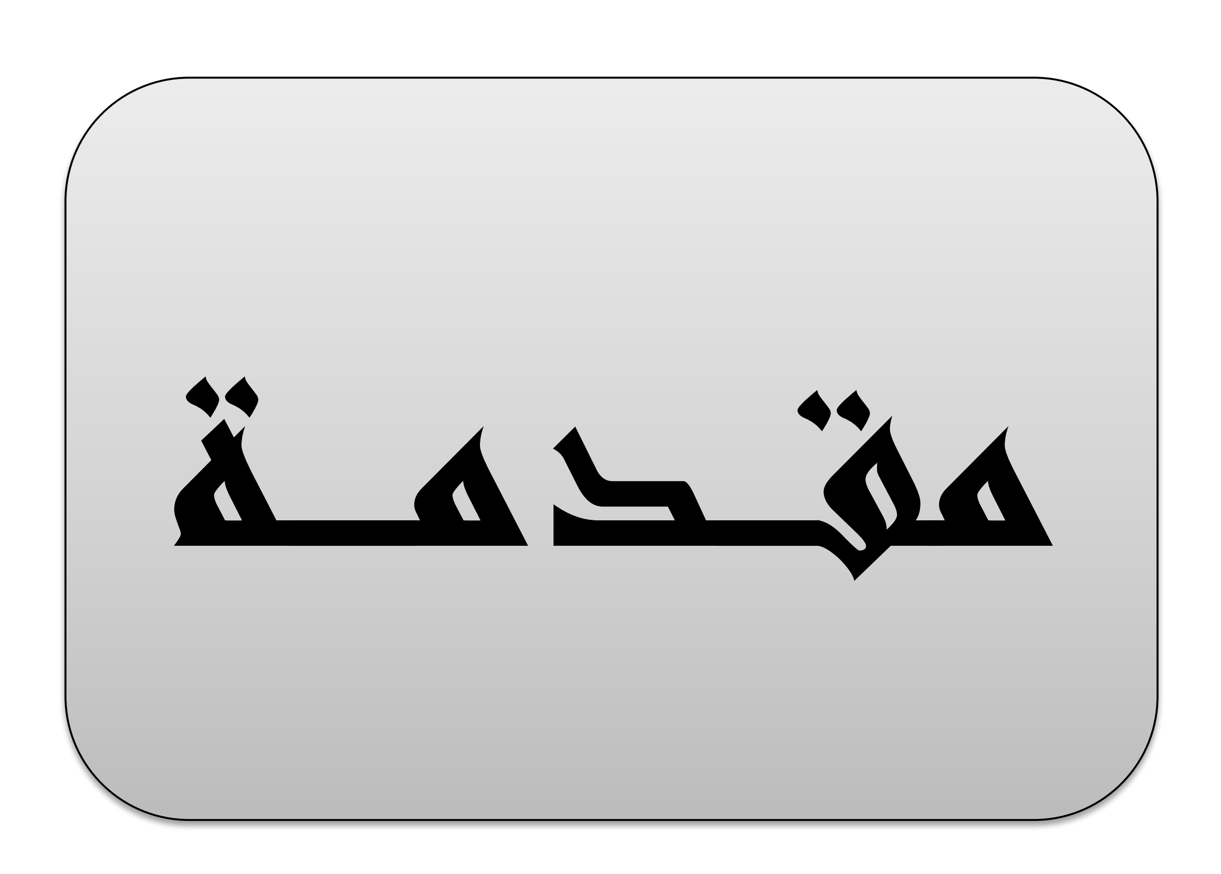
ج: الجزء

مج: مجلد

مخ: مخطوط

م: ميلادي

هـ: هجري


مقدمة

مقدمة:

تعد قبيلة زنّاتة إحدى أكبر القبائل البربريّة في المغرب الأوسط حتّى أنّ المؤرّخ ابن خلدون خصّص الجزء السّابع من كتابه "العبر" للحديث عن زنّاتة، وبما أنّ هذه القبيلة منتشرة في كلّ أنحاء المغرب الأوسط، يضاف إلى أنّ بطونها وأفخاذها اعتنقوا المذاهب المختلفة الوافدة على المغرب (سنيّة، معتزلة، إباضية، صفرية) الأمر الّذي جعل مصيرها مرهونا بما تملكه من قوّة اقتصادية تساعدها على الصّمود أمام فواجع ونكبات الزّمن، وعسكريّة تدافع عن حدودها ضدّ كلّ خطر معتدّ، وسياسية تساعدها على كسب الصّديق والحليف القويّ، وترهيب وردّ العدوّ.

ولعلّ النّشاط التّجاري يعدّ أحد أبرز القوى الاقتصادية والقطاعات الرئيسيّة والنّشاطات الهامّة الّتي مارستها زنّاتة خاصّة وأنّ الكثير من العوامل ساعدت على ذلك وفي مقدّمتها الموقع الاستراتيجي وطول امتداد القبيلة في كل أنحاء المغرب، إذ تعتبر همزة وصل بين بلاد السودان الغربي من جهة، والممالك والدول الأوروبيّة من جهة أخرى، فضلا على ارتباطها بالمغربين الأدنى والأقصى.

وبما أنّ قبيلة زناتة تحتكر أغلبيّة طرق ومسالك المغرب الأوسط سيمّا الداخلية منه والصحراوية، فضلا عن تضاريسها الجغرافيّة الّتي تتميّز بالتّنوّع بين سهول ساحليّة وداخليّة وصحراويّة، وتعدد أقاليمها المناخيّة بين مناخ معتدل ورطب وشبه رطب، وكذا توفرّها على شبكة مائيّة واسعة ومتنوّعة بين أنهار وآبار وعيون، كلّها تعد مقوّمات ولبنات تحفّز على النّشاط التّجاريّ الأمر الذي دفع بالزّناتيين لممارسته خاصّة ما بين القرنين الثّالث والرّابع الهجريّ/ التّاسع والعاشر الميلاديّ والذي بلغ فيه النّشاط التّجاري بزنّاتة أوجّ قوّته في عهد أمرائها الأقوياء أمثال محمد بن خزر وزيري بن عطيّة المغراوي.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا استخلاص الحدود الزّمنيّة لهذا الموضوع –بعد حصر الحدود المكانيّة في زنّاتة المغرب الأوسط–ما بين القرنين الثّاني والسّابع الهجري (8-13م) وهي الفترة التّي عرفت فيها زنّاتة عصرها الذّهبي بالمغرب الأوسط وبدأت تجارتها في النّمو والتّطور.

أهميّة الموضوع:

يعدّ موضوع "قبيلة زنّاتة ونشاطها التجاري في المغرب الأوسط" من المواضيع الهامّة لارتباطها بالتّجارة في المغرب عامّة والمغرب الأوسط على وجه الخصوص، وطريقة التّعاطي مع مثل هذا النّوع من الدّراسات تختلف عن باقي المواضيع البحثيّة الّتي ترتبط بالتّاريخ الحضاري لهذا البلد، وتتجلّى أهمّيته أكثر من خلال دراسة واقع التجارة في المجتمع القبلي في ظلّ النّزاعات والنّطاحات القبليّة الّتي شهدها

المغرب الأوسط في العصر الوسيط، وما له من تداعيّات على المنطقة الجغرافيّة وعلى نمو القبيلة، وحتّى على الدّولة والمجتمع في المغرب الأوسط.

كما تكمن أهمّية هذه الدّراسة أيضا في الكشف عن جانب هام من جوانب التّاريخ التّجاري القبلي للمغرب الأوسط في العصر الوسيط، ذلك أنّ جلّ الدّراسات التّاريخية الّتي أرّخت لزنّاتة -وعلى قلّتها-ركّزت أكثر على الجانب السّياسي أما الجانب الاقتصادي وتحديدا فرعه المتمثّل في التّجارة فإنّها لم تُدْرَسْ بالشّكل المطلوب والكافي نظرا لعزوف أغلبيّة الباحثين عن مثل هذه الدّراسات وتركيز جلّ أبحاثهم على الوضع السيّاسي، وذلك ربّما راجع إلى قلّة المصادر التي تتناول الجانب الاقتصادي مما أدّى إلى غيّاب نظرة واضحة ورؤية ثاقبة عن هذا الجانب الهام وتأثيراته في مختلف الجوانب الأخرى، خاصّة وأن قطاع التّجارة أثّر وتأثّر بسيّاسة الأمراء الزّناتيين، فأصبحت المكتبة التّاريخية بحاجة لمثل هذا النّوع من الدّراسات في هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى.

دواعي اختيار الموضوع:

يستند اختيار هذا الموضوع إلى أسباب عدة لعل من أبرزها: النقص الكبير لمثل هذه المواضيع في الميدان الاقتصاديّ الخاص بزناتة المغرب الأوسط، خاصة وأن أغلب المؤلفات أرخت للحياة السياسية وذكرت الجانب الاقتصادي في شذرات، وكذلك البحث عن الأسباب التي جعلت من التجارة أحد عوامل التّطور الحضاري لزناتة وتقصي الحقائق حول التجارة وكل ما يتعلق بتنظيماتها، وهذه الدوافع هيأت الأرضية العلمية لصياغة الفكرة ودفعنا لاختيار الموضوع الموسوم بـ "قبيلة زناتة والنشاط التجاري في المغرب الأوسط ما بين القرن (2-7هـ/ 8-13م).

وجذير بالتنويه؛ إلى أنّ موضوع التجارة بزناتة يعدّ أحد العناصر الاقتصادية الهامة إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين، في حين نجد أنّ معظم الاهتمام انكبّ على الدراسات السياسية والعسكرية لحواضر المغرب الأوسط دون قبائله، من أجل كل ذلك كان من الضرورة بما كان التطرق إلى موضوع مهم "تجارة زناتة" نظرا لما يحمله من مقومات جغرافية وأخرى حضارية، وهو ما يساهم في مواصلة الدّراسة في سيّاق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

والواضح للعيان؛ أن المصادر التاريخية اهتمت في غالب الأحيان بالحواضر الكبرى ولم تول اهتمامها بالقبيلة وكل ما ذكر لا يجيب عن تساؤلات الباحث في مثل هذا الموضوع، ولعلّ قبيلة زناتة والنشاط التجاري في المغرب الأوسط بخصائصها ومكوناتها جزءا لا يتجزأ من جغرافية المغرب الأوسط،

وكمحاولة مني لتسليط الضوء عن جوانب مهمة اقتصادية واجتماعية في تاريخ "قبيلة زناتة" بغرض توضيح طبيعة الحياة القبلية ونمط معيشتها وممارستها للنشاط التجاري.

إشكالية البحث:

اقترنت التجارة بمؤثرات داخلية وخارجية خاصة الطرق التجارية والأسواق وتنظيماتها، كما أنّ الوضع السّياسي والاجتماعي والقبلي له تأثير مباشر على التجارة، وعليه تكون الإشكالية على الأساس التالي: تجارة القبيلة تحمل في مضامينها اختلاف عن تجارة السلطة وتتحكم فيها ظروفا مغايرة لتجارة المدينة أم الأمر سيّان؟ وهل الوضع السّياسي لقبيلة زناتة في الفترة الممتدة من القرن 2-7هـ/8-13م كان له تأثير على تجارة القبيلة؟ والتي نحاول الإجابة عنها من خلال إثارة جملة من الأسئلة منها:

1. إلى أيّ مدى ساهم الموقع الجغرافي للقبيلة في التأثير على النّشاط التّجاري؟
2. هل كان تعدد البطون والأفخاذ الزناتية عائق أم محفّز للتجارة؟
3. من المتعارف عليه أنّ الوضع السّياسي المستقر خادم للتّجارة والحروب عائق أمامها، فكيف كانت الوضعية في قبيلة زناتة؟
4. الأسواق الزناتية مفتوحة أمام الوافد عليها، ففيما تتمثل خدمة هذه الأسواق ونظمها؟
5. اعتبرت الحواضر مركزا للنشاط التجاري في تاريخ المغرب الأوسط. هل كانت القبيلة مغيّبة تجاريا في هذه الفترة أم كان لها نصيب من الممارسة المفضيّة للازدهار الاقتصادي؟

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة عن موضوع قبيلة زناتة والنشاط التجاري في المغرب الأوسط فإنّها كانت محدودة وتمتاز بالعموميّات، فقد تناول الباحث محمد بن عميرة "دور زناتة في الحركة المذهبية" مشيرا لموقف زناتة من المذاهب التي توافدت على بلاد المغرب عامة ولم تقتصر على المغرب الأوسط فحسب.

كما تناولت الدراسة الموسومة ب: "زناتة... والخلافة الفاطمية" ليوسف إبراهيم سنوسي غير أن ما يؤخذ عليها أنّها كانت مقتصرة على الصراع الزناتي –الفاطمي ومحصورة في زمن تاريخي ضيق مقارنة بطول فترة البحث قيد الدراسة.

ورغم أن الدراستين السابقتين تتعلقان بموضوع زناتة إلا أنهما تجنبا ذكر النّشاط التّجاريّ ولم توردا مصطلح التجارة بالمرة بل انكبتا على الصراع المذهبي وموقف زناتة من هذا الصراع.

ومن الدراسات السابقة للموضوع أيضا "جودت عبد الكريم يوسف" الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، وموسى لقبال في "الحسبة المذهبية في بلاد المغرب"، إلا أنهما يتناولان تجارة الحاضرة دون تجارة القبيلة، غير أن دراسة كريم عاتي الخزاعي الموسومة بـ أسواق بلاد المغرب خلال القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع وجدت ما يروي ضمأنا.

الصعوبات:

إن النقص المسجل في دراسة النشاط التجاري بزناتة ضمن فترة محددة من القرن 2-7هـ/8-13م، هي فترة مفعمة بالأحداث والتغيرات السياسية لذلك يأتي هذا الهاجس على رأس الصعوبات التي واجهتني في بحثي.

كما أن موضوع قبيلة زناتة والنشاط التجاري في المغرب الأوسط موضوع صعب كونه يتعلق بحقل اقتصادي واجتماعي وعلاقته بأنماط القبيلة والدولة، خاصة حينما يجد الباحث نفسه في ظل ندرة الكتابات التاريخية المعاصرة لفترة الدراسة وتركيزها على جانب الدولة على حساب القبيلة المهمشة، ولهذا فإن الحديث والبحث في أبجديات قبيلة زناتة وارتباطها بالنشاط التجاري لهو أمر جد صعب ومعقد في حيثياته الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لقلة المصادر المتخصصة في قبيلة زناتة ونشاطها التجاري تحتّم علينا الاستعانة بكتب الفقه والنوازل والحسبة والتي كان في أغلبها اسقاطات على قبيلة زناتة أساسها تشابه المواقف.

المنهج المتبع في الدراسة:

بناء على طبيعة الموضوع وتعدد جوانبه وتنوع مادته العلمية اعتمدت على عدد من المناهج بما يخدم الإشكالية المطروحة ويستجيب للطموح العلمي وينير لنا طريق البحث والتنقيب، وفي هذا السياق اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي استفدت من خلاله في تحديد النصوص النوازلية التي تطرقت لموضوع النقود والمكاييل والموازين وظاهرة الغش ودور المحتسب في تنظيم السوق.

المنهج التاريخي: وهو منهج استفدت منه في تتبع الأحداث المستخرجة من النّصوص التّاريخية حيث يظهر التسلسل الزمني لمختلف الأحداث المشار إليها، مع التأكد من بعض الحقائق التاريخية من خلال الرجوع إلى مصادر تاريخية أخرى واعمال العقل والمنطق فيها.

المنهج الإحصائي: من خلال ذكر لعدد الأسواق الزناتية وكذلك دراسة تطور الأسعار فيها خلال فترة الدراسة مع التعرض لأنواع السلع الموجودة في السوق.

هيكل البحث:

تماشيا مع ما تمكّنت من جمعه من مادة تاريخيّة وما توفر لي من معطيات وحرصا مني على اتباع خطوات المنهجية المعتمدة في البحث ارتأيت تقسيم هذا الموضوع إلى أربعة فصول مع ترتيبها ترتيبا موضوعيا يحكمه معيار الزمن، وذلك بعد أن استهلت الدراسة بمقدمة عالجت فيها أهمية الموضوع وكذا أسباب اختياري للموضوع وطرحت فيها الإشكالية المراد معالجتها وإنارة جوانبها، بعدها تناولت دراسة الموضوع من خلال المتن الذي بدأت بـ:

الفصل الأول بعنوان "دراسة في الجغرافيا والتركيبة الإثنية لقبيلة زناتة" وتبرز أهميته بالنسبة للدراسة من خلال التطرق للموطن الأصلي لقبيلة زناتة والولوج إلى الحراك القبلي بالمغرب الأوسط وتسليط الضوء على نسب زناتة ثم العناصر التالية: أعراف القبيلة والقانون العام بداخلها، ثم الزواج واللباس والأطعمة والأشربة والعادات والتقاليد دون أن ننسى مكانة المرأة في القبيلة، وآخر عنصر خصص للعلاقات السياسية الخارجية للقبيلة.

وخصص الفصل الثاني لـ"عوامل نمو النشاط التجاري داخل قبيلة زناتة" وعلى هذا الأساس تطرقت لرسم شبكة الطرق والمسالك الزناتية وارتباطها بطرق المغرب الأوسط وتحديد دورهما في تفعيل الحركة التجارية، وباعتبار العوامل الجغرافية من تضاريس ومناخ وشبكة مائية أهم المقومات الطبيعية للتجارة خصصت المبحث الثاني لذلك، دون أن ننسى العوامل البشرية خاصة موقف أمراء زناتة من التجارة، وفي المبحث الرابع والخامس والسادس اجتهدت في رصد وسائل النقل ونظم سير القوافل الزناتية والمنشآت التجارية المساعدة على التجارة وأهم المراكز التجارية الزناتية.

وعالج الفصل الثالث "الأسواق الزناتية وتنظيماتها" من خلال دراسة لأنواع الأسواق والتي تقسم إلى أسواق وظيفية وأسواق حسب زمان ومكان انعقادها، ثم تسليط الضوء على تنظيم السوق وذلك بالتطرق لفئة التجار العاملين بالسوق وأصنافهم ودور المحتسب في تنظيم السوق، وأصناف التجار الوافدين على الأسواق الزناتية، دون إغفال أثر الحروب والكوارث على الأسواق والتجارة معا.

أما الفصل الرابع فخصص "لأنواع البيوع داخل أسواق زناتة" وعملا على تتبع كافة الإجراءات التنظيمية بالسوق تضمن المبحث الأول النقود الزناتية ودورها في التجارة الداخلية والخارجية باعتبارها أهم الشواهد المادية الدالة فعلا على ممارسة زناتة للتجارة، كما تطرقت لكافة النظم التجارية من مكاييل وموازين ومقاييس وكذلك الضرائب ومشكلة الأسعار وطرق المعاملات التجارية داخل الأسواق، إضافة إلى الصادرات والواردات.

وفي الأخير أكملت هذا البحث بخاتمة حوصلت فيها بأهم النتائج حول موضوع "قبيلة زناتة والنشاط التجاري في المغرب الأوسط" لنخلص إلى عدة نتائج.

دراسة المصادر:

إنّ محاولة تتبع المراحل والتطورات التي مرت بها تجارة زناتة المغرب الأوسط يقودنا السّياق للاعتماد على مجموعة من المصادر تتقدمها المصادر الجغرافية فهي تحوي كمّا هائلا من المعلومات التي تتعلق بأهم الطرق والمسالك، ثم إنها تعطي إحصاء شاملا لصادرات وواردات زناتة إضافة إلى مصادر أخرى وبالتالي يمكن تصنيفها إلى:

أ. **كتب الرحلة والجغرافيا**

1. **كتاب البلدان:** لأحمد بن أبي يعقوب أسحاق بن جعر بن وهب بن واضح الشهير باليعقوبي (ت284هـ/897م)، يتصدر هذا الكتاب قائمة المصادر الجغرافية التي استفدت منها في البحث، يتضمن معلومات هامة عن بلاد المغرب الأوسط خاصة أنه يورد أبرز مدنه والمسافات الفاصلة بينه والعناصر البشرية التي نزلت به.

2. **كتاب المسالك والممالك والمفارز والمهالك:** أو "**صورة الأرض**" لأبي القاسم محمد بن علي بن حوقل النصبي البغدادي الموصلي (ت380هـ/990م)، يعد مصدرا أساسيا في دراسة الأوضاع الاقتصادية لبلاد المغرب الأوسط بما فيها زناتة، لأن مؤلفه كان شاهد عيان على البلاد والمضارب ومسالكها خلال زمن طويل، ولم يكتف المؤلف بذكر المسالك والمدن بل قدم وصفا دقيقا للموارد المائية والمنتجات الزراعية، فضلا عن ذلك قدم معطيات هامة حول الماشية والدواب وما يتعلق بها من منتجات حيوانية ونباتية، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذا الكتاب.

3. **المسالك والممالك:** لمؤلفه أبي عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمر البكري الأندلسي (ت487هـ/1094م)، يعد من أشهر الموسوعات الجغرافية، يقدم لنا وصفا لمدن وشعوب

المغرب الأوسط ورصد الطرق التجارية والموارد المائية إلا أنه ما يعاب على كتاباته أنها تمتزج بالملح والأساطير والإستطرادات التاريخية.

4. **كتاب الجغرافية للزهري:** لأبي عبيد الله محمد بن أبي بكر الزهري (ت546هـ/1151م)، معنى كلمة جغرافية في كتابه خريطة يتناول فيها وصف أقاليم المغرب الأوسط خاصة وأنه اعتمد في كتابه على ما سمعه من المعاصرين له ومشاهدته الشخصية، ورغم العيوب التي تتخلل الكتاب (الإختصار الشديد، عدم استقامة السياق أو سلامة الأسلوب) إلا أنه يتضمن معلومات جغرافية وإقتصادية في غاية الأهمية.

5. **كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق:** لمؤلفه الشريف أبي عبد الله الإدريسي (ت558هـ/1163م)، وهو من أفضل ما ألف في الجغرافيا نظرا لاعتماده على أمهات المصادر التي ألفها الجغرافيون والرحالة الذين سبقوه، وقد أحاط الإدريسي بمعظم جوانب الحياة في المغرب الأوسط بفضل مشاهدته الخاصة.

6. **كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار**: لمؤلف مجهول (ت-ق6هـ/12م)، لا يقل أهمية عن باقي كتب الجغرافية ويعد الكتاب مصدرا جغرافيا وتاريخيا وأثريا في نفس الوقت، يبين الثروة الزراعية والمعدنية، كما قدم معلومات مستفيضة أفادت الباحثين خاصة في مجال التجارة من منتجات وبعض الحيوانات البرية.

7. **معجم البلدان**: للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ/1228م)، يعد معجما جغرافيا هاما إذ يصف فيه المدن بدقة متناهية وله أهمية لمن يريد أن يؤرخ للحياة الاقتصادية فهو يمدنا بمختلف المزروعات التي يتوفر عليها كل إقليم أو مدينة من المدن، كما يقوم بتحديد رقعة المغرب الأوسط الجغرافية وحدودها تحديدا دقيقا مع ذكر الحصون الموجودة به، مع عدم إغفال أسماء مؤسسي بعض المدن.

8. **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**: لمحمد بن عبد الله اللواتي الطنجي المعروف بابن بطوطة (ت770هـ/1361م)، يندرج هذا الكتاب ضمن كتب الرحلة، يحتوي على الكثير من الأخبار ونوادر الحكايات وعجائب المخلوقات وقد مر في رحلته على مضارب زناتة بالمغرب الأوسط منها مغراوة وبني يفرن إلا أنه اكتفى بذكرها تلميحا لا تصريحا دون أن يعطينا تفاصيل عما تتميز به من خيرات.

9. **وصف إفريقيا**: للحسن الوزان (ت959هـ/1552م، بالرغم من أنه مصدر خارج الإطار الزمني للبحث إلا أن ما يميز مؤلفه أنه ينتمي لقبيلة بني زيات الزناتية، قادته رحلاته المتعددة التي قام بها إلى جمع الكثير من المعلومات عن المغرب الأوسط، فهو يصور لنا الحياة الاقتصادية لهذه المنطقة، ويعتبر ذا أهمية كبرى لأنه يتناول بالدراسة بعض مدنه منها مملكة تلمسان، وتوجد به معلومات تعتبر مفيدة جدا لاستبيان الوضعية التي آلت إليها تجارة زناتة في نهاية العصر الوسيط.

ب. كتب الحوليات والأخبار

يعد هذا النوع من الكتب من الضروريات في البحث التاريخي رغم أن في مجملها تتناول التاريخ السياسي، لكن هذا لا يعني أنها تخلو من بعض المعلومات الاقتصادية، وسنحاول هنا أن نقتصر على أهم المصادر التاريخية التي خدمت بحثنا.

1. **كتاب أخبار الأئمة الرستميين**: لابن الصغير (ت ق3هـ/9م)، وهو من أشهر كتب التاريخ التي أرخت لأئمة الدولة الرستمية والمجتمع الإباضي، وقد قدم معلومات هامة عن المجتمع التيهرتي وأشار إلى السياسة التجارية في سياق حديثه عن الأئمة الرستميين ولم يغفل عن ذكر الجاليات التي استقرت في المجتمع التيهرتي والأسواق الرستمية، فيمكن أن نستشف من ثنايا كتاباته أخبار زناتة بتيهرت ونشاطهم التجاري.

2. **كتب المجالس والمسايرات**: لمؤلفه قاضي العبيديين بإفريقية أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي (ت363هـ/974م)، يتضمن معلومات هامة عن ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد اليفريني التي استمرت طيلة حكم الخليفة الفاطمي القائم والمنصور، وعن الصراع بين زناتة والفاطميين، وقد زودنا القاضي النعمان بالعديد من المعطيات التي تخص أوضاع التجارة خاصة إثر السياسة الضريبية المفروضة على التجار.

3. **كتاب سير الأئمة وأخبارهم**: لمؤلفه أبي زكريا يحيى بن أبي بكر الورجلاني (ت471هـ/1078م)، يعد من أشهر المؤلفات الإباضية، ولم يكتف المؤلف بأخبار الدولة الرستمية فحسب بل تعداها إلى عقد سلسلة من تراجم أعلام الإباضية المشهورين من مواليد جنوب المغرب الأوسط وأكثرهم زناتيون، ورغم أن الكتاب يندرج ضمن الكتب الإخبارية إلا أنه يزود الباحثين بمعلومات هامة حول التجارة والسياسة التجارية للأئمة الرستميين.

4. **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب:** لمؤلفه أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن عذارى المراكشي (كان حيا عام 712هـ/1321م)، الكتاب عبارة عن تاريخ عام للمغرب الإسلامي يتميز بكون صاحبه ينقل قطعا كاملة من مؤلفات أصلية ضاعت الآن، وبالرغم من أنه ألف في زمن متأخر إلا أنه لا يمكن أن نستغني عنه، واستفدنا منه خاصة في الفصل الأول حيث قدم معلومات عن زناتة وأهم أمرائها ملمحا للنشاط التجاري فيها.

5. **المقتبس من تاريخ البربر في المغرب والأندلس:** لمؤلفه صالح بن عبد الحميد الإيلاني المصمودي (كان حيا سنة712هـ/1312م)، يورد المؤلف خلال عروضه معلومات ينفرد بها، استفدنا منه في أنساب زناتة وثوراتها بالعدوتين المغربية والأندلسية وأهم ثوارها، كما يمدّنا بترجمة لأهم الأعلام الزناتية بالمغرب، لذا يعد مصدرا مهما بالنسبة لتاريخ زناتة والأحداث الجارية بها ومن ذلك الأحداث التي أوردها حصار المضارب الزناتية في أيام العبيديين.

6. **كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس:** لمؤلفه أبي الحسن علي بن عبد الله بن ابي زرع (ت726هـ/1335)، يتناول الكتاب تاريخ المغرب الأقصى من بداية عهد الدولة الإدريسية عام 172هـ/788م حتى سنة 726هـ/1326م خاصة وأنه يؤرخ لدولة زناتة (المغراويين واليفرينيين) ويمدنا الكتاب بمعلومات عن الأحداث التي شهدتها المدن الزناتية بالمغرب الأوسط في تلك الفترة كتلمسان وشلف ووهران، ثم يذكر في نهاية الكلام مختلف الظواهر الطبيعية كوفيات الأعيان ورخاء الأسعار وغلائها وانتشار الأوبئة والمجاعات من أجل كل ذلك عدّ مصدرا تاريخيا لا يمكن الإستغناء عنه.

7. **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام:** لمؤلفه محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي المعروف بلسان الدين بن الخطيب (ت776هـ/1374م)، يمدنا بمعلومات عن مدن المغرب الأوسط وأهم الأحداث التي وقعت به، ويفصل زعماء زناتة الذين تعاقبوا على حكم المغرب الأوسط مع ترجمة لأهم الأعلام الزناتية، إلا أن العنوان لا يتلاءم ومضمونه إذ يبدو للناظر إلى هذا العنوان "أعمال الأعلام" يتناول ما قام به هؤلاء الأعلام والملوك من أعمال كإنشاء القناطر وشق الطرق وتشييد القلاع والقصور وبناء المدارس والمساجد وغيرها من المنشآت العمرانية، وفي الحقيقة أن الكتاب خال من هذا تماما وأن موضوعه غير ذلك، حيث يتناول الكتاب أهم اعمال المشرق والمغرب والأندلس وهذا كله يرى المحقق أن العنوان الأنسب هو "أعلام الأعلام"، أما الشق الثاني من العنوان هو

"فيمن بويع قبل الإحتلام" حيث وقف عند من بويع قبل وبعد الإحتلام، ونفس القول ينطبق على الشق الثالث من العنوان "من ملوك الإسلام" إذ تناول الكتاب بعض ملوك النصارى المجاورين لحكام المسلمين بالأندلس.

8. **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**: للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بان خلدون (ت808هـ/1404م)، يعد هذا الكتاب من أهم المصادر التاريخية وقد استطاع صاحبه أن يغطي أحداثا وأخبارا سياسية وعسكرية وحضارية وإقتصادية لدول ومجتمعات وقبائل من بداية الخلق إلى عصره، أفادنا هذا المصدر في جزئه السادس في رصد الأحداث السياسية التي شهدها المغرب الأوسط، إلا أن الجزء السابع منه اعتمدنا عليه بصورة أكبر وفي كل فصول البحث لأنه خصص أصلا لتاريخ زناتة وأنسابهم وشعوبهم بالمغرب الأوسط وما آل إليهم الحكم من الدول ومن الملك.

ورغم هذا النقص الفادح في المصادر الإخبارية فيما يخص موضوع التجارة إلا أن ما تجدر الإشارة إليه اعتمادنا على كتابي ابن خلدون سواء "المقدمة" أو "العبر" في الكثير من مواضع البحث أفادني في الجزيئيات الخاصة بالموضوع ابتداء من التعرف بقبيلة زناتة وصولا لدورهم في النشاط التجاري.

ت. كتب الفقه والنوازل

1. **جامع مسائل الحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**: لمؤلفه أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي البرزلي (ت841هـ/1437م)، وهو من أهم المصنفات الفقهية في حقل النوازل يمدنا بمعلومات في غاية الأهمية النظم التجارية في المغرب الأوسط.
2. **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**: لمؤلفه أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي المكنى بأبي العباس (ت914هـ/1508م)، يمدنا هذا المصدر من خلال نوازله بالكثير من المعلومات حول أنماط الممارسات التجارية خاصة تلك المرتبطة بالأسئلة التي طرحت على الفقهاء فما يتعلق بالنقود والمكاييل والأوزان، الشركات وسائل النقل والسلع المتداولة إضافة إضافة للصادرات والواردات.

ث. كتب الحسبة

1. **كتاب آداب الحسبة والمحتسب**: لمؤلفه أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف القرطبي (ت424هـ/1032م)، هي عبارة عن رسالة تتضمن مادة فقهية وتشريعية تغني القوانين الإدارية

الخاصة بالتنظيم الاقتصادي للمسلمين، يعد كتاب الحسبة تاريخا إقتصاديا من خلالها نستنتج أحكام البيوع.

2. **ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب**: أولها بعنوان:

- **رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة**: لمؤلفها ابن عبدون (كان حيا ق5هـ/11م)
- **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب**: لمؤلفها أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف وقد تطرقنا لذكرها في العنوان السابق.
- **رسالة في الحسبة**: لمؤلفها عثمان بن العباس القرسيفي.

تقدم لنا هذه الرسائل معلومات هامة عن الأنشطة التجارية بالأندلس في العصر الوسيط خاصة المكاييل والموازين والنقود.

ج. كتب السير والتراجم

1. **سير الوسياني**: لأبي الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان بن عبد الله الوسياني الزناتي (ت ق6هـ/12م)، يعد الكتاب من مصادر تراث الإباضية الزناتي ولعل أهمية الكتاب تكمن في كونه وثيقة تاريخية تدخل في إطار كتب السير التي ترسم صورة حية للحياة اليومية.
2. **كتاب طبقات المشائخ**: لمؤلفه أبي العباس أحمد بن سعيد بن سليمان بن علي بن يخلف الدرجيني (ت منتصف ق7هـ/13م)، يعد هذا الكتاب من عيون التراث الإباضي الزناتي بالمغرب الأوسط ومن المصادر الأساسية للحياة العلمية والمذهبية والاجتماعية نظرا لاعتماده على مصادر لم تصلنا وأخرى ناقصة، يمدنا بمعلومات قيمة على الزناتيين بواحات ورجلان وريغ وتقرت، كما يصف أسواق تيهرت وتجارها والمنشآت المعمارية بها.

ح: كتب الوثائق

1. **الوثائق المختصرة**: لأبي إسحاق الغرناطي (ت579هـ/1183م)، أفادني في معرفة أهم المعلومات التي يجب أن تكتب في عقود البيع بصفة عامة، كتسمية البائع والمبتاع وصفة البيع وعقد الإشهاد عليه والتاريخ.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في التعريف بزناتة ونشاطها التجاري في المغرب الأوسط ما بين القرن 2-7هـ/8-13م، وقد بذلت ما بوسعي وكل ما استطعت من جهد لتدوين هذه الرسالة مساهمة بسيطة في تدوين جانب من تراث زناتة الاقتصادي.

الفصل الأول

دراسة في الجغرافيا والتركيبة الإثنية لقبيلة زناتة

- المبحث الأول: الموطن الأصلي لقبيلة زناتة وحراكها بالمغرب الأوسط
- المبحث الثاني: بطون وأفخاذ زنّاتة المغرب الأوسط
- المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية لقبيلة زنّاتة
- المبحث الرابع: العلاقات السياسية لقبيلة زناتة

المبحث الأول: الموطن الأصلي لقبيلة زناتة وحراكها بالمغرب الأوسط.

يصعب تحديد الموقع الجغرافي لقبيلة زناتة تحديدا دقيقا وذلك راجع لتشعب بطونها واختلاف حتى في نسبها بين من ينسبها للعنصر العربي الوافد على المغرب والعنصر البربري المحلي، ونلتمس ذلك من خلال كلام ابن حوقل لما تكلّم في كتابه "صورة الأرض" عن نسب زناتة "ولو قلت أنّي لم أصل إلى علم كثير من قبائلهم لقلت حقا، إذ البلاد التي تجمعهم والنواحي التي تحيط بهم مسيرة شهور في شهور، والعلماء بأنسابهم وأخبارهم وآثارهم هلكوا"[1].

1-نسب الزناتيين:

يظل نسب الزّناتيين قضية شائكة استعصى حلّها على الباحثين بل حتى على النّسابين، فذهبوا في كل واد يهيمون شرقا نحو قبائل العرب كحمير، وذهبوا بعيدا حتى أن هناك من نسبها إلى العمالقة والتبابعة[(2)]، وهناك من نسبها للعنصر البربري والذي يتفق عليه أغلبية المؤرخين[(3)] وإن كان هناك من ينسبها للعرب مستدلين على ذلك أن الزناتيين انشقوا على العرب كما انشق الأكراد والتركمان بالمشرق، فيقال عنهم: "وهؤلاء هم العرب وفي معناهم ظغون البربر، وزناتة بالمغرب، والأكراد والتركمان بالمشرق"[(4)].

يرى المؤرخ ابن حزم في كتابه الجمهرة أنهم من بقايا ولد حام بن نوح-عليه السلام- وأن نسبهم إلى حمير أو بر بن قيس مجرد افتراء لأنه لم يكن لقيس ولد بهذا الإسم (بر) أصلا "ولا كان لحمير طريق إلى بلاد البربر إلا أكاذيب مؤرخي اليمن"[(5)]، وقد نقل ابن خلدون عنه وتوسع في نسب زناتة مطولا في كتابه العبر حتى أنه خصص الجزء السابع منه لذكر نسبهم، وفند كل الأقوال السابقة في

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص103. ويذكر الباحث محمد يعلا أنه "حدث بعد الطوفان قتل داوود عليه السلام جالوت في فلسطين ففر أولاد حام نحو المغرب واستقروا بأصيلا". Yaala Mohammed : Remarques sur les tribus Amāzīġ de l'Occident musulman à travers un manuscrit marocain d'époque médiévale . In: Antiquités africaines, 37,2001. p73.

(2) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، تح وتع عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، ص498.

(3) مثل ابن خلدون، العبر، ج7، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1998، ص15-ابن حزم: المصدر السابق، ص495.

(4) ابن خلدون: العبر، ج7، ص16.

(5) ابن حزم: المصدر السابق، ص495.

اعتقادهم[1]، أما نسبهم "لحمير" ما هو إلا نسب ابتدعه الزناتيون من أجل التخلص من قيود الإنتساب للبربر الذين يعدون عبيدا للجباية وعمال الخراج[2].

والواضح للعيان أنّم قبلوا أن ينسبهم النسابة إلى النسب العربي، لأنه نسب الأنبياء والصالحين الأخيار لاسيما نسب "مضر" الذي يمتد إلى ولد إسماعيل بن إبراهيم بن نوح بن شيت بن آدم–عليهم جميعا السلام– وأما نسبهم للعمالقة فلم تذكر كتب النسابة أن هؤلاء رحلوا إلى المغرب، وكل ما يذكرونه أن هناك صنفين من العمالقة بالشام، أمّا الأول هم من ولد "عيصر بن إسحاق"، وهؤلاء لم يكونوا كثيري الشعوب ولا ثبت عنهم أنهم أصحاب ملك وجاه ولم تأت على ذكرهم المصادر التاريخية أنهم انتقلوا إلى بلاد المغرب، أما الصنف الثاني، فبالرغم من أنهم كانوا أهل ملك ودولة بالشام إلا أن الكتابات التاريخية لم تذكر أنهم انتقلوا إلى المغرب[3] وهذه الرواية يثبتها ابن حزم بقوله: "ولا كان لحمير طريق إلى بلاد البربر إلا في أكاذيب مؤرخي اليمن"[4].

واللافت للانتباه أن أبا محمد بن قتيبة يرجع نسب زناتة إلى جالوت[5] فلما قَتل داوود –عليه السلام– جالوت تفرقوا في البلاد[6]، ويشاطره في الرأي كل من ابن عبد البر القرطبي الذي قال أن "زناتة كلها تنتسب إلى جالوت"[7] وكذلك الإدريسي الذي يعتقد أن "ضريس" هو ابن جالوت أبو زناتة كلها ويعتبر الزناتيين "عرب صرح وإنما تبربروا بالمجاورة والمحالفة للبرابر من المصاميد"[8].

لكن ابن خلدون فند كل تلك الأقوال، مستدلا على ذلك أن جالوت من بني فلسطين والذي يمتد نسبهم إلى حام بن نوح –عليه السلام– وهم إخوة القبط والبربر والحبشة والنوبة، كانت بين بني فلسطين وهؤلاء حروب كثيرة، واندثرت أمة فلسطين وكنعان ولم يبق إلا البربر فاعتقد سامع لإسم البربر مع ذكر جالوت أنه منهم وليس كذلك[9]، وعلى حد تعبير ابن خلدون أنه كان في فلسطين قوم

---

(1) أي انتقد ابن خلدون نسب الزناتيون إلى حمير أو العنصر العربي، وإلى التبابعة والعمالقة، ابن خلدون: العبر، ج7، ص16.

(2) نفسه، ص16.

(3) ابن خلدون: العبر، ج7، ص9.

(4) ابن حزم: المصدر السابق، ص498.

(5) ابن خلدون: العبر، ج7، ص7.

(6) ابن حزم: المصدر السابق، ص499.

(7) ابن عبد البر القرطبي: القصد والأمم، مكتبة القدسي، القاهرة، 1931م، ص25.

(8) الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مج الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص257.

(9) ابن خلدون: العبر، ج7، ص7.

يعرفون بالبربر، وهم إخوة القبط والنوبة، كانت بينهم صراعات دائمة مع فلسطين، حيث أبيدوا عن بكرة أبيهم ولم يبق منهم إلا البربر الذين هم إخوة جالوت، فبقي اسم البربر ملتصقا بجالوت كلما ذكر هذا الأخير، فاقترن نسب البربر بجالوت.

تعددت الأقوال وتضاربت حول نسب زناتة، الأمر الذي يجعلنا نفهم أن هذه القبيلة واسعة المجال، كثيرة العدد، بعيدة النسب، إذ يرجع نسبها إلى القدم، ومهما يكن من أمر فإن الزناتيين تعود أصولهم إلى البربر البثر(1) نسبة إلى مادغيس الإبثر(2) من أولاد زانا(3) بن يحي بن ضري(4) بن مادغيس الإبثر من بطون ولد جانا وهم ودليك وفوربي والديدت (5) أما ابن حزم فيرى أنهم من بطون الديدت وورسيج وفربي(6) وهو نفس النسب الذي ذكره صاحب كتاب الإستقصاء وكذلك ابن عذارى(7) الأمر الذي يجعلنا نتفق على أن نسب زناتة يرجع إلى البربر البثر من أولاد زانا بن يحي(8).

ومهما يكن من أمر فإن نسب زناتة يظل متشعبا أشكل على الباحثين تحديده بدقة الأمر الذي جعل تحديد الموطن الأصلي لقبيلة زناتة أكثر صعوبة من تحديد نسبها.

2-الموطن الأصلي لزناتة المغرب الأوسط

تبرز صعوبات كبرى إذا أريد تحديد المنطقة بدقة وهي صعوبة مردّها إلى عاملين أساسيين: أولا إتساع الرقعة الجغرافية وانحصار المناطق المأهولة في مجالات ضيقة يمكن رسمها في شكل خطوط رفيعة على

---

(1) قسم الباحثون كتلة البثر إلى أربع قبائل وهي: ضريسة، نفوسة وأداسة وبنو لوى وهم لواتة، ثم قسموا كل واحدة من هذه القبائل إلى فروع. ومن هنا كانت زناتة فرع من ضريسة، والذي يلاحظ هو إختفاء إسم البثر شيئا فشيئا أمام ضريسة. ثم إختفاء هذا الأخير بالتدريج أمام إسم زناتة. ابن حزم: المصدر السابق، ص461.

(2) على الرغم من أن العديد من المؤرخين ينسبون مادغيس إلى البربر، إلا أن ابن خلدون له رأي غير ذلك، إذ لا يعتبره بربري حيث يقول: «ويظهر منه أن مادغيس ليس نسبه إلى البربر». ابن خلدون: العبر، ج7، ص8.

(3) عند ابن حزم يعرف بـ «جانا» أو «شانا» أما ابن خلدون فيعرف بـ«شانا» أما ابن عذارى فيستعمل صيغة «جاناه» انظر. ابن حزم: المصدر السابق، ص498. ابن خلدون: العبر، ج7، ابن عذارى: البيان المغرب، ج1، تح ومر ليفي بروفنسال وس كولاس، دار الثقافة، بيروت، ص31.

(4) هو جانا بن يحي بن صولات بن وزماك بن ضري بن رحيك بن مادغيس بن بربر، وقيل أيضا هو جانا بن يحي بن صولات بن ورساك بن ضري بن رحيك، بن مقبو بن قروال بن يملا بن مادغيس بن زجيك بن همرحق بن كراد بن مازيغ بن هريك بن برا بن بربر بن كنعان بن حام. ابن خلدون: العبر، ج7، ص7.

(5) ابن خلدون: العبر، ج7، ص9.

(6) ابن حزم: المصدر السابق، ص498.

(7) ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص31.

(8) ابن خلدون: العبر، ج7، ص7.

الخريطة، وكذلك الطابع القبلي الذي يعتمد على الترحال وعدم الإستقرار في مكان محدد، وعوض الغوص في مسألة الحدود السياسية ركزنا على الحدود الطبيعية التي يفرضها المجال خاصة في المنطقة القاحلة، فمن الصعوبة بما كان أن نحدد موقع قبيلة زناتة تحديدا دقيقا، فابن خلدون يحدد المنطقة من غدامس(1) حتى السوس الأقصى(2) كما يؤكد أن الزناتيين كانوا منتشرين في ضواحي طرابلس من الجهة الشرقية، حتى إفريقية وتمتد لتصل جبال أوراس(3) مستدلا بذلك أن البربر لا يزالون يعيشون في جبل نفوسة(4) بمنطقة طرابلس والتي تربطهم صلات تاريخية كبيرة مع الزناتيين في تيهرت(5)، أما بإفريقية فمنطقة الجريد(6) جنوب تونس فبها جبل يسمى جبل مطماطة والذي يرجع نسب سكانه للزناتيين، كما أن قبيلة جراوة الزناتية كان موطنها الأوراس، والتي إتخذتها الكاهنة قاعدة عسكرية أثناء حربها ضد حسان بن النعمان(7).

وفي المغرب الأوسط هناك الكثير من القبائل الزناتية المنتشرة ومن أشهرهم بنو يفرن ومغراوة جراوة وبني توجين وبني دمر....إلخ، حتى أن المغرب الأوسط عدّ موطنهم الأصلي، وتمتد القبائل الزناتية حتى المغرب الأقصى وأسسوا دولة فاس وسلا(8)، بل وصلوا إلى أقصى الأندلس وأسسوا

(1) مدينة لطيفة قديمة إليها ينسب الجد الغدامسي، كانت بها كهوف اتخذتها الكاهنة سجون، بها آثار تدل على أنها كانت مأهولة منذ القدم. أنظر: مؤلف مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، تحق، سعد زغلول، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص145.

(2) هي مدن كثيرة وبلاد واسعة يسقيها نهر عظيم يصب في البحر المحيط قاعدتها مدينة أبجلى، أنظر مؤلف مجهول: الإستبصار، ص211.

(3) ابن خلدون: العبر، ج7، ص4.

(4) جبال بالمغرب بعد إفريقية عالية نحو 03 أميال، بينها وبين طرابلس ثلاثة أيام، والقيروان ستة أيام، أغلب سكانها إباضيون، الحموي: معجم البلدان، ج5، دار صادر، بيروت، 1977، ص296.

(5) يذكر صاحب كتاب "سير الأئمة" أن عبد الرحمان بن رستم لما استقر بالقيروان بدأ يمد عينيه صوب المغرب الأوسط وقد استقبلته قبيلة الماية الزناتية وفتحت له طريق المغرب الأوسط. الورجلاني: كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تح اسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1979، ص7.

(6) ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص31.

(7) Gauter (EF): Le passé de L'Afrique du nord, Paris, 1952, p112.

(8) ابن خلدون: العبر، ج7، ص23. ويؤكد الباحث "محمد يعلا" أن موطن زناتة تمتد بين تيهرت وتلمسان كما وجد في أقصى المغرب عددا من القبائل الزناتية "تسكن بني زناتة المنطقة الواقعة بين تيهرت وفاس وهم عبارة عن شعب بدوي". Yaala, Op Cit, p75-76

دولة بني برزال في قرمونة[1] والتي كان لها شأن كبير في الأندلس[2]، ثم رحلوا نحو الصحراء واستوطنوا بإقليم توات وأسسوا قصورا كبيرة تعرف باسمهم في توات[3] ليسيطروا فيما بعد على الطريق التجاري الذي يربط توات_تمبكتو[4] مما يؤكد أن قبيلة زناتة واسعة النطاق والمجال، متعددة القبائل يصعب تحديدها جغرافيا.

ومها يكن من أمر فإن جل المؤرخين يعتبرون المغرب الأوسط هو الموطن الأصلي لقبيلة زناتة، وفي مقدمتهم ابن خلدون الذي يرى أن سكان غدامس والسوس الأقصى وإفريقية، تعرضوا لنكبات كانت كافية لإنهيار عظمتهم وزوال سلطانهم في بلاد المغرب إلا أن هذه النكبات لم تكن بالقوة التي تزيلهم تماما عن الوجود لذلك رحل البقية الباقية منهم نحو المغرب الأوسط[5]، ويعزز هذا الكلام الباحث "محمد يعلا" بقول: "مركز استيطان زناتة كان المغرب الأوسط وانتشرت فيه قبائل مختلفة مثل بني يفرن ومغراوة وبنو راشد وبنو مرين"[6]، ومن المحتمل أنهم استوطنوا في إقليم ورجلان وتوات ودليل ذلك أن لهجات غدامس وإقليم ورجلان وتوات تحملان نفس اللهجات الزناتية[7].

ويذكر "أنطوني فون" قصة لعبد الرحمن الداخل أثناء فراره من بطش العباسيين في المشرق سأل مرافق له يدعى "طريف" عن بلاد المغرب كم هي بعيدة عنا؟ فقال: "شمال الحمادة الحمراء وراء أراضي برقة وطرابلس هناك أراضي المغرب الشاسعة"، ثم سأله عن قبيلة زناتة أين هي؟ فأجاب "إن موطنهم على أطراف العرق الشرقي الكبير في وسط الصحراء الكبرى نفسها"[8]، ومن المعلوم أن الصحراء الكبرى توجد في المغرب الأوسط مما لا يدعو مجالا للشك أن هذا الأخير هو موطن زناتة.

---

(1) مدينة قديمة البناء يحدها من الشرق قرطبة ومن الغرب مدينة إشبيلية أما من ناحية التقسيم الإداري للأندلس فكانت كورة واسعة تضم مدنا أخرى وحصون كثيرة، وقاعدتها تحمل نفس الإسم. الحموي: معجم البلدان، ج4، ص330.

(2) ابن حزم: المصدر السابق، ص498.

(3) تقع في الجنوب الغربي للجزائر تتشكل من عدة قصور أهمها بودة وتمنطيط وتيكوارين وتديكلت الناصري: الإستقصا، ج2، تح وتع جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1945، ص159.

(4) عبد الرحمان بن عبد الله السعدي: تاريخ السودان، طبعه هوداس، باريس، 1981، ص21.

(5) ابن خلدون: العبر، ج7، ص4.

(6) Yaala : Op. Cit, p74.

(7) Gauter (EF): Op. Cit, p112.

(8) أنطوني فون آيزن: صقر قريش، تر نزهة عبد الرحمن الكتابي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص175.

وحتى في المغرب الأوسط فقد امتدت القبائل الزناتية إلى غاية إقليم توات (أدرار حاليا) والتي لا تزال إلى يومنا هذا يتحدث سكانها بلهجات زناتية[1] مما يعني أن هذه القبيلة واسعة المجال في المغرب الأوسط.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نحدد مواطن سكنية لقبيلة زناتة بأبعاد تقريبية، إذ تمتد من نهر ملوية غربا حتى منطقة الأوراس شرقا وتشمل بذلك مرتفعات وهران وتلمسان ووادي شلف وجبل أمور[2] فهي مترامية الأطراف من الشرق مع قبيلة كتامة وزواوة[3]، أما من الناحية الشمالية فيحدها البحر المتوسط ومن الجنوب الشرقي فهي متاخمة مع قبيلة لواتة[4]، أما من الجنوب الغربي فتصطدم بقبائل صنهاجة[5].

ومن خلال الموقع الجغرافي يمكن أن نستشف المناخ الذي كان سائدا في إقليم القبيلة، وعليه يمكن أن نميز مناخين، مناخ إقليم التل والذي كان معتدل الحرارة صيفا وشتاء وذلك لقربه من البحر، ومعدل الأمطار به حوالي 600 ملم، أما تضاريسه ففيها سلسلة جبال الأطلس التلي ومن أشهرها جبال تلمسان[6] والتي تقطن بها قبيلة بني يفرن[7]، ومن أشهر سهوله سهل وهران والذي تنزل به قبائل مغراوة[8].

أما مناخ الإقليم الصحراوي فيسوده مناخ جاف طوال أيام السنة وحرارة مرتفعة جلّ أيام الصيف وشتاء بارد، كما يعرف الإقليم هبوب رياح قوية خاصة في فصل الربيع والصيف[9]، أما التضاريس فأبرز معالمها العرق؛ وأهمها العرق الغربي الكبير شمالا، والعرق الذي يشغل مساحات واسعة من الإقليم،

(1)Gauter (EF): Op. Cit, p112.

(2) يقع قرب وادي الشلف كان في السابق يحمل اسم جبل راشد نسبة لقبيلة بني راشد والتي كانت جذورها زناتية.

(3) ابن خلدون: العبر، ج7، ص5. وGauter (Ef): Op Cit, p112.

(4)Gauter (Ef): Op. Cit, p112.

(5) ابن خلدون: العبر، ج7، ص5.

(6) الأطلس العالمي: المعهد التربوي الوطني والديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص15-16.

(7) ابن خلدون: العبر، ج7، ص23.

(8) الأطلس العالمي: المرجع السابق، ص16.

(9) نفسه، ص18.

بالإضافة إلى الشطوط والسباخ أهمها سبخة مكرغان جنوب أقبلي، وسبخة تيكوارين وسبخة تمنطيط، وتقطع الإقليم عدة أودية أهمها واد مسعود الذي يعتبر امتدادا لواد الساورة[1].

لكن السؤال الذي يثار؛ ما هي أسباب هجرة القبائل الزناتية من التل نحو الصحراء؟، لا تمدنا المصادر التاريخية بتاريخ دقيق للهجرة الزناتية نحو الجنوب لكن من المحتمل أن الاضطرابات السياسية التي حدثت في الشمال هي التي عجلت بهجرة تلك القبائل نحو الجنوب، خاصة مع بداية الصراع الزناتي–الفاطمي، وفشل عبيد الله المهدي في كسب ودّ رؤساء قبائل زناتة للإنضمام إلى دعوته، فسعى هذا الأخير لإذكاء الفتن والثورات ضد الزناتيين[2] ثم أعقبها بلكين بن زيري[3] بعد مقتل أبيه على أيدي رجال زناتة سنة 361هـ–972م، إذ توغل في ديار زناتة واستطاع أن يفرقهم إلى المغرب الأقصى ومشارف الصحراء، وقد صوّر ابن خلدون تلك الحالة الشنيعة التي وصلت إليها زنّاتة بقوله: «فأقفر المغرب الأوسط من زناتة، وساروا إلى ما وراء نهر ملوية من المغرب الأقصى»[4].

ومهما تعددت أسباب هجرة القبائل الزناتية نحو إقليم توات، فإن هذه الأخيرة أصبحت مركزا مهما من مراكز التجارة الصحراوية، خاصة بعد سقوط مملكة غانا، وتراجع الطريق الغربي الرابط بين مراكش والسودان الغربي ليحل محله طريق توات –تمبكتو، كما أصبح طريق الحج الرئيسي عند سكان الجزء الغربي والأوسط من السودان الغربي يمر عبر توات الشيء الذي زاده مكانة وعظمة[5]. (وسنأتي على تفصيل ذلك في الفصل الثاني)

وقد كانت توات مركزا لجذب القبائل الزناتية للأسباب متعددة أبرزها بعد المنطقة على مسرح الأحداث السياسية في الشمال، يضاف إلى الطبيعة الذهنية للمجتمع التواتي التي صوّرها التمنطيطي بقوله: «إن توات لا يكره عندها مظلوما ولا تمنع غانما، ولسخاء أهلها وقوّة نفوسهم، كثر الصالحون

(1) نفسه، ص ص18-19.

(2) محمد بن عميرة: دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص175.

(3) مبارك الجعفري: العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي خلال القرن 12هـ، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 1429هـ/ 2009م، ص70.

(4) ابن خلدون: العبر، ج7، ص31.

(5) مبارك الجعفري: المرجع السابق، ص71.

والزهاد بها»[(1)]، فهم يحبون العلم ويعكفون على دراسته ويجلّون العلماء ويقدرون من مكانتهم وهي صفة متأصّلة فيهم توارثوها إلى يومنا هذا.

وكان لموقع توات الجغرافي وتربعها على أكبر مركز تجاري زناتي بالجنوب الغربي للمغرب الأوسط دور كبير في جلب الزناتيين سواء كانوا علماء أو تجار الأمر الذي أدى إلى ظهور صنف من التجار يعرفون "بالتجار المريدين"[2] أي تجار أصحاب الزوايا مما زاد في الإنتعاش التجاري بالمنطقة.

أصبحت منطقة توات الممر المفضل لقوافل التجار المتجهين من شمال بلاد المغرب إلى بلاد السودان الغربي، حيث يصف ابن خلدون قصر تمنطيط ب"محط ركاب التجار المترددين من المغرب إلى بلد مالي من السودان لهذا العهد"[3]، وقد تجاوزت الأقاليم التواتية دور المعابر والممرات إلى دور أهم حيث أصبحت منطلقا للقوافل التجارية المحلية التي يديرها أصحابها بأنفسهم أو يجتازون من سيرها نيابة عنهم في رحلة الشتاء إلى بلاد السودان[4]، وربما هذا ما يفسر تدفق الهجرات الزناتية من شمال المغرب الأوسط نحو إقليم توات خاصة بعد القرن 7هـ/13م سواء كان تجار أو فقهاء أو عائلات ولعل من أبرزهم عائلة المغيلي.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه بالرغم من هجرة بعض الزناتيين نحو إقليم توات إلا أن العلاقات الثقافية والسياسية والتجارية بقيت بين تلك القبائل قائمة، كما أن قبائل الصحراء عندما يصبح تزويد القطعان بالكلأ والماء صعبا فإنهم يرتحلون نحو السهول الزراعية بإقليم التل، يتخذون لهم مقرات صيفية ينصبون مضاربهم فيها حوالي ثلاثة إلى خمسة أشهر، وبالتالي يلتقون مع إخوانهم في النزعة القبلية وأكيد كانوا يجتمعون في وقت الأزمات والحروب.

3- اسم زناتة:

تعود الإشارات الأولى لاسم زناتة منذ العهد الروماني حيث عثر على كتابات في منطقة وادي الشلف وأخرى بشرشال، تدل على أن هذه الكلمة كانت موجودة منذ القدم في بلاد المغرب الأوسط،

(1) التمنطيطي التواتي: درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام، مخطوط ضمن مجموع خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار، ص2.

(2) مبارك الجعفري: المرجع السابق، ص71.

(3) ابن خلدون: العبر، ج7، ص77.

(4) نفسه، ص77.

وكانت كلمة زناتة تطلق على شخص يدعى "كلوديوس زناتوس" "Claudius Zenatus" وهو ينسب لقبيلة زناتة[1].

وقد أشار الباحث "بوزياني الدراجي" أن كلمة زناتة كانت معروفة في العهد البيزنطي، واشتهرت بها القبائل الجمالة ذات النجعة التي ظهرت في العهد الوندالي، حيث استعملت تلك القبائل الجمال في حربها ضد الوندال والبيزنطيين[2].

غير أن المؤرخين لم يستطيعوا أن يحددوا معنى إسم زناتة بشكل دقيق، سواء المؤرخين القدامى، أو المحدثين، والشيء الذي يدعونا لإثارة سؤال حول هذه القبيلة، هل حقا أن التاريخ غفل عن ذكر إسم زناتة ؟

أكيد تكون الإجابة بالنفي لأن التاريخ لم يغفل عن ذكر قبيلة عظيمة كقبيلة زناتة، لكن المشكلة تكمن في اللغة الزناتية، فبالرغم من أن ابن خلدون يقول عن لغة الزناتيين أنها مختلفة ومميزة عن سائر لغة البربر: «وما يميزهم عن سائر البربر هي اللغة التي يتواطؤون عليها»[3] إلا أنه لا يوجد اليوم –في واقع الحال– لغة زناتية بالشكل الذي يجعلها انعكاسا لمجموعة واعية بوحدتها في شكل شعب أو جنس زناتي، بسبب انصهارهم في الحضارة العربية[4]، وحتى الزناتيين الذين أسسوا دويلات مثل بني برزال في الأندلس[5] وبني يفرن في المغرب الأقصى[6]، لم يحتفظوا بمقومات لغتهم، اللهم إلا إذا استثنينا القبائل الزناتية التي هاجرت نحو إقليم توات في الجنوب الغربي من المغرب الأوسط، وبقيت إلى يومنا هذا محافظة على لغتها الزناتية[7]، غير أن هذه القبائل تعيش على هامش الحياة السياسية.

ربما هذا هو السبب الذي جعل من اسم زناتة يتأخر ظهوره في بلاد المغرب إلا مع بداية الفتوحات الإسلامية، حينما أبرز ابن خلدون دور زناتة أثناء حديثه عن الفتح الإسلامي لسبيطلة

---

(1) ابن عميرة: دور زناتة، المرجع السابق، ص15.

(2) بوزياني الدراجي: القبائل الأمازيغية -أدوارها-ومواطنها وأعيانها، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2010، ص246.

(3) العبر، ج7، ص13.

(4) العربي عقون: الأمازيغ عبر التاريخ، التنوخي للنشر، الرباط، 2010، ص7.

(5) أنظر: ابن الخطيب: أعمال الأعلام فيمن بويع بالخلافة قبل الإحتلام من ملوك الإسلام، الجزء الخاص بالمغرب، تح محمد المختار العبادي، محمد ابراهيم الكتاني، الدار البيضاء، 1964، ص66.

(6) ابن خلدون: العبر، ج7، ص24.

(7) تتحدث هذه القبائل إلى يومنا هذا باللهجة الزناتية، ويوجدون حاليا في تيميمون بولاية أدرار، يعرفون بالزناتيين.

حاضرة القائد البيزنطي "جرجير"، ثم يفصل اسم زناتة تفصيلا شاملا أثناء مقاومة الكاهنة والتي تنتمي لقبيلة جراوة إحدى بطون زناتة بالمغرب الأوسط[1].

وقد تحدث ابن عميرة على أن اسم زناتة مأخوذ نسبة لاسم مدينة زانة[2] والتي لا تزال آثارها باقية على خط مستقيم طوله ثمانون كلم جنوب شرق قسنطينة[3].

ويذهب بعض المؤرخين على أن اسم زناتة هو اسم وضعته العرب على هذا الجيل، ويرى فريق آخر أن الجيل هم الذين وضعوه على أنفسهم ويرى بعضهم أن اسم زناتة نسبة لزانا بن جانا فيزيدون في النسب شيئا لم تذكره النسابة، كما يربطه بعض أشباه المؤرخين بعلاقة خسيسة ويقولون أنه اشتقاقه من لفظ الزنى[4].

والحقيقة أن ابن خلدون فند كل تلك الأقوال، وأكد على أنه اسم يطلق على أبي الجيل كله وهو "جانا بن يحيى" المذكور في نسبهم يقول ابن خلدون: "فاعلم أن هذه اللفظة التي هي زناتة من صيغة جانا بن يحيى وإذا أرادوا الجنس في التعميم ألحقوا بالإسم المفرد تاء فقالوا "جانات" وإذا أرادوا التعميم زادوا مع التاء نونا فصار جناتن، ونطقهم بهذا الجيم ليس من مخرج الجيم عند العرب بل ينطقون بها بين الجيم والشين، ويقرع السماع منها بعض الصفير فأبدلوها زايا محضة لاتصال مخرج الزاي في الشين، فصار زنات لفظا مفردا دالا على الجنس ثم ألحقوا به هاء النسب وحذفوا الألف الأولى بعد الزاي تحقيقا لكثرة دورانه على الألسنة [5]، وهو ما يؤكده الباحث "ريتشارد" بقوله: "يبدو أن الصوت قد ثم نطقه بطرق مختلفة"[6].

إن القراءة المتأنية والفاحصة لهذا المبحث يوقفنا على حقيقة مآدها أن زناتة قبيلة منتشرة في كل أنحاء المغرب الأوسط تقريبا مع تعدد لهجاتها مما أدى لتشعب بطونها وأفخاذها بالمغرب الأوسط وهو ما سنتطرق له في المبحث الثاني.

---

(1) ابن خلدون: العبر، ج7، ص13.

(2) يذكر البكري أن هناك مقاطعة ما بين بونة والقيروان تحمل هذا الإسم، كانت مشهورة بسفرجلها، البكري: المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، ص57.

(3) ابن عميرة: دور زناتة، المرجع السابق، ص16.

(4) ابن خلدون: العبر، ج7، ص14.

(5) نفسه، ص15.

(6) Bulliet Richard W., Desaive Jean-Paul : Botr et Beranès - hypothèses sur l'histoire des Berbères. In: Annales. Economies,sociétés, civilisations. 36e année, N. 1, 1981, p113.

المبحث الثاني: بطون وأفخاذ قبيلة زناتة:

قبل أن نتطرق لبطون وأفخاذ قبيلة زناتة وجب علينا التعرف على مفهوم القبيلة، وطرق العيش فيها، جاء في لسان العرب لابن منظور أن "القبيلة جماعة من الناس ينتسبون إلى أب واحد والقبيلة من قبائل العرب وسائرهم من الناس، الشعب أكبر من القبيلة، ثم القبيلة، ثم البطن، ثم الفخذ، ويقال لكل جماعة من واحد قبيلة، والقبيل الجماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعدا"[1].

يعرف ابن خلدون القبيلة بقوله: "لا يصدق دفاعهم إلا إذا كانوا أهل عصبية وأهل نسب واحد، بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم، إذ نعرة كل على نسبه وعصبيته أهم"[2].

أما القبيلة عند بوزياني الدراجي "هي تركيبة بشرية اجتماعية مكونة من عدة وحدات صغرى قد تكون أسرا أو عشائرا أو أفخاذا إلخ على أن تلك الوحدات تتلاحم بفضل النسب، كما يشترط في القبيلة أن يعيش أفرادها معا في حلهم وترحالهم ضمن منطقة محددة ويخضع أفراد القبيلة إلى عرف وعادات متفق عليها يسهر على تطبيقها شيخ القبيلة"[(3)] وكبراء القوم.

ويعرفها الأستاذ رشود الخريف "أنها جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلى نسب واحد يرجع إلى جد أعلى وتتكون من عدة بطون وعشائر يسكنون إقليما مشتركا، ويتكلمون بلهجة موحدة ولهم عصبية مشتركة"[(4)]، وهذا ما ينطبق على قبيلة زناتة.

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة عن القبيلة، فإنه يمكن القول بأن هناك اتفاقا ضمنيا وليس لفظيا على أن الحياة القبليّة تعتمد على الترحال والتنقل الدائم مع قطعانهم، والذي تتخلله فترات استقرار محدودة، كما توجد رابطة قومية (بالمفهوم الحديث) تربطهم وتجعلهم كالبنيان المرصوص ألا وهي العصبية[(5)].

نستطيع القول أن القبائل الزناتية جميعها تقسم إلى قبائل صغرى وتقسّم بدورها إلى قبائل فرعية وأفخاذ، ويقف على رأس هذه القبائل شيوخ أي رؤساء القبائل[(6)]، ولكل عشيرة علامة ملكية خاصة

1- ابن منظور: لسان العرب، مج11، دار صادر، بيروت، 2008، ص541.

2- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، ص102.

(3) بوزياني: ملامح تاريخية للمجتمعات المغربية، مؤسسة بوزياني للنشر، الجزائر، 2013، ص118.

(4) رشود بن محمد الخريف: خصائص المجتمعات البدوية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص2.

(5) يعرف ابن خلدون العصبية أنها " التكتل القوي للمطالبة بالملك وغالبا ما يقوم هذا التكتل عن القبائل والعشائر المتحالفة أو قبيلة قوية". ابن خلدون: المقدمة، ص541.

(6) أنظر: ابن خلدون: العبر، ج7، ص14.

(وشم) عرفت بها على الدوام تدبغ في دوابها وبالأخص منها جمالها[1] ولديها كذلك صيحتها الحربية الخاصة (نداؤها الحربي)، وهذا النداء له هدفان؛ من جهة يبعث الحماسة والحميّة في نفوس المحاربين فيستنهض الهمم ويشحذ العزائم، ومن جهة أخرى يعكر صفو المعركة ويبعث التفرقة في صفوف العدو[2].

ويخضع الزناتيون للنظام القبلي والذي يمتاز بعدة سمات من بينها:

1- النسب: وهو الركيزة الأساسية في البناء القبلي.

2- الحلف والجوار: وهو حسب الدراجي إلحاق شعب أو جماعة أو قبيلة بكاملها إلى نسب معين فتذوب فيه مع مرور الزمن وفي هذا يقول ابن أبي زرع عن بني مرين: "...لهم شرف الجار وحفظ الجوار وحماية الثمار ووقود النار"[3].

3- العتق: وهو تحرير العبد من سيده وقيود التبعية له ثم إلحاقه بنسب أسره أو محرره[4].

أما البناء القبلي لدى الزناتيين فيتجلى في صنفين[5]:

---

(1)Gauter (EF): Op. Cit, p112.

(2) مؤلف مجهول: طبيعة البدو، ص7.

(3) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص88.

(4) بوزياني: ملامح تاريخية، المرجع السابق، ص128.

(5) قسم محمد بن عبد الرحمان الغرناطي البناء القبلي في قصيدته من بحرها الكامل كما يلي:

الشعب ثم قبيلة وعمارة ... بطن وفخذ والفصيلة تابعة
فالشعب مجتمع القبيلة ... ثم القبيلة للعمارة جامعة
والبطن تجمعه العمائر فاعلمن ... والفخذ تجمعه البطون الواسعة
والفخذ يجمع للفضائل كلها ... جاءت على نسق لها متتابعة
فخزيمة شعب وإن كنانة ... لقبيلة منها الفصائل شائعة
وقريشها تسمى العمارة يا أخي ... وقصي بطن للأعادي قامعة
ذا هاشم فخذ وذا عبسها ... أخر الفصيلة لا تناط بسابعه

أنظر: المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح إحسان عباس، ج4، دار صادر، بيروت، 1988، ص308-309.

الأول: البناء القبلي السداسي: ويتكون من الشعب، وهو أوسع الوحدات السياسية والإجتماعية، وقد جاء في القرآن الكريم ذكر الشعوب﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾[1]، ثم القبيلة وهي عبارة عن تجمع أقل حجما من الشعب، وتأتي العمارة في الطبقة الثالثة من التقسيم السداسي، والبطن ثم الفخذ نتيجة انقسام البطن وأخيرا الفصيلة[2].

الثاني: البناء القبلي العشاري: ويتكون من الجذم وهو أعلى الطبقات ثم الجمهور بسبب انقسام الجذم إلى جماهير عديدة، ثم العشيرة ثم الرهط (الأسرة) وهناك مراتب إضافية كالأسرة والعشرة والذرية والبيت والحي والجماعة[3].

كانت هذه نظرة سريعة عن مفهوم القبيلة وتركيبها لدى زناتة، -سنتطرق للحياة القبلية في المبحث الثالث- والتي كانت تتشابه إلى حد كبير مع القبائل العربية، وربما من أجل هذا التشابه اعتبر بعض المؤرخين أنهم ينتسبون للعنصر العربي، أما الآن سنتطرق لبطون وأفخاذ زناتة وقد كانت أهم هذه الفروع في المغرب كما يلي:

1. بنو يفرن:

وهم من أوسع بطون زناتة من أبناء يفرن بن يسلتين بن مصرا بن زاكيا بن ورسيك بن الديدت بن جانا، وهم إخوة مغراوة وبنو يرنيان وبنو واسين، وأهم شعوبهم بنو واركو ومرنجصية[4] كانوا في بداية الفتح الإسلامي من أكبر القبائل التي تحالفت مع جرواة في حربها ضد الفاتحين بقيادة حسان ابن النعمان، كما أنهم ظهروا في أحلاف أمازيغية عديدة قامت بالثورة ضد ولاة بني أمية وبني العباس بقيادة ميسرة المظغري وخالد بن حميد الزناتي وأبي قرة اليفريني[5].

---

(1) القرآن الكريم: سورة الحجرات الآية: 13.

(2) بوزياني: القبائل الأمازيغية، المرجع السابق، ص130-133.

(3) نفسه، ص133-134.

(4) ابن خلدون: العبر، ج7، ص24.

(5) بوزياني: القبائل الأمازيغية، المرجع السابق، ص270.

حراكهم بالمغرب الأوسط:

كان اليفرينيون في بداية دولتهم الزاب السفلي من إفريقية[1]وجبال الأوراس[2]، ثم ما بين تلمسان وتيهرت[3] ثم انتقلوا إلى المغرب الأقصى وأسسوا دولة فاس وسلا[4]، وانتقل جزء منهم إلى الأندلس بطلب من الخلفية الحكم[5]، لكن يا ترى ما هي أسباب هجرة بني يفرن من افريقية والأوراس إلى تلمسان ثم من تلمسان نحو فاس؟ من المحتمل أن الهجرة الأولى نحو تلمسان كان السبب المباشر فيها هو مخلد بن كيداد اليفريني الذي أعلن الثورة عن العبيديين وبعد انهزامه تفرق جمع بني يفرن ورحلوا نحو تلمسان[6] أما هجرتهم من تلمسان نحو فاس فقد اصطدم بنو يفرن مع مغراوة في غرب المغرب الأوسط، من أجل ذلك رحلوا نحو المغرب الأقصى وأسسوا دولة فاس وسلا[7].

مجالس اليفرنيين:

من الصعوبة بما كان أن نحدد أمراء بني يفرن أو حتى القبائل الزناتية الأخرى تحديدا دقيقا، وذلك راجع إلى التشعب الذي يكتنف هذه القبيلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الصراع الذي كان سائدا بين قبيلة زناتة والقبائل المجاورة، أو بين عشائر القبيلة في حد ذاتهم[8].

وعلى أي حال؛ كان لبني يفرن رؤساء قبائل كانت لهم كلمة عليا، وسلطة سياسية ذائعة الصيت في بلاد المغرب، ولعل أميرهم الأول هو أبو قرة اليفريني[9] أحد القادة الصفرية الثائرين على القيروان[10]

(1)Yaala : Op. Cit, p74.

(2) ابن خلدون: العبر، ج7، ص24.

(3) عبد الوهاب بن منصور: قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1967، ص120.

(4) ابن خلدون: العبر، ج7، ص24.

(5) Yaala : Op. Cit, p74.

(6) نفسه، ص23.

(7) ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص21.

(8) على سبيل المثال لا الحصر الصراع الذي كان يدور بين قبائل بني يفرن وقبيلة مغراوة في المغرب الأوسط.

(9) كان رئيسا لبي يفرن في المغرب الأوسط، ثم ترأس زناتة بالمغرب الأقصى من بعد خالد بن حميد، إثر حروبه مع كلثوم بن عياض ولما كثرت الخارجية بين البربر دعا بنو يفرن في تلمسان للخارجية، وبايعوا أبو قرة بالخلافة سنة 148هـ/765م، شارك في حصار البرابرة لعمر بن حفص بن أبي صفرة، وأفرج عنه أبو قرة، وأثناء قدوم يزيد بن حاتم واليا على افريقية فرق أمر بني يفرن. ابن خلدون: العبر، ج7، ص25.

(10) نفسه، ص24-25.

ويرى الباحث "إ-ف غوتيه" أن بني يفرن من أتباع أبي قرة هم الذين أسسوا تلمسان إبان ثورة الخوارج[1].

ولم يكن أبو قرة اليفريني وحده من الرجال الأشداء الذين أعلنوا الثورات وأرادوا إستقلال قبيلة بني يفرن، فقد كان إلى جانبهم يزيد بن مخلد بن كيداد اليفريني[2]، والذي ثار ضد العبيديين وهددهم في القيروان في القرن 4هـ/10م[3]، وبالرغم من أنه كان رجلا سياسيا وحربيا وشغوفا للحكم إلا أنه كان أحد العالمين بالمذهب الإباضي لكنه نكاري[4].

ومن بين أمرائها أيضا يعلى بن عبد الله بن نكار الذي أعلن طاعته لعبد الرحمن الناصر الأموي وبنى مدينة فكان[5] ودخل مدينة وهران وخربها ثم انتقل إلى تيهرت واستولى عليها بعد معركة شرسة ضد ميسور الخصي من قبيلة لماية[6] وبعدما ضعف أمر بني أمية استولى يعلى على فاس وسلا، ولما قدم جوهر الصيقلي[7] سنة (358هـ/969م) انضم إليه يعلى وقطع دعوة المروانيين، غير أن جوهر لم

(1)Gauter (IF): Op. Cit, p211.

(2) هو أبو يزيد مخلد بن كيداد بن سعد الله بن مغيث من بطون بني يفرن وكنيته أبو يزيد، يرجعه ابن حوقل إلى قبيلة "سماطة" بينما ينسبه الصنهاجي إلى بني جعفر من زناتة، ولد حوالي 270هـ/883م وتوفي سنة 336هـ/947م، قاد الثورة على الفاطميين وعمره ستين سنة، كان كيداد والده من سكان تيقوس من بلاد قسطيلة جنوب تونس، وكان يتجه إلى بلاد السودان للتجارة فولد أبو يزيد من جارية هوارية أتى به توزر فتعلم القرآن واعتنق مذهب النكارية ثم رحل إلى تيهرت وفيها قام معلما للصبيان. ابن الأثير: الكامل، ج6، دار الكتاب العربي، ط2، 1967، ص302. ابن حماد الصنهاجي: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، نشره وترجمه فاندر هيدان، الجزائر، 1927، ص29، ابن حوقل: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص94، ابن خلدون: العبر، ج7، ص16.

(3) عبد الوهاب بن منصور: المرجع السابق، ص120.

(4) بوزياني: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص268.

(5) تقع ما بين معسكر وسيدي بلعباس من عمالة وهران على بعد 25 كلم من معسكر تعرف اليوم بعين فكان، وكانت تدعى في العهد الزياني "أفكان"، عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص120.

(6) ابن خلدون: العبر، ج7، ص24.

(7)- رومي الأصل جلبه أحد الموالي يدعى صابر ثم انتقل إلى حوزة خفيف الخادم الذي وهبه للخليفة المنصور بالله فظهر جوهر عنده ثم عظم أمره عند الخليفة المعز لدين الله وعلت مكانته حتى صار في رتبة الوزارة سنة 34هـ/956م. ابن حماد: المصدر السابق، ص40. ابن عذارى: البيان، ج1، المصدر السابق، ص221. المقريزي: الخطط المقريزية، ج2، مطبعة الساحل الجنوبي، لبنان، 1959، ص34.

يكن يثق بالزناتيين، ودبر له مكيدة لاغتياله فتفرق شمل اليفرنيين وأحاز الكثير منهم إلى بلاد الأندلس(1).

وقد نبغ من قبيلة بني يفرن نصيب وافر من العلماء، سواء في المغرب أو الأندلس، ففي هذه الأخيرة برز العالم "أبو عبد الله محمد بن المعز اليفريني المايورقي (ت 609هـ/1210م)، كان مقرئا ومحدثا، ولي القضاء والشورى بميورقة، وكان أبو زكريا يحي اليفريني فقيها (ت701هـ/1301م)، أما الفقيه أبو الحسن علي بن عبد الرحمان بن تميم اليفريني الشهير بالمكناسي لا يعلى عليه في علم الفرائض والحساب في زمنه(2).

وغني عن البيان أن هؤلاء العلماء ينتمون لقبيلة بني يفرن الزناتية، أي أنهم يسكنون الإقليم الغربي للمغرب الأوسط، ما بين تلمسان ووهران، وكذلك نجد منهم علماء في الأندلس وهم اليفرنيون الذين هاجروا من تلمسان إلى الأندلس، مما يدل على أن بني يفرن في تلمسان كانوا على جانب كبير من العلم والتعلم.

2. مغراوة:

كانوا أوسع بطون زناتة وأصحاب السيادة والزعامة على المغرب الأوسط يمتد نسبهم إلى "مغراو بن يصلتين بن مسر بن زاكيا بن ورسيك بن الديرت بن جانا"(3) إخوة بني يفرن وبني يرنيان، وأما شعوبهم وبطونهم بالمغرب فلا تخرج على العدة والإحصاء وأهمهم بنو يلث وبنو زنداك وبنو رواق وبنو أبي سعيد وبنو لخواط وبنو سنجاس(4).

---

(1) –ابن خلدون: العبر، ج7، ص25.

(2) يذكر ابن منصور أنه عندما قدم الحسن بن كنون الإدريسي سنة 373هـ/983م بجيش من افريقية يحاول استرداد ملكه، ظهر يدو بن يعلى اليفريني في صفوف جيشه، لكن بمقتل الحسن بن كنون سنة 375هـ/985م، دخل يدو في فتن وصراعات مع زيري بن عطية من أجل الإستيلاء على فاس وبقي الصراع سجالا بينهما إلى غاية مقتل يدو سنة 383هـ /993م فانسحب بنو يفرن ناحية شالة وتادلة، ابن منصور: المرجع السابق، ص121.

(3) ابن خلدون: العبر، ج7، ص33.

(4) محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح المهدي البوعبدلي، دار المعرفة الدولية للنشر، الجزائر، 2013، ص75.

كان مغراوة وبنو يفرن شقيقين ابنا يصلين بن مسروق بن زاكين بن ورسيخ بن جانا بن زنات، فلما دخل الأمير يدو بن يعلا بن محمد بن صالح اليفريني[1] في حروب ضد زيري بن عطية المغراوي وقتل هذا الأخير ليدو بن يعلا وإخراجه من فاس تفرقا بني يفرن عن المغراويين، وكان هذا الإفتراق على حسب محمد بن يوسف الزياني أن تلك القبيلتين (مغراوة وبني يفرن) "كانتا أكثر عددا وأقوى ملكا وجندا وأعز نفرا وأرفع شأنا وقوي تصرفهم في أراضي المغرب"[2].

انطلاقا من هذا التجاذب يمكننا تشبيه العلاقة بين مغراوة وبني يفرن من حيث أنهما قبيلتان متقاربتان، كقرابة الكتاميين والصنهاجيين، فمغراوة وبنو يفرن ينتميان لجد واحد[3]، كما أنّهما أكبر بطون زناتة بالمغرب الأوسط.

حراكهم بالمغرب الأوسط:

تمتد مواطنهم من الشلف إلى تلمسان حتى جبل مديونة[4] كما أن هناك فئات أخرى تقيم بين تيهرت وتلمسان[5] وبالرغم من الإختلاف الجغرافي بين المؤرخين على الموطن الأصلي لقبيلة مغراوة، إلا أنه من المتفق عليه أن مواطنهم كانت بالمغرب الأوسط كسائر زناتة، وتمتد من تلمسان غربا إلى الشلف وحتى جبال مديونة شرقا، أما جنوبا فهي تمتد من الهضاب العليا إلى غاية مشارف الصحراء[6].

أهم أعيانهم:

كان أميرهم صولات بن وزمار قد توجه إلى المدينة المنورة في أعقاب الفتوحات الإسلامية للمغرب ووفد على أمير المؤمنين عثمان بن عفان[7]، فعقد له على قومه ووطنه قال ابن خلدون: "فاختص صولات بن وزمار وسائر الأحياء من مغراوة بولاء عثمان وأهل بيته من بني أمية، وكانوا خالصة لهم

(1) أسس مدينة أفكان، أنظر: مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص210.

(2) نفسه، ص76.

(3)Gauter (IF): Op. Cit, p211.

(4) ابن خلدون: العبر، ج7، ص33.

(5)Gauter (IF): Op. Cit, p212.

(6) عبد الوهاب بن منصور: المرجع السابق، ص122.

(7) ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص88، ويزيد ابن خلدون رواية أخرى عن أسباب توجه "صولات بن وزمار" نحو المدينة المنورة وهي أن صولات أسر أثناء الفتوحات الإسلامية، وتقبض عليه أسيرا، فمنّ عليه عثمان بن عفان وحسن إسلامه، فاختص صولات وسائر مغراوة بولاء عثمان، ابن خلدون: العبر، ج7، ص33.

دون سائر قريش، وظاهروا دعوة المروانية بالأندلس رعيا لهذا الولاء"[(1)] ومنذ ذلك الحين أصبح المغراويون شيعة لبني أمية[(2)] ولما توفي صولات بن وزمار خلفه ابنه حفص حيث كان من أعظم ملوك مغراوة وزناتة على حد سواء، لكن هذا الأخير لم يعمر طويلا وتوفي، وخلفه ابنه خزر، وفي عهد ولده محمد قامت الدولة الإدريسية في المغرب الأقصى[(3)] فنقلت مغراوة ولاءها للإدريسيين وكمكافأة لذلك سلمت تلمسان للمغراويين، وبظهور الدولة الفاطمية بالمغرب كان الإدريسيون قد وصلوا لمرحلة الضعف، ولم تعد دولة الأدارسة قادرة على حماية نفسها من الإمتداد الفاطمي، فما بالك بالدفاع عن المغراويين لذلك نقلت مغراوة ولاءها لحكام الأندلس من بني أمية[(4)].

وقد كان خزرون بن فلفول بن خزر مؤسس إمارة مغراوة بسجلماسة لا يقارن إلا مع نظرائه من مؤسسي الدول العالميين، ثم خلفه ابنه سعيد أمير طبنة والذي سار على نهج أبيه، أما أسرة المعز بن زيري بن عطية[(5)] فقد كانت ذات شأن كبير في المغرب الأوسط إذ تميز عهد المعز بالصرامة أما إبنه أبو العطاف حمامة[6] فهو واحد من أجل أمراء مغراوة علما وسلطانا، وكان محبا للأدب مشجعا عليه، وعرف عهد ولده "دوناس"[7] الذي تولى إمارة فاس رخاء وهدوء وأصبحت فاس قبلة للتجار، وتطور عمرانها ببناء أسوارها وتشييد المساجد والفنادق ومختلف المنشآت والمرافق[(8)].

---

(1) نفسه، ص33.

(2) ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص88.

(3) ابن خلدون: العبر، ج7، ص34-35.

(4) بوزياني: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص270.

(5) المعز بن زيري بن عطية المغراوي: ولي ملك المغرب بعد وفاة أبيه، وتوقف عن محاربة صنهاجة، وارتبط بالدعوة المروانية؛ فصالح المنصور بن أبي عامر، وبعد وفاته كتب له عبد الملك المظفر بعهده على مدينة فاس وسائر أعمال المغرب وذلك سنة 396هـ/1006م، وتوفي سنة 466هـ/1074م. الإيلاني: المقتبس من تاريخ البربر في المغرب والأندلس، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2013، ص209.

(6) هو حمامة بن المعز بن عطية المغراوي الزناتي الخزري ملك المغرب بعد وفاة ابن عمه المعز بن زيري بن عطية، قام عليه تميم بن زيري اليفريني ففر إلى وجدة سنة 406هـ/1016م، ثم إلى تنس حيث اجتمعت إليه قبائل مغراوة، وبهم دخل فاس سنة 429هـ/1038م، وكانت وفاته سنة 431هـ/1040م. الإيلاني: المصدر السابق، ص231.

(7) دوناس أبو العطاف بن حمامة بن المعز ن زيري بن عطية المغرواي، ولي مدينة فاس وجميع أعمال المغرب سنة 431هـ/1040م، وجرت له حروب مع ابن عمه حماد بن معنصر، وفي أيامه عظمت مدينة فاس وعمرت، توفي سنة 451هـ/1059م. الإيلاني: المصدر السابق، ص221.

(8) بوزياني: القبائل، المرجع السابق، ص274.

وقد أثرت العلاقات السياسية بين قبيلة مغراوة وبني يفرن على الحياة الثقافية، وأدت إلى نبوغ عدد كبير من العلماء، لعل من أبرزهم أبو علي منصور بن الخير بن يعقوب بن يملا المالقي المغراوي المعروف بالأحدث (ت 526هـ/1131م) وهو عالم بالقراءات[1] وكان من علمائها ووليها المشاهير أحمد بن محمد بن عبد الله المغراوي، قال فيه السخاوي في "الضوء اللامع في أخبار القرن التاسع": "لم يكن له نظير في المالكية وله مناظرات مع الشاطبي، ومعارضات مع ابن خلدون"، ومنهم الشيخ أبو العباس أحمد بن زاغو الصوفي التلمساني الذي له اليد الطولى في كل علم حتى الهندسة، وله فتاوى في "الدرر المكنونة" و"المعيار"، وأولاده علماء أجلاء من علماء تلمسان يقال لهم أولاد زاغو[2].

ومنهم الولي الصالح سيدي محمد المغراوي توفي بقلعة بني راشد أواسط القرن 6هـ/ 12م، له باع في القرآن وأحكامه وله منظومات كثيرة على رسم القرآن الكريم[3].

3. جراوة: وهي من أهم بطون وأفخاذ زناتة بالمغرب الأوسط، يمتد نسبهم إلى جراو بن الديرت بن جانا بن يحيى[4]، ظهروا على مسرح الأحداث السياسية في بلاد المغرب إبان الفتوحات الإسلامية وتحديدا أثناء المقاومة التي تزعمتها هذه القبيلة بقيادة الكاهنة[5].

حراكهم بالمغرب الأوسط

كانت مواطن انتشارهم في بداية أمرهم بالمغرب الأوسط وتحديدا بالأوراس، حيث يقول ابن خلدون: "وكانت زناتة أعظم قبائل البربر وأكثرها جموعا وبطونا، وكان مواطن جراوة منهم بجبل الأوراس"[6]، ولكن بعد ثورة الكاهنة ضد حسان بن النعمان وما شهدتها منطقة الأوراس من خراب ودمار، عصفت بهم تلك الأحداث وفرقت شملهم، حتى وصلوا إلى المغرب الأقصى بنواحي ملوية وسميت بهم مدينة هناك كانت للعلويين[7].

مجالس رياستهم:

(1) نفسه، ص275.

(2) بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص79.

(3) نفسه، ص80-81.

4- ابن خلدون: العبر، ج7، ص12.

5- بوزياني: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص248.

6- ابن خلدون: العبر، ج7، ص12.

7- مبارك الميلي: المرجع السابق، ص210.

لا يمكن الحديث عن قبيلة جراوة دون أن نتوقف ولو للحظة على ذكر الكاهنة، ليس لكونها رئيسة قبيلة زناتية فحسب، ولكن لكونها أول إمرأة بربرية تعلن العصيان على جيوش الفاتحين، وبذلك يكون لها شأن كبير، لكن قبل كل هذا وذاك نتساءل من تكون الكاهنة؟.

اختلف المؤرخون في نسب الكاهنة غير أن الأمر الذي أجمعوا عليه أنها زناتية من قبيلة جراوة[1]، وإن كان بعض المؤرخين يرون أن الكاهنة مجرد حادثة من نسيج الخيال، أمثال "ليبو" الذي قال: "أن الكاهنة هي البطريق يوحنا"[2]، إلا أنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة الغاية منها الإنتقاص من قيمة التاريخ الإسلامي للمغرب.

أكيد أن كل هذه الأراء مجرد ادعاءات وهمية وأكاذيب الغاية منها الإنتقاص من قيمة التاريخ الإسلامي لبلاد المغرب، فابن خلدون يرى أن الكاهنة هي "دهيا بنت ماتية بن نيعان بن بارو بن مصكري بن أراد بن وصيلا بن جراو"[3]، ويذكر ابن عذارى أن أبا الكاهنة كان يدعى يفرن، فحين يعرض نسب مخلد بن كيداد يمده إلى جده الأكبر يفرن حيث يقول: "ويفرن أبو الكاهنة"[4]، وما يدل على ذلك أن الكاهنة في حربها ضد حسان بن النعمان نصرها بنو يفرن وفي هذا السياق يقول صاحب كتاب الإستقصاء: "وبعد مقتل كسيلة صارت زعامة البربر لها (الكاهنة) إذ اجتمع إليها ونصرها بنو يفرن ومن كان بإفريقبة من قبائل زناتة وسائر البربر"[5]، وحتى ابن الأثير ذل على ذلك حين قال: "كانت إمرأة تملك البربر تعرف بالكاهنة، وكانت تخبرهم بأشياء من الغيب ولهذا سميت بالكاهنة"[6].

وأثناء قدوم جيش حسان بن النعمان لفتح بلاد المغرب الأوسط سنة78ه/697 م، سأل حسان عمن تبقى من ملوك إفريقية فذلوه على إمرأة في الأوراس تعرف بالكاهنة وقالو له: "فإن قتلتها دان لك المغرب كله ولم تبق لك مضاد ولا معاند"[7].

1- ابن خلدون: ج7، ص12. الناصري: الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح وتعل جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج1، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، ص42.

2- حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، الإسكندرية، ص42.

3- ابن خلدون: العبر، ج7، ص12.

4- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص 25.

5- الناصري: ج1، المصدر السابق، ص42.

6- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، مراجعة محمد يوسف الدقاق، مج4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ص102.

7- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص25.

ويذكر السلاوي أن الكاهنة كان لها ثلاثة أبناء[1] ورثوا رياسة قومهم عن أبيهم فاستبدت بهم وصارت رياسة جراوة لها وملكتهم لمدة تربوا عن خمس وثلاثين عاما وكان لها يد في مقتل عقبة بن نافع[2]، وهو ما تحدث عنه ابن خلدون حين قال: "وقد أغرت برابرة أوربة لقتل عقبة بن نافع"[3].

ومهما يكن من أمر فقد التقى حسان بن النعمان ضد الكاهنة في معركة ضارية انتهت بانهزام مرير لجيش حسان بن النعمان وقتل من رجاله عدد كبير وخيرة فرسانه[4]، حتى قال الدباغ عن هذه المعركة: "وظن المسلمون أنه الفناء وانهزم حسان بعد بلاء عظيم وقتل من العرب خلق كثير"[5]، وأسرت الكاهنة ثمانين رجلا أطلقت سراح أغلبهم واحتفظت بشجاعة خالد بن وليد العبسي لشجاعته ووسامته وربته مع ولديها[6].

بعد هذه المعركة كتب خالد لحسان بن النعمان أن البربر قد تدمروا من الكاهنة وأن علاقتها مع البربر ومع الروم قد ضعفت لأنهم استاءوا من تخريب العمران، وأسفرت هذه السياسة الوحشية بالكاهنة أن تغيرت نفوس البربر وكرهوها ففر جزء منهم نحو بلاد الأندلس وجزء نحو جيش حسان[7].

أعاد حسان بناء جيشه بعد استرجاع قوته وزحف نحو الكاهنة هذه الأخيرة قالت لخالد إني تبنيتك لمثل هذا اليوم "إني مقتولة ولكني أوصيك بإخوتك خيرا فانطلق بهما إلى العرب وخد لهما الأمان"، والتحم الجيشان في معركة ثانية كانت أشد ضراوة من سابقتها، وهلكت فيها الكاهنة وكانت الغلبة لجيش حسان، وقتلت الكاهنة عند مكان يسمى بئر الكاهنة وكان ذلك سنة 82هـ/ 701م.[8]

الجدير بالذكر أنه لم تصلنا معلومات من الكتب التاريخية عن أمراء جراوة باستثناء الكاهنة والتي كان لها شأن عظيم، غير أن أدباءها وعلماءها قد تميزوا بالنبوغ خاصة بعد الفتح الإسلامي

---

(1)- الناصري: ج1، المصدر السابق، ص42. غير أن ابن خلدون وابن عذارى يرون أنه الكاهنة لها ولدين فقط ولما أسرت خالد بن يزيد تبنته كأخ ثالث لولديها وأحضرت ماءا وسميدا ووضعته في تديها وقالت له اشرب فلما شرب قالت لقد أصبحت أخا لولديا. ابن خلدون: العبر، ج7، ص13. ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص31.

2- الناصري: المصدر السابق، ص42.

3- ابن خلدون: ج7، ص13.

4- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص28.

5- الدباغ: معالم الإيمان، ج1، المطبعة الرسمية العربية، تونس، 1902، ص62.

6- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص28.

7- نفسه، ص30.

8- نفسه، ص31.

واحتكاكهم بالحضارة العربية، وفي مقدمتهم أبو سعيد خلف بن مسعود الجراوي قدم قرطبة سنة 393هـ/1003م، فحمل بها علم كثير[1]، وعبد الله بن محمد الجراوي أخذ الأدب في المغرب على كثير من الأدباء وكان شاعرا فحلا، قويا وصافا وأحد العارفين بعلم الأنساب[2].

وكان أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي الحجاج الغفجومي الجراوي من أكبر فقهاء القيروان ومن أحفظ الناس وأدركهم للغة والحديث وأحد العالمين بعلم القراءات، كما كان أبو بكر محمد بن عبد الرحمان الجراوي من كبار كتاب المرابطين بغرناطة ولم يقتصر علمه على الأدب والفقه فحسب بل تعداه إلى علم الطب[3].

أما أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي فقد كان أحد أكبر علماء الفقه والأدب واللغة وله مؤلفات عدة منها "صفوة الأدب ونخبة كلام العرب" قال فيه ابن خلكان: "وكان هذا الأديب نهاية في حفظ الأشعار القديمة والمحدثة وتقدم في هذا الشأن وجالس به عبد المؤمن ثم ولده يوسف ثم ولده يعقوب"[4].

ومهما يكن من أمر فقد كانت قبيلة جراوة احدى أهم بطون قبائل زناتة بالمغرب الأوسط كما تعد القبيلة الزناتية الوحيدة التي أسندت رياستها لامرأة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت القبيلة البربرية الوحيدة أيضا التي تدين بالديانة اليهودية، عكس القبائل الأخرى التي كانت تتأرجح في ولاء ديانتها ما بين المسيحية والوثنية، لكن بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب انصهرت في الديانة الإسلامية وأصبحت هذه القبيلة مثالا في الأدب والشعر والفقه وحتى الطب إذ نبغ فيها عدد كبير من الأدباء والفقهاء.

4. بنو يرنيان:

وهؤلاء فخد من أفخاذ زناتة من أبناء يرنيان بن يصلتين وجدهم الأكبر هو "زانا بن يحي" هذا يعني أنهم إخوة لمغراوة وبنو يفرن من أهم بطونهم في المغرب بنو وطاط[5]، وكان بنو يرنيان من أشد قبائل

1- ابن بشكوال: كتاب الصلة، ج1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1966، ص178.

2- بوزياني: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص250.

3- نفسه، ص250.

4- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء هذا الزمان، تح إحسان عباس، ج3 دار الثقافة، بيروت، 1970، ص136.

5- تنحصر مواطنهم في بلاد المغرب ما بين جبال لمطة على وادي ملوية من ناحية الشرق وبين تازة وفاس من ناحية الغرب وبهم تعرف تلك القصور. ابن خلدون: العبر، ج7، ص66.

زناتة شكيمةً وأخلصهم جهادا حيث عُرف عنهم أنهم أمدوا الدولة الأموية بالأندلس بأقوى الجنود وبأفحل المجاهدين ولما حدثت الفتنة التي أجهزت على الدولة الأموية ثار بنو خزرون[1] بقلشانة سنة 402هـ/ 1011م.[2]

مواطنهم:

تمتد من ملوية شرق المغرب الأقصى إلى غاية سجلماسة وكرسيف، وكانوا مجاورين لمكناسة في مواطنهم[3]، وفي عهد المرابطين والموحدين نزح أولو البأس منهم إلى الصحراء أما المغلوبون على أمرهم كبني وطاط فقد خضعوا لسلطة تلك الدول، ولما استولى المرينيون على الحكم في المغرب الأقصى أقطعوا بني يرنيان أطراف سلا والمعمورة[4].

أعيانهم في المغرب:

من أعيان بني يرنيان أبو عبد الله محمد بن خزرون ثار بقلشانة سنة 402هـ/1011م، ثم غلب على أركشن وهي أعظم معاقل الأندلس فملكها، يقول فيه ابن عذارى: "أنه كان فتاكا هتاكا قتالا سفاحا إلى أن مات في حدود 420هـ/ 1029م"[5]، ثم خلفه ابنه عبدون بن محمد على إمارة أركشن وضم إليها ما جاورها من البلاد لكن ابن عباد قتله سنة 445هـ/1054م، فخلفه ابنه محمد بن محمد بن خزرون لكن شاءت الأقدار أن يلقى نفسَ مصير والده وقتل على يد ابن عباد سنة 461هـ/1069م.[6]

وبالرغم من أن فخذ بني يرنيان عرف بالصراعات والفتن والحروب إلا أنها كانت على جانب كبير من العلم والتقدم، وبرز فيها علماء لا يخرجون على العدة والإحصاء، من بينهم مسعود بن ابراهيم بن

1- نسبة إلى خزرون بن فلفول بن خزر من أمراء مغراوة وأعيان بني خزر، لما غلبهم بلكين بن زيري على المغرب الأوسط تحيزوا للمغرب الأقصى، كانوا يدينون بالدعوة المروانية. ابن خلدون: العبر، ج7، ص 67. غير أن ابن حيان يرى أن بني خزرون لا ينتمون إلى يرنيان بل ينتمون لمغراوة وينحدرون من سلالة عبدون بن الخير بن محمد بن خزر المغراوي، الذي قدم الأندلس مع جعفر بن علي رفقة زعماء الأمازيغ. ابن حيان: المقتبس في أخبار بلد الأندلس، اعتنى به صلاح الدين الهواري، الدار النموذجية، بيروت، 2006، ص39.

2- بوزياني: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص280.

3- ابن خلدون: العبر، ج7، ص 66.

4- نفسه، ص102.

5- ابن عذارى: ج3، المصدر السابق، ص294.

6- ابن خلدون: العبر، ج7، ص67.

عيسى ولاه السلطان أبو الحسن المريني أعمال السوس سنة 730هـ/1330م، واستخلفه أخوه حسون بعد أن ولي مسعود على أعمال الجريد، أما موسى بن ابراهيم بن عيسى فقد تقلد وظيفة الوزارة[1].

5. بنو واسين:

وهؤلاء من أبناء واسين بن يصلتين إخوة مغراوة وبني يفرن، من أفخاد زانا بن يحيى، ومن أشهر بطونهم بادين وورتاجن[2]، فمن بادين تفرع بنو عبد الواد[3] وبنو توجين[4]، وبنو زردال وبنو مصاب، أما ورتاجن فمنهم بنو مرين[5]، أما بنو راشد فهم إخوة بادين اندرجوا في بني عبد الواد، والأمر نفسه مع بني زردال وبني مصاب الذين التحقوا ببني عبد الواد، وقد كان بنو توجين في الدرجة الثانية بعد بني عبد الواد[6].

يرجع نسب بني مرين إلى ورتاجن بن ماخوخ بن وجديج بن فاتن بن يدر بن يخفت بن يصلتين بن عبد الله بن ورتيد بن المعز بن ابراهيم بن شحيج بن واسين بن يصلتين بن مسري بن زاكيا بن وسيد بن زانات بن جانا بن يحي بن تمزيت بن ضريس وهو جالوت ملك البربر[7]، ويقول فيهم ابن أبي زرع: "أعلى قبائل زناتة حسبا وأشرفُها نسبا وأعزُها كرما وأحسنُها شِيمًا وأزكاها ذمما وأرجحُها أحلاما وأنفذُها رماحا وأمطاها حساما وأشدُها في الحروب بأسا وأكثرُها إقداما وأقواها دينا وأصحُّها يقينا وأوثقها عقدا وأوفاها عهدا وأوفرُها عددا وأطوُلها في الشدائد يدا وأشرفها فريقا وأقومُها طريقا لهم شرف الجار وحفظ الجوار وحماية الذمار ووقود النار، وإكرام الضيف والضرب بالسيف والبعد عن الغدر والعار والحيف، فيهم أقام الله تعالى في المغرب الدين وبسيوفهم فتح بجزيرة الأندلس المشركين"[8].

هم نصروا دين الله وأظهروا على الدين والدنيا من الحق رونقا

1- بوزياني: القبائل الأمازيغية، المرجع السابق، ص282-283.

2- ورتاجن بن ماخوخ بن وجديج بن فاتن بن يدر بن يخفت بن عبد الله بن ورتنيد بن ابراهيم بن زحيك. ابن خلدون: العبر، ج7، ص120.

3- من أهم بطونهم بنو طاع الله وبنو كمي وبنو مظهر. نفسه، ص125.

4- من أهم بطونهم بنو عسكر وبنو وطاس وبنو يانان. نفسه، ص125.

5- من أهم بطونهم بنو مدن وبنو رسوغين. نفسه، ص126.

6- بوزياني: القبائل الأمازيغية، المرجع السابق، ص308.

7- ابن أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص13.

8- نفسه ص14.

بملكهم قد أخمد الله للعدا ومن عدلهم ضاء الزمان وأشرقا (بحر الطويل)[1].

أما بنو عبد الواد فهم من أولاد بادين بن محمد من أولاد رزجيك بن واسين بن ورسيك بن جانا[2]، ويزيد يحيى بن خلدون على هذا النسب شيئا قليلا " أنهم من ولد شجيج بن واسين بن يصلتين بن مسري بن زاكيا بن ورسيج بن مادغيس الإبثر بن قيس بن عيلان[3].

عرف على بني عبد الواد أنهم دعموا عقبة بن نافع في فتوحاته لبلاد المغرب الأوسط وفي حروبه ضد كسيلة، حيث راسل عقبة بن نافع بني عبد الواد من أجل نصرته ضد كسيلة، فأجابوه وأمدوه بألف فارس، كما حضروا موقعة الزلاقة، وناصرا القائد يوسف بن تاشفين[4]، وكان يقول فيهم ابن خلدون: "فما يراعون لواقع ولا يأبهون بعسر، إلا الدّين المتين العفاف والصون المبين والوفاء بالعهد وحفظ الجوار ورعي الذمم، والحياء من الله عز وجل، وعلى هذا الخلق درج سلفهم"[5].

وقد كان التنافس والتصارع والتطاحن هو السمة البارزة في الحياة اليومية بين بني مرين وبني عبد الواد[6].

ومهما يكن من أمر فقد كان بنو واسين في بداية ظهورهم شيعة لزناتة المغرب الأوسط، ولما انزاحت زناتة نحو المغرب الأقصى أمام ضربات صنهاجة وكتامة نزح بنو واسين إلى الصحراء[7]" وكان التخم بين بني مرين وبني عبد الواد واديا إلى فكيك"[8]، ولما ظهر الموحدون على الساحة السياسية أقطعوا المغرب الأوسط لبني مرين الذين أعادوا لزناتة هبتها دولة وسلطانا في الأرض[9]، غير أن بني مرين استبدوا بالحكم فاتخذ بنو عبد المؤمن بن علي بني عبد الواد أنصارا وحماة لقطر تلمسان[10].

1- نفسه، ص15.

2- ابن خلدون: العبر، ج7، ص97.

3- يحيى ابن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، مطبعة بير فونطانا الشرقية، الجزائر، 1231هـ/1903م، ص94.

4- نفسه، ص95.

5- نفسه، ص96.

6- ابن خلدون: العبر، ج7، ص111.

7- نفسه، ص120.

8- نفسه، ص111.

9- نفسه، ص120.

10- يحيى بن خلدون: بغية الرواد، ص104.

حراكهم بالمغرب الأوسط:

كانوا في بداية أمرهم أهل بادية يرتادون الكلأ بمواشيهم وإبلهم في المراعي[1]، متشرين في إفريقية والمغرب الأوسط وبالتحديد بلاد قسطيلة وجبال الأوراس وبلد الحامة[2]، هذا الأخير كانت شعوب ورتاجن منتشرة فيه، وعند التحالف الكتامي الصنهاجي انتقل بنو واسين نحو المغرب الأقصى ما بين ملوية إلى جبل راشد[3]، يعني هذا ضمنيا أن أحفاد بني واسين فروا من المغرب الأوسط نتيجة الحروب الدائرة رحاها بين كتامة وصنهاجة ضد القبائل الزناتية.

كان بنو واسين ينتقلون بين الزاب وسجلماسة، في الوقت الذي اختص بنو مرين بالمغرب الأقصى، عكس بني عبد الواد والذين كانوا منتشرين في المغرب الأوسط من جبال الأوراس حتى تلمسان، إلا إنهم أسسوا دولة ذا شأن عظيم في تلمسان وأصبحت تجابه القيروان وفاس، غير أن بني عبد الواد عرفوا منافسة شديدة من طرف أفخاذ بادين بن توجين، لكن لحسن حظهم تقدموا إلى التل وانتشروا في السرسو والونشريش إلى المدية شرقا وسعيدة وجبل راشد غربا[4]، ويوجد فريق منهم في برقة وقصور غدامس التي يسكن فيها بنو وطاس وقصور مصاب والذي يقول عنهم ابن خلدون: "وقصور مصاب سكنها لهذا العهد بنو بادين وبنو عبد الواد"[5].

عرف بنو عبد الواد رؤساء كانت لهم السيادة العليا على بلاد المغرب الأوسط وفي مقدمتهم يغمراسن بن زيان، يقول فيه ابن خلدون: "كان من أشد هذا الحي بأسا وأعظمهم في النفوس مهابه وإجلالا وأعرفهم بمصالح قبيله وأقواهم كاهلا على حمل السلاح الملك واضطلاعا بالتدبير والرياسة"[6]، ولد سنة 603هـ/1207م وكان كريما شجاعا فاضلا حليما، وهو أول من أخلط زي البداهية بأبهة الملك وأشعر القبيلة لباس الشريعة فأعلى المنار ومهد الخلافة[7].

1- الوسياني: سير الوسياني، ج1، تح ودراسة عمر بن لقمان حمو سليمان بوعصبانة، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2009، ص125.

2- تعرف اليوم بحامة بني بهلول وهؤلاء من سادات بلاد قسطيلة بل هم أغنى ما فيها وهم من بقايا الروم الذين أسلموا على أموالهم على هذه المدينة لها حصن يسمى القصر. مؤلف مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص116.

3- ابن خلدون: العبر، ج7، ص120.

4- الميلي: المرجع السابق، ص213-214.

5- ابن خلدون: العبر، ج7، ص 126.

6- نفسه، ص116.

7- يحيى بن خلدون: بغية الرواد، المصدر السابق، ص110.

وبالإضافة إلى شغوفه بالرياسة فقد كان يخالط العلماء والصالحين ويجالسهم كثيرا ويجبي لهم العطايا ويجازيهم على علمهم[1]، وكان ولده سعيد (ولد سنة 639هـ/1242م) شهما مقدادا محبا للقلوب ذا سياسة وصبر للحوادث، بويع بالخلافة في أوائل ذي الحجة 681هـ/1283م، شهدت فترة حكمه صراعات سياسية كبيرة حتى أنه نزل بجاية وأحرق قراها، كما أنه أخذ مازونة من أيدي مغراوة وأخذ ونشريس من توجين[2]، وكل تلك الأحداث تعكس الصراع بين القبائل الزناتية على الرياسة.

ومن أشهر سلاطين وأدباء بني واسين، أبو حمو موسى الثاني بن عبد الرحمان بن يحيى بن يغمراسن بن زيان، فهو إلى جانب قوة ملكه له لسان يصعب مجاراته في الشعر والنثر، إذ ترك كتابا بعنوان "السلوك في سياسة الملوك"[3]، وكان أبو حمو موسى الأول بن عثمان بن يغمراسن معلم السياسة الملوكية لزناتة[4].

وقد نبغ عدد كبير من الشعراء والأدباء والعلماء من بني واسين، لعل أبرزهم الشاعر أبو عبد الرحمان بكر بن حماد بن سهل بن اسمعيل التيهرتي الزناتي، رحل إلى المشرق سنة 217هـ/832م، وهو صغير السن وأخد من علمائهم وفقهائهم، وكان في حد ذاته عالما بالحديث، كما مدح المعتصم بشعره، واجتمع بحبيب وضريع وغيرهم من شعراء العراق[5]، وكان أبو عبد الله محمد بن خلف بن مرزوق بن أبي الأحوص البلنسي الزناتي مقرئا صالحا زاهدا ورعا، أخذ عنه الناس وكثيرا ما كان يسمع كتاب السيرة لعلو إسناده فيه حتى كان يحفظها[6].

أما الشيخ ماكسن بن الخير بن محمد الجرامي الوسياني اليفريني (ت491هـ/1094م) فقد أسس حلق العلم بورجلان وتخرج على يديه علماء أجلاء[7]، وكان الشيخ عمرو عثمان بن خليفة الوسياني (ت504هـ/1111م) أحد أكبر علماء الكلام وألف كتاب "السؤالات" وكان مجبر من مؤلفي ديوان العزابة[8].

1- نفسه، ص111.
2- نفسه، ص118.
3- بوزياني: القبائل الامازيغية، المرجع السابق، ص311.
4- ابن خلدون: العبر، ج7، ص204.
5- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص153.
6- بوزياني: القبائل الأمازيغية، المرجع السابق، ص313.
7- الوسياني: سير الوسياني، ج1، المصدر السابق، ص127.
8- نفسه، ص129.

لقد كان بنو واسين كثيري العدد واسعي الإنتشار حتى تحسبهم أنهم يمثلون قبيلة لوحدهم، وكان الصراع السياسي ميزة حياتهم اليومية ليس ضد بعضهم فحسب بل تعداه إلى إخوانهم في العصبية كالصراع ضد مغراة، ولكن الصراع الأهم الذي كان دائرا رحاه هو الصراع بين بني مرين وبني عبد الواد، ولعل هذا الصراع من أهم أسباب إزدهار الحركة العلمية بين الدولتين، إذ امتد الصراع من مقاليد الرياسة والحكم إلى الحياة العلمية، وهو ما تجلى في نبوغ عدد كبير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر.

6. وجديجن وواغمرت:

وهم من ولد ورتنيص بن جانا، كان لهم عدد وقوة، حدثت مع أميرهم "عنان" حرب مع لواتة بسبب تزوج إمرأة من بني وجديجن برجل من لواتة، فعايرها نساء لواتة بالفقر، فغضبت المرأة واستجارت بعنان[1]، أما واغمرت فعرف عنهم أنهم انضموا لثورة أبي يزيد بن مخلد، إلا أن المنصور نكل بهم ثم أجهز عليهم من بعده بلكين بن زيري أمير صنهاجة، ولأن المصائب لا تأتي فرادى جاءتهم الضربة القاصمة في أعقاب الزحف الهلالي لبلاد المغرب فسكنوا الجبال قبلة المسيلة، ثم أقطعتهم قبيلة الدواودة هذه الجبال كعربون ولائهم لها[2].

حراكهم:

كانت مواطن وجديجن تمتد ما بين بني يفرن من الجهة الغربية ومن ناحية القبلة لواتة ومن جهة الشرق الونشريس[3]، وبالتالي تغطي مناطق السرسو ومطماطة والونشريس، أما واغمرت فكانت متفرقة عكس وجديجن، حيث سكنوا في بداية دولتهم بلاد صنهاجة من المنستيل إلى الدوسن، غير أن الأحداث المتراكمة التي مرت عليهم بعثرتهم وأجبرتهم التخلي عن أراضيهم لينحصروا في جبال المسيلة من ناحية الجنوب[4].

كان أمير وجديجن يدعى عنان وله قصة الزواج المشهورة التي ذكرناها سابقا، فتحالف مع يعلي زعيم قبيلة بني يفرن ضد لواتة إلا أن عنان قضى نحبه في هذه المعركة[5]، أما من أهم أعيان واغمرت فقد

1- ابن خلدون: العبر، ج7، ص 67.

2- نفسه، ص 68.

3- نفسه، ص 67.

4- نفسه، ص 68.

5- نفسه، ص67.

كان الفقيه والعالم المالكي أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد، الذي أفنى حياته متنقلا بين مشارق الأرض ومغاربها دارسا ومدرّسا، وله مؤلفات منها ما دثر ومنها ما هو موجود كتاب "الإجازة في صحة القول والإجازة"[1].

ومن أهم علماء وجديجن وأصحاب الحزم فيهم محمد بن موسى الوجديجي أحد فقهاء ومفتي مدينة تلمسان، وابراهيم الوجديجي التلمساني الذي كان من علماء المتصوفة، ونفس الكلام يقال عن المتصوف محمد بن أحمد الوجديجي، أما محمد شقرون بن هبة الله الوجديجي فقد كان يلقب بمالك الصغير لضلوعه في علم أصول الفقه[2].

وقد كان في بني واغمرت كاهن مشهور يعرف بموسى بن صالح أو كاهن زناتة، قال عنه ابن خلدون: "مشهور عندهم حتى الآن ويتناقلون بينهم كلماته برطانتهم على طريقة الرجز، فيها أخبار بالحدثان فيما يكون لهذا الجيل الزناتي من الملك والدولة، وافراط الخلاف بين هذا الجيل الزناتي في التشيع له والحمل عليه، فمنهم من يزعم أنه ولي أو نبي وأخرون يقولون أنه كاهن"[3].

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن وجديجن وواغمرت إخوة أعداء فحتى أثناء الأزمات لم تكن قبيلة وجديجن تستنجد بواغمرت بل تحالفت مع اليفرينيين في حربهم ضد لواتة، كما عرفت قبيلة واغمرت نوعا من الشعوذة والتنجيم مع الكاهن موسى بن صالح، وبالرغم من نبوغ عدد كبير من الفقهاء والأدباء من واغمرت إلا أن ظهور الكهنة والتنجيم تبقى نقطة سوداء وجرحا لا يلتئم في وجه واغمرت.

7. بنو وركلا:

وهم من أبناء فرني بن جانا إخوتهم مرنجصية ويزمرتن ونمالتة، لم يكونوا بالعدد الكبير في بلاد المغرب الأوسط ولم يكن لهم من الملك بحجم بني يفرن أو مغراوة أو حتى وجديجن وواغمرت، كان يعيش في كنفهم بعض أفخاذ مغراوه وهم بنو زنداك، ويقال عنهم أنهم أووا أبي يزيد النكاري في حروبه ضد العبيديين[4].

1- بوزياني: القبائل الأمازيغية، المرجع السابق، ص289.

2- نفسه، ص286.

3- ابن خلدون: العبر، ج7، ص69.

4- ابن خلدون: العبر، ج7، ص69.

مواطنهم ببلاد المغرب الأوسط

تمتد من جنوب الزاب على ثلاث مراحل من بسكرة (أي ما يعادل 400 كلم)، ولهم المصر المعروف بهم إلى اليوم، ومعهم جمع من بني زنداق، ونزل عليهم كثير من زناتة الزاب في أعقاب الهجرة الهلالية[1]، شيدوا قصورا متجاورة وقريبة من بعضها حتى أصبحت مصرا واحدا، يقول عنه ابن خلدون: "وهذا البلد لهذا العهد باب ولولوج السفر من الزاب إلى المفازة الصحراوية المفضية إلى بلاد السودان يسلكها التجار الداخلون إليها بالبضائع، وسكانها لهذا العهد من أعقاب بني وركلا وأعقاب إخوانهم من بني يفرن ومغراوة، ويعرف رئيسهم بالسلطان شهرة غير نكيرة بينهم"[2].

نفهم من كلام ابن خلدون أن بني وركلا مواطنهم حاليا بورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر، لم يكونوا بالعدد الكبير غير أن هجرة بني هلال لبلاد المغرب أجبرت قبائل بني يفرن ومغراوة للفرار إلى إخوانهم في النجعة والعصبية القبلية نحو الجنوب.

مجالس رياستهم:

كان رئيسهم يعرف بأبي بكر موسى بن سليمان بن غبولو اتخذ لقب السلطان وهو أول زناتي يتخذ هذا اللقب، يقول ابن خلدون فيهم: "يعرف رئيسهم باسم السلطان شهرة غير نكيرة بينهم"[3]، ومن أشهر علمائهم فقد كان الفقيه والمؤرخ أبو زكريا يحي بن علي الورجلاني، ألف كتاب "سير الأئمة وأخبارهم"، ويعتبر هذ الكتاب أكبر أثر للإباضيين حتى الآن في المغرب الإسلامي، ولم يكن المؤرخ الورجلاني وحده ممن اتسموا بالفقه الإباضي، فقد كان أبو صالح حنون بن يمريان الورجلاني أحد علماء الإباضية بورجلان[4].

8. بنو دمر: وهم من أولاد ورسيك بن ديدت بن جانا، ولهم بطون كبيرة بالمغرب أشهرهم بنو ورغمة بجبال الأوراس وبنو ورنيد[5]، وقد انتقل بعضهم إلى الأندلس ووصل بهم الأمر إلى تأسيس إمارة زناتية في قرمونة[6].

1- الميلي: المرجع السابق، ص211.

2- ابن خلدون: العبر، ج7، ص69.

3- نفسه، ص70.

4- بوزياني: القبائل الأمازيغية، المرجع السابق، ص291.

5- هؤلاء لهم أفخاد عديدة منها بنو برزال وبنو غرزول وبني توفت، كانوا بتلمسان فزحمهم بني راشد فانتقلوا إلى الجبل المعروف بهم بتلمسان. ابن خلدون: العبر، ج7، ص72.

6- الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص330.

حراكهم بالمغرب:

تمتد مواطنهم بإفريقية حتى طرابلس وجبالها وكذلك بالمغرب الأوسط[1]، وكان بنو برزال ينزلون في المغرب بجبل سالات[2] حتى الزاب الأسفل[3]، وقد كانوا متشيعيين للمذهب الإباضي وعرف عنهم أنهم أووا ونصروا أبي يزيد في ثورته[4]، أما بنو ورنيد فقد كانوا بجنوب تلمسان إلى ناحية سعيدة وبعد أن تغلب عليه بنو راشد انتقلوا إلى الجبل المضاف إليهم والذي يطل على تلمسان[5].

مجالس رياستهم:

لم تصلنا معلومات تاريخية عن أمراء بني دمر بالمغرب الأوسط وذلك لقلة المصادر التي تتحدث عن القبائل الزناتية غير أنه في الأندلس كان أبو عبد الله محمد بن عبد الله البرزالي الزناتي حاكما في قرمونة قبل سقوط الدولة الأموية، لكن بعد سقوطها استقل بالحكم، وكذلك وزمارن بن أبي بكر البرزالي كان في خدمة المنصور بن عامر حتى أن هذا الأخير أجزاه المنازل الفاخرة والنفائس الغالية[6].

وكان لبني دمر نصيب وافر من العلماء والفقهاء في شتى العلوم وعلى سبيل المثال أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن أبي يداس البرزالي الإشبيلي أحد أبرز علماء الحديث في إشبيلية، قال فيه ابن الأبار: "في شيوخه كثرة وفي روايته سعة، وكان حسن الخط، جيد الضبط، صحيح العقيدة معروفا بالحفظ، جمع من الحديث شيئا كثيرا"[7]، وكذلك العالم علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي فقيه ومحدث ومؤرخ من أهم مؤلفاته كتاب "التواريخ" وهو صلة لتاريخ ابن شامة، وكتاب "الوفيات" وكتاب "الشروط"[8].

9. بنو وامنو وبنو يلومي:

لم يحدد النسابة نسب هاتين القبيلتين وذلك ربما راجع لكون شواهدهم وآثارهم المادية قد طُمست، وكل ما يذكره ابن خلدون أنها من أوفر بطون زناتة وأشدهم شوكة يرجع نسبها إلى المرينيين،

1- ابن خلدون: العبر، ج7، ص72.

2- جبل بضواحي بوسعادة.

3- منطقة سهلية واقعة بين جبال أولاد نايل غربا وجبال الأوراس شرقا وأشهر مدنها بسكرة وطولقة. ابن الخطيب: المصدر السابق، ص66.

4- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص128.

5- الميلي: المرجع السابق، ص212.

6- المقري: نفح الطيب، ج4، المصدر السابق، ص417.

7- ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، تح عبد السلام الهراس، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1995.

8-بوزياني الدراجي: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص295.

تمكنت تلك القبيلتان من التغلب على المغرب الأوسط عندما تحالفتا مع بلكين بن زيري في حربه مع مغراوة وبني يفرن، وقد خص الناصر بن علناس بني وامنو بالولاية، وزاد هذا التقارب أكثر حين أصهر المنصور بن الناصر بن علناس في أخت شيخ القبيلة ماخوخ، غير أن هذا التقارب لم يعمر طويلا وسرعان ما تحولت العلاقة بين بني وامنو وبني يلومي مع الناصر من ودّ وصداقة إلى جفوة وعداوة عندما نصرت تلك القبيلتان أمير المرابطين يوسف بن تاشفين في حربه ضد المنصور، ودخل المنصور في حرب مع بني يلومي ووامنو إلا أنها باءت بالفشل، غير أنه سارع للإنتقام منهما وذلك بمحاولة قتل صهره ماخوخ غير أن المنصور لم يجد إلا أخت ماخوخ فصب عليها جام غضبه ونكل بجثتها[1].

وحتى التحالف بين بني وامنو وبني يلومي نفسه لم يعمر طويلا[2] إذ تحولت العلاقة بينهما إلى حروب وتطاحن، وقتل ماخوخ شيخ قبيلة بني وامنو وقام بأمره في قومه ولديه تاشفين وعلي وأبي بكر غير أن النزاعات المستمرة بين القبيلتين فككتهم وأضعفت أمرهم وأجبرتهم على الولاء لقبيلتي بني توجين وبني عبد الواد[3].

حراكهم بالمغرب:

كان بنو وامنو بالعدوة الشرقية من مينة في منداس وما إليها من أسافل الشلف[4]، وهناك بعض الأحياء من بني وامنو تعرف "ببني يلداس" وينتشرون جنوبا من ناحية توات وتيكوارين بالقصور الجنوبية، وتعتبر هذه القصور بمثابة محطات رئيسية لقوافل التجار المنتقلين بين مالي وبين أقطار المغرب، وأشهر هذه القصور بودا وتمنطيط وتيميمون، أما مواطن بني يلومي فقد كانوا مجاورين لبني وامنو من ناحية الغرب، إلى أن غلبهم بنو توجين فتفرقوا في القبائل[5].

والظاهر أن قبائل بني يلومي ووامنو من القبائل الزناتية التي لا تزال تحافظ على أصالتها وتراثها بل وحتى لغتها ويتواجدون اليوم بنواحي أدرار.

استنادا إلى كل هذه المعطيات والأحداث التي عرفتها زناتة المغرب الأوسط يمكننا رسم صورة للحياة الاجتماعية في القبيلة في ظل التغيرات التي يشهدها المغرب الأوسط في تلك الفترة.

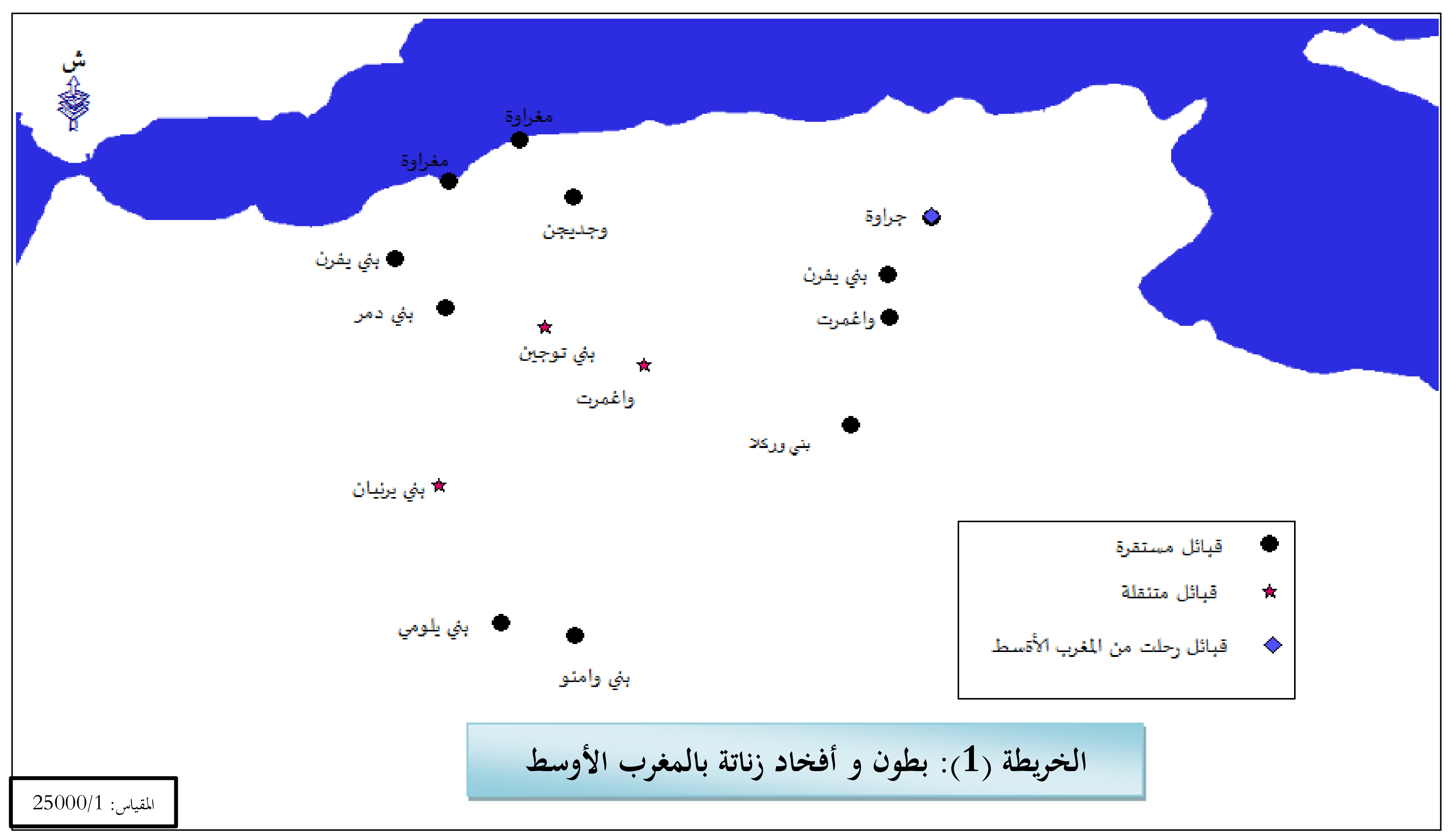
1- ابن خلدون: العبر، ج7، ص74.

2- كان بنو وامنو متدبدبين في ولائهم فتارة مع بني حماد وتارة أخرى مع المرابطين ووصل بهم الأمر الوقوف إلى جانب الموحدين في حروبهم ضدّ إخوانهم بني يلومي غير أن هذه الأخيرة بقيت متمسكة بولائها للمرابطين. نفسه: ص75.

3- نفسه، ص 77.

4- الميلي: المرجع السابق، ص212.

5- نفسه، ص113.



الخريطة (1): بطون و أفخاد زناتة بالمغرب الأوسط

المصدر: معالجة الباحث بالإعتماد على إبن خلدون، العبر، ج7 ،ص25 ـ123

عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، ج1،ص120

Gauter: le passé du nord Afrique, p 211

المبحث الثالث: الحياة الإجتماعية لقبيلة زناتة

1.أعراف قبيلة زناتة

ينظم الزناتيزن شؤونهم وفق قوانين تحكمهم غالبا ما كان شيخ القبيلة يمارس القضاء وهو القائد أثناء المعارك الحربية[1]، أما المشيخة فهي مرتبطة بأسرته "ليس الشيخ بين هؤلاء وحيال بقية القبيلة أيضا سوى واحد من أفراد القبيلة"[2]، ومن صلاحيات شيخ القبيلة تمثيل القبيلة واستقبال الأعراب، وهو ما يذكره الكاتب أنطوني فون "وخرج رئيس زناتة العجوز ليستقبل الفرسان"[3]، وله حق الحصول على حصة رئيسية من غنائم حملات الغزو والحروب، وعليه العمل لضمان خير للقبيلة، فهو الذي يقرر تغيير أماكن الرعي وشؤون السلم والحرب مع القبائل الأخرى والغزوات التي يجب القيام بها وعلاقة قبيلته بالحكومة[4].

أقام الزناتيون تجمعات متجانسة ساعدتهم على التضامن والحماية بدءا من العائلة إلى القبيلة الكبرى مرورا بالعشيرة والفخذ، وتشكل العائلة نواة القبيلة وتضم أفرادا تربطهم رابطة الدم خاضعين لنفود شخص واحد ويمارس هذا الشخص –نظرا لكبره وحكمته–سلطة النيابة عن العائلة في القضايا الأساسية، أما العائلة الصغيرة فتضم الخيام المترابطة دما ونسبا وتخضع لمسؤولية من هو مؤهل عبر الشجاعة والذكاء والثروة، وتجتمع العشائر لتشكل القبيلة التي عادة ما يكون لها جد مشترك أي قرابة ما[5]، وغالبا ما يكون الإتحاد من أجل المصالح[6].

1- ودليل ذلك حينما فرّ عبد الرحمن الداخل من بطش العباسيين تتبعه رجال الخليفة العباسي أبو العباس السفاح إلى أن وقع أسيرا في يد زناتة وطلب أن يعطوه إياه فردّ شيخ القبيلة قائلا: "هذه أرض زناتة وعدالة زناتة هي التي تسود هنا" ورفض أن يعطيه عبد الرحمن وقال الشيخ الزناتي: "حسب شريعة آبائي وشريعة زناتة".أنطوني فون آيزن: المرجع السابق، ص198.

2- جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج5، ط2، 1993، ص288.

3- أنطوني فون آيزن: المرجع السابق، ص197.

4- نفسه، ص197.

5- يقصد بالقرابة العصبية التي يراها علماء الإجتماع ضرورية لقيادة المجتمع فلا يمكن لأي قائد من القادة أن يتبوأ منصب الحكم الذي يخضع به القبائل الأخرى وينصب نفسه رئيسا عليها جميعا إذ لم تكن له قوة إجتماعية « force sociale » ليستند عليها، ولا تنته عند تبوأ منصب الرياسة فحسب ففي حال تعاظمها فإنها تتجه إلى الإستحواذ على السلطة وبالتالي الأحقية في ممارسة القوة وسن التشريعات وإخضاع المحكومين لقوانينه. نور الدين زمام: المفهوم الخلدوني للسلطة، مجلة العلوم الإجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الإجتماعية، جامعة الأغواط، عدد2، 2006، ص13.

6- بوزياني: ملامح تاريخية، ص118-122.

لا شك أن الزناتيين بجنوب المغرب الأوسط رعاة رحل تكيفوا مع المناخ البارد شتاء إذ يرحلون بعد موسم الحرث هروبا من الثلج نحو مناطق الجنوب (توات–ورجلان) ويعودون إلى الأعالي مع إقتراب موسم الحصاد لجمع المحاصيل في المطامير المؤمنة، وتكون الإقامة في قرى دفاعية لتأمين الحماية الجماعية ويتم ملك الحماية بواسطة الجماعة القبليّة فمن تكون هذه الطائفة؟ وما دورها في القبيلة الزناتية؟

- **الجماعة**: تتكون من أشخاص وأعضاء بالغين معروفين كما يمكن للغرباء الذين استوفوا شروط الإقامة أن يشكلوا الجماعة ولا تورث صفة العضوية كما ترفض عضوية النساء والعبيد والعاجزين وللإشارة فإن مهام أعضاء الجماعة مجانية رغم إمكانية الإستفادة من بعض الإمتيازات المعنوية أو المادية[1].

تعقد الجماعة بإيعاز من شيخ القبيلة لمناقشة بعض القضايا مثل الزيارات بين القبائل أو توحيد يوم الإنتجاع أو تدارس أمور الحرب، وغيرها من القضايا ويخبر الأعضاء بتاريخ الإجتماع قبل إنعقاده ومن تأخر عن الإجتماع دون عذر مقبول يستضيف الجماعة، ويعقد الإجتماع في بيت شيخ القبيلة وتكون نفقاته التي هي على شكل ذبائح على حساب الممثلين وتجرى المناقشات بحرية وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تدون بل تتابع في التنفيذ من قبل كفيل عن كل فخذ[2].

غير أن رياسة الجماعة غالبا ما كانت تحتكم للعصبية القبلية حيث حدث أن التف أبناء القبيلة الواحدة على أمير منهم كما فعلت بني يفرن مع أبي قرة والمغراويون مع بني خزر وجراوة مع الكاهنة، فكثيرا ما وقعت الحرب بين مغراوة وبني يفرن مع أنهم زناتيون من أجل الرياسة، وحاربت مغراوة أبا يزيد بن كيداد في حروبه ضد الفاطميين مع أنه من المفروض أن تقف في صفه[3]، وقد كان يغلب على هذه الحروب طابع العصبية القبلية، ويذكر الشماخي أن ابن فندين اليفريني بايع عبد الوهاب بن رستم لأن أم هذا الأخير يفريينة[4]، وقد بلغت العصبية دروتها في حرب زيري بن عطية المغراوي حين كتب لجميع قبائل زناتة يستصرخهم في حربه سنة 388هـ/ 998م[5].

1- محمد حناوي: البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية، القسم الأول، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2014، ص99.

2- نفسه، ص101.

3- بن عميرة: دور زناتة، المرجع السابق، ص224.

4- الشماخي: كتاب السير، تح محمد حسن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2009، ص145.

5- ابن خلدون: العبر، ج6، ص211.

2- القانون العام للقبيلة: (النزاعات والحروب، الجرحى، الضرائب، القانون الجنائي، قانون الضيافة) من مبادئ القانون العام للقبيلة الزناتية التضامن والضيافة وتجدر الإشارة إلى أن الفرد جزء من العائلة والعائلة جزء من الجماعة هذه الأخيرة جزء من القبيلة ولذلك تواجه القضايا اليومية بشكل جماعي، سواء في الحرب أو السلم فعلى سبيل المثال في حالة الجنوح إلى السلم تقدم القبيلة من ينوب عنها في الضمانة والكفل وإن رغبت في أن تجاور أخرى فإن الكفيل يقوم بالإجراءات اللازمة[1]، ويمكن اختصار القانون العام للقبيلة في النقاط التالية:

- قانون النزاعات والحروب: تجتمع الجيوش الزناتية بواسطة قائد الحرب لتناقش أسباب الحرب وإمكانية الإنتصار وتتخذ قرارات الحرب بالأغلبية وحينها يرسل مبعوث لإخبار القبيلة المعنية بما تقرر، لكن قد يدبر هجوم مباغت إذ توفرت شروطه ويعد ذلك من أساليب الغدر القبلي[2].

يعمل قائد الحرب على إعداد المحاربين وقت السلم ومن لم يستجب لنداء الحرب تفرض عليه غرامة وإن تقاعست القبيلة وتخلفت عن الخروج للقتال فإنها تفقد الإحترام ويقوم شيخ القبيلة بنفسه بإعداد المشاة والفرسان حسب إماكاناته المتاحة[3].

- الجرحى وكيفية التعامل معهم: عادة ما يتم تصفية الجرحى إذا كانت الحرب مسبوقة بنزاعات وأحقاد ولا يستثنى المسنون والأطفال من التصفية، أما النساء والبنات فينجين من الموت لكنهن يستسلمن إما للسلب أو الإغتصاب قبل ترحيلهن، وهناك من الأسيرات من يفتدين بفدية من أجل خلاصهن[4].

وبعد المواجهات تجمع الغنائم وتوزع حسب المساهمة في القتال ويراعى في تقديم نصيب المشاة وتوفرهم على السلاح أو عدمه، أما الفارس فيأخذ نصيبا ونصف أو نصيبين وينال القواد والشيوخ حصصا أكبر[5].

- القانون الجنائي: في حالة المس بالشرف والخيانة الزوجية والإغتصاب والسرقة والقتل لم تعرف زناتة العقوبات الجنائية كالسجن والإعدام والأشغال الشاقة، ولذلك كثيرا ما يؤدي ثمن الجريمة بالقصاص

1- محمد بن حسن: القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح، تونس، 1986، ص145.

2- نفسه، ص164.

3- حناوي: المرجع السابق، ص103.

4- نفسه، ص104.

5- مؤلف مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص170.

والثأر أو التعويض وعادة ما يؤخذ الثأر بالمثل أما الدية فتكون في حالة المرأة نصف ما يأخذ الرجل، ويتم الإتفاق بالتفاوض على ذلك بعد هدنة يضمنها الكفيل، وإذا كان القاتل من نفس قبيلة الضحية فعليه أن يغادر وتختار عائلته الإنفصال عنه أو دفع الدية التي تحددها الجماعة[1].

أما إذا تعلق الأمر بالخيانة الزوجية والإغتصاب فمن العقوبات المتخذة الإنتقام وقد يصل عقابها إلى القتل مع عاشقها إذا وجدا متلبسين ولا يؤدي دية القتل في حالة ثبوت الخيانة ويمكن للزوج أن يعاقبها بتشويه جسدها[2].

ورغم أن الإغتصاب تدنيس للشرف فإنه لا يرقى لدرجة الخيانة الزوجية لذلك لا يكون فيه القصاص بل جبر الضرر، لكن يصعب تحديد الإغتصاب لأن الفتاة تميل في الغالب إلى كتمان السر، وفي حالة الإثبات يجبر الضرر بالزواج من الضحية وإذا أنجبت الفتاة فإن اللقيط يقتل وهو ما حدثت مع أخت الأمير يعلي بن محمد اليفريني حين أنجبت ولدا من غير أب سمته كلمام[3].

- التركة والهبة: تجري بعض الأعراف الزناتية مخالفة للشرع ومثل ذلك في قضية التركة والهبة لا تستفيد النساء من الإرث باستثناء بعض القبائل المعروفة حيث مقام الشريفات، ففي العقار المسقي يوزع الأصل إلى حصص بعدد الورثة وتضبط حجوج البقع بالأحجار وتحدد الهبة في المنقول وليس في الأرض شريطة عدم الإساءة إلى الورثة، كما تحقق إذا كان الواهب غير مريض في كامل قواه العقلية ولا يمكن للقاصر والمحجور عليه والمرأة أن يهبوا الأحياء وتكون الهبة بحضور الشهود المباشرين (شهود العيان) لأن الرواية مرفوضة، ثم أن الزناتيين وخاصة المنتشرين في الجبال والصحراء غير ملمين بالقراءة والكتابة جيدا ولا يدوّنون العقود، كما تعزز الشهادات بالقسم لتسوية النزاعات حين يغيب الدليل، ويقبل اليمين من شخص أو أشخاص يحدد عددهم حسب نوع النازلة أو القضية وفي أماكن معينة كالمسجد والضريح[4].
- الملكية العقارية: نظرا لتعرض القبائل الزناتية للحروب أو السبية دفعت بهم للتخلي عن الأرض لفترة ثم العودة إليها بشكل جماعي ولذلك كان نظام الملكية جماعيا، ويمكن تصنيف أنواع الملكيات في القبيلة إلى خاصة (فرد) ومشتركة (خواص) وجماعية أو عمومية (مشاعة) وتجدر الإشارة إلى أن

1- محمد حسن: المدينة والبادية في العهد الحفصي، ج1، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1999م، ص784

2- نفسه، 304.

3- ابن خلدون: العبر، ج6، ص211.

4- محمد حسن: المرجع السابق، ص304.

المقابر والمطامير تعد ملكا جماعيا والوديان ملكا عموميا والمهاوي لمن يجاورها، وتملك الأرض مند القديم إما بإصلاحها (الموات) أو بالإرث والهبة، وتغيرت الملكية العقارية كذلك عبر البيع خاصة بعد توالي سنوات الجفاف والمجاعة مما اضطر الفقراء إلى البيع الجزئي أو الكل للأرض، ولا تصبح الأرض ملكا بالبيع إلا بعد التأكد من حدودها وجني محصولها ويعتبر البائع مسؤولا عن كل نزاع يحدث ضد المقتني لمدة ثلاث سنوات بعد البيع[1].

كان هناك مصدران أساسيان لري الأرض وهما ماء الخواص أي الموجود في أرضهم وماء الجماعة وهي الينابيع ذات الصيب الدائم، وللإشارة فإن ماء الخواص يكون لصاحبه يتصرف فيه كيف يشاء وقد يفيد به جيرانه دون مقابل أما ماء الجماعة فيخضع للحاجيات، وإذا باع شخص أرضا تباع معه المياه كما يمكن إجراء نظام ريّ انطلاقا من الجدول القريب بعد الحصول على موافقة من تمر تلك الجادب في أرضه، وفي حالة إنجاز قنوات جماعية فإن العمال توفر لهم الحماية تحت إشراف شيخ القبيلة، وتُجرى القرعة أحيانا لتعيين من يبدأ بالري لكن غالبا ما تحدث نزاعات تتعلق بتحويل الماء أو الإستفادة منه لمدة أكثر من الحصة اللازمة[2].

وغالبا ما كانت تحدث الخصوم على الماء داخل القبائل الزناتية المتواجدة بالصحراء التي كانت تعتمد في نظام سقيها على الفقارة[3]، فمن خلال مخطوط للشيخ التنلاني يتضح كثرة الخصوم على الماء فقد سأل سيدي محمد عبد الرحمان أباه عبد الرحمان بن عمر عن الشركاء في الفقارة أراد بعضهم أن يزيد الماء فمنعوه هل لهم منعهم أم لا؟[4].

- قانون الضيافة: يحترم الزناتيون مبدأ الضيافة ويعتبرونه واجبا ضروريا فيذكر ابن حوقل أن "أكثر البربر من سجلماسة إلى تاهرت وإلى تنس وطبنة وباغاي يضيفون المارة ويطعمون الطعام"[5] وهي كلها مضارب زناتية لذلك يحددون كيفية الإستقبال، وعادة ما يحترم الضيف مهما كان مركزه الإجتماعي وإن رفض شخص ما بالضيافة ينعت بالجبان، وتكون الضيافة بأشكال مختلفة فإذا كان الضيف عابر سبيل فإنه

1- نفسه، ص343.

2- نفسه، ص384.

3- اختلف المؤرخون والجغرافيون في الوصول إلى تعريف دقيق للفقارة وسنتطرق إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني.

4- عبد الرحمان بن عمر التنلاني: نهاية الأماني للشيخ عبد الرحمان بن عمر التنلاني، مخطوط زاوية تليلان، أدرار.

5- ابن حوقل: المصدر السابق، ص91.

يطلب الضيافة عبر المسجد، وإذا كان غريبا لا يعرف أحدا في القبيلة فإنه ينعت بضيف الله أي ضيف الجميع[1].

ونظرا للمكانة التي يحظى بها الضيف وصل ببعض القبائل الزناتية "أن يؤمر الصبي الجليل الأب والأصل الخطير في نفسه بمضاجعة ضيفه ليقضي منه نهمه وينال منه الحرام"[2]، ويبدو أن هناك مبالغة كبيرة في رواية ابن حوقل خاصة وأن زناتة تعرف بالشرف ولا تقبل علاقة خسيسة مثل هذه.

ويمكن الحديث عن فئات من الضيوف بناء على المركز الإجتماعي فكبراء القبائل وأعيانهم ووجهائهم وأعضاء الجماعة، هؤلاء ضيوف "الإمتياز" تنحر لهم الذبائح ولذلك يطلق عليهم "ضيوف الذبيحة"، ودونهم من الفئات الوسطى يستقبلون بالأكلات التقليدية للقبيلة مثل الكسكس بالدجاج أو اللحم، وما دون هؤلاء الفئات يقدم لهم الكسكس دون لحم، أما العامة والفقهاء من الضيوف فيطلق عليهم ضيوف الخبز حيث لا ينالون إلا الخبز[3].

وبعد استقبال الضيف وانتهاء مدة الضيافة (ثلاثة أيام في العادة) تسلم له بعض المؤن الضرورية للسفر بل يرافق في حالة النزاعات إلى حدود القبيلة[4].

- الرهن والشفعة: كان مقننان في الأثاث كذلك كالزرابي والحلي والسيوف وفق شروط يحددها الشهود والجماعة، ويلاحظ أن الزناتيين أخذوا مبدأ الشفعة من الشريعة الإسلامية عكس التركة والهبة، ويخص الأقارب بالدرجة الأولى، لكن يمكن أن تتدخل القبيلة في الأرض حتى تبعد الغرباء وهو أمر راسخ في زناتة ويتم إعلان الشفعة في أجل أسبوع يوم السوق، ويتم إخبار الغائبين بذلك أيضا، ولا تحدد المهلة إذا تم البيع سرا وليس للمرأة حق الشفعة إلا في حالة القيام لها لفائدة أبنائها[5].

1- نفسه، ص91.

2- نفسه، ص93.

3- القاضي عياض: تراجم أغلبية، تح محمد الطالبي، المطبعة الرسمية، تونس، 1968، ص168.

4- ابن حوقل: المصدر السابق، ص91. الإدريسي، المصدر السابق، ص99.

5- حناوي: المرجع السابق، ص101.

3. الزواج

كان الزواج لا يتم في العرف الزناتي من تربطهم علاقات الأبوة والأخوة من الرضاع وظل الخلاف قائما حول زواج المسلم من المسيحية واليهودية، كما يقبل العرف بتعدد الزوجات بما لا يتعدى أربعا مع إمكانية إتخاذ الإماء بجانب النساء الشرعيات[1].

عادة ما يختار الأب لإبنه بنتا قبل الزواج -لأن الزواج نادرا ما يقوم على الحب-قبل بلوغه بل يحدث أن تطلب البنت منذ ولادتها وعلى الإبن الإنتظار، أما الأرملة أو المطلقة فإنها تتزوج من جديد بإشراف رئيس الخيمة ولا ترفض العروض المقدمة إليها، والأرملة التي لم تنجب يزوجها الأب لمن أراد وقد يحدث أن تقصد المرأة رجلا تحتمي به وتعينه زوجا وتدعى "المستغيثة"[2].

وليتم الزواج لا بد من متطلبات كواجبات الزوج وتجهيز العروس فعلى الراغب أن يسلم أهل العروس قدرا من النقود والدواب وتدعى "المال" وقد يشمل المال هذا قطعة من الأرض لا تُمَلَّكُ طيلة حياة الزوجة، وإلى ذلك يضاف ما يعرف عند زناتة "هبات مالية" تمنح لأقارب الزوجة من الذكور، أما جهاز العروس فيتكفل به والدها حسب وضعيته المادية.

ويتم إجراء الزواج في حفل يحضره الأقارب وأعضاء الجماعة يخاطب أب العروس باللهجة الزناتية كالأتي: "أفلان ترخاك فلانة تفلان" ويرد عليه "أويسغاك فلانة تفلان "وبذلك تطلق زغاريد مقرونة بتوزيع بعض النقود على الحاضرات[3].

ويثبت الزواج أو عدمه في حالات واردة في العرف الزناتي عبر من حضر من الجماعة ويقع العجز مثلا إذا اكتشف العريس أن الزوجة سلمت له باعتبارها بكرا وهي ليس كذلك ويحق له إلغاء القران، وبما أن الشهود لا يحضرون مرحلة الخلوة فإن العروس تعرض على إمرأة مسنة ذات خبرة، وقد يسترد الزوج الصداق أو جزءا منه في حالة الإتفاق مع أهل العروس ويحق للمرأة كذلك إبطال الزواج إذا كان الزوج عاجزا ويثبت ذلك بتكليف شخص ليشهد ليلة كاملة مجريات الحياة الزوجية وحينها تطلق الزوجة ويتخلى الزوج عما قدمه من المال، كما يفسخ الزواج في حالة الغياب والوفاة إذ يحق للمرأة أن تطلب

1- يبدو أن العرف الزناتي لا يسمح للرجال بفرض الأشغال القاسية على النساء خارج المنزل، لكن تغيرت الظروف وأصبح الأمر معروفا في البادية بل ازداد مع الأيام ويلاحظ أن الرجل الذي يتوفر على عدة نساء تقوم أمه أو أكبر زوجاته بتوزيع الأشغال التي يجب إنجازها من قبل النساء الأخريات.

2- ألفريد بل: الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، تر عبد الرحمان بدوي، 1969. ص50-52.

3- كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال فتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996م، ص11-13.

الطلاق إذا غاب زوجها مدة طويلة ونفذت المؤن، لكنها لا تتزوج إلا بعد انقضاء سنتين وإذا عاد الزوج لا يجوز له إبطال الزواج، كما يبطل الزواج في حالة العجز الجنسي أو سوء المعاملة أو الميل لإمرأة أخرى(1).

4. اللباس:

من مظاهر الحضارة في أية قبيلة أو دولة هو اللباس بمختلف أشكاله، سواء كانت هذه الألبسة رجالية أو نسائية، فدراستها تفيدنا في معرفة جوانب عديدة إجتماعية وثقافية، فهي تعبر من جهة عن الذوق الإجتماعي والميول الفردي والفروق الإجتماعية والمادية في المجتمع، كما تعرفنا الملابس عن العادات والتقاليد في أوقات المناسبات والأعياد والإحتفالات من جهة أخرى(2).

ورغم قلة الدراسات حول هذا الموضوع وندرة المعلومات إلا أن بعض المصادر أشارت إلى بعض جوانب اللباس منها كتب الجغرافيا والفقه والنوازل، وبعض المعاجم اللغوية، حيث تناولت العديد من الألفاظ والأسماء والصفات لمختلف الأزياء والملابس(3).

وحتى القرآن الكريم ذكر اللباس وفصل أشكاله في قوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا، وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُون﴾(4) مما يعني أن هناك لباس العامة وهو يتشكل من ثياب متواضعة من أجل ستر العورة، ولباس من الريش وهذا النوع فيه بذخ وترف وغالبا ما يكون لباس السادة والأشراف، كما أشارت الآية الكريمة إلى نوع من الألبسة المعنوية وهي التقوى5، وإن كان التنبكتي يرى أنه من المستحسن أن يلبس المرء أحسن اللباس(6).

---

1 نفسه، ص13.

(2) فكري أحمد: قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، مطابع السفير الإسكندرية، 1983، ص259.

(3) أنظر: الإدريسي: نزهة المشتاق، ص99. الوزان: وصف إفريقيا، تح، محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983، ص97.

(4) القرآن الكريم: سورة الأعراف، الآية26.

(5) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، تح سامي محمد سلامة، ج3، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط2، 1999، ص400.

(6) التنبكتي: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، ج1، دراسة وتحقيق محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2000م، ص64.

إلا أن الألبسة تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، فمن خلال المعلومات التي وردتنا من كتب الجغرافيا والمؤرخين نستطيع رسم صورة حقيقية على ما كان ترتديه قبائل زناتة، حيث اختلف من منطقة إلى أخرى إذ نجد قبائل زناتة الصحراوية يختلف لباسها عن التلية، وذلك راجع إلى العامل الجغرافي وطبيعة المناخ.

1. 1. ألبسة القبائل الصحراوية:

كانت ألبسة هذه القبائل تتميز بالبساطة التامة وربما هذا راجع لكونهم أبعد مدنيا عن قبائل التل الذين تأثروا بالألبسة الغربية، ومن أهم الألبسة التي كانت منتشرة عند القبائل الصحراوية نذكر:

- البرنس: هي كلمة لاتينية Burrus، كما يرجع البعض أن بربر البرانس هو نسبة لارتدائهم برنس له غطاء للرأس، أما بربر البتر هو ارتداؤهم برنسا مبثورا، أي دون غطاء[1] وحسب المقدسي فإن سكان المغرب جميعا كانوا يرتدون البرنس البيضاء والسوداء على حد سواء[2] وهو لباس صوفي كان يستعمل في فصل الشتاء للوقاية من البرد والمطر[3] كما أنه أستعمل في القبائل التلية أيضا[4]، ولعل لباس البرنس هو الذي ذل عليه أبو زكريا عند حديثه عن عبد الرحمان بن رستم حينما قال: "اشترى الحسية صوفا ووزعها على المحتاجين من أهل مملكته"[5] وحرس على لبسه كل طوائف المجتمع من الرجل العادي إلى الجندي إلى الفقيه فقد أشار القلقشندي أنه كان من لباس السلطان خصوصا يوم الإحتفال أو يوم التميز وهو يوم عرضهم على الجند[6].
- العمامة: مشتقة من كلمة عممه بمعنى ألبسه عمامة، وهو لباس من صوف يغطي الرأس[7] يذكر المقدسي أن أهل المغرب كانوا يرتدون ألبسة منها الزسائيق وهو لباس يغطي الرأس[8]، واشتهر

(1) رجب عبد الجواد إبراهيم: المعجم العربي لأسماء الملابس، تق محمد فهمي مجازي، مر عبد الهادي التازي، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2012، ص62.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبعة ذي غوتيه ليدن، 1906، ص65.

(3) رجب عبد الجواد إبراهيم: المرجع السابق، ص62.

(4) الوزان: ج1، المصدر السابق، ص176.

(5) الورجلاني: المصدر السابق، ص53-54.

(6) حسن علي حسن: المرجع السابق، ص243.

(7) دوزي ريهانت: المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، تر أكرم فاضل، وزارة الإعلام، بغداد، 1971م، ص358.

(8) المقدسي: المصدر السابق، ص65.

الزناتيون بلبس العمائم بل أصبحوا يتميزون بها فعندما حكم بنو برزال مدينة قرمونة بالأندلس، كان الناس يسخرون من كان يلبس العمامة، ويعرفون أنه مغربي[1].

وقد وصف ابن خلدون طريقة لبس الزناتيين لعمائمهم بقوله: "شعارهم لبس المخيط، ولبس العمائم تيجانا على رؤوسهم، يرسلون من أطرافها عنبات، يتلثم قوم منهم بفضلها، وهم عرب المشرق، وقوم يلفون منها الليث والأخضع قبل لبسها، ثم يتلثمون بها تحت أذقانهم من فضلها، وهم عرب المغرب، حاكوا بها عمائم زناتة من أمم البربر، وكذلك لقنوا منهم في حمل السلاح، إعتقال الرماح الخطية"[2]، ويفهم من كلام ابن خلدون أن عرب المشرق قد تأثروا بالزناتيين في طريقة لبس عمائمهم.

- الملابس الصوفية: كان إقبال الناس عليها كثيرا حيث يذكر ابن الصغير: "أن الصوف والفراء كانا يشكلان أهم الأقمشة بالإضافة إلى الجبة وهي من الأزياء المحببة للأمراء"[3]، وكان أكثر سكان زناتة يلبسون الصوف حيث وصف ابن خلدون لباسهم فقال: "لباسهم وأكثر أثاثهم من الصوف، ويشتمل الصماء من الأكسية المعلمة، يفرغون عليها البرانس الكحل، رؤوسهم في الغالب حاسرة"[4].

ومما لا شك فيه أن لباس الصوف كان يعد لباسا عاما يشاع استعماله في المغرب الأوسط، حيث ارتداه الزعماء والقادة والأمراء، وما يدل على ذلك أن أبا يزيد بن مخلد بن كيداد الزناتي لما فجر ثورته في وجه الفاطميين الشيعة كان لباسه الصوف[5]، وقد أورد الوزان وصفا لقبائل زناتة بالصحراء حين قال: "يتركب لباسهم من عباءة ضيقة من الصوف الخشن"[6]، وقد كان الزناتيون المتواجدون في ورجلان يلبسون "المقندرات من الصوف، ويربطون على رؤوسهم كرازي[7] الصوف..." [8].

---

(1) ابن حيان: المصدر السابق، ص260.

(2) ابن خلدون: العبر، مج2، ص26-27.

(3) ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين وسيرهم، تح إبراهيم بكير بحاز ومختار إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1988، ص55.

(4) ابن خلدون: العبر، ج1، ص176.

(5) سعد زغلول: تاريخ المغرب العربي –الفاطميون وبنو زيري والصنهاجيون–، دار المعارف، الإسكندرية، ص189.

(6) الوزان: ج1، المصدر السابق، ص58.

(7) مفردها كرزية أو كرسية، وهي عبارة عن عمامة من الصوف: رجب: المصدر السابق، ص219.

(8) الإدريسي: المصدر السابق، ص99.

– اللثام: هو قطعة من بز يغطي بها البدو في معظم الأحيان الجزء الأسفل من الوجه، وهو وسيلة للتنكر لا تستعملها عادة إلا قبائل الصحراء[1]، ومن الواضح أن قبائل زناتة خاصة المنتشرين في إقليم توات كان اللثام لباسهم المميز وما يدل على ذلك قول البكري: "وجميع قبائل الصحراء يلتزمون النقاب وهو فوق اللثام حتى لا يبدو منه إلا محاجر عينيه، ولا يفارقون ذلك في حال من الأحوال، ولا يميز رجل منهم وليه ولا حميمه إلا إذا انتقب، وكذلك في المعارك إذا قتل منهم وزال قناعه، لا يعلم من هو حتى يعاد عليه القناع وصار ذلك لهم ألزم من جلودهم"[2]، وبالرغم من لبس الزناتيين اللثام إلا أنهم لم يكونوا ذوي شهرة به، وذاع صيته عند المرابطين حتى أن دولتهم إرتبطت باللثام وأصبح يطلق عليها دولة الملثمين.

– اللحاف: وهو اللباس الذي فوق سائر اللباس من أثار البرد ونحوه[3] وهو لباس كان منتشرا في القبائل التلية والصحراوية على حد سواء، وكانت تلبسه النساء[4].

– الجبة: هي الخرقة المدورة وإن كانت طويلة فهي الطريدة، وهو ثوب للرجال مفتوح الأمام عادة يلبس فوق القفطان، كما تلبسها النساء مصنوعة من القماش أو المخمل أو الحرير مطرزة بالحرير[5] وأكثر من لبسها الزهاد والمتصوفة[6].

يتميز لباس قبائل زناتة الصحراوية بالبساطة التامة وأحيانا تكون رديئة، وإن كان العامل الذي يتحكم في الجودة والرداءة هو الفقر فإن العامل الذي يتحكم في البساطة هو البعد الحضاري وكذلك طابع الزهد والتصوف لرجال الصحراء.

---

(1) دوزي ريهانت: المرجع السابق، ص222.

(2) البكري: المسالك والممالك، تح جمال طلبة، ج2، دار الكتب العلمية، لبنان، 2003، ص281.

(3) رجب: المرجع السابق، ص446.

(4) عبد المالك بكاي: الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ/13-16م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، إشراف مسعود مزهودي، جامعة باتنة، 2014/2013، ص131.

(5) رجب: المرجع السابق، ص106-107.

(6) ابن قنفد: أنس الفقير وعز الحقير، نشره وصححه محمد الفاسي وأدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص126.

4. 2. ألبسة القبائل التلية:

كانت ألبسة القبائل الزناتية التلية يغلب عليها الترف والبذخ في كثير من الأحيان، وربما يعود السبب المباشر في ذلك للإتصال الحضاري بين قبائل زناتة التلية مع أوروبا، ومن بين هذه الألبسة نذكر:

– السروال: هي كلمة مؤنثة أصلها فارسية "تسلوار" وتعربت وتجمع على سراويل وسراويلات، وردت لفظة السراويل في نصوص السنة ففي حديث أبي هريرة: "أنه كره السراويل المخرفجة"[1]، وتحدث الجاحظ عن السروال في عهده فقال: "إن القميص والسروال هما الشعار وسائر الثياب في إندثار"[2]، غير أن المعلومات على لبسه في قبيلة زناتة محدودة وقد يرجع ذلك إلى عدم شيوعه بين الناس من جهة، وكونه لباس محدود الإستعمال من جهة ثانية.

يتألف السروال من حجرة وساقين، كان الأغنياء يلبسون القمصان والأردية فوق السراويل ولبسه الكبار والصغار، ويختلف شكلها ونوعها من فئة إلى أخرى ذلك أن سراويل الإمام يعقوب الرستمي كانت تمتاز بعرضها الفضفاض[3]، وكانت تختلف من طبقة إلى أخرى، فقد كان الجندي الزناتي في فرقة المشاة يرتدي سروالا قصيرا بجانب ارتداء الصدرية أو العمامة، وكانت سراويل الصيادين الزناتيين هي الأخرى قصيرة، وهو ما أثبتته فسيفساء رومانية بتونس لصياد زناتي يواجه خنزيرا بملابس قصيرة[4].

– الكساء: الكساء عند العرب لا يدل على نوع من الثياب بعينه، وإنما هو إسم جامع لكل ما يلبس[5]، ويقول عنه دوزي عبارة عن معطف صوفي خشن[6]، وهو عبارة عن قطعة نسيجية مستطيلة يتراوح طولها ما بين أربعة وستة أمتار فيما عرضه لا يقل على المتر ونصف[7]، شاع استعماله لدى

---

(1) رجب: المرجع السابق، ص223.

(2) دوزي: المرجع السابق، ص227.

(3) محمد حسن: المرجع السابق، ص809.

(4) Bulliet Richard W., Desaive Jean-Paul, Op. Cit, p113.

(5) رجب: المرجع السابق، ص427.

(6) دوزي: المصدر السابق، ص413.

(7) بكاي: المرجع السابق، ص133.

قبائل بني يفرن بتلمسان حيث يذكر الحميري أن في تلمسان يصنعون من صوف أغنامهم أكسية ليس لها نظير في الجودة يساوي الكساء الجيد منه خمسين دينارا أو أكثر[1].

– ألبسة الحرير: كانت في الغالب تلبس النساء الحرير وخاصة النساء الميسورات الحال، فقد أكد الوزان أن نساء تلمسان يتأنقن في زينتهن ووصف لباس سكانها بالأنيق والرائع[2]، ولم يقتصر لبس الحرير على النساء فقط بل لبسه بعض الرجال الزناتيين في تلمسان خاصة في تزيين عمائمهم[3]، ومهما يكن من أمر فإن الشرع عارض لبس الرجال الحرير، لقوله صلى الله عليه وسلم: " أحلّ الذهب والحرير لإناث أمتي وحرّم على ذكورها"[4].

– النعل: وهو ما وقيت به القدم من الأرض وهي كلمة مؤنثة[5]، وتختلف المادة التي تصنع منها النعال، كما كانت في قبائل زناتة الصحراوية نعال تصنع من الحلفاء[6] أي أنها نعال تقليدية عكس نعال القبائل التلية والتي كانت تصنع من الجلد النيئ وتسمى "بالقعة" وهناك نعال تصنع من جلد البقر المدبوغ وتسمى "القرق"، وقد انتشر هذا النوع من الأحذية في قبائل جراوة بالأوراس[7].

– لباس التجار: يرتدي تجار القبائل الزناتية لباسا خاصا يليق بهم لأنهم حسب قول الوزان: "أكثر أناقة وسخاء، وكذلك الصناع إلا أنهم يرتدون لباسا قصيرا والقليل منهم يتعمم، ويكتفون بوضع قلنسوة بدون ثنايا على رؤوسهم، وينتعلون نعالا حتى نصف الساق"[8].

(1) الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تح د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1404هـ/ 1984م، ص608.

(2) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص78.

(3) بكاي: المرجع السابق: ص134.

(4) النسائي: سنن النّسائي، كتاب الزينة –باب تحريم الذهب على الرجال–، تح رائد صبري بن أبي علفة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ط2، 2014، ص689.

(5) رجب: المرجع السابق، ص499.

(6) بكاي: المرجع السابق، ص132.

(7) نفسه، ص133.

(8) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص21.

– لباس الطلبة والأساتذة: كان لباس الطلبة الزناتيين يتوقف على حسب الوضع المادي لهم، والدوق الجمالي وكذا المكانة الإجتماعية "فالجبلي يلبس لباس أهل الجبل، والأعرابي لباس الأعراب، أما الأساتذة والقضاة والأئمة وغيرهم من الموظفين فلباسهم أحسن"[(1)].

– لباس الجنود: كان أبشع اللباس لدى الزناتيين هو لباس الجندي، وهو عبارة عن قميص واسع بكمين عريضين يضعون فوقه كساء كبيرا جدا من القطن، كما أن أصحاب الرتب من العسكريين يرتدون فوق القميص كساء من الجوخ[(2)].

ومن خلال عرضنا لأهم الألبسة الزناتية يمكن أن نستشف مجموعة من الملاحظات؛ أولها تعدد مصادر الألبسة الزناتية من صوفية باعتبار زناتة من أكبر القبائل الرعوية، وألبسة كتانية لبسها الزناتيون بكثرة، وألبسة قطنية والغالب على هذا النوع من الألبسة أنه أستورد من بلدان أخرى، وألبسة الحرير التي تستخدم من دودة الحرير، أما الملاحظة الثانية فهي اختلاف نوعية اللباس بين أهل التل والصحراء، حيث نجد ألبسة أهل التل أنيقة ورفيعة وجميلة، ويرجع سبب ذلك للتقارب مع دول أوروبا، أما ألبسة قبائل الصحراء فهي تمتاز بالخشونة والبساطة، ويرجع ذلك إلى مستوى الذوق الجمالي والطابع الترحالي والعامل الجغرافي، أما الملاحظة الثالثة فهي أن الألبسة الزناتية لا تخالف السنة ولا تتعارض مع الشريعة وتدل على التزامهم بمبادئ السنة في غالب الأحيان مثل لبس الصوف الخشن وتجنبهم لبس الثياب الفاخرة.

5. الأطعمة والأشربة:

لكل قبيلة أطعمتها وأشربتها الخاصة بها، وهو الحال في قبيلة زناتة الذي يغلب عليه البساطة التامة، غير أنه يختلف من قبيلة إلى أخرى، فالقبائل الصحراوية نجدها أكثر بساطة من القبائل الحضرية صاحبة المدن والأمصار والتي يغلب عليها فنون الطبخ والبذخ[(3)] ، كما أن تناول الطعام يختلف من فصل لآخر فطعام الشتاء كانت كمية الغذاء فيه أكثر لأنه بارد ويكون الهضم فيه أقوى لذلك كان طهاة زناتة يسعون لتقديم الطعام حارا، عكس طعام الصيف الذي يكون فيه الهضم ضعيف[4]، وعلى

(1) نفسه، ص21.

(2) بوزياني: ملامح تاريخية، المرجع السابق، ص187.

(3) نفسه، ص161.

(4) محمد العربي الخطابي: الأغدية والأدوية عند مؤلفي الغرب الإسلامي –مدخل ونصوص–، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص82.

أيّة حال فقد كان طعام قبيلة زناتة يتكون منه ما هو نباتي ومنه ما هو حيواني وذلك بحسب المنطقة الجغرافية

1.5.ذات المصادر النباتية: تنوعت الأطعمة النباتية عند زناتة من بطن لآخر فعند مغراوة وبني يفرن في الشمال يغلب عليها الحبوب عكس بني يلومي وبني ورجلان في الجنوب التي لا يخرج طعامهم عن التمر(1)، ومن هذه الأطعمة نذكر:

الحبوب: تعد الحبوب أساس التغذية في بلاد المغرب بصفة عامة، فأغلب قبائله (لواتة، زواوة، كتامة) اشتهرت بغناها بهذه المادة الأولية(2)، ويصف الإدريسي مضارب بني برزال الزناتية قرب المسلية أنّ بها "جنات وعيون وفواكه وبقول ولحوم ومزارع قطن وقمح وشعير"3، وقد كانت بعض القبائل الزناتية تشتهر بزراعتها للحبوب، فقد كانت منطقة تفسرة(4) التي تنتمي لقبيلة بني يفرن منتشرة بها المراعي، أما قمحها فقد كان من أجود أنواع القمح في بلاد المغرب(5)، وكانت مضغرة(6) جبالهم لا تنبت إلا الشعير والخروب(7)، وكانت قبيلة جراوة بشرق المغرب الأوسط تشتهر بالبساتين الكثيرة، وغلاتهم الحنطة والشعير(8).

لذلك لا ضير في أن يطبخ الزناتيين بالحبوب أطعمة تشتهيها الأنفس وتلذّ لها الأعين ولعل أبرزها طعام الكسكس التي كانت مشتهرة به أغلب قبائل بلاد المغرب مند القدم9، حيث وصف حسن الوزان طريقة صنعه إذ يصنع من دقيق مبلل يحول إلى حبيبات في حجم حبات الكزبرة تنضج في قدر ذات ثقوب (كسكاس) تسمح بطلوع البخار من قدر أخرى، ثم يخلط هذا الدقيق المبخر بعد نضجه

---

(1) الحسين فقادي: من مظاهر التغذية في المغرب الوسيط، مجلة أمل، عدد خاص حول الأطعمة والأشربة في تاريخ المغاربة، العدد 16، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1999م، ص13.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص93.

(3) الإدريسي: المصدر السابق، ص254.

(4) مدينة قرب تلمسان بناها السكان الأصليون على بعد أربع فراسخ من تلمسان. أنظر مارمول كربخال: كتاب إفريقيا، تر محمد حجي وآخرون، ج2، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1984، ص323.

(5) نفسه، ص323.

(6) جبل يقع على فرسخين ونصف من ندرومة، وهو شاهق وشديد البرودة، حسن الوزان: ج2، المصدر السابق، ص43.

(7) كربخال: ج2، المصدر السابق، ص351.

(8) ابن حوقل: المصدر السابق، ص93.

(9)ستيفين غزيل: تاريخ شمال إفريقيا، تر محمد التازي سعود، ج1، مطبعة المعرف الجديدة، الرباط، 2007، ص76.

بالسمن ويسقى بالمرق(1)، وتستعمل الحبوب كذلك في صناعة الخبز حيث يعتبر ابن حوقل أن خبز تيهرت من أطيب وأجود أنواع الخبز "وأكثر زرعهم الشعير وإياه يأكلون، إذ خبزها كان أطيب طعما من خبز الحنطة، ولشعيرهم لذة ليس لخبز من أخباز الأرض لأنه ينفرد بلذة ليست في خبز، إلا ما كان من سميد حوارى قد تأنق صانعه فيه(2)، ولكن تختلف طريقة طبخه بحسب عادات وتقاليد المنطقة، غير أنّ "أحمد كل نوع منها ما أحكم طبخه في التنور وبعد التنور ما طبخ في الفرن وبعدهما في طبخ الملّة"(3) وكانت غالبية زناتة تطبخ في الملّة.

الخروب: كان الزناتيون مشهورين بهذا الصنف من الأشجار وعادة ما يستخدم في صناعة البسيسة بعد القيام بعملية الرحي(4)، وكان الجبل الذي يعرف باسم زناتة(5) يشتهر سكانه بزراعة هذا النوع من الأشجار، ويذكر كربخال أن أكثر سكان هذا الجبل يعتمد غذاؤهم على الخروب(6)، وكان جبل بني يزناسن(7) تكسوه غابات كثيفة من الخروب، إذ كانت هذه الأشجار تمثل الغذاء الرئيسي لسكان هذا الجبل، وذلك راجع إلى النقص الكبير لزراعة القمح والشعير، ونفس الكلام يقال على جبل ولهاصة حيث كان ينبت فيه كثير من الخروب وقليل من القمح(8).

وكان الخروب يستخدم في طعام "البسيسة"(9) وهو عبارة عن دقيق من الخروب بعد القيام بعملية رحيه، يمزج بالماء فيصبح خاثرا مثل الصمغ، وبعدها يضاف إليه شيء من الزيت أو العسل ثم يشرب المزيج نيئا دون مضغ(10) ويبدو أن البسيس كان معروفا عند قبائل جراوة الزناتية حيث ورد أن الكاهنة أطعمت خالد بن يزيد العبسي وابنيها بسيسا من على ثدييها لكي تؤاخي بينهم فقالت لخالد: "ما

---

(1) حسن الوزان: ج1، المصدر السابق، ص253.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص93.

(3) الخطابي: المرجع السابق، ص85.

(4) الحسين فقادي: المرجع السابق، ص14.

(5) يقع على بعد ثلاثة عشرة فرسخا شرقي تلمسان، تغطيه غابات البلوط، أنظر مارمول كربخال: ج2، ص351.

(6) نفسه، ص351.

(7) يقع على بعد خمسين ميلا غربي تلمسان ويتاخم من جهة تفركرط، ممتدا على طول ثلاثة وعشرون ميلا وعلى عرض خمسة عشرة ميلا وهو شديد الوعورة والإرتفاع، تكسوه غابات كثيفة، حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص41.

(8) نفسه، ص42.

(9) الحسين فقادي: المرجع السابق، ص11.

(10) بوزياني: ملامح تاريخية، المرجع السابق، ص174.

رأيت في الرجال أجمل منك ولا أشجع، وأنا أريد أن أرضعك، فتكون أخا لولديا، نحن جماعة البربر لنا رَضاعُ إذا فعلناه نتوارث به، فعمدت إلى دقيق الخروب ولثته بزيت، وجعلته على ثدييها ودعت ولديها وقالت كلا معه على ثديي ففعلا، فقالت قد صرتم إخوة"[1]، ويفهم من سياق هذا الكلام أنّ البسيس طعاما زناتيا أصيلا.

الفواكه: تزخر كتب الجغرافيا بكم وافر من المعلومات حول الفواكه، فيذكر الوزان أن جبل بني ورنيد[2] الذي تقطنه قبائل زناتية ينتج كميات كبيرة من الفواكه لاسيما التين والكرز[3]، وكان في ضواحي تلمسان تين شديد الحلاوة[4]، ووصفها كربخال بأنها موجود بها "أجود ثمار التين بإفريقيا"[5].

أما الأعناب والكروم فعرفت قبائل زناتية انتشارا لهذا النوع في ضواحي تلمسان التي بها الكروم المعروشة الممتازة والتي تنتج أعنابا من كل نوع[6]، وربما الأمر الذي دفع بالزناتيين تناول فاكهتي التين والعنب بكثرة لفائدتهما الطبية الكبيرة فالتين يليّن البطن والعنب يخصّب البدن حتى "عدّا سيدا الفواكه"[7].

وعلى عكس قبائل زناتة التلية والتي كان منتشرا بها الحبوب والخروب والكروم، فإن القبائل الواقعة في إقليم الصحراء كانت تفتقر لهذا النوع من المصادر الغذائية، غير أنها كانت تنفرد بنوع من الفواكه ألا وهو التمور، ففي ورجلان كان حولها نخل كثير على عكس القمح والشعير اللذان كان نادرين[8] لدرجة أنه كان يستبدل بالقمح مع قسنطينة[9]، وكان في تقرت حدائق النخل والتمر كثيرة[10]، أما بسكرة فلا

---

(1) ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص37.

(2) يقع على بعد نحو ثلاثة أميال عن تلمسان، الوزان: ج2، المصدر السابق، ص44.

(3) نفسه، ص44.

(4) نفسه، ص20.

(5) كربخال: ج2، المصدر السابق، ص355.

(6) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص52.

(7) الخطابي: المرجع السابق، ص108.

(8) نفسه، ص136.

(9) كربخال: ج3، المصدر السابق، ص165، الوزان: ج2، المصدر السابق، ص135.

(10) نفسه، ص135

تعرف سوى التمر غذاءً أو فاكهة[1]، وذكر الوزان أن مغراوة أراضيها تصلح للتمور ولا تصلح لأي نوع من الحبوب[2]، واشتهر أكله في رمضان.

2.5. ذات المصادر الحيوانية: إذا كان الطعام النباتي منتشرا في القبائل التلية لزناتة أكثر من الصحراوية، فإن الطعام ذات المصادر الحيوانية كان فيه شركاء، وإن كان الاختلاف في نوعية الحيوانات وذلك بحسب الطبيعة الجغرافية.

كان أفضل اللحوم الحيوانية لحم الدجاج سواء الذكران أو الإناث، لأن لحومها لها خاصية عجيبة فأمراقها إن شربت عدّلت المزاج وأشفيت بعض الأمراض ولذلك كانت تسقى لمن ظهر عليه ابتداء الجدم[3]، ورغم أن المصادر لم تورد أكل الزناتيون لهذا النوع من اللحوم إلا أن ذلك لا يعني غيابه عن موائد زناتة نظرا لفوائده الصحية.

غير أنّ مصدر الغذاء الحيواني لزناتة في المقام الأول تمثل في لحوم الغنم لأن معظم سكان القبيلة يعتمدون على تربيتها، فكان سكان جبل زناتة يمتلكون أعدادا كبيرة من الأغنام وكان أكثر غذاؤهم من لحومها[4]، وفي جبل مغراوة كان معظم سكانه يتناولون لحوم الغنم نظرا لكثرة قطعان ماشيتهم[5]، أما واسلن[6] فلا تغيب عن موائدهم لحوم الأغنام التي كانت تدر عليها أرباحا طائلة[7].

ومما زاد في شهيّة زناتة في أكل لحوم الغنم هو قيمتها الغذائية الكبيرة وسعراتها الحرارية العالية فهي حارة رطبة، وكان أكلهم للأغنام لا بالصغيرة الهزيلة التي تحدث في الأبدان رطوبات فضليّه ولا المسمنة الكبيرة التي تطيل الهضم، وأكلت الذكران منها بدل الإناث[8].

(1) كربخال: ج3، المصدر السابق، ص ص168-170.
(2) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص145.
3- الخطابي: المرجع السابق، ص85.
4- ابن حوقل: المصدر السابق، ص103.
5- كربخال: ج2، المصدر السابق، ص353.
6- مدينة حصينة لها بساتين كثيرة كانت لحميد بن يزل. ابن حوقل: المصدر السابق، ص79.
7- ابن حوقل: المصدر السابق، ص103.
8- الخطابي: المرجع السابق، ص89.

وتناول الزناتيون لحوم المعز خاصة في جبل بني بوسعيد[1] الذي كانت فيه كميات وفيرة من المعز[2]، إذ كانوا يتناولون الصغار بدل الكبار لأنّ الشوارف تسبب أمراضا خطيرة ومذمومة جدا منها الصرع والجرب قد تودي بحياة الفرد الزناتي، كما فضّل أكل الذكران منها[3].

وبما أن قبائل زناتة تعرف بالترحال ورعاة الإبل فإن هذه الأخيرة كانت تمثل الغذاء الرئيسي لطعامهم خاصة في الصحراء[4]، حيث كان سكان إقليم توات يأكلون لحوم الإبل والأغنام المسمنة والنعام التي يصطادونها في أماكن معينة أو يقومون بتربيتها[5].

كانت اللحوم تؤكل في أوقات معينة من السنة فلحوم زمن الربيع أرطب وأقل تغذية من لحوم الصيف التي تكون جافة وأقوى تغذية، أما لحوم الخريف والشتاء فترجع لنوع العشب الذي كانت ترعاه فإن أكلت العشب الرطب تكون أرطب وأبرد من لحوم الصيف[6].

وجرت العادة في بعض قبائل زناتة أن يأكلوا بعض الحيوانات والحشرات التي يأباها—في الغالب—كثير من الناس حيث أُكلت الجراد والضباب والسحالي في إقليم توات فيصف ابن بطوطة أكلهم بقوله: "ثم وصلنا بودة وهي أكبر قرى توات ...وأكل أهلها التمر والجراد" [7]، وإن كان معظم سكان هذا الإقليم يكتفون بلحوم الحيوانات التي يصطادونها[8]، حيث كانوا يجيئون لصيده قبل طلوع الشمس كونه لا يطير بسبب البرد[9]، وأجمع الفقهاء على جواز أكله لما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: " أحلت لنا ميتتان الحوت والجراد"[10].

1- يقع حاليا بجوار مدينة تنس، الوزان: المصدر السابق، ج2، ص45.

2- ابن حوقل: المصدر السابق، ص79.

3- الخطابي: المرجع السابق، ص90.

(4) محمد أستيو: أقوات التغذية في تاريخ المغرب الحديث، مجلة أمل، عدد خاص حول التغذية والأزمة في تاريخ المغرب، العدد 17، مطبعة النجاح، 1419هـ/ 1999م، ص24.

(5) الوزان: المصدر السابق، ج2، ص136.

6- الخطابي: المرجع السابق، ص105.

(7) ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف بكتاب الرحلة، دار صادر، بيروت، 1412هـ/ 1992م، ص700.

(8) بوزياني: ملامح تاريخية، المرجع السابق، ص176.

(9) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص700.

(10) ابن ماجة: سنن ابن ماجة، كتاب الصيد، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ص544.

وإن كان جواز أكله جاء بالنص القاطع من السنة، فقد اختلف فيما كان يجب تذكية الجراد أم لا، ففي مذهب مالك افتقاره لنية الذكاة ويكون بالدرس وقطع الرؤوس والطرح في النار ونحو ذلك، وعن الشافعي ونحوه لا يفتقر لذكاة كالحوت (1).

غير أنّ نفور عوام الزناتيين من أكل الجراد لأنه ذكره القرآن في موضع مقترن بالعذاب ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْماً مُجْرِمِينَ﴾2، أما الضب فقد سئل الرسول صلى الله عليه وسلم فيما تقول في الضب؟ فأجاب سائله بصيغة الاستكبار قائلا: ومن يأكل الضب"3.

واشتهرت بعض القبائل الزناتية بالدهون على اختلاف أنواعها إلا أنها كانت منتشرة في التل أكثر منها في الصحراء، منها زيت الزيتون والذي كان موجودا بقبائل بني يفرن في غرب المغرب الأوسط(4)، ويعد من أفضل الأدهان خاصة الزيت الذي لم يخالطه ملح ولا غير ذلك5، وكان زيتهم يمتاز بالحموضة الزائدة والرائحة الكريهة حتى أنهم لا يتناولونه كثيرا، لكن يستعملونه بكثرة في شؤون التجميل والإنارة(6).

ومن الدهون التي كانت منتشرة أيضا عند الزناتيين التي تعود بالقيمة الغذائية والفوائد الطبيّة العسل، الذي شُرِب بكثرة من قبل زناتة خاصة المناطق الشمالية التي يصفها ابن حوقل بقوله: "ولها بادية يشربون العسل من الشجر لكثرة النحل بالبلد"7، ويؤكد الوزان أنّ جبل بني بوسعيد الزناتي توجد

---

(1) "الجراد مجتمع على جواز أكله لمن شاء واختلف هل يحتاج إلى ذكاة أم لا، فكان مالك يقول لا يؤكل حتى يذكي وذكائه عند قتله كيف أمكن بالدوس أو قطع الرؤوس أو الطرح في النار ونحو ذلك، أما الشافعي فقال: أن الجراد لا يحتاج إلى ذكاة". ابن الحاج: نوازل ابن الحاج التجيبي، دراسة وتحقيق أحمد شعيب اليوسفي، ج3، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، 2018، ص437. البرزلي: فتاوى البرزلي–جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تق وتحق محمد الحبيب الصيلة، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م، ص635.

(2) القرآن الكريم: سورة الأعراف، الآية133.

3- محمد بن فارس الجميل: الأطعمة والأشربة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حوليات كلية الآداب، عدد17، جامعة الكويت، 1996، ص74.

(4) كربخال: ج2، المصدر السابق، ص296.

(5) الخطابي: المرجع السابق، ص126.

(6) بوزياني: ملامح تاريخية، المرجع السابق، ص171.

(7) ابن حوقل: المصدر السابق، ص78.

به كميات وافرة من العسل(1)، لذلك عدّ بحق ركنا عظيما في تدبير الصحة وفي مداواة الأسقام، وربما كان يشرب بكمية كبيرة من قبل الشيوخ لأن "العسل للشيوخ يكون عنه دم محمود جدا"[2].

غير أن الرخاء لا يبقى دائما وفي هذا يقول ابن خلدون: "إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول والسبب فيه... أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلاح فالأكثر بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة فيقل إحتكار الزرع غالبا فطبيعة العالم فيه كثرة الأمطار وقلتها مختلفة والمطر يقوي ويضعف ويقل ويكثر الزرع والثمار والضرع على نسبته، إلا أن الناس واثقون في أقوالهم بالإحتكار فإذا فقد الإحتكار عظم توقع الناس للمجاعات غلا الزرع وعجز عنه أولوا الحصانة فهلكوا..." (3).

من خلال كلام ابن خلدون نفهم أن هناك مجاعات تسببها الحروب وهناك مجاعات أخرى منوطة بالعامل الطبيعي، وفي كلتا الأزمتين كان السكان يتناولون أية مادة تسمح لهم بالتخفيف من روع الجوع والإستمرار في الحياة(4).

5. 3. الأشربة: تتشابه المشروبات في قبيلة زناتة مع باقي القبائل المغربية ولا تختلف إلا في طريقة تناولها، ويأتي في مقدمة هذه الأشربة الماء لكونه المشرب الرئيسي في كل زمان ومكان ومنبع الحياة لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾(5)، حيث اشتهرت زناتة بالسقيا أشهرها ساقية ابن خزر جنوب المسيلة[6]، وكانت بجراوة بئر لا تغور ماؤها[7] وجميع دورها تقريبا لها سقايتها الخاصة(8)، ويصف الإدريسي قرية ابن مجبر الزناتية "عذبة المياه وشربهم من العيون"[9].

---

(1) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص44.
(2) الخطابي: المرجع السابق، ص124.
(3) ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص12.
(4) بكاي: المرجع السابق، ص124.
(5) القرآن الكريم: سورة الأنبياء: الآية: 30.
(6) ابن حوقل: المصدر السابق، ص65.
(7) نفسه، ص84.
(8) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص53.
(9) قرية كبيرة كثيرة الزروع سكانها زناتة تقع بين تيهرت وأشير. الإدريسي: المصدر السابق، ص256.

ومن القبائل الزناتية التي كان يكثر بها الماء بني يفرن التي بها سقايا عديدة يخترقها جدول ماء[1]، غير أن قبائل زناتة في الصحراء كانت تعاني من نقص في الماء أين كانت تقوم بحفر الآبار، إلاّ أن هذه الأخيرة لم تكن صالحة للشرب في معظمها بسبب شدة ملوحتها[2].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنّ أفضل المياه هو مياه العيون التي تستقبل مفجرها المشرق إذا مسّها البرد بردت سريعا وإذا مسّها الحر استحرت سريعا[3].

ويأتي اللبن في المرتبة الثانية بعد الماء لكونه أشهى الأشربة التي تلذّ لها الأعين وتطيب لها الأنفس ولمكانته التي حظي بها في القرآن والسنة ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾[4]، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بلبن قال: "بركة أو بركتان"[5]، من أجل ذلك كان الزناتيون يتناولون الألبان بشكل كبير، حيث كانوا في الصحراء يتناولون لبن النوق، وذلك لاشتهارهم بتربيتها[6]، وقد وصف البكري هؤلاء الرحل وأغلب الظن أنّهم زناتيين بقوله: "شرابهم اللبن قد غنوا به من الماء يبقى الرجل منهم شهرا لا يشرب ماء"[7].

أما في المناطق التلية فقد كان الزناتيون يشربون لبن الأبقار والأغنام، فقد كانت مدينة واسلن بتلمسان تجبى أموالا من بيع الألبان[8]، وفي جبل زناتة كان لديهم لبن الأغنام[9]لكنه لم يكن بمستوى جبل بني بوسعيد والذي يوفر كميات كبيرة من لبن الماعز[10] وما يقال عن زناتيي بني بوسعيد يقال أيضا عن الزناتيين في جبل مطغرة[11]ومغراوة[12]، وهذا يعني أن اللبن كان متوفرا في قبيلة زناتة، وبطرق متعددة (أغنام- أبقار- نوق).

---

(1) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص32.

(2) كربخال: ج2، المصدر السابق، ص324.

(3) الخطابي: المرجع السابق، ص124.

(4) القرآن الكريم: سورة النحل، الآية66.

(5) الجميل: المرجع السابق، ص122.

(6) ابن خلدون: العبر، ج7، ص9.

(7) البكري: المغرب، المصدر السابق، ص170.

(8) ابن حوقل: المصدر السابق، ص79.

(9) نفسه، ص103.

(10) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص44

(11) كربخال: ج2، المصدر السابق، ص351.

(12) نفسه، ص353.

ومما لاشك فيه أن الزناتيين كانوا يشربون الأشربة التي تذهب العقول وتحملها، ففي إقليم توات وورجلان كانوا يشربون عصير التمر(1)، أما في المناطق التلية يشربون الخمر التي تصنع من العنب وذلك لكثرة الكروم في تلك المناطق إذ كان بتلمسان كروم معروشة ممتازة تنتج أعنابا من كل نوع(2)، وكانت بنو راشد من أهم المناطق التي تزرع بها الكروم(3)وفي قبيلة جراوة كان في كل بيت تقريبا حديقة كروم معروشة جميلة تغطي أيام الصيف ظلا ظليلا ممتعا جدا(4).

ولم تكن الكروم تعصر فقط لكي يشرب الخمر، فقد كانوا يقومون بتجفيفه ومن ثم إستعماله كمسكر، أو ماء الزبيب، وقد أفتى البرزلي بعدم جواز ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما أسكر كثيره فقليله حرام"(5)، ومهما يكن من أمر فإن هذه الأشربة محرمة شرعا لقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(6).

6. العادات والتقاليد:

تعد العادات والتقاليد من المواضيع التي يستشف من دراستها الذوق الاجتماعي والحس الثقافي لأي مجتمع كان، وبما أنّ زناتة من أكبر القبائل البربرية في المغرب الأوسط فقد كانت عاداتها وتقاليدها متنوعة وذلك بحسب شيوخ قبائلها وأمرائها.

من المتعارف عليه أنّ قبيلة زناتة من قبائل النجعة والظعن لهذا تجدّرت فيهم صفة الجود والسخاء وإكرام الضيف والشهامة والمروءة وبعدهم عن الغدر فقد وصف ابن أبي زرع مضارب بني واسين بقوله: "لهم شرف الجار وحفظ الجوار وحماية الذمار ووقود النار، وإكرام الضيف والضرب بالسيف والبعد عن الغدر والعار والحيف"[7]، ونظرا للمكانة الكبيرة التي أولتها زناتة لضيوفها أصبح الضيف يستقبل من قبل شيخ القبيلة نفسه "وخرج رئيس زناتة العجوز ليستقبل الفرسان"[8].

(1) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص 136.
(2) الوزان: ج2، المصدر السابق، ص20.
(3) كربخال: ج2، المصدر السابق، ص324، الوزان: ج2، المصدر السابق، ص26.
(4) نفسه، ص53.
(5) البرزلي: ج6، المصدر السابق، ص340.
(6) سورة المائدة: الآية90.
(7) ابن أبي زرع: الذخيرة، المصدر السابق، ص13.
(8) أنطونيو فو آيزن: المرجع السابق، ص197.

كما كانت لزناتة ولائم خاصة بها مثلها مثل بقية القبائل البربرية الأخرى فبني يلومي بتوات كانوا يقومون بوليمة بعد العرس مباشرة من أجل البركة واليسر في الزواج، وفي ختان الأطفال كانت تقام وليمة في اليوم السابع يدعى إليها فقراء وضعفاء القبيلة[1]، وربما أقيمت ولائم أخرى لم تأت على ذكرها المصادر.

وقبل حلول شهر رمضان يقوم كبراء وأعيان القبيلة بجمع الأموال ويشترون بها أنعاما توزع على من يعاني إملاقا من فقراء زناتة[2]، ويتوج نهاية صيامهم بعيد الفطر المبارك إذ يتبادلون التهاني والزيارة وتقدم أشهى المأكولات منها العصيد والرغايف[3]، ويحرصون على لبس الثوب الأبيض والتزيين بالحناء، ويروي العبدري أنه لما كان بتلمسان شاهد مجموعة من الحجاج يزيدون عن الألف فقام ملكها وأعطى كل واحد منهم دينارا[(4)].

وبما أن حياة القبيلة كانت قائمة على العرف والتقاليد، فإنها عارضت في الكثير من الأحيان الشرع، ولعل الإحتفالات بأعياد غير المسلمين واحدة من تلك الإعراض ومن بين هذه الإحتفالات يوم العنصرة[(5)] يوافق الرابع والعشرين من جوان، حيث كانوا يشعلون النار ويقومون بالقفز فوقها[(6)]، ثم يجرون الخيل ويتبارزون، وتقوم النساء في هذا اليوم بتزين بيوتهن وإخراج ثيابهن للندى في الليل وترك في ذلك اليوم الإغتسال، وهو ما اعتبره الفقهاء مخالفا للشرع[(7)].

وكانت ظاهرة الدعارة والفساد منتشرة في الريف، وهو ما تؤكده الوصية التي أوصى بها أبو حمو موسى الزياني حين قال: "وأما النار فيكون مثلها في الحدة على أهل الدعارة والفساد وأصحاب الشر لا يبقى أحد منهم ولا يذر ولا يترك لهم عينا ولا أثر"، ومما جاء في الوصية أيضا: "وينبغي للملك أن يباغت عدوه من حيث لا يشعر به، ويفاجئ أهل العداوة والدعارة في حال غفلاتهم كما يفعل

---

(1) بكاي: المرجع السابق، ص141.

(2) ابن قنفد: المرجع السابق، ص78.

(3) بكاي: المرجع السابق، ص143.

(4) العبدري: الرحلة، تح علي إبراهيم كردي، تق شاكر الفحام، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 1999، ص48.

(5) هو اليوم الذي ولد فيه يحي بن زكريا –عليهما السلام–. عريب بن سعد، ابن البنا: رسالتان في الأنواء، تح إبراهيم القادري بوتشيش وسعيد بنحمادة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 2015، ص146.

(6) محمد بن شريفة: من تاريخ العادات المغربية –الأعياد نوذجا، مقال في كتاب العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007، ص80.

(7) أبو الأصبع: المعيار، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، ج11، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1981، ص151.

الموت"[1]، وقد كانت الدعارة تدون بموجب عقد فقد جاء في أحد عقود المازوني ما يلي: "يشهد من يتسمى عقب من الشهداء بمعرفة فلان معرفة صحيحة تامة بعينه واسمه ويعرفونه من أهل الفسق والدعارة وركوب الجرائم وانتهاك المحارم ساعيا في آداء الناس طالبا لمضرتهم وسوء أحوالهم مشهورا بالريب معروفا بالدناءة والخرب"[2]، وهو تأكيد ضمني وصريح على أنّ حالات الفسق والدعارة مستشرية في قبائل زناتة، وأكيد كان للفقهاء دور كبير في التصدي لها.

وعرف على بعض أشباه قبائل زناتة النظر في النساء عند مرورهن في الأسواق أو ذهابهن للحمامات، حيث وقعت حادثة مع الفقيه محمد بن عمر أبي الفتوح التلمساني الذي نظر في إمرأة فقالت له: اتق الله يا أبا الفتوح ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُور﴾[3] وهو ما كان سببا في زهده في الدنيا [4].

ومن العادات الذميمة أيضا التردد إلى العرافين حيث عرفت قبائل زناتة هذه العادة الخسيسة قبل مجيئ الإسلام، إلاّ أنّ الإسلام جاء بإبطالها[5]، فكانت الكاهنة بنت ذاهية ذائعة الصيت ليس فقط في قبيلة زناتة بل كل قبائل بلاد المغرب[6] وكان في قبيلة "واغمرت" كاهن يسمى موسى بن صالح مشهور عندهم ويتناقلون بينهم كلماته برطانتهم، وكان يتنبأ بأن يكون لزناتة من الملك والتغلب على الأحياء والقبائل والبلدان، كما تنبأ أن تلمسان ينالها الخراب وتصبح دورها فدنا حتى يثير أرضها حراث أسود بثور أسود أعور، وبلغ الحد بالزناتيين إلى أن قال بعضهم نبيا، في حين أقر معظمهم أنه كاهن[7].

وما يفسر إنتشار الكهانة في قبيلة زناتة هو ضعف الإيمان والتشبث بعادات وأعراف القبيلة.

(1) أبو حمو موسى بن زيان العبد الوادي: واسطة السلوك في سياسة الملوك، تق عبد الرحمان عون، دار بوسلامة للطباعة، تونس، 1990، ص134.

(2) وجاء في عقد آخر ما يلي: "يعرف شهود فلان معرفة تامة ويشهدون بأنّه من أهل الدعارة والدعاية والتخليص مجافنا لأهل الخير والرشاد مصاحبا لأهل الوقاحة والسرقة والفساد". المازوني: قلادة التسجيلات والعقود وتصريف القاضي والشهود، مخطوط الزاوية العثمانية، طولقة، بسكرة، ص43-44.

(3) القرآن الكريم: سورة غافر: الآية 19.

(4) التبكتي: كفاية المحتاج، ج1، ص136.

(5) ابن الحاج: نوازل ابن الحاج، ج3، المصدر السابق، ص579.

(6) ابن خلدون: العبر، ج7، ص50.

(7) نفسه، ص51.

7. دور ومكانة المرأة الزناتية:

احتلت المرأة الزناتية مكانة عظيمة في القبيلة، وكانت تتمتع بالقوة فمنذ بداية الفتح الإسلامي نجد المرأة تتبوأ مكانة لا يستهان بها على الصعيدين السياسي والعسكري، فقد تأثرت بالأحداث التي ميزت المنطقة منها كثرة الحروب والفتن وثورات البربر الرافضين للفتوحات الإسلامية، ولم تكن المرأة الزناتية بعيدة عن هذه الأحداث، فقيادة الجيوش لم تقتصر على الرجال فقط بل تعدتها إلى المرأة، فهذه الأخيرة تميزت بجانب كبير من الحمية، وكانت تحارب إلى جانب زوجها، ومن أشهر هؤلاء النسوة الكاهنة[1]، يذكر ابن خلدون: "واضطرمت افريقية نارا، وافترق أمر البربر وتعدد سلطانهم في رؤسائهم، وكان من أعظمهم شأنا يومئذ الكاهنة وهي بنت ماتية بن تيفان ملكة جبال الأوراس وقومها من جراوة ملوك البتر وزعمائهم[2].

ولا شك بأن التاريخ قد غفل عن ذكر الكثير من النساء اللاتي كانت لهن مكانة في القبيلة، لكون المجتمع القبلي مجتمعا ذكوريا، وأن كل ما ورد عن ذكر المرأة عبارة عن إشارات في كتب الجغرافيا[3].

وحظيت المرأة الزناتية بمكانة خاصة في المجال الفكري وقد كانت تحضر لبعض حلقات ودروس المساجد ومن أشهرهن أخت الإمام أفلح ابن عبد الوهاب عالمة بالحساب والفلك والتنجيم كما كانت العالمة مارن الزناتية إحدى العالمات بدقائق المذهب الإباضي بجبل نفوسة[4].

وكانت المرأة الزناتية في العهد الرستمي تشارك زوجها في أعمالها المنزلية فيذكر الدرجيني أن إمرأة نفوسة وجدت في الحرث مع مهدي النفوسي زوجها وهي تنقل التراب على رأسها لإصلاح الجسور[5].

وقد كان للنساء خلال حروب زناتة ضد الصنهاجيين تأثير قوي في الروح المعنوية للرجال وحثهم على مواصلة القتال وعدم الفرار عند مهاجمة العدو[6].

---

(1) حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، ص18.

(2) ابن خلدون: العبر، ج7، ص11.

(3) محمد ياسر الهلالي: نظرة المجتمع للمرأة في مغرب القرن 8هـ-9هـ/14-15م مساهمة في تاريخ الذهنيات، مقال في مجلة أمل، عدد حول حلقات في تاريخ المرأة بالمغرب، عدد 14/13، 1998، الدار البيضاء، 1998، ص76.

(4) علي يحي عمر: الإباضية في موكب التاريخ، ج2، 1964، ص89-90.

(5) الدرجني: طبقات المشايخ بالمغرب، تح ابراهيم طلاي، ج1، مطبعة البعث، قسنطينة، 1974، ص210.

(6) سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، ج3، المرجع السابق، ص188.

ومن النساء اللاتي نلن حظوة جراء علمهن المرأة الصالحة مؤمنة التلمسانية التي يرجع أصولها لبني يفرن، كانت على زهد وتقشف وعبادة وورع، وآثرت الإنقطاع عن مخالطة الناس في رجب وشعبان ورمضان، وتنعزل عن الناس بحيث لا يراها أحد ولا تكلمه، حيث قصدها ابن قنفد فمنعته من الدخول(1).

وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المرأة الزناتية تقوم بأعمالها المنزلية من تحضير الطعام وغسل اللباس والإعتناء بالزوج والأولاد كما سعت للإعتناء بجمالها من خلال ظفر الشعر والذهاب إلى الحمام حيث يذكر الوزان أن نساء "نقاوس" كن كثيرات التردد على الحمام(2) واستعملت النساء الخضاب(3) مثل الحناء على اليدين والأرجل والكحل ومختلف أنواع الحلي الذي يعتبر أهم وأعظم أنواع أدوات الزينة، فالمرأة التي لا تملك الحلي تبقى ناقصة حتى ولو امتلكت مختلف أدوات الزينة(4).

إنّ القراءة المتأنية لهذا المبحث توقفنا على حقيقة مآدها أن قبيلة زناتة تمسكت بعاداتها وتقاليدها وأعرافها مع مراعاة الشريعة الإسلامية، غير أنه في بعض المحطات تتعارض الأعراف القبيليّة مع الشريعة الإسلامية، ومثلما كان هذا التعارض حينا والموافقة أحيانا بين الأعراف والشريعة كانت هناك أيضا عداوة وحروب وود وصداقة مع مختلف قبائل ودويلات المغرب والذي نأتي على ذكره في المبحث التالي.

---

(1) ابن قنفد: المصدر السابق، ص85.

(2) محمد ياسر الهلالي: المرجع السابق، ص76.

(3) هو ما يختضب به، واختضب بالحناء ونحوه وخضب الشيء يخضبه خضبا وخضبه غير لونه حمرة أو صفرة أو غيرها، ابن منظور: لسان العرب، مج1، ص375.

(4) حسن الوزان: ج2، المصدر السابق، ص284.

المبحث الرابع: علاقات زناتة السّياسيّة

1. زناتة كتامة .....الصراع بين جدمي البتر والبرانس

اتسّمت العلاقات الزناتية–الكتامية بالعداوة والاضطراب بالرغم من أنّ مضارب القبيلتين بعيدتين جغرافيا وسكانيا عن بعضهما[1]، وقد غدّى هذا النزاع التركيبة القبلية لكلتا القبيلتين، فكتامة كانت تمثل بربر البرانس أصحاب الحضارة والمدنيّة في حين زناتة مثّلت بربر البتر الذين لا يملكون حظا في صنع الحضارة ولم تعرف حياتهم سوى رعي الإبل والترحال في الصحاري والقفار أسلوبا وطريقة ومنهاجا[2]، وربما هذا ما دفع بالقائد الشيعي عبد الله اختيار مضارب كتامة لنشر دعوته وقيام دولته[3].

غير أنّ الأحداث التاريخية تدعونا لتفنيد هذه الفكرة؛ فقد شايع بطن مغراوة الزناتي الأدارسة دون قتال وأصبحت قبيلة مغراوة من أهم ركائز الدولة الإدريسية ودعائمها في المغرب[4]، ووصل الأمر بالأدارسة إلى تسليم تلمسان للمغراويين مقابل ذلك الولاء[5]، وأصبح لزناتة بعد ذلك أمراء أشداء بعيدون عن حياة البداوة والنجعة شيّدوا المدن والأمصار لا يقارنون إلا بنظرائهم من مؤسسي الدول العالميين أمثال محمد بن خزر وزيري بن عطية المغراويين.

ويرجع بعض الباحثين أسباب الصراع بين زناتة وكتامة أنّ هذه الأخيرة تشيّعت للدعوة الفاطمية وجعلت من أرضها مسرحا لقيام دولة الشيعية بكل أنحاء المغرب، لذلك عقدت زناتة العزم في ركب أيّ دعوة مناهضة للدعوة الشيعيّة فرأت في الدولة الأموية بالأندلس "المنقذ الوحيد" خاصة وأنّ الأمويين حملوا على عاتقهم حماية المذهب السنّي من أجل ذلك سارعت زناتة لتقديم فروض الطاعة والولاء لها[6].

والواضح للعيان أنّ ولاء زناتة للأمويين في أعقاب الاجتياح الفاطمي بالضبط لا تؤيّده الأحداث التاريخية لأنّ زناتة كانت قد أعلنت ولاءها للدعوة المروانية منذ أسر زعيمها صولات بن وازمار على يد

1- سنوسي: دور زناتة في الخلافة الفاطمية، القاهرة، 1986، ص151.

2- موسى أحمد بن خالد: دور القبائل البربرية في العلاقات السياسية الفاطمية والأموية (297-422هـ/910-1032م)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2002، ص172.

3- نفسه، ص178.

4- سنوسي: المرجع السابق، ص158.

5- بوزياني: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص270.

6- موسى لقبال: دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص331.

أمير المؤمنين عثمان بن عفان[1]، واختص الخليفة الراشدي صولات بن وازمار كل فروع مغراوة بولاء كبير من بني أمية[2] ومنذ ذلك الحين أصبحت مغراوة شيعة لبني أمية[3].

كما أنّ عبد الرحمن الداخل كانت تربطه صلة قرابة متينة بزناتة فكانت هذه الأخيرة تمثل قبيلة أخواله فيذكر الباحث "أنطوني فون آيزن" حينما فرّ عبد الرحمن من بطش العباسيين في المشرق يمّم مغربا وسأل عن قبيلة زناتة أين هي؟ فقال: "عندما كنت صغيرا وكانت أمي على قيد الحياة كلمتني عن زناتة، فكانت امرأة جميلة من تلك القبيلة أتت بها الجيوش الإسلامية الأولى التي عبرت إفريقية" قالت أمي: "إنّك إذا وصلت أرض زناتة يوما فلا تنس أن تخبرهم عنّي، وعندئذ سيرحب بك أهل زناتة كواحد منهم"[4]، مما يدل على أنّ ولاء زناتة للأمويين كان منذ زمن بعيد.

وعلى أيّة حال يمكن أن نسلّم بحقيقة الصراع بين زناتة وكتامة أنّ مصلحة زناتة كانت تتعارض مع كتامة بسبب تشيّع هذه الأخيرة للفاطميين، ولعلّ هذا من أكبر الأسباب التي جعلت من زناتة تعلن ولاءها لبني أمية بالأندلس.

لكن السؤال الذي يبقى مثارا لماذا لم تعلن زناتة العداء لكتامة إلى غاية عشية الوجود الفاطمي بالمغرب؟.

يرجع البعض ذلك إلى إدراك زناتة قوة نفوذ كتامة بالمغرب الأدنى بحكم بعد مضاربها عنها من ناحية؛ زيادة على ذلك أن زناتة لم تكن تعد العدة للنجاح الذي حققته الدعوة الفاطمية بالمغرب وتحالفها مع كتامة، فضلا عن كل ذلك أن الدعوة الشيعية لم تمس مضارب زناتة أو تغزوها[5]، لكن هذا لا يعني أن زناتة كانت بمنأى عن المد الشيعي فالبعد الجغرافي للمنطقة علاوة على الطبيعة الجغرافية في حد ذاتها والتي تمتاز بالصحاري والقفار وصعوبة المسالك أخّر في التوغل الشيعي خاصة أن زناتة كانت قوية ومسيطرة على سائر أعمال المغرب الأوسط في الفترات التي أعقبت الدعوة الشيعية.

ومهما تعددت أسباب هذا الصراع فقد استُهل بضربة موجعة لكتامة بهلاكها لأربعة عشرة رجلا من أخيارها كانوا يحملون رسالة من الخليفة المهدي إلى الداعي بسجلماسة وأثناء عودتهم تعرض لهم

1- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص82، ابن خلدون: العبر، ج7، ص33.

2- ابن خلدون: العبر، ج7، ص33.

3- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص88.

4- أنطونيو فون آيزن: المرجع السابق، ص175.

5- سنوسي: المرجع السابق، ص164.

أتباع محمد بن خزر قرب طبنة وأبادوهم عن بكرة أبيهم[1]، وكانت هذه الحادثة جرحا لا يلتئم في وجه كتامة عامة والفاطميين بصفة خاصة، إلا أنّ هذه الأخيرة لم تقم لا برد كلّي ولا شبه كلي عن تلك الحادثة الشنيعة واستقبلها أبو عبد الله الشيعي ببرودة دم كبيرة واكتفى بقوله: "**وأمر زناتة لا يفوتنا**"[2]، مما يدل على حمله حقد دفين لزناتة والذي سيوقد الصراع فيما بعد.

وصفوة القول: أن الاحتكاك بين زناتة وكتامة لم يكن وليد الدعوة الشيعية بالمغرب؛ فهو أبعد من ذلك، فكان في بدايته صراعا قبليا بين جدمي البتر والبرانس أي صراع بين الحضر والبدو، وهي السمة البارزة في الحياة القبلية ولم تكن ابتدعتها زناتة في صراعها ضد كتامة، لكن بقدوم الدعوة الشيعية لبلاد المغرب أخذ الصراع منعطفا آخر وتحول من صراع قبلي إلى صراع ديني إيديولوجي تمثل في صراع بين السنة والشيعة، في إطار العداء التقليدي بين المذهبين وهو ما يفسر ولاء زناتة لأمويي الأندلس أتباع المذهب السني وتشيع كتامة للدعوة الفاطمية أصحاب المذهب الشيعي، لهذا كانت حروب زناتة ضد كتامة بدعم فاطمي الأمر الذي جعل من زناتة تصب جام غضبها على الفاطميين.

2. علاقات زناتة مع الفاطميين

كسب الفاطميون حليفا قويا على الجهة المغربية مند سنة 280هـ/893م[3] تمثل في قبيلة كتامة، إذ كانت مضارب هذه الأخيرة الملاذ الآمن لقيام الدعوة الفاطمية؛ فهي التي احتضنت الدعوة وآوت دعاتها ونصرتهم في بلاد المغرب في وقت العسرة من بعد ما كادت قلوب رجال المهدي تزيغ، وفي الوقت الذي رفضت فيه جلّ القبائل البربرية تقريبا الدعوة الشيعيّة في بداية أمرها، ولعل زناتة كانت من أشد القبائل عداوة وأكثرهم كراهية لها ومن السباقين للثورة عليها[4].

1- القاضي النعمان: إفتاح الدعوة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، 2005، ص220. لقبال: دور كتامة، المرجع السابق، ص349.

2- نفسه، ص222.

3- في هذه السنة وتحديدا ربيع الأول 280هـ/05يونيو893م خرج أبو عبد الله الشيعي إلى مكة في موسم الحج وسأل عن حجاج كتامة فأُرشد إليهم واجتمع إليهم دون أن يعلمهم غايته وهدفه وخرج معهم من مكة قاصدا مصر إلى أن أوصلوه أرض كتامة وسار معهم إلى جبل إيكيجان وعمل معلما للصبيان بالمسجد إلى أن صارحهم بدعوته. سنوسي: المرجع السابق، ص159-160.

4- سنوسي: المرجع السابق، ص156.

كانت زناتة ترى في هذا المذهب الذي تبنته هذه الدولة مخالفا لعقيدة أهل السنة والجماعة والتي سعت الدولة الفاطمية إلى نشره في كل مناطق المغرب الأوسط، من خلال سياسة تقضي المزاج بين أسلوبي الترغيب والترهيب[1]، ومن ناحية أخرى لم تأخذ زناتة بدعوة الشيعة لأنّ غالبية بطونها كانت تدين بمذاهب أخرى معتزلة، صفرية، إباضية[2]، لما فيها من معاداة للحكم الخلافي المركزي الذي لا يتوافق مع طبائع زناتة البترية المعروفة بشغفها وحبها وتطلعها للحرية[3]، من أجل كل ذلك أعلنت الثورة على الفاطميين.

تعود بداية الحركة العدائية بين زناتة والفاطميين إلى حادثة مقتل الأربعة عشر نفرا من كتامة[4] والتي عبّر من خلالها الزناتيون عن رفض كلي للسياسة التوسعية الفاطمية، فكانت هذه الحادثة رسالة واضحة تحمل بين طياتها استعداد زناتة لمقاومة التوسع الفاطمي[5]، بالرغم من أنّ الفاطميين لم تسجّل أيّ محاولة تذكر.

غير أنّ سنة 297هـ/910م مثلت بداية الحروب فعليا بين الطرفين حين أغار محمد بن خزر الزناتي على مدينة تيهرت من أجل استردادها من الفاطميين[6]، ووضع خطة عسكرية محكمة تمثلت في اتفاقه مع بني دبوس على مساعدته في اخراج "دواس بن صولات"[7] عامل الفاطميين عليها، ويؤكد سنوسي أنّ دواس اكتشف أمر الاتفاق[8] فبادر لكسب ودّ بني دبوس وتآمره معهم ضدّ ابن خزر الأمر

1- بوقاعدة البشير: مقاومة زنّاتة المغرب الأوسط للمد الشيعي، ملتقى وطني المقاومة الجزائرية عبر العصور، جامعة سطيف، 11و12 ديسمبر 2012، ص175.

2- معظم الزناتيين كانوا يدينون بمذاهب مختلفة، فعلى سبيل المثال قبيلة "لماية" احتضنت الدعوة الإباضية ومخلد بن كداد الزناتي كان من أشد الناس تأثرا بالمذهب الإباضي وأكثرهم آخذا للعلم عليه وأصبح من أكبر معلمي الإباضية في المغرب، كما أنّ علي بن عيسى بن يزيد المكناسي الصفري لما نزل بسجلماسة وجد فيها عددا كبيرا من زناتة الصفرية حيث كانوا يتجاوزون أربعة آلاف فقدموه على أنفسهم وملكوه على بلادهم. الورجلاني: المصدر السابق، ص09. ابن الأثير، ج7، المصدر السابق، ص333، ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص252.

3- سنوسي: المرجع السابق، ص158.

4- القاضي النعمان: المصدر السابق، ص349.

5- بوقاعدة: المرجع السابق، ص162.

6- ابن خلدون: العبر، ج1، ص155.

7- هو أبو دواس بن صولات اللهيصي، أحد قادة كتامة الذين أسهموا اسهاما تاريخيا في قيام الدولة الفاطمية. بوقاعدة: المرجع السابق، ص176.

8- سنوسي: المرجع السابق، ص169.

الذي جعل من هذا الأخير يستشيط غضبا ويوجه حملة على بني دبوس ودواس معا، إلا أنهما حاربا زناتة حتى أجلوهم على أرباط المدينة ثم كتبوا إلى دواس يدعونه الرجوع لمقامه الأول[1].

احتدم الصراع بين زناتة والفاطميين وقرعت طبول الحرب فاستهله عبد الله الشيعي بتوجيه حملتين لمضارب زناتة بتيهرت[2]، الأولى بقيادة شيخ المشايخ هارون بن موسى المصلاتي[3]، أما الثانية فترأسها القائد الشيعي بنفسه[4]، واستطاعت الحملتين من إجلاء عامل الفاطميين بتيهرت وتكبيد زعيم زناتة هزيمة شنيعة أدت إلى انفراط العقد بينه وبين القبائل المتحالفة معه وحملت رؤوس القتلى للخليفة المهدي برقادة[5].

بعد هذه المعركة دبّ الشقاق والفراق والاختلاف داخل البيت الفاطمي إذ ساءت العلاقة بين الخليفة المهدي وعبد الله الشيعي فأخذ أخوه أبو العباس يحرّضه على الثورة وقال له: "ملكت أمرا وأقطاعا لك فجلبت من ينازعك فيه ويزيلك عن حكمك" بل وصل به الأمر "أن يضطهدك وكان أضعف الإيمان يقوم به اتجاهك هو أن يدعك على ما كنت عليه لا أن ينازعك في خلافة أنت أحق بها"[6]، ولم يتوقف الخلاف عند هذا الحد بل وصل لدرجة خطيرة جدا وهو التشكيك في الخليفة الشيعي بعدم شرعيته ولا بد من الخروج عليه وقال له :"إن كنت أنت المهدي فاظهر لنا بآية فقد شككنا فيك"[7]، من أجل ذلك أسرع المهدي بإصدار الأوامر من أجل قتل عبيد الله وأخيه أبي العباس وكلف ذلك "عروبة بن يوسف" وتوجه مباشرة لقتله فقال له أبو عبيد الله: لا تفعل يا بني فقال عروبة: "الذي أمرتنا بطاعته أمرنا بقتلك" فقتله في جمادى الأخيرة سنة 298هـ/ أيلول 911م[8].

1- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص155.

2- نفسه، ص155.

3- ابن الأثير، ج6، المصدر السابق، ص262.

4- الداعي ادريس: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار، تح محمد العيلاوي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص187.

5- نفسه، ص179.

6- النعمان: افتتاح الدعوة، المصدر السابق، ص306. ابن الأثير، ج6، المصدر السابق، ص462.

7 - ابن الأثير: ج6، المصدر السابق، ص462.

8- ابن عذارى: البيان، ج1، المصدر السابق، ص160. في حين يرد المراكشي رواية أن عبد الله الشيعي قد أرسل إلى المهدي بعض وجوه كتامة للتشكيك فيه ولم يقم بقتلهم لكن أجابهم بقوله: «الشك لا يزيل اليقين" المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، نشره محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999. ص204-205.

بمقتل أبي عبد الله الشيعي استأنف الصراع بين زناتة والفاطميين فأرسل المهدي بجيش سنة 299هـ/912م لقتال زناتة ودارت بينهما معركة في موضع يعرف "بفلك هديك" وقتل رجال زناتة ما لا يخرج على العدة والإحصاء وتبدد شمل قبائلها[1]، وترك محمد بن خزر المدينة خالية وخاوية على عروشها وفعل ما كان يجب أن يفعله القائد المتهاون حيث اختار الفرار على المقاومة، ولما وصل الجيش الفاطمي لتيهرت أخذ يعيث في المدينة فسادا إذ قتل رجالها واستحيى نساءها واستولى على أموال المدينة ولم يكتف بهذا القدر من الفساد فقام بإضرام النيران على كل نواحيها، ويذكر ابن عذارى أن عدد القتلى بلغ نحو ثمانية آلاف رجل[2]، وبالرغم من أنها ضربة موجهة لابن خزر إلا أنها لم تقعده.

بقيت الحرب سجالا بين الطرفين وكان النصر تارة حليف زناتة وتارة أخرى حليف الفاطميين وإن كانت الكفّة ترجح لهذه الأخيرة أكبر إلى غاية تكليف المهدي لابنه القائم[3] الخروج بنفسه لمحاربة محمد ابن خزر، وحقق القائم الهدف الذي خرج من أجله بقضائه على ثورة ابن خزر وفراره في الرمال والسباخ[4]، وأقام الخليفة القائم احتفالات صاخبة في الإيوان الكبير في المهدية لكن أنباء ثورة أبي يزيد كدرت صفو الاحتفالات وحولت الانتصار إلى انكسار والنصر إلى هزيمة في نفوس الفاطميين[5].

كان أبو يزيد هذا كما أشرنا إلى ذلك مسبقا قد داع صيته في المغرب الأوسط حيث كان يقوم بمهمة الاحتساب ويدعو للخروج على السلطات[6] وأخذ يفتح المدينة تلوى الأخرى بعدما تزايد عدده حتى تمكن من فتح الساحل كله[7]، وحاصر القيروان حصارا شديدا "حتى أشرف أهلها على الهلاك"[8]، ثم أعلن الثورة على الخلافة الفاطمية سنة 332هـ/935م ونجحت نجاحا باهرا في بدايتها إذ احتل

1- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص165.

2- نفسه، ص165.

3- فشل كل القادة الفاطميين فشلا ذريعا في وضع حد لمحمد بن خزر سواء مصالة بن حبوس سنة313هـ/924م أو أخيه "يصل": ادريس: المصدر السابقن ص214.

4- سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، ج3، المرجع السابق، ص105.

5- نفسه، ص106.

6- ابن الأثير: ج6، المصدر السابق، ص462.

7- الدرجيني: المصدر السابق، ص97.

8- نفسه، ص100.

بلاد الزاب سنة 333هـ/936م كما استولى على الأقاليم البحرية في باجة وتونس[1]، وبقيت الثورة مشتعلة نارها إلى غاية خلافة المنصور الفاطمي (334-341هـ/945-952م) حيث جمع قواته ولحق بأبي يزيد بالقيروان سنة 335هـ/938م والتقيا في معركة كانت قاصمة لأبي يزيد مما جعله يفر نحو المغرب الأوسط[2]، ليلتقي مع محمد بن خزر الذي أعلن طاعته للمنصور الأموي وحمل على عاتقه التخلص من أبي يزيد مقابل عشرين جملا ليلتقيا في قلعة "أيانة" وهُزِم أبو يزيد وسيق إلى المنصور مكبلا بالأغلال مثخنا بالجراح التي قتلته أواخر سنة 336هـ/939م[3].

إن ثورة أبي يزيد غابت عنها العصبيّة القبيليّة فقد تقاتل فيها محمد بن خزر المغراوي مع أبي يزيد اليفرني وكلاهما من قبيلة واحدة من أجل مصلحة الدولة الأموية بالأندلس، فابن خزر أعلن الولاء لها أما أبو يزيد فقد شق عصا الخلافة عنها وفي نفس الوقت أعلن الثورة على الخلافة الفاطمية، فوجد نفسه بين فكي كماشة يصعب الخروج منها مما أدى لانهزامه وفشل ثورته.

وبخلافة المعز لدين الله الفاطمي (341-362هـ/952-972م) رأى أنّ سياسة الشدة والحرب تكلّف الفاطميين أكثر مما تربحهم لذلك اتبع سياسة اللين من أجل استمالة القبائل البربرية، فأمر عماله على الولايات بالإحسان لرعاياه فأتت سياسته أكلها وجاءته وفود القبائل البربرية طائعة وعلى رأس هذه الوفود محمد بن خزر المغراوي حيث طلب الأمان لنفسه سنة 342هـ/953م ففرح المعز لدين الله بقدومه وأكرمه وأحسن إليه وأبقاه عنده في القيروان حتى توفي سنة 348هـ/959م[4]، ويستوقفنا المقام هنا على إثارة سؤالا هاما كيف بزعيم كمحمد ابن خزر الذي حمل على عاتقه لواء المقاومة وما عرف عنه من عداء للدعوة الشيعيّة يطلب الأمان من ألدّ اعدائه؟

وخلاصة القول كانت العلاقة بين زناتة والخلافة الفاطمية يغلب عليها الحروب والنزاعات مند بداية أمر الفاطميين بالمغرب، من أجل ذلك بحث الفاطميون عن حليف استراتيجي يمكنهم من التخلص من زناتة باعتبارها المسمار الذي يذق نعشها ويعكر صفوها في المغرب والقبيلة البترية الوحيدة

1- سعد زغلول: المرجع السابق، ص182.

2- الدرجيني: المصدر السابق، ص98.

3- سعد زغلول: المرجع السابق، ص183.

4- سنوسي: المرجع السابق، ص262.

التي أعلنت رفض الوجود الفاطمي، فوجدت في كتامة[1] المتنفس الذي من خلاله كبح جماح زناتة فأغدقت على كتامة بالأموال والجنود؛ ولم تبخل عليها لا بالتأييد العسكري ولا بالدعم المادي من أجل إخضاع زناتة خاصة وأن الفاطميين يستعدون لنقل الخلافة إلى مصر، إلا أن كتامة لم تكن بالقوة التي تقدر على إيقاف الضربات الزناتية، فراحوا يبحثون عن حليف لهم في المغرب فلبت مباشرة صنهاجة الدعوة الفاطمية، لتبدأ حلقة جديدة من حلقات الصراع السياسي القبلي بين زناتة وصنهاجة.

3. زناتة–صنهاجة ....الصراع على رياسة المغرب الأوسط

كانت قبائل زناتة متاخمة لصنهاجة من ناحية المسيلة الأمر الذي جعل الحدود بين القبيلتين تشهد اضطرابا وتوترا وللاستقرارا بسبب الاحتكاك بين القبيلتين[2]، وما زاد في إشعال فتيل الصراع بينهما الاختلاف الاثني والعرقي، فصنهاجة كانت تمثل البرانس فيحين مثلت زناتة البتر[3]، وهو في حقيقة الأمر لا يعدو إلا أن يكون صراعا تقليديا بن جدمي البربر.

بيد أنّ كتب التاريخ لم تسجل أي اصطدام مباشر بين القبيلتين –اللهم إلا إذا استثنينا إغارة إحدى القبيلتين على جارتها وهي السمة البارزة في الحياة القبليّة– إلى غاية التواجد الفاطمي بالمغرب، هذه الأخيرة ما فتئت عاكفة على التقرب من زعيم صنهاجة، إذ كان زعيم القبيلة في ذلك الوقت يعني القبيلة كلها لأنها تأمر بأمره ولا تخرج عن طاعته[4]، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: "ولما استوقف الملك للشيعة بإفريقية تحيّزوا إليهم (صنهاجة) للولاية لعلي بن أبي طالب"[5]، خاصة وأنّ زناتة كما أشرنا إليها سابقا من أشد أعداء الدولة الشيعيّة وأكثرهم كراهية لمذهبها، ضف إلى ذلك أنّ هدف زناتة هو

1- ما يدل على التقارب الفاطمي الكتامي ما جاء في خطبة الخليفة المنصور الفاطمي عيد الفطر 01 شوال 336هـ/948م قائلا: "اللهم إني أصبحت راضيا عن كتامة لاعتصامهم بحبلك وصبرهم على البأساء والضراء في جنبك تعبدا لنا واعترافا بفضلنا وأداء لما افترضه الله على العباد لنا وتوسلا إلينا بطاعتنا، اللهم فارض عنهم وضاعف حسناتهم وامح سيئاتهم واحشرهم في زمرة نبيك الذي دانو به ودينك الذي والوه وابق نعمتك عنهم وامننها عليهم واكمل حسناتك إليهم وخلد العز في أعقابهم وأجزل ثوابهم واهدهم وطهر قلوبهم إنك سميع الدعاء قريب مجيب". الجوذري: سيرة الأستاذ جوذر، تح محمد عبد الهادي شعيرة ومحمد كامل حسين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1954، ص59-60. إدريس: المصدر السابق، ص485.

2- ابن خلدون العبر، ج6، ص156.

3- ابن عميرة: دور زناتة، المرجع السابق، ص301.

4- سنوسي: المرجع السابق، ص259.

5- ابن خلدون: العبر، ج6، ص154.

إقامة كيان سياسي بالمغرب ينتشلها من حياة القبيلة إلى مصاف الدولة، هذا إذا علمنا أنّه مند بداية النصف الثاني من القرن 2هـ/8م شهد بلاد المغرب ميلاد الكيانات السياسية[1].

وعلى أيّة حال فقد أصبح زيري بن مناد الصنهاجي سيف الدولة العبيدية بالمغرب لذلك بادر سنة 323هـ/936م لإعلان الحرب على مغراوة أحد أكبر فروع زناتة بالمغرب الأوسط بإيعاز من الخليفة القائم بأمر الله[2] واستولى على معظم مناطق زناتة[3]، ثم زحف على جراوة التي كانت تحت إمرة موسى بن أبي العافية[4]، وكانت هذه الأحداث إيذانا ببداية النزاع بين الطرفين وأدرك زيري بن مناد أن بوادر حرب تلوح في الأفق ضدّ زناتة لا يؤمن ثأرها فبادر إلى إنشاء مدينة حاجزة (أشير) بمساعدة الخليفة القائم سنة 324هـ/936م حتى يؤمّن ظهره من أيّ رد فعل زناتي "فسرّ بذلك القائم"[5].

وعند قيام ثورة زناتة الكبرى ممثلة في ثورة أبي يزيد زاد التقارب الفاطمي الصنهاجي حيث كادت أن تطيح بالفاطميين وتقضي على خلافتهم بالمغرب[6] لولا تقديم زيري بن مناد خدمة جليلة للفاطميين أثناء حصار أبي يزيد للمهدية سنة 333هـ/945م حتى أطلق على زيري "بمنقذ الخلافة"[7]، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: "ولما كانت فتنة أبي يزيد كان لزيري بن مناد منافرة إلى الخوارج أصحاب أبي يزيد وأعقابهم وتسريب الحشود إلى مناصرة العبيديين إلى القيروان"[8] ويصف الباحث سنوسي هذه الخدمة على أنها "مد على غير انتظار"[9].

1- من هذه الكيانات نذكر: الدولة المدرارية بسجلماسة (140-296هـ/757-909م)، الدولة الرستمية بالمغرب الأوسط (160-296 /77-909م)، الدولة الإدريسية بالمغرب الأقصى (172-296هـ/789-909م)، الدولة الأغلبية بالمغرب الأدنى(184-296هـ/800-909م).

2- ابن خلدون: العبر، ج6، ص154.

3- ابن الأثير، ج7، المصدر السابق، ص333.

4- موسى بن أبي العافية المكناسي: هو مؤسس إمارة آل أبي العافية المكناسية، وعقد له ابن عمه مصالة بن حبوس على سائر المغرب سنة 305هـ/918م، وأقره العبيديون، ثم ضم فاس سنة 313هـ/926م، نقض دعوة الشيعة ومال إلى المروانية، ثم عاد إليها، ومات سنة 341هـ/953م. الإيلاني: المصدر السابق، ص233.

5- ابن الأثير: ج7، المصدر السابق، ص333.

6- سنوسي: المرجع السابق، ص251.

7- نفسه، ص217.

8- ابن خلدون: العبر، ج6، ص260.

9- سنوسي: المرجع السابق، ص260.

وبداية من سنة 358هـ/968م بدأت الخلافة الفاطمية بنقل دولتها شيئا فشيئا نحو مصر حيث قام جوهر الصقلي في نفس السنة بتهيئة الأرضية في مصر[1]، مما جعل الخليفة الفاطمي يستدعي زيري بن مناد الذي كان منشغلا بحربه ضد زناتة لكي يعقد له على إفريقية وسائر أعمال الفاطميين بها[2]، وفي هذا الصدد يثار سؤالا هاما لماذا استخلف الخليفة المعز لدين الله الفاطمي قبيلة صنهاجة دون كتامة؟ خاصة وأن هذه الأخيرة تعد اللبنة الأساسية والأرضية الممهدة لقيام الخلافة الفاطمية بالمغرب، فضلا على أنها احتضنت الدعوة الشيعية في أصعب مراحل البناء الكبرى وفي الوقت الذي كانت فيه أغلب القبائل والدويلات في المغرب رافضة للمذهب الشيعي.

الظاهر أن هناك مجموعة من الأسباب لاستخلاف الفاطميين لصنهاجة ولم تكن في كتامة ولعل أبرزها أن هذه الأخيرة لم تكن مضاربها مجاورة لزناتة مما يصعب محاربتها والتصدي لها[3]، فبالرغم من أن كتامة احتضنت الدعوة الشيعية وقاتلت إلى جانب الفاطميين ضد زناتة غير أن بعد المسافة حال دون تعيينها، كما أن كتامة لم تعد بالقوة المعهودة سلفا فقد قتل أكفأ قادتها ومعظم جنودها في حروبهم ضد زناتة وهو ما يؤكده ابن خلدون بقوله: "واصطلح بالولاية وأجمع غزو المغرب فغزاه في جموع صنهاجة"[4]، يفهم من كلام ابن خلدون أن الفاطميين لم يعودوا يعتمدون على كتامة.

ومنذ أن سمعت كتامة باستعدادات الفاطميين بنقل الخلافة نحو مصر بدأت بنوع من العصيان المدني اتجاه المعز لدين الله وتجلى ذلك أثناء رفضها لدفع الجزية لتمويل حملة جوهر الصقلي على مصر[5]، وكانت هذه الحادثة إيذانا بتفكك روابط العلاقة بين الخلافة الفاطمية وكتامة وجعلت من المعز لدين الله الفاطمي يتعامل بقدر كبير من الشك والحيطة مع كتامة وتحولت العلاقة من مودة وصداقة إلى جفوة وطلاق.

يرى الباحث سنوسي أن الهزيمة القاسية التي تلقاها محمد بن الخير بن محمد بن خزر سنة 358هـ/969م على يد زيري بن مناد في الوقت الذي كانت فيه الخلافة الفاطمية تعد العدة لغزو

1-ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص95.

2- نفسه، ص83.

3- ابن خلدون: العبر، ج6، ص156.

4- نفسه، ص156.

5- المقريزي: الخطط، ج2، المصدر السابق، ص35.

مصر، ومن أكبر الخدمات التي أسدتها صنهاجة للخلافة الفاطمية بالمغرب، ولولاها ما استخلف المعز لدين الله صنهاجة لحكم بلاد شمال إفريقية[1]، ويقول الإيلاني: "ونصرت صنهاجة نصرا ثبت لها السلطان بأرض المغرب إلى هذا الوقت"[2].

بعد خروج الجيش الفاطمي إلى مصر ثارت زناتة بقيادة محمد بن الخير بن محمد بن خزر المغراوي متحدا مع جعفر بن علي بن حمدون الأندلسي والي المسيلة، الذي خلع دعوة الشيعية وانظم لزناتة، نظرا لاستخلاف المعز لدين الله زيري بن مناد على قيادة الجيش بدلا منه ودارت بينما معركة عنيفة أسفرت عن مصرع زيري بن مناد[3]، فاستقر الحكم لولده بلكين بن زيري[4] الذي حمل على عاتقه المطالبة بدم أبيه وخرج لقتال محمد بن الخير سنة 360هـ/971م ودارت بينها حرب لم يعهد مثلها "ظهرت فيها صنهاجة بقوة الناموس وهبوب الرياح"[5]، وتتبع بلكين آثار محمد بن الخير المغراوي ومختلف الزناتيين المتحالفين معه وألقي عليه القبض وقتله، وسبي الأطفال والأموال وقضى على ثوراتها، وخرب تيهرت وغيّر حدود المناطق، فحذف ولاية المسيلة وأضاف ناحيتها الجنوبية لتيهرت وناحيتها الشمالية لأشير وجعل منها ولايتين[6]، واستولى على تلمسان فكانت المرة الأولى أن تخضع هذه المدينة تحت طاعتهم[7] وأصبح المغرب الأوسط خلو من زناتة لأول مرة مند الفتح الإسلامي[8].

وقد حققت هذه الهزيمة شروط المعركة المفتوحة؛ وهي تغيير المناطق الجغرافية بين الطرفين المتصارعين، وأكسبت صنهاجة مناطق جديدة في المغرب كما أنها استولت على أهم الطرق التجارية خاصة الطريق التجاري الكبير الذي يربط سجلماسة بتيهرت.

1- سنوسي: المرجع السابق، ص279.

2- الإيلاني: المصدر السابق، ص150.

3- سنوسي: المرجع السابق، ص183، 184.

4- عند رحيل المعز إلى القاهرة أوصاه «... إن نسيت ما أوصيتك به فلا تنس ثلاث لا ترفع الجباية عن أهل البادية ولا ترفع السيف عن البرابرة ولا تول أحدا من أهل بيتك". ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص72.

5- الإيلاني: المصدر السابق، ص150.

6- عبد الرحمان محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، 2010، ص247.

7- سنوسي: المرجع السابق، ص284.

8- نفسه، ص288.

وبالرغم من هذا الانتصار الذي حققته صنهاجة على زناتة إلا أن الأحداث كانت في غير صالحها، فقد هلك بلكين بن زيري سنة 374هـ/984م أثناء خروجه لتأديب بني خزرون بسجلماسة الذي أغار عليها وسلبها[1]، وخلفه ابنه المنصور وهو في الحقيقة لم يرد محاربة زناتة واستبدل سياسة الشدة التي اتبعها أبوه بسياسة اللين، ولم تذكر له حروب ضد زناتة ما خلا الحملة التي أرسلها مع أخيه يطوفت إلى فاس وسجلماسة لتغلب زيري بن عطية فانهزم عسكر المنصور ولم يتعرض لزناتة بتاتا وكان المنصور يقول دائما: "إن أبي وجدي كان يأخذان الناس بالقهر وأنا لا آخذ أحدا إلا بالإحسان"[2]، مما يدل على أنه لم يرد الدخول في حرب ضد زناتة وأنه مستعد للتفاوض معها في حالة ما فتحت زناتة باب المفاوضات.

غير أنّ زيري بن عطية المغراوي وبمساعدة الخليفة الأندلسي المنصور بن أبي عامر استطاع أن يسترجع هبة زناتة بالمغرب الأوسط باسترداده لتلمسان قاعدة زناتة وسائر أعمالها سنة381هـ/991م[3]، ثم حاصر تيهرت سنة 989هـ/999م[4]، فقويت شوكته ببلاد المغرب وذاع صيته وبدأ بشق عصا الخلافة على المنصور[5]، فزحف هذا الأخير للعدوة المغربية بجيش تحت إمرة واضح الفتى والتقى مع المنصور في حرب ضروسٍ "أنكر الأنيس فيها نفسه"[6] وانهزم زيري في هذه المعركة وفر نحو الصحراء فطعنه غلام أسود يقال له "كافور بن سلام"[7] سنة 391هـ/1002م[8].

بوفاة زيري بن عطية أصبح أمر رياسة زناتة في ولده المعز بن زيري والذي لم تذكر له كتب التاريخ حروبا مع صنهاجة مما يعني أن العلاقة بين زناتة وصنهاجة عرفت هدوء نسبيا[9]، على عكس عهد ولد

1- ابن أبي دينار، المصدر السابق، ص75.

2- نفسه، ص76.

3- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص98.

4- ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص80.

5- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص104.

6- الإيلاني: المصدر السابق، ص199.

7- كافور بن سلام: هو غلام أسود كان زيري بن عطية قد قتل أخاه؛ فوجد فرصة مكنته من الوصول إلى زيري، فوجد إليه ثلاث طعنات بسكينه. الإيلاني: المصدر السابق، ص202.

8- نفسه، ص202.

9- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص108.

عمه حمامة بن المعز الذي دخل في حرب مع حماد بن بلكين، هذا الأخير قام بتوزيع مبالغ مالية على الزناتيين، فلما علم حمامة خشي أن يخذله جنوده فرجع إلى فاس بعدما طلب الصلح من القائد حماد واستسلم له، وقد دخل حمامة في حرب مع بني يفرن وأميرهم تميم بن زيري بن يعلي بن صالح اليفريني[1] فمات خلق كثير من أنصار حمامة[2].

منذ نهاية عهدي المعز وابنه حمامة بدأت زناتة في صراعات داخلية حيث اقتتل الأخوان الأمير فتوح وعجيسة ولدا دوناس بن حمامة على الرياسة "وكان لا يزالان يقتتلان ليلا ونهارا وليس لأهل المدينة شغل إلا القتال أثناء الليل وأطراف النهار إلى أن ظفر الفتوح وقتله"[3]، وبقيت أحوال زناتة مضطربة إلى غاية عهد تميم بن معنصر بن زيري بن عطية[4] حين دخل فاس يوسف بن تاشفين وحاصرها وقتل فيها من زناتة ما يزيد عن عشرين ألف سنة 461هـ/1069م[5]، وتشتت شمل زناتة في المغرب.

وزبدة القول أن العلاقة بين زناتة وصنهاجة ميزتها الصراعات والحروب وغذّتها النزاعات القبليّة والعرقية لذلك تحالفت صنهاجة مع الفاطميين، في المقابل تحالفت زناتة مع العدو اللدود للفاطميين وهي الدولة الأموية بالأندلس وبالتالي قطعت على الفاطميين مشروعهم في ضم بلاد المغرب والأندلس للخلافة الشيعية، كما رفضت (زناتة) المذهب الشيعي وأعلنت ولاءها للدولة الأموية نكاية في مذهب الفاطميين، خاصة وأن زناتة كانت تهدف من وراء كل ذلك تأسيس كيان سياسي بالمغرب الأوسط بعيدا عن الحياة القبلية يرقى بها إلى مصاف الدولة وهو الذي يصطدم مع مصالح الفاطميين بالمغرب، لتبدأ العلاقات الزناتية مع الدولة الأموية تتقارب أكثر فأكثر.

4. زناتة ... من التقارب والصداقة مع الأندلس إلى الجفوة والعداء: تعود علاقة زناتة بالأندلس إلى بداية الفتح الإسلامي سنة 92هـ/711م على يد طارق بن زياد حيث كان الزناتيون مع

1- تميم بن زيري اليفرني: نازع حمامة بن المعز الأمر سنة 323هـ/935م، وتغلب على نواحي سلا، واستولى على فاس، ثم عاد إلى سلا. الإيلاني: المصدر السابق، ص231.

2- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص109.

3- نفسه، ص110.

4- معنصر: هو ابن المعز بن زيري بن عطية، وقد بعثه أبوه رهينة عند المظفر عبد الملك بن أبي عامر مقابل ولاية المغرب. الإيلاني: المصدر السابق، ص211.

5- ابن الخطيب: المصدر السابق، ص363.

جنود طارق بن زياد وكان لهم دور كبير في فتح الأندلس[1]، وعمل فرسان بني يرنيان في جيوش بني أمية فكانوا "من أفحل جند أهل الأندلس وأشدهم شوكة"[2]، واستقبل عبد الرحمان الأوسط فرسانا من زناتة الذين كوّن بهم جيشا[3]، وجلب الخليفة المستنصر بطن بني برزال من المغرب الأوسط والذي كان لهم شأن كبير بتأسيس دولة قرمونة الزناتية بالأندلس سنة 404-459هـ/1013-1067م[4].

غير أنّ علاقة زناتة بالأندلس بلغت دروتها الحميمية في أعقاب الاجتياح الفاطمي للمغرب فقد أدرك الخليفة الناصر الأموي استيلاء الدولة الفاطمية على سائر أعمال المغرب في فترة وجيزة بات خطرا يهدّد الأندلس، خاصة وأنّ جبل طرق لا يشكل أيَّ عائقٍ أمام المد الشيعي، ويرجع الباحث ابن عميرة أن تقلد عبد الرحمن بلقب الناصر لدين الله ورفع مرتبة الإمارة إلى مرتبة الخلافة بسبب ترهيب الدولة الفاطمية، فأحدث نوعا من التوازن السياسي بتأسيس خلافة سنية جديدة بالأندلس قادرة على مواجهة الخلافة الشيعية بالمغرب، وفي الوقت نفسه تكون بديلا عن الخلافة السنية في بغداد والتي لم تعد تحمل من أمر الخلافة سوى الإسم[5].

وصلت أنباء سارة للخليفة الناصر من المغرب أنّ زناتة المغرب الأوسط قد عقدت العزم السير في ركاب أيّ دعوة مناهضة للدعوة الشيعية، لذلك سارع بمخاطبة زعيم قبيلة مغراوة محمد بن خزر الدخول في طاعته سنة 317هـ/939م[6] الذي كان قد أعلن الثورة على الفاطميين، هذا الأخير لم يتوان في تلبية دعوته[7]، ويفسر ابن حيان سرعة استجابة ابن خزر للدعوة بقوله: "إذا كان جده الأعلى

1- ابن عميرة: دور زناتة، المرجع السابق، ص261. ويظيف الباحث "يعلا" في هذا السياق أن الزناتيين جندوا في صفوف الجيش الأندلسي عبر مجموعات المجموعة الأولى مع طارق بن زياد أثناء الفتح الإسلامي، المجموعة الثانية استجابة لدعوة الحكم المستنصر، أما المجموعة الثالثة فقد انظمت في وقت المنصور بن أبي عامر. Yaala : Op. Cit, p75.

2- ابن خلدون: العبر، ج7، ص49.

3- عبد العزيز فيلالي: العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب، دار الفجر، القاهرة، ط2، 2001، ص96.

4- حمدي عبد المنعم محمد حسن: دراسات في التاريخ الإسلامي "دولة بني برزال في قرمونة 404-459هـ/1013-1067م"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1990، ص09.

5- ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص72. بن عميرة: دور زناتة، المرجع السابق، ص184.

6- فيلالي: المرجع السابق، ص102.

7- ابن حيان: المصدر السابق، ص257.

صقلاب[1] بن وزمار الزناتي أسلم على يد عثمان بن عفان بزعمهم فتولاه الخلفاء من بني أمية من بعده وترك ولايته وصية في عقبه، قام محمد بن خزر في وقته هذا بحفظها فمال إلى الناصر لدين الله بقلبه وتوليه الصدفة وصدق عبد الله وآله وانتصر في حربهم جيشه"[2].

كانت انتصارات محمد بن خزر تقابل بالفرح والسرور في الأندلس باعتبار انتصار السنة على الشيعة كتحطيم حصن "هندرج" الذي بناه القائم حينما قدم سنة 315هـ/927م[3]، فأرسل محمد بن خزر برسالة للناصر يخبره فيها عن هذا النصر جاء في فحواها "لأني ما قمت بدعوتك –يقصد الناصر– إلا تقربا بالله تعالى وتوصلا إلى اقتتال الكفار والمشارقة حيث أمرهم قد عمّ الناس شره وقد حاولوا أن يبطلوا نور الإسلام بما كادوا بأهله فاستخرت الله في جهادهم"[4]، وكانت إلى جنب هذه الرسالة هدية قيمة شملت عشرة نخب مخصية عجمية الخلق مميزة بين صنفيها ومجهزة بكامل عدتها ومعلق عليها بعشرة درقات من نفائس درق اللقط[5]، فرد الناصر الجميل لمحمد بن خزر بهدية تضمنت مجموعة من الملابس السنية والكسي الثمينة والحلي الفخمة والطرائف العجيبة، وأهداه ملابس مطرزة باسم "محمد بن خزر" وكانت هذه الملابس لا تهدى إلا للأمراء[6].

كما قام الناصر بجلب فرسان من زناتة للأندلس في حربه الداخلية وأصبح محمد بن خزر يستشير الناصر في كل أموره، فلما غيّر مكان إقامته من بلاد "الغوط" إلى مدينة "تشفا" على الساحل الواقعة غرب تيهرت على بعد ثلاثة أيام بارك الناصر ذلك بقوله: "ودولتك المباركة التي من تمسك بها كان له من الأمن والسلامة في دنياه وآخرته"[7].

1- هو صولات بن وزمار كما تتفق عليه أغلب المصادر التاريخية.

2- ابن حيان: المصدر السابق، ص257.

3- نفسه، ص260.

4- نفسه، ص265.

5- نفسه، ص267.

6- شكر الناصر محمد بن خزر في رسالة فقال: "ولما حللت من حسن رأي أمير المؤمنين المحل الذي حللت ونزلت من نفسه المكان الذي نزلته ذهب لا يهاديك من لبؤسك إلا بما استعملته لنفسه في طرازه الخاص على اسمك وهذا أمر لم يفعله من تقدم من الأعاظم من المشرق والمغرب ...ولم يعمل قط مثلها في طرز بني العباس وغيرهم وهذا ما بقي لك فخده". نفسه، ص257.

7- نفسه، ص301.

وأثناء قيام ثورة أبي يزيد قام الناصر بدعمها حيث يذكر ابن عذارى أنه في سنة 333هـ/945م قدم إلى الناصر رسولان يحملان رسالة أخبار تغلبه على القيروان ورقادة وتواصلت كتبه على قرطبة منذ ذلك الوقت حتى وفاته[1]، وفي نفس الوقت طلب المساعدة فأرسل الناصر بسفارة لدرجة أنه سك النقود وضربها له في دار السكة بقرطبة[2].

ولما احتل محمد بن الخير وأخوه وعمه من بني يفرن تيهرت سنة 337هـ949م بعد معارك شديدة مع ميسور الفتى القائد الشيعي وقع في أيديهم أيضا عبد الله بن بكار اليفرني الذي خلع طاعة الناصر، فأرسل الخير رسلا تحمل أنباء الإنتصار إلى جامع قرطبة والزهراء[3]، كما أرسل ابنه فتوح بن الخير إلى قرطبة سنة 343هـ/954م برؤوس الشيعيين فأوسع عبد الرحمان الناصر وأكرم الوفد[4].

وأثناء زيارة أبي عامر للعدوة المغربية سنة 362هـ/972م زاد التقارب بين زناتة والدولة الأموية، وكان أبو عامر حاملا معه الحلي لتوزيعها على رؤساء زناتة الذين أعلنوا الطاعة لبني أمية[5] فاستمال إليه بنو خزرون مما شجع أميرهم خزرون بن فلفل لضرب مدينة سجلماسة سنة 367هـ/977م، وما إن بلغ جيشه مشارف المدينة حتى خرج إليه محمد بن الفتح بن ميمون الملقب بالمعتز بالله ودارت بينها رحى معركة فاصلة تمكن خلالها خزرون من قتل أمير سجلماسة ودخل المدينة واستولى عليها وعلى أموال المعتز[6]، وأقام خزرون الدعوة للخليفة المؤيد هشام الحكم وهي أول دعوة مروانية بسجلماسة وأرسل رأس المعتز إلى قرطبة[7] وعقد محمد بن أبي عامر على خزرون بن فلفل على سجلماسة فاستحكم نفوده نفود الأمويين بالمغرب وقويت شوكة زناتة[8].

1-ابن عذارى: ج2، المصدر السابق، ص212.

2- ابن خلدون: العبر، ج7، ص98. فيلالي: المرجع السابق، ص170-172.

3- فيلالي: المرجع السابق، ص 174.

4- نفسه، 175.

5- ابن حيان: المصدر السابق، ص123.

6- عبد الحميد حسن أحمد السمرائي: علاقات الدولة العامرية بالإمارات الزناتية، مجلة السومريين، العدد24، كانون الثاني، 2011، ص87.

7- الإيلاني: المصدر السابق، ص170.

8- احمد السمرائي: المرجع السابق، ص87.

واستقدم المنصور من بلاد المغرب الكثير من رجال زناتة واستخدمهم في الجيش وكان من أبرز هؤلاء بني يفرن[1] بزعامة الأمير يدو بن يعلي اليفريني الذي قام على بني يفرن بعد قتل أبيه يعلي بن محمد حين قتله جوهر سنة 347هـ/957م[2]، وأبو نور بن أبي قرة اليفريني[3] وقد أسهم هؤلاء بدور كبير في الأحداث الداخلية بالأندلس وخاصة في حروبهم مع العرب على السلطة في قرطبة والتي شهدت عصر الفتنة (399هـ/1008م) وكان يدو بن يعلي من الموالين للحكم الأموي[4].

غير أن يدو لم يلبث طويلا وشق عصا الخلاف على المنصور بسبب اعتماد الحاجب المنصور على زيري بن عطية المغراوي في قيادة قبائل زناتة وتجاهله ليدو بن يعلي بالرغم من أنه كان مناهضا لزيري بن عطية في الحسب والمال[5]، ويذكر صاحب كتاب "المقتبس من تاريخ البربر" أن محمدا بن أبي عامر قد طلب من يدو الدخول في طاعته مثل زيري فامتنع وقال لبعض رسله: "قل لأبي عامر متى عهد حمر الوحوش تنقاد للبياطرة؟"[6]، مما جعل من أبي عامر يستشيط غضبا ويكلف زيري بن عطية بمحاربته، فأرسل حسن بن أحمد بن عبد الودود السلمي[7] والتقى الجمعان في ملوية في محرم 381هـ/993م وانهزم زيري وحسن حتى هلك حسن من جراحه[8]، ودارت بينهما معركة ثانية قرب فاس كانت أشدّ ضراوة من سابقتها انتهت بمقتل يدو سنة 383هـ/993م وأرسل برأسه إلى المنصور بقرطبة[9].

قويت شوكة زيري بن عطية في المغرب وداع صيته ووصلت أنباء للمنصور أن زيري قد قطع الخطبة وصار يدعو لهشام فقط وأنه قد انتقص من قيمته في المغرب ويتكلم فيه بالقبيح وطرد عماله وأجلاهم إلى سبتة[10]، فصرف عنه ابن عامر الوزارة وقطع ما كان يجري عليه من مرتباتها سنة 387هـ/997م

1- نفسه، ص88.

2- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص103.

3- أبو نور بن أبي قرة اليفريني: من بني يفرن الذين دخلوا في خدمة المنصور بن أبي عامر، ثم استغلوا الفتنة؛ فظهروا على صقع تاكرّونا وقلعة رندة. الإيلاني: المصدر السابق، ص227.

4- الإيلاني: المصدر السابق، ص227.

5- الناصري: ج1، المصدر السابق، ص268.

6- الإيلاني: المصدر السابق، ص183.

7- هو أحد ثقاة المنصور بن أبي عامر، ولاه على المغرب سنة 376هـ/987م. وأطلق يده في الأموال، وأمدّه بالعساكر، وأمره بالعمل على استمالة القبائل المغربية والإحسان إليها، ولا سيما قبيلة مغراوة. الإيلاني: المصدر السابق، ص180.

8- نفسه، ص183.

9- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص104.

10- نفسه، ص104.

وعقد أبو عامر لعامله واضحا الصقلي الفتى الكبير من مدينة سالم لقتال زيري، فنزل طنجة في شوال 387هـ/997م والتقوا "بجبل حبيب" وبقوا قرابة ثلاثة أشهر دون قتال وشعار أصحاب زيري هشام يا منصور وأبي عامر يا منصور[1]، إلى غاية انهزام واضح وقتل أكثر جيوشه وفر إلى طنجة ودخلها مهزوما وكتب إلى المنصور لكي يمده بالرجال[2].

سار زيري بعد هذه المعركة حتى وصل موضعا يعرف بوادي الحية من مدائن مكناسة فأقام به وأجمع على الرجوع لمناهضة المظفر، لكن هذا الأخير علم به وأرسل إليه جيشا قوامه خمسة ألاف مقاتل فقتل نحو ألفي رجل من زناتة ففر زيري إلى فاس لكن سكانها رفضوه، ليهرب نحو صحراء صنهاجة حيث وجدهم قد اختلفوا على ملكهم باديس بن منصور بن بلكين بعد وفاة أبيه المنصور[3]، فوجد غلاما أسودا يقال له كافور بن سلام[4] فطعنه إلا أن طعنته لم تكن قاتلة فأرسل زيري لقبائل زناتة فأتاه خلق كثير من مغراوة وأوغل في بلادهم حتى وصل تيهرت وبلاد الزاب وتمكن من حصار أشير إلى أن قضت عليه جراحات الأسود فمات سنة 391هـ/1001م[5].

ومهما يكن من أمر يمكننا حصر أسباب خروج زيري بن عطية على المنصور في:

1. أن زيري احتقر لقب الوزارة الذي أنعم عليه المنصور حيث اعتبره تقليلا لمكانته السياسية كأمير ينتمي لقبيلة كبيرة وجاء ذلك بقوله: "ألا أن يحتسب ثمن الوزارة التي حضي بها عن رتبتي"[6]، بل وصل به الأمر اعتبار أمر الوزارة إهانة فعندما ناداه أحد رجاله باسم الوزير قائلا: "وزير يا لكع لا والله أمير بن أمير"[7].

2. باشرت السيدة صبح أم هشام المؤيد تعد العدة للإطاحة بالمنصور بسبب حجره الشديد على هشام[8]، وحاولت أن تأتي بجيش من المغرب على نفقتها للقضاء على المنصور مستعينة بزيري بن عطية فأخذت الأموال من بيت المال بالزهراء ووضعتها في جرار لإرسالها نحو زيري، غير أن المنصور اكتشف

1- الإيلاني: المصدر السابق، ص193-195.

2- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص105.

3- نفسه، ص106.

4- كافور بن سلام: هو غلام أسود كان زيري بن عطية قد قتل أخاه؛ فوجد فرصة مكنته من الوصول إلى زيري، فوجد إليه ثلاث طعنات بسكينه. الإيلاني: المصدر السابق، ص202.

5- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص106-108.

6- أحمد السمرائي: المرجع السابق، ص90.

7- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص105.

8- نفسه، ص106. ابن خلدون: العبر، ج2، ص41. الناصري: الإستقصا، ج1، ص194.

المؤامرة وقام بنقل بيت المال من الزهراء إلى الزاهرة التي بناها بنفسه[1]، وهو ما أدى للاصطدام المسلح بين زيري والمنصور.

3. أراد زيري بن عطية أن يستقل ببلاد المغرب خاصة بعدما قويت شوكته فأعلن الدعوة المروانية من أجل كسب وتأييد الخلفاء كي يساعدوه على فرض سلطانه ومنازعة خصومه أو حتى منافسيه من مختلف بطون زناتة وعندما تحقق له الإنتصار مال لخلع الطاعة والإستقلال[2]، وربما هذا هو السبب الرئيسي في أسباب خروج زيري على المنصور.

وبعد وفاة زيري بن عطية سنة 391هـ/1001م تولى بعده ولده المعز ويبدو أنه لم يكن راضيا على سياسة أبيه حيث صالح ابن أبي عامر وقام بدعوته[3]، ولما توفي المنصور بن أبي عامر تولى الحجابة ابنه عبد الملك المظفر وتلقب بسيف الدولة سنة 392هـ/1002م واستمر المعز في ولائه للدولة الأموية وعندما تأكد عبد الملك من إخلاص المعز عقد له على ولاية المغرب كله[4]، بشرط أن يدفع المعز مبلغا من المال إلى خزينة الدولة وعدة من الخيول وأحمال من السلاح في كل سنة وأن يترك ولده حمامة ومعنصر رهينة في قرطبة[5].

بقي المعز بن زيري أميرا على المغرب وقنع بما في يديه وصلحت حاله إلى أن انقرضت الدولة الأموية في الأندلس ومرج أمر الناس وصار أمر المسلمين شيعا متفرقين يقتل بعضهم بعضا، فاضطرب أمر المغرب وكثر الشتات وشن الغارات وأقام المعز يؤدي أمره إلى أن حانت وفاته سنة 417هـ/1026م[6]، وانفضّ عقد العلاقات بين الدولة الأموية بالأندلس وزناتة بالمغرب وقد علق على

1- ابن بسام الشنريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ج4، طرابلس، 1979، ص52.

2- الإيلاني: المصدر السابق، ص192.

3- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص107.

4- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص363.

5- الإيلاني: المصدر السابق، ص216. بعث المظفر إلى المعز برسالة جاء فيها. " بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه من الحاجب المظفر سيف الدولة ..دولة الخليفة هشام المؤيد أمير المؤمنين أطال الله بقاؤه عبد الملك المظفر بن أبي عامر إلى كافة مدينتي فاس وكافة أهل المغرب سلمهم الله أما بعد .."إن المعز زيري بن عطية أكرمه الله تابع لدينا رسله وكتبه مفصلا من هنات دفعته إليها ضرورات ..وقد وعد من نفسه استشعار الطاعة ولزوم الجادة واعتقاد الإستقامة ...وقد وجهنا أبا محمد علي بن حدلم وهو من ثقاتنا ووجوه رجالنا ليأخذ ميثاقه ويؤكد العهد عليه فيه بذلك وأمكنوا إليه ...وليقضي القاضي أبو عبد الله كرم الله أحكامه مسنودا ظهره بنا معقودا سلطاننا ولا تأخذه في الله لومة لائم ...والله المستعين والسلام عليكم". ابن الخطيب: المصدر السابق، ص129 -130.

6- نفسه، ص365. ابن الخطيب: المصدر السابق، ص161.

ذلك صاحب كتاب "المقتبس من تاريخ البربر" بقوله: "وانزمت الإمامة وتفرقت الجماعة وتهدمت الدولة المروانية وصار أمر الناس بالأندلس شيعا ولما كانت الطاعة بالأندلس والمغرب واحدة أمامهم...وأقام المعز بن زيري على اضطراب من أمره إلى أن وافته منيته في سبع عشرة وأربعمائة[1].

من خلال كل ما سبق يتضح لنا أن قبيلة زناتة من أكبر القبائل البربرية انتشارا في المغرب الأوسط، إذ عرفت بتعدد بطونها وأفخاذها والتي لا تكاد تخرج عن العدة والإحصاء، غلب على نمط معيشتها طابع النجعة والظعن وهو الطابع المسيطر على الحياة القبليّة، الأمر الذي جعل من أغلب علاقاتها مع مختلف القبائل المغربية تتميز بالجفوة والعداء، غير أن ذلك لم يمنعها من ممارسة النشاط التجاري فكان في هذا الأخير أحد أبرز دعائم إثبات وجودها، وذلك بمجموعة من العوامل التي ساعدت على نمو تجارة زناتة والذي نتناوله في الفصل الثاني.

1- الإيلاني: المصدر السابق، ص221-222.

الفصل الثّاني:

عوامل نمو النشاط التجاري داخل قبيلة زنّاتة

- المبحث الأول: الطرق والمسالك الزناتية ودورهما في تفعيل الحركة التجارية
- المبحث الثاني: العوامل الجغرافية.... بين الجذب والنفر من التجارة
- المبحث الثالث: العوامل البشرية
- المبحث الرابع: وسائل النقل والتنقل ونظم سير القوافل
- المبحث الخامس: المنشآت التجارية
- المبحث السادس: المراكز والمحطات التجارية الزناتية

المبحث الأول: الطرق والمسالك الزنايتة ودورهما في تفعيل الحركة التجارية

تعدّ الطرق التجارية العامل الرئيسي لتنشيط التجارة، فإذا كانت هذه الطرق مستوفية لكامل خصائصها وانتشار الأمن وتوفرها على وسائل الراحة ومختلف الخدمات، ازدهرت فيها التجارة ازدهارا كبيرا وحققت المدن الواقعة عليها أرباحا طائلة، وإذا لم تستوف هذه الخصائص تراجعت التجارة وضعفت، وربما يؤدي هذا الحال إلى اندثار المدن الواقعة على هذه الطرق، فبواسطة الطرق يمكن للتجارة أن تزدهر أو تتقهقر.

وتوجد في بلاد المغرب الأوسط عدة طرق هامة ورئيسية لعبت دورا هاما في تفعيل الحركة التجارية الداخلية منها، والتي تربط بين مختلف مدن المغرب الأوسط، أو في تفعيل حركة التجارة الخارجية سواء نحو السودان الغربي أو مع دول المغرب وحتى مع الأندلس ودول أوربا كجنوة، وما يميز هذه الطرق التجارية أنها متعددة ومتنوعة، منها بحرية وبرية[1].

وقد تناول الجغرافيون المسالك التجارية في بلاد المغرب الأوسط وحددوا مراحلها وبينوا صعوبتها ومدى أهميتها في تفعيل الحركة التجارية، ومن هؤلاء ابن حوقل (ق4هـ/10م) في كتابه "صورة الأرض" والبكري (ق5هـ/11م) في كتابه "المسالك والممالك"، وكان الإدريسي (ق6هـ/12م) يقدر المسافات التي يقطعها المسافر بالمراحل وبعدد الأيام وأحيانا بعدد الأميال[2]، وانطلاقا من هذا رسم صورة للطرق التجارية الزناتية بالمغرب الأوسط وإن كانت بحدود تقريبية.

1. الطرق والمسالك الساحلية الزناتية

حتّم الموقع الجغرافي لقبيلة زناتة وإشرافها على البحر الأبيض المتوسط من الناحية الغربية للمغرب الأوسط وجود عدد من الطرق الساحلية يتم عبرها انتقال السلع والبضائع سواء داخل أو خارج قبيلة زناتة ولعل أبرزها:

الطريق مع المغرب الأقصى: يبدأ هذا الطريق من جزائر بني مزغنة حتى يصل المغرب الأقصى، وقبل أن يصل إلى هذا الأخير يكون اجتاز عدة مدن عامرة بدءا بدلس[3] ليستغرق عشرين ميلا حتى

---

1 فاطمة بلهواري: التبادل التجاري بين مدن بلاد المغرب خلال القرن 4هـ/10م،
https://journals.openedition.org/insaniyat/6756، 2008.

2- بوريبة رشيد وآخرون: الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص230.

3- مدينة عتيقة بناها الأفارقة على بعد نحو عشرون ميلا من البحر وجل سكانها صباغون يملكون أراضي زراعية واسعة تنتج القمح بوفرة والسمك. الوزان: ج2، المصدر السابق، ص412.

يصل إلى مرسى الدجاج[1] مرورا بشرشال[2] وتنس[3] وهران[4] والمرسى الكبير[5] ثم أرشقول[6] وهي آخر محطة تجارية زناتية ساحلية بالمغرب الأوسط[7].

تسيطر على هذا الطريق قبائل زناتة سيطرة تامة باعتبار أغلب المدن الواقعة عليه مدن زناتية محضة، فتنس ووهران تنزل بها فرع مغراوة أما تلمسان وما يليها وصولا إلى المغرب الأقصى فهي ملك لبني يفرن[8] وقاعدة زناتة بالمغرب الأوسط[9].

وزيادة على الموقع الهام الذي يمتاز به هذا الطريق؛ فإنّ مدنه تملك عدة مراسي جعلت منها حلقة وصل ومركزا للتبادل التجاري مع المغرب الأقصى، ولعل أبرز هذه المراسي نذكر منها: المرسى الكبير ومرسى الدجاج ومرسى تنس[10].

غير أنّ هذا الطريق قلّ ما يخلو من مشاكل خاصة في فصل الشتاء مما أدى لعرقلة الحركة التجارية الزناتية العديد من المرات، فعلى سبيل المثال أثناء الحملة التأديبية لأبي القاسم الشيعي على مضارب زناتة بتلمسان سنة 315هـ/927م "اضطر أن يمشي راجلا لصعوبة المسالك وهو يتابع عبد الله بن

1- تقع على شبه جزيرة يحيط بها البحر من ثلاث جهات عليها سور مضروب من الضفة الشرقية للضفة الغربية يسكنها الاندلوسيون وقبائل بها اسواق وجامع كبير. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص51.

2- مدينة قديمة لكنها متحضرة بها آبار معينة وعذبة، شيدها الرومان على ساحل البحر المتوسط تحيط بها أراضي فلاحية مشهورة بصناعة السفن والحرير. البكري: المغرب، ص33. الإدريسي: المصدر السابق، ص258.

3- على مقربة من البحر محاطة بسور لها شرب أهلها من عين ولها في جهة الشرق واد كبير وشربهم منه، وبها الحنطة ممكنة جدا وسائر الحبوب موجودة تخرج إلى كل الآفاق في المراكب. الإدريسي: المصدر السابق، ص251-252.

4- مدينة قديمة بناها السكان الأصليون على الساحل تفصلها مسافة فرسخ واحد على الساحل كانت تسمى في عهد الرومان أونيكا كولونيا. كربخال: ج2، المصدر السابق، ص392.

5- مدينة صغيرة أسست في عصر ملوك تلمسان على ساحل البحر المتوسط بعيدة بضع أميال على وهران بها أكبر ميناء في المغرب. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص31.

6- مدينة قديمة تسمى كولونيا، يصب بالقرب منها نهر يسمى بنفس الاسم، عريقة في القدم بحيث لا يعرف مؤسسها، كانت عاصمة إقليم تلمسان كلها، مشيدة فوق صخرة عالية، يحيط بها البحر من كل جانب، كانت بها تجارة كبيرة. كربخال: ج2، المصدر السابق، ص297.

7 -https://journals.openedition.org/insaniyat/6756

8- ابن خلدون: العبر، ج7، ص23-24.

9- البكري، المغرب، المصدر السابق، ص79.

10- مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص84.

خزر الزناتي"[1] كما كلفته سوء الأحوال الجوية وكثرة الوحل خسائر كبيرة[2]، ومثلما أضرّ هذا الطريق بحملة أبي القاسم الشيعي فلا مجال للشك أن يكون قد عرقل حركة سير تجار زناتة وألحقت بتجارتهم كساد كبير.

الطريق مع المغرب الأدنى: إذا كان الطريق الغربي للمغرب الأوسط والذي يربطه بالمغرب الأقصى تسيطر عليه قبائل زناتة فإن الطريق مع المغرب الأدنى يكاد يغيب دور زناتة في سير حركته، وعلى أيّة حال فإنّ هذا الطريق يبدأ من جزائر بني مزغنة[3] غربا وينتهي عند مرسى الخرز[4] شرقا وهي بوابة المغرب الأدنى والتي من خلالها يلج الركب القادم على الطريق الساحلي للمغرب الأوسط إلى المغرب الأدنى.

ولكن قبل أن يصل هذا الطريق إلى المغرب الأدنى يكون قد قطع واجتاز عدة مدن ساحلية هامة لعبت دورا تجاريا على مرّ أزمنة المغرب الأوسط[5]، من أهم هذه المدن والحواضر بجاية[6] الذي يتفرع فيها

1- سعد زغلول: المرجع السابق، ص174.

2- نفسه، ص175.

3- هي مدينة قديمة يضرب البحر في سورها يتصل بها فحص كبير يسمى متيجة وبها مراسي وعيون. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص131.

4- قرية نبيلة لمكان المرجان وحظور من يحظرها من التجار، ولا يوجد من البحار نظير له في الجودة تقع على قبالة سردينيا. ابن حوقل : المصدر السابق، ص76. الوزان: ج2، المصدر السابق، ص55.

5-https://journals.openedition.org/insaniyat/6756

6- أسسها الفينيقيون وسموها صلدة ثم احتلها الرومان ودعوها صلداي وخربها بعد ذلك الوندال والبربر إلى أن جددها الناصري الحمادي عام 468هـ/1076م ودعاها الناصرية، ثم سميت بجاية باسم قبيلة بربرية تقطن حولها. الوزان: ج2، المصدر السابق، ص50.

الطريق إلى مسلكين: الأول يأخذ محور جيجل[1] القل[2] سكيكدة[3] بونة[4]، أما الثاني فيسلك المسلك الداخلي بدءا بسطيف[5] مرورا بميلة[6] وقسنطينة[7] وبونة ليصل إلى مرسى الخرز.

وعلى الرغم من أنّ هذا الطريق بعيدا جغرافيا وسكانيا عن قبيلة زناتة لأنه محتكر من طرف كتامة بالدرجة الأولى إلا أنّه من المحتمل أن يكون تجار زناتة قد سلكوه خاصة ما بين القرن 2و3هـ/7و8م أثناء حكم الأغالبة وسيطرتهم على هذا الطريق الذين عملوا على توفير الحماية والأمن للقوافل التجارية مما أدى إلى انتعاش التجارة وقتئذ[8].

ولعل أيضا الموارد الطبيعة التي تزخر بها المدن الواقعة على هذا الطريق إضافة إلى الموقع الجغرافي الهام من بين عوامل جذب القوافل التجارية الزناتية، فمرسى الخرز كان يمتاز بجودة مرجانه وكثرته حيث يعتبر ابن حوقل مرجانه لا مثيل له في البحار كلها "ولا يوجد المرجان في مكان غير هذه القرية المدعوة بمرسى الخرز ومدينة تنس ومدينة سبتة ...والذي بها من المرجان قليل الجوهر حقير المقدار في جنب ما يخرج من مرسى الحرز"[9]، وأما مدينة بونة فقد كانت من أنزه البلاد وأكثرها لبنا ولحما وعسلا وحوتا[10]، يوجد بها مرسى صغير تقصده السفن التجارية لشراء الصوف والسمن والثمر خاصة من سوق الجمعة

1- مدينة على البحر يضرب عليها سور كثيرة العنب والتفاح ومنها تحمل إلى بجاية. مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص128.

2- مدينة من بناء الرومان موقعها على البحر كانت في الماضي كثيرة السكان تعد مركزا تجاريا مهما ومقر لعدد كبير من التجار. كربخال: ج3، المصدر السابق، ص6.

3- مدينة بناها الرومان فوق جبل عال يمتد طرفه إلى البحر تقع شمال قسنطينة على بعد 12 ميلا تميزت بمراسيها التي كانت قبلة للتجار الأوربيين الذين يقصدون هذه المدينة للتجارة. نفسه، ص7.

4- بونة بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط تشتهر بالعناب وكثرة التجار كانت تسمى قديما هيبون لا توجد بها أنهار بل خزانات الماء.حسن الوزان: ج2، المصدر السابق، ص61. كربخال: ج3، المصدر السابق، ص7

5- مدينة بناها الرومان على ستين ميلا جنوب بجاية، وهي محيطة بأسوار، كانت كثيرة السكان ومتحضرة جدا. الوزان: ج2، المصدر السابق، ص52.

6- مدينة غنية واقعة على مسافة أربع فراسخ من قسنطينة كان أهلها من الغنى لأن بلدهم طيب كثير الزرع. كربخال: ج3، المصدر السابق، ص13.

7- مدينة قديمة بناها الرومان وهي واقعة على جبل شاهق، لها موارد كثيرة ومتحضرة جدا ومليئة بالدور الجميلة والبناءات المحترمة، وبها أسواق عديدة حسنة التنسيق. الوزان: ج2، المصدر السابق، ص55-56.

8- القفرى علي محمد شايع: دور البربر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب الإسلامي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2017، ص182.

9- ابن حوقل: المصدر السابق، ص76.

10- الحميري: المصدر السابق، ص115.

الذي يقصده التجار من تونس وطرابلس وجنوة[1]، بالإضافة إلى الأسواق توجد بالمدينة مساجد وحمامات فاخرة توفر راحة التاجر[2].

وقد كانت مدينة القل وخليج استورة مشهورتين بمراسيها الكبيرة المليئة بالصناع والصنائع خاصة صناعة الشمع التي تذر على البلاد أرباحا طائلة، ويملكون كميات هائلة من الجلود يبادلون بها البضائع التي يحملها أهل جنوة إلى مينائهم[3]، وكانت مدينة جيجل كثيرة التفاح والفواكه ومنها تحمل لبجاية العنب والرب وبها الألبان والعسل والزروع والحوت وتمتاز بتعدد مراسيها[4]، وتمتاز مدينة بجاية بالسفن الحربية والتجارية بالإضافة إلى الحمامات والفنادق والأسواق التي تجعل من المدينة مركز جذب وحلقة وصل للقوافل التجارية بين مختلف مدن المغرب الأوسط[5].

طريق الجادة: ذكر الإصطخري هذا الطريق خلال القرن 4هـ/10م بقوله: "وأما بحر الروم فإنه خليج من البحر المحيط بين بلاد الأندلس وبين البصرة من بلاد طنجة وبين طنجة وبين جزيرة جبل طارق من أراضي الأندلس، عرضه اثنا عشر ميلا ثم يتسع ويعرض فيمتد إلى سواحل المغرب مما يلي شرقي هذا البحر حتى ينتهي إلى أراضي مصر ويمتد على أراضي مصر حتى ينتهي إلى أرض الشام"[6].

وربما هذا هو الطريق الذي تحدث عنه ابن حوقل الذي يبدأ من طنجة ويستمر ليمر على مدن المغرب الأوسط ثم مدن المغرب الأدنى وبعدها يصل إلى مدينة الفسطاط[7]، وعبر هذا الطريق كانت القوافل الزناتية تسير نحو المشرق العربي خاصة قوافل الحج لأنه أكثر أمنا وراحة للقوافل التجارية والحجاج[8]، والخريطة الموالية توضح لنا أهمية الطرق الساحلية والبحرية الزناتية ودورها في تفعيل الحركة التجارية، غير أن هذه الطرق لا تروي ظمأ التاجر الزناتي الأمر الذي جعله يسلك الطرق الداخلية.

1- كربخال: ج3، المصدر السابق، ص8.

2- الحميري: المصدر السابق، ص115.

3- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص154.

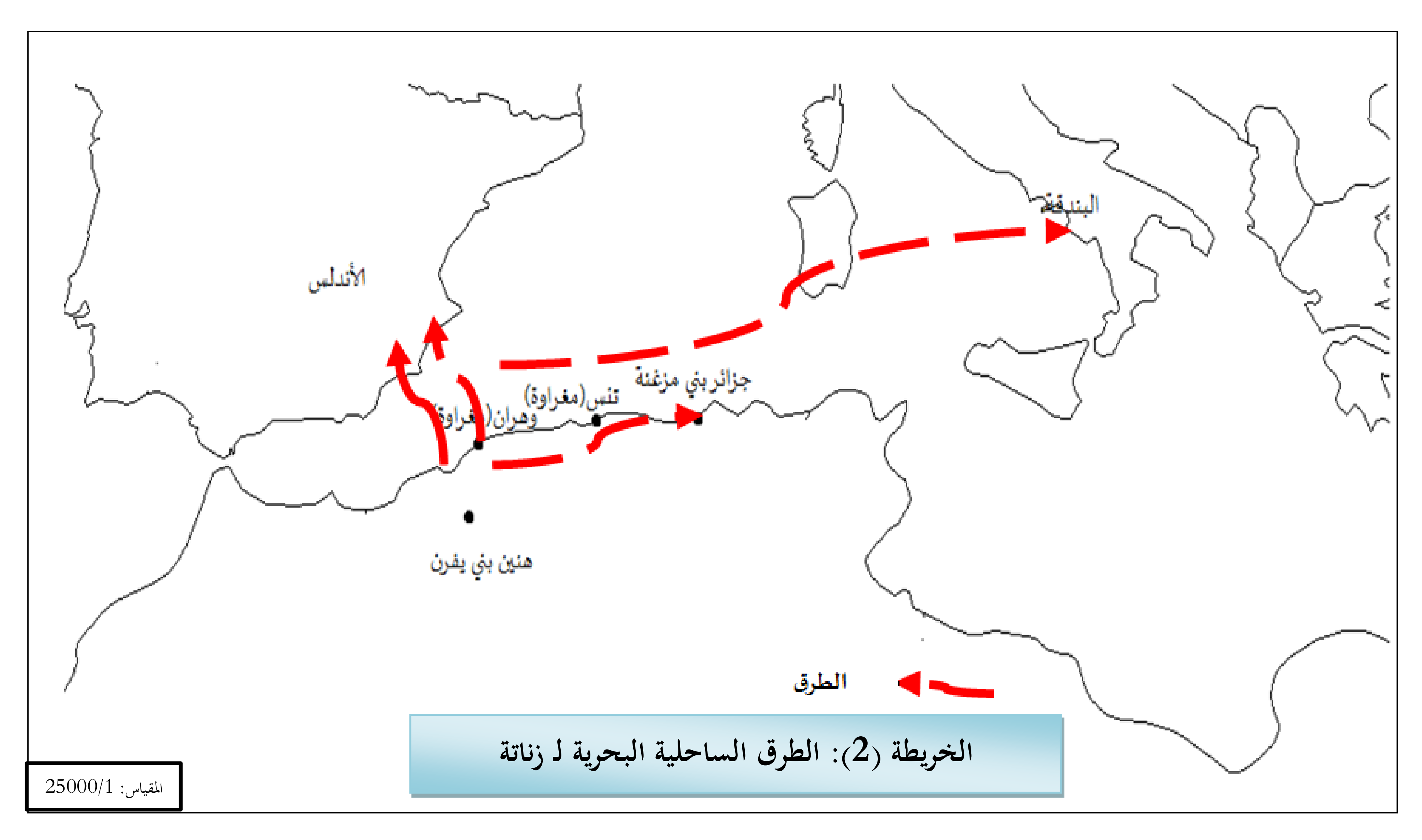
4- الحميري: المصدر السابق، ص184.

5- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص50.

6- الإصطخري: المسالك والممالك، تح محمد جابر عبد العال الحيني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1961، ص68.

7- ابن حوقل: المصدر السابق، ص144.

8- القفرى: المرجع السابق، ص182.



الخريطة (2): الطرق الساحلية البحرية لـ زناتة

المصدر: معالجة الباحث بالإعتماد :الإدريسي ، نزهة المشتاق ،ص 196

البكري ،المسالك ،ص50

ابن حوقل ،صورة الأرض ،ص114

2. المسالك الداخلية الأفقية:

لقد ضمت زناتة المغرب الأوسط شبكة واسعة من الطرق والمسالك الداخلية بين مختلف حواضرها وحتى بطونها، وساعدت هذه الطرق في ازدهار النشاط التجاري، ومن أهم هذه الطرق نورد ما يلي:

طريق القيروان–المسلية: ذكر ابن حوقل هذا الطريق بقوله: "من القيروان إلى تيفاش ومنها إلى قصر الإفريقي ومنها إلى تيجيس ومنها إلى المسيلة وبين المدينة والأخرى مرحلة خفيفة"[1]، ومن خلال كلام ابن حوقل نفهم أنّ هذا الطريق يمر على عدة مدن عامرة وبلدان متصلة فضلا عن كونه طريقا رئيسيا للقوافل التجارية، ولعل أهم المدن التي يمر عليها تبسة[2] ومسكيانة[3] وباغاية[4] التي تنزل بها جراوة الزناتية ليسير إلى حصن بلزمة[5]، وكل هذه المدن التي أتينا على ذكرها لم تكن بمستوى التطلعات التجارية عكس طبنة[6] أحد أكبر الحواضر الزناتية في شرق المغرب الأوسط، غير أنّه منذ سنة 314هـ/927م لم تعد زناتة تسيطر على طريق طبنة بسبب حروبها ضد الفاطميين.

هذا الطريق عرف أزمات إقتصادية منذ بداية القرن الرابع هجري/ العاشر ميلادي بسبب الحملة التي أرسلها المهدي الشيعي مع أبي القاسم لتأديب قبائل زنّاتة سنة 315هـ/927م[7]، ليعرف نشاطا نسبيا مع بداية ثورة أبي يزيد خاصة الطريق الذي يربط جبل أوراس وبني برزال جنوب المسيلة وبني

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص84.

2- تقع في شرق المغرب الأوسط وهي قديمة التأسيس عامرة بآثار الأولين وهي كثيرة الثمار والأشجار قريبة من نهر ملاق. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص49.

3- تقع بالقرب من باغاية بها قصر كبير. نفسه، ص49.

4- تقع قرب بريكة حاليا يحيط بها سور بها قصر وأرباط وداخل القصر جامع وصهريج يقع فيه ماء نهرها ومنه تسقى بساتينها. نفسه، ص50.

5- هي قلعة يسيطر عليها فحص واسع وهي عبارة عن حصن أولي وهو في بساط من الأرض كثير المزارع والقرى وهي كثيرة المياه والثمار، لعبت منذ العهد البيزنطي دورا كبيرا في الدفاع عن السهول واستعملت من طرف المسلمين في تأمين بلاد الزاب وفي حراسة سكان الأوراس، نفسه، ص50.

6- توجد بمحاذات الحضنة على الطريق المؤدي من طبنة إلى المسيلة منه إلى القلعة تمتاز بخصوبة أرضها أصبحت عاصمة الزاب وفي القرن 11م/5هـ أصبحت تابعة للقلعة. نفسه، ص51.

7- الداعي ادريس: المصدر السابق، ج5، ص53.

زنداك والمغراويين، مما أدى بأبي يزيد لتأسيس حاضرة تجارية بالأوراس[1] وبالتالي تشكلت حاضرة على أساس الحروب.

وأثناء حصار أبي يزيد للقيروان سنة 333هـ/945م سيطرت زنّاتة على الطريق الرابط بين القيروان بالمغرب الأدنى وزنّاتة في المغرب الأوسط (جراوة) واشتد الخطر وتفشى الجوع والغلاء بسبب الحصار مما اضطر بأهل المدينة من السوقة والتجار للهجرة عن طريق البحر إلى صقيلية وطرابلس ومصر[2].

ويواصل هذا الطريق سيره ليصل إلى الأوراس وفي هذه الأخيرة يتفرع إلى مسلكين: الأول يسلك المسلك الجنوبي باتجاه بسكرة[3] ثم إقليم ريغ وصولا إلى ورجلان[4] أحد أهم الحواضر الزناتية التي يسيطر عليها تجار زناتة في الجنوب، أما المسلك الثاني فيتجه نحو مقرة[5] ثم المسيلة ثم تيهرت وصولا إلى تلمسان[6]، وقد كان يشكّل هذا الطريق المعبر الرئيسي للإشراف على دواوين الخراج والجزية وسير الجيوش بعد الفتح الإسلامي[7].

غير أن هذا الطريق شهد خرابا ودمارا مع بداية القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي بسبب حروب محمد بن خزر الزناتي ضد مصالة بن حبوس عامل الفاطميين بتيهرت من جهة[8] وحروب محمد بن الخير الزناتي ضد بلكين بن زيري الصنهاجي مما أدى إلى قطع الطريق الذي يربط طبنة وبغاية وتيهرت حتى لم يبق لزنّاتة شيء منها[9].

1- سعد زغلول: المرجع السابق، ص186.

2- نفسه، ص187.

3- توجد هذه المدينة على الطريق الهام الرابط بين القيروان والزاب على مرحلة من طبنة غربا واخرى من تهودا جنوبا استعمرت من طرف الرومان الذين عملوا على تأمينها ببناء الكثير من التحصينات. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص60.

4- مدينة بناها النوميديون في صحراء نوميديا، لها سور من الآجر النيئ ودور جميلة وحولها نخل كثير. الوزان: ج2، المصدر السابق، ص136.

5- توجد هذه المدينة على الطريق الرابط بين القيروان والزاب على مرحلة من طبنة غربا وعلى أخرى من تاهودا جنوبا. نفسه، الإدريسي: المصدر السابق، ص263.

6- خيرة بلعربي: المسالك والدروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي (5هـ-10هـ/11-16م)، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف مبخوث بودواية، جامعة تيلمسان، 2009-2010، ص77.

7 - Saïd dahmani : ESSAI De TABILISSEMENT DUNE CARTE DES VOIES DE CIRCULATION DANS L'est du Maghreb central ; Montpellier ;1985 ; p338 .

8-الداعي ادريس: المصدر السابق، ج5، ص51.

9-الإيلاني: المصدر السابق، ص150-151.

والجذير بالملاحظة على هذا الطريق أن الزناتيين بمدينة تلمسان ومنذ القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي انتزعوا السيادة على الطرق من مدينة تيهرت وأصبحت تلمسان حلقة وصل للطرق التجارية في المغرب الأوسط فإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن تيهرت قد دخلت في مرحلة الضعف الأمر الذي دفع بتجار زناتة للبحث عن طرق جديدة أكثر أمنا وأمانا.

طريق الجريد –ورجلان–توات–سجلماسة: في حقيقة الأمر يبدأ هذا الطريق من جبل نفوسة[1] مرورا ببلاد الجريد[2] جنوب المغرب الأدنى ليصل إلى ورجلان أحد أكبر المحطات التجارية الزناتية بالمغرب الأوسط وأحد المناطق الهامة لعبور القوافل التجارية التي تصل الغرب بالشرق والشرق بالغرب[3] لهذا يتفرع هذا الطريق في ورجلان إلى ثلاثة طرق ومسالك: الأول باتجاه تيهرت وهو طريق نشر الإباضية في المغرب الأوسط والذي كان تحت حماية زناتة[4]، أما الثاني فيميل نحو الجنوب الغربي مرورا بتوات وهي آخر محطة تجارية زناتية بصحراء المغرب الأوسط ليواصل سيره باتجاه سجلماسة[5]، وطريق ثالث باتجاه تادمكت[6] وصولا إلى جاو[7]، ويحدد البكري مسافة هذا الطريق بـ"خمسين يوما"[8].

طريق تلمسان–توات: يقطع هذا الطريق الهضاب الإستبسية وينقسم إلى:

- فرع يشق نعامة وتيوت ومغرار وغوبرت وأولاد سيدي عيسى.
- فرع ثاني يتجه إلى سبدو ويعبر بوسمفون إلى تيميمون.

1- جبل عال منيف يكون نحو ثلاثة أيام في أقل من ذلك ومنه مياه جارية وكروم وأعناب وأكثر زروعهم الشعير به مدينتين إحداهما تسمى "شروس" والأخرى "جادوا". ابن حوقل: المصدر السابق، ص92-93.

2- تمتد من تخوم بسكرة إلى جزيرة جربة، من أهم مناطقها توزر وقفصة والتي تبعد كثيرا عن البحر شديدة الحرارة قلما ينزل بها المطر لا تنبت الحبوب لكن بها التمر الجيد. كربخال: ج3، المصدر السابق، ص170.

3- الوسياني: سير الوسياني، ج1، تح ودراسة عمر بن لقمان حمو سليان بوعصبانة، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2009، ص91.

4- الورجلاني: المصدر السابق، ص7-8.

5- مدينة حسنة الموضع جليلة الأهل فاخرة العمل، على نهر يزيد في الصيف كزيادة النيل لها نخيل وبساتين حسنة، بها تجارة غير منقطعة منها إلى بلد السودان وأرباح متوافرة. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص149.

6- اسمها تادمكة أي هيئة مكة، وهي مدينة كبيرة من جبال وشعاب وهي أحسن بناء من مدينة غانة ومدينة كوكوا، تسمى لآن سوق النيجر. البكري: المسالك، ج2، ص370.

7- تسمى جوجوا أو كوكو توجد جنوب مدينة تادمكت وتقع على تسع مراحل منها على ضفة نهر النيجر. الوسياني: ج1، المصدر السابق، ص96.

8- البكري: المسالك، ج2، ص370.

- فرع ثالث يمر على أولاد سيدي الشيخ إلى تيميمون ويخرج من هذا الطريق عدة مسالك[1].

ونظرا لأهمية هذا الطريق التجاري دارت حركة المقاومة بين زنّاتة والفاطميين وتمكّنت زنّاتة من السيطرة عليه سنة 315هـ/927م بعد الإنتصار المرحلي الذي حققه محمد بن خزر ضد الفاطميين[2]، وكما هو معلوم كثرة الحروب تؤدي إلى فساد الطريق وعرقلته وأحيانا قطعه.

وحريّ بالذّكر؛ فقد ساهمت الهجرة الهلالية هي الأخرى بدورها في قطع الطريق وشن الغارات لذلك تعطلت الكثير من أسواق زناتة، فحين يتحدث الإدريسي عن سوق الخميس[3] يستعرض الخراب الذي طاله بقوله: "إلى سوق الخميس وبه المغزل وهذه الأرض كلها تحولها العرب وتضرّ بأهلها"[4]، وتسببت الهجرة الهلالية أيضا في غلق الطرق التجارية البرية سواء نحو بلاد السودان أو المغرب الأقصى أو الأدنى، حيث يشير الوزان أن "الطريق من فاس إلى تلمسان كان يستقر به لصوص من الأعراب قلّما ينجوا التجار من شرهم لا سيما في فصل الشتاء"[5]، الأمر الذي دفع بالزناتيين لتفعيل النشاط التجاري البحري.

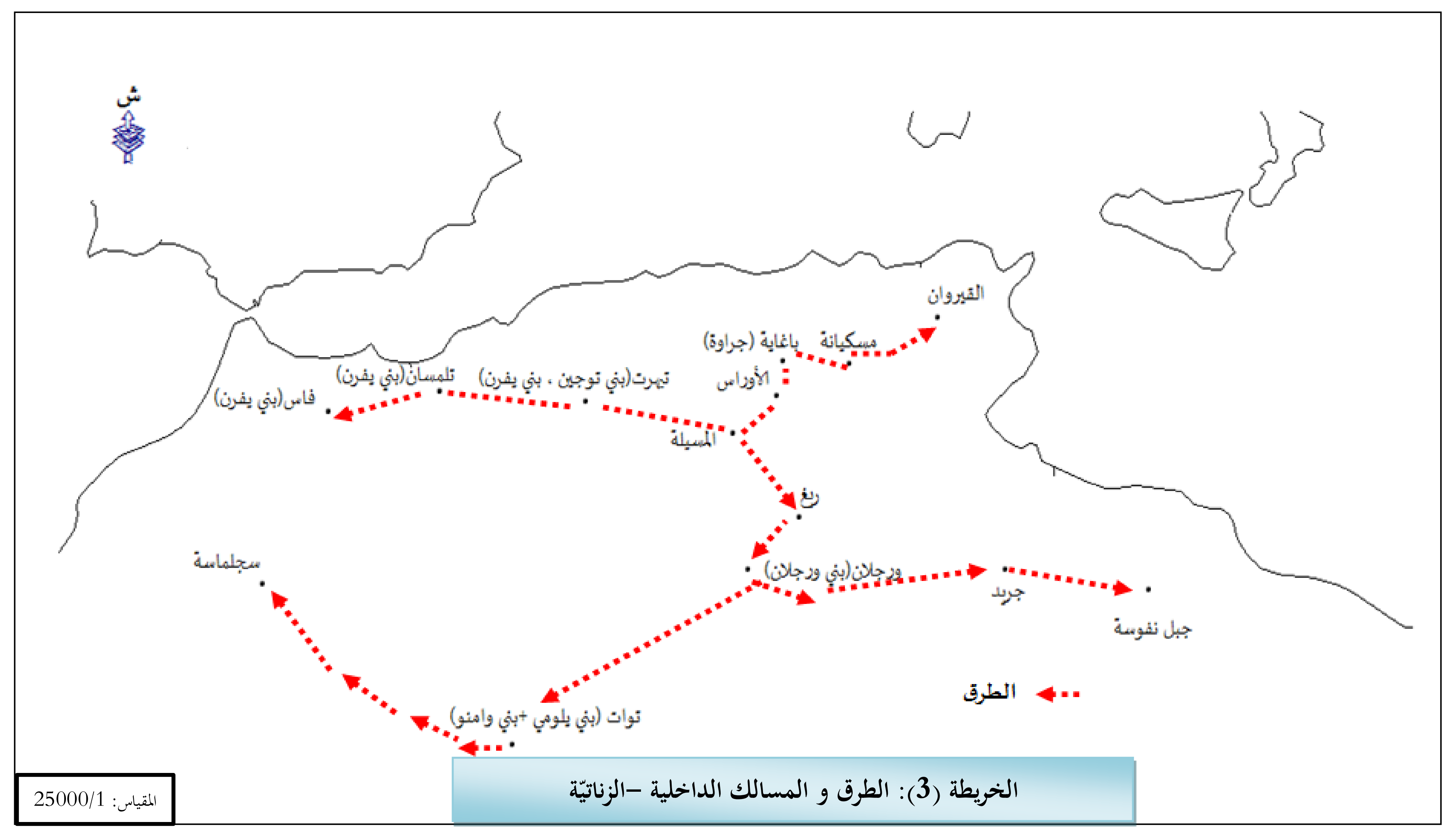
1- خيرة بلعربي: المرجع السابق، ص74.

2- القاضي النعمان: المصدر السابق، ص328.

3- سوق يقع على الطريق التي تؤدي من بجاية إلى قلعة بني حماد. بوريبة وآخرون: المرجع السابق، ص232.

4- الإدريسي: المصدر السابق، ص262.

5- أمين كرطالي: الإنعكاسات السياسية والإقتصادية للوجود الهلالي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني 633-962هـ/1235-1554م)، مجلة عصور، مج 17، ع2، ديسمبر 2018، ص113.



الخريطة (3): الطرق و المسالك الداخلية –الزناتيّة

المصدر: معالجة الباحث بالإعتماد على: الإدريس، ص196

البكري، ص50

ابن حوقل، ص114

3. الطرق البحرية:

لعبت الطرق البحرية دورا هاما في تنشيط الحركة التجارية لقبيلة زناتة مع بلدان الحوض المتوسطي، غير أنّه ما يعاب على دراسة هذه الطرق شحّ المعلومات في المصادر التاريخية وكلّ ما وصل إلينا كان عن طريق كتب الجغرافيا وبالتالي يصعب علينا رسم هذه الطرق على الخريطة، كما أن الرحلة البحرية محددة بظروف معينة غير متاحة في كل وقت، وعلى أية حال فيمكن حصر الطرق البحرية الزناتية في:

خط تنس–المرسى الكبير–الأندلس: ساهم هذا الطريق في تفعيل النشاط التجاري البحري بين سواحل زناتة المغرب الأوسط والأندلس[1]، غير أن الأغالبة والأدارسة قطعوا هذا الطريق في وجه الأندلس مما دفع بعبد الرحمن الداخل من إنشاء مدن وثغور على طريق ساحل المغرب الأوسط بموافقة قبائل مغراوة[2]، ليعرف هذا الطريق انتعاشا في عهد المنصور بن أبي عامر الذي عكف على ارجاع العلاقات التجارية الأندلسية الزناتية إلى حالها، فأقدم على إقامة حامية في أرشقول[3].

بعد تأسيس حامية أرشقول أصبحت السفن التجارية الأندلسية تتردد إلى موانئ تنس ووهران وتقابلها السفن التجارية الزناتية بالتردد للجزيرة الخضراء[4] وشاطبة[5] محملة بالبضائع، وأضحى هذا الخط البحري مسيطرا من طرف قبائل زناتة طيلة حكم العامريين بالأندلس[6].

خط هنين–البندقية: تعد البندقية من بين أهم المدن الإيطالية التي نظّم تجارها رحلات بحرية بحوض المتوسط، انطلاقا من البحر الأدرياتي حول إيطاليا عابرا مضيق جبل طارق ثم يمر بموانئ المغرب الأوسط[7]، فكانت سفن البندقية التي تعرف باسم "قوافل المدة" ترسوا بهنين كل سنة عند ذهابها لتلمسان وكان تجار تلمسان يقصدونها ليتعاملوا مع تجار البندقية [8]، وإن كانت أغلبية المصادر التاريخية

1- مجلة سيرتا: مجلة تاريخية إجتماعية يصدرها دوريا معهد العلوم الإجتماعية، السنة الثانية، عدد3، رجب 1400هـ، ماي 1980، قسنطينة، ص35.

2- فيلالي عبد العزيز: المرجع السابق، ص101.

3- كربخال: ج2، المصدر السابق، ص297.

4- تقع بالأندلس على ربوة مشرفة على البحر بينها وبين قشتالة أربعة وستون ميلا. الحميري: المصدر السابق، ص232.

5- هي مدينة كثيرة الثمار قريبة من جزيرة شقر وهي حاضرة بها جامع ومساجد وأسواق. الحميري: المصدر السابق، ص337.

6- ابن حيان: المصدر السابق، ص123.

7- خديجة بورملة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر المتوسط من القرن السادس إلى التاسع هجري/ 12-15م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف عبد القادر بوباية، جامعة وهرا1، 2017-2018، ص130.

8- كربخال: المصدر السابق، ج2، ص296.

والجغرافية غفلت عن ذكر انتماء هؤلاء التجار إلا أنه لا يستبعد أن يكون من بينهم تجار زناتيون خاصة وأنّ تلمسان تعد قاعدة بني يفرن في المغرب الأوسط[1].

خط جنوة–بلاد المغرب: يمر هذا الطريق بساحل فرنسا عند مرسيليا ثم إلى برشلونة وبلنسية ومن هناك يتجه جنوبا نحو موانئ بلاد المغرب عن طريق مضيق جبل طارق، حيث كانت السفن تتوقف بغرض التبادل التجاري[2].

وبالرغم من امتلاك قبيلة زناتة لمراسي كبيرة، حيث يذكر البكري مجموعة من المراسي منها مرسى أسلن وفي اتجاه المشرق مرسى الماء المدفون والذي به بعض المساكن وعيون الماء ومرسى الفلوس وهي مدينة بحرية بها ماء مجلوب وأبار، مرسى تنس وهو مرسى صيفي ومن مرسى تنس توجد عدة مراسي إلى غاية مرسى جزائر بني مزغنة وهو مرسى مأمون، ثم يلي هذا المرسى مرسى الدجاج وهو صيفي غير مأمون، وكل هذه المراسي تحتوي على قرىً كثيرةٌ تنبث بها فواكه وزروع ومنها تخرج السواقي غازية إلى بلاد الروم،[3] إلا أن التجارة البحرية كانت ضعيفة نسبيا إذ ما قورنت بالتجارة البرية.

وما يستقطب الانتباه إليه في هذا المقام أن الخطوط البحرية كانت حركتها غير منتظمة، وتخضع في الأساس إلى مجموعة من الشروط منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو طبيعي، فالرحلة البحرية كانت تتم في أوقات محددة مرتبطة بالظروف العامة للإبحار (هبوب الرياح، هدوء البحر ...) مما يتلاءم والفصل المعتدل الذي تنشط فيه الملاحة، كما أن الرحلة متوقفة على مدى توفر البضائع، يضاف إلى ذلك القرصنة البحرية التي تضطر بالربان إلى تغيير مسار الرحلة[4].

4. الطرق الصحراوية:

إذا كانت المسالك البرية الساحلية والداخلية والطرق البحرية مناصفة بين زنّاتة وكتامة من جهة وزنّاتة وصنهاجة من جهة أخرى، فإن الطرق الصحراوية كانت تسيطر عليها زنّاتة سيطرة تامة، اللهم إلا إذا استثنينا بعض المسالك التي كانت تارة لصنهاجة وتارة أخرى لزنّاتة في الصحراء.

طريق ورجلان–توات –سجلماسة: يبدأ هذا الطريق من ورجلان –والذي في حقيقة الأمر هو امتداد لطريق الجريد–مرورا بتوات ليقطع الصحاري والفيافي حتى يصل إلى سجلماسة.[5]

1- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص258.

2- بورملة: المرجع السابق، ص132.

3- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص77.

4-https://journals.openedition.org/insaniyat/6756

5- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص332.

طريق تيهرت– سجلماسة– السودان الغربي: يبدأ هذا الطريق من مدينة تيهرت وقبل أن يصل إلى سجلماسة يكون قد اجتاز عدة مدن هامة أشهرها تامودولت[1] ليتوقف عند حاضرة سجلماسة[2]، ثم يواصل سيره باتجاه السودان الغربي[3] فيمر على أدغست[4] ومنها يستمر الركب حتى يصل إلى غانا[5].

ونظرا للأحداث التي شهدتها مضارب زنّاتة بالمغرب الأوسط منها الصراع الفاطمي الزناتي؛ أقفر طريق تيهرت سجلماسة خاصة عندما احتدم الصراع بين محمد بن خزر الزناتي مع أبي عبيد الله الشيعي[6]، ليعرف هذا الطريق انتعاشا أكبر من طرف زنّاتة عندما غزا خزرون بن فلفول سجلماسة واستولى عليها سنة 369هـ/980م لتصبح زنّاتة تتحكم فيه[7]، وبقي هذا الطريق محتكرا من قبل قبائل زنّاتة مما أثر سلبا على نشاط الطرق التجارية التي كانت حركتها تتلاءم مع الأمن والاستقرار، وكلما تدهورت الأوضاع الأمنية إلا وتعطلت الطرق أو ما عبر عنه الفقهاء "بفساد السابلة" إلى غاية ظهور الموحدين وسيطرتهم على بلاد المغرب[8].

طريق المسيلة–ورجلان–النيجر: يبدأ هذا الطريق من المسيلة ويتوقف عند ورجلان، تقدر مسافة هذا الطريق اثنتا عشرة مرحلة[9]، وقد كان هذا الطريق ملاذا آمنا لفرار محمد بن خزر أثناء حروبه ضدّ الفاطميين[10]، ومن حاضرة ورجلان يواصل الطريق سيره حتى يصل إلى عنق نهر النيجر[11].

وما يؤخذ على هذه الطرق الصحراوية في مجملها أنها تفتقر للمياه ومسالكها صعبة والأكثر من ذلك يجب على القوافل أن تسلكها في فصل الشتاء، لأن فصل الربيع تكثر فيه الرياح والعواصف

1-كانت محطة رئيسية على هذا المحور اشتهرت بمعادن الفضة. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص156.

2- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص332.

3- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص132.

4- مدينة كبيرة آهلة رملية تقع بالسوس أسسها "عبد الله بن إدريس العلوي" بها جامع ومساجد كثيرة، حولها بساتين النخل وسوق عامرة ومياه حسنة ومنازل رفيعة، مشهورة بمعدن الفضة. البكري: المسالك، ج2، ص344. الحميري: المصدر السابق، ص128.

5- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص362.

6- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص160.

7- الإيلاني: المصدر السابق، ص169.

8- الطاهر قدوري: الطرق التجارية الصحراوية وامتدادها في البحر المتوسط في العصر الوسيط، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2011، ص88.

9- ابن حوقل: المصدر السابق، ص94.

10-الداعي ادريس: المصدر السابق، ج5، ص51.

11- فيلالي: المرجع السابق، ص103.

الرملية مما يلحق أضرارا بالقافلة ويشتت شمل التجار[1]، وقد لخص مشاكل تلك الطرق ابن حوقل بقوله: "بين المغرب وبلاد السودان مفارز وبراري متقطعة قليلة المياه متعذرة المراعي لا تسلك إلا في الشتاء، وسالكها في حينه متصل السفر دائم الورود والصدر"[2].

ويؤيد الإدريسي ما ذهب إليه ابن حوقل ويزيد عليه أن الرحلة غالبا ما كانت تتم في الليل "وهذه الصحراء يسلكها المسافرون في زمان الخريف وصفة السير أنهم يرقون أحمالهم في السحر الأخير ويمشون إلى أن تطلع الشمس ويكثر نورها في الجو ويشتد الحر على الأرض فيحطون أحمالهم ويقيدون أجمالهم ويعرضون أمتعتهم ويخيمون على أنفسهم ظلالا تُكِنّهم حرّ الهجير وسموم القائلة"[3].

ولندرة الماء عبر هذه الطرق وصل الأمر بالتجار إلى نحر جمالهم وشرب ما في بطونها وهو ما يؤكده ابن سعيد المغربي في كتابه الجغرافيا "يكابدون فيها شدة العطش ووهج الحر، وربما هبت ريح جنوبية ونشفت المياه التي في القرب منهم يعيدون إليها المياه التي في بطون الإبل ويجعلون على أفواهها الكمائم لئلا تأكل شيئا، فإذا نشّفت الريح مياههم نحروها جملا جملا وشربوا ما في بطونها"[4]، لذلك كان مصير القوافل واستمرارها متوقفا على الماء.

بالإضافة إلى مشكل الماء فإن الطريق الصحراوي كان يعاني من بعد المسافات بين المحطات التجارية الزناتية وبالتالي مهّد هذا المشكل لمشكل آخر ألا وهو الجانب الأمني، ووجد التجار أنفسهم مجبرين على دفع مبالغ مالية مرتفعة، وحتى لو دفعوها ففي بعض الأحيان كان لابد عليهم أن يحصلوا على موافقة شيوخ القبائل بإذن السير، وإذا سلموا من كل تلك الحواجز فقد يتعرضون للنهب والسلب من طرف القبائل أو قطاع الطرق[5]، وربما نفس المشاكل التي تحدث عنها الباحث "جاكوب أولي في كتابه "اليهود في صحراء توات" " أن الصحراء لم تكن عائقا حقيقيا في عبور القوافل التجارية الزناتية وإنما هناك مشاكل أخرى"[6].

ومجمل القول تميزت الطرق التجارية الزناتية بالتعدد والتنوع فكانت هناك طرق بحرية نحو دول أوربا عن طريق السفن التجارية، وذلك لتوفر زناتة على موانئ تجارية هامة كمرسى هنين وتنس ومرسى

1- ابن حوقل: المصد السابق، ص65.

2- نفسه، ص103.

3- الإدريسي: المصدر السابق، ص18.

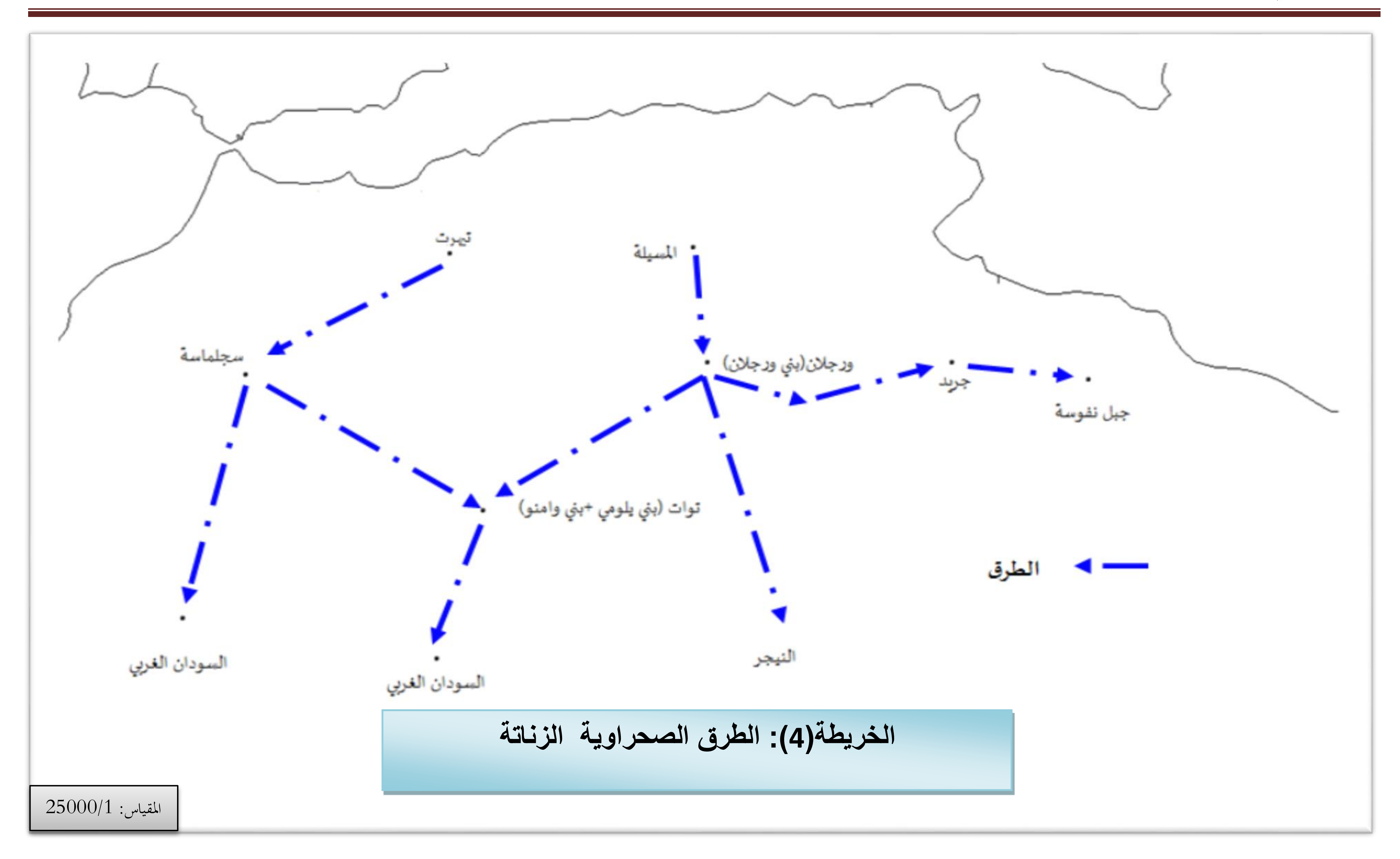
4- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، تح اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982، ص113.

5 -https://journals.openedition.org/insaniyat/6756

6- Jacob Oliel : Op Cit, p27.

الفلوس والمرسى الكبير وغيرهم، وكانت هناك طرق برية موزعة بين الساحلية والداخلية والصحرواية تربط بين مختلف مدن وحواضر المغرب، سهّلت من نشاط تجارة القوافل وساهمت في تفعيل التجارة الداخلية والخارجية.

نستطيع القول أنّ الطرق التجارية أحد أهم عوامل نمو وتفعيل الحركة التجارية بزنّاتة، غير أنّ هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن الطرق التجارية تتمثل في العوامل الجغرافية من تضاريس ومناخ وغيرهما، فكيف يا ترى ساهمت العوامل الجغرافية هي الأخرى في تنشيط الحركة التجارية بزنّاتة؟.



الخريطة(4): الطرق الصحراوية الزناتة

المصدر: معالجة الباحث بالإعتماد على:

عبد العزيز فيلالي، العلاقات السياسية، ص 103

المبحث الثاني: العوامل الجغرافية بين الجذب والنفر للتجارة الزناتية

يعد العامل الجغرافي من أهم عوامل نمو وتنشيط الحركة التجارية لدى تجار زناتة المغرب الأوسط، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسير القوافل التجارية أو تقام سوق معلومة دون مراعاة الجانب التضاريسي والمناخي والأمطار وبدرجة أقل حركة هبوب الرياح.

1. التضاريس:

تختلف طبيعة تضاريس قبيلة زناتة من بطن لآخر نتيجة لاختلاف طبيعة المنطقة الجغرافية[1]، وقد كان لطبيعة الأرض ونوع المناخ تأثير في توزيع المياه ومناطق الإستقرار فيها، وبالتالي يمتد هذا التأثير للأنشطة الإقتصادية عامة والتجارية خاصة[2]، ويصف "غزيل" المغرب الأوسط عموما في العصر الوسيط بقوله: "توجد الجزائر مسندة بالجبال طوال ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتحتل غالبية أراضيها قفار في الداخل"[3]، غير أن تحديد "غزيل" كان تحديدا عاما لا يمثل قبيلة زنّاتة لوحدها فحد القبيلة يمتد حتى الصحراء الكبرى، وتتكون تضاريسها من سلاسل جبيلة وهضاب وصحارٍ وتتخللها أودية وعيون لذلك يمكن تقسيم إقليم قبيلة زنّاتة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية:

- الإقليم الساحلي: يمتد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط وبالتحديد الجهة الغربية للمغرب الأوسط إذ يمتد من تنس حتى تلمسان، وتنزل بها قبائل مغراوة وبني يفرن، وأغلب هذه السهول تربتها خصبة صالحة للزراعة كسهل مغراوة قرب وهران، وقد ساعدت الظروف الطبيعية على تفعيل النشاط التجاري مما أوجد أسوقا متعددة، وهذه السهول ضيّقة في الشمال وواسعة في الغرب، بمثابة التجمع البشري منذ زمن مبكر حيث مزجت في نظام معاشها بين نظام الرعي والإستقرار الفلاحي والحياة التجارية[4]، وهو من أهم السهول جذبا للنشاط التجاري.

- كما توجد بجانب السهل الساحلي منطقة سهول داخلية وغالبا ما تكون منفصلة ومتقطعة في صورة تلال كسهل تلمسان الذي تستغله قبيلة بني يفرن، وتشمل هذه السهول حول مجاري الأنهار،

1- موريس لومبار: تاريخ الإسلام، مج1، تر اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص21.

2- فاطمة بلهواري: التكامل الإقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010، ص10.

3- ستيفين غزيل: ج1، المصدر السابق، ص41.

4- بلهواري: المرجع السابق، ص10.

ومن هذه السهول سهل وادي شلف وسيق وكان لهذه السهول دور كبير في تفعيل وتنشيط الطرق التجارية بين مختلف القبائل الزناتية خلال العصر الوسيط[1].

- في حين تحتل المنطقة الصحراوية القسم الأكبر من قبيلة زنّاتة انطلاقا من واحات ورجلان إلى إقليم توات، وعلى الرغم من الطابع الصحراوي الذي يحمله هذا الإقليم فإن ينابيع المياه والواحات تنتشر في أغلب المواضع[2]، وربما هذا ما دفع بالقوافل التجارية الزناتية باختراق طريق ورجلان–توات من أقصاه إلى أقصاه[3].

أما فيما يتعلق بالجبال فإن القسم الشمالي ولا سيما الغربي منه المحتكر من قبل زناتة خاصة بطني مغراوة وبني يفرن تحاط به سلاسل جبلية وهضاب، الأمر الذي انعكس على توزيع المظاهر الطبيعية والبشرية وظهور نوع من الأسواق تعرف بالأسواق الجبلية[4]، حيث تمتد جبال الأطلس التي تنتمي إلى الجبال الإلتوائية الحديثة حوالي 1200كلم[5]، وهي من المواقع الجغرافية الممتازة التي ساعدت على تأسيس العديد من المدن خلال الفترة الوسيطية منها مدينة أشير "بين جبال شامخة محيطة بها"[6].

وعليه فإن السلاسل الجبلية لقبائل زنّاتة في بلاد المغرب الأوسط تتكون من سلسلتين جبليتين تمتدان من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وهما السلسلة التلية في الشمال وسلسلة الأطلس الصحراوي في الجنوب وتفصل بينهما الهضاب والسهول العليا[7].

كانت هذه الجبال تساهم كثيرا في حماية الأفراد الزناتيين خاصة وقت الحروب والفتن، حيث شكلت ملجأ وملاذا آمنا لسكان زنّاتة الذين كانوا في الغالب يحتمون بالجبال والبراري[8]، كما شكلت جبال سالات سنة 333هـ/944م الملاذ الأمن لأبي يزيد مخلد بن كيداد أثناء مطاردته من طرف الخليفة المنصور الفاطمي، حيث توغل في جبال وعرة وأودية عميقة[9].

1- بلهواري: المرجع السابق، ص11.

2- نفسه، ص12.

3- أنظر الخريطة رقم04، ص116.

4- الشامي صلاح الدين: الوطن العربي –دراسة جغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط4، 1996، ص99.

5- Abdelhamid hajiat : Maghreb central sous le regne du sultan Ziyanide ABOU HAMOU MOUSA 2 ;P60.

6- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص241.

7 -Abdelhamide Hajiat: op cit, p61.

8- ابن الأثير: الكامل، ج8، ص422.

9- نفسه، ص 422.

ومن أهم جبال قبيلة زنّاتة جبل بني "يزناسن" على بعد نحو خمسين ميلا غرب تلمسان "وهو شديد الوعورة والإرتفاع" وجبل مظغرة وهو شاهق جدا وشديد البرودة يقع على بعد نحو ستة أميال من ندرومة، وجبل ولهاصة ويجاور هذا الجبل المرتفع مدينة هنين وجبل مغراوة يمتد هو الآخر على طول نحو أربعين ميلا محاديا لشاطئ البحر الأبيض المتوسط قريبا من مدينة مستغانم، وأهالي هذه الجبال يملكون الحبوب وخاصة الشعير[1]، فتعزّزت الأسواق الجبلية بها.

كما أن اقتراب جبال جراوة من السهول والصحراء جعلها تفرض على سكان زنّاتة الذين ينزلون تلك القبيلة حرفتي الزراعة والتجارة في آن واحد وهو ما عبر عنه الجيلالي بقوله: "جميع السكان في تلك الأرجاء بين خصال المزارع المحب للإستقرار والعمران، وخصال التاجر الهائم وراء الإنطلاق والإنتجاع"[2].

أما الجنوب فيمتد عبر سلسلة أخرى من الغرب إلى الشرق تبدأ من إقليم توات وتنتهي عند جبال الأوراس وتحمل بدورها اسم "الأطلس الصحراوي" والذي تسيطر عليه الملامح الخاصة بالمناخ الصحراوي، ونظرا للموقع الجغرافي الحار تقل فيها كثافة الغطاء النباتي كما أنها قليلة السكان غالبا خاصة بالسفوح الجبلية[3]، مما انعكس حتما على تأثير التجارة الزناتية بها وجعلها تتقهقر في الكثير من المرات.

ومجمل القول؛ تميزت تضاريس قبيلة زناتة بالتباين والإختلاف من منطقة لأخرى، هذا التباين برز تأثيره على النشاط التجاري إما بازدهاره أو تقهقره وذلك بحسب الموقع التضاريسي لكل بطن زناتي، ولم يكتف تأثير التضاريس عند هذا الحد بل امتد تأثيره إلى المناخ، فكيف يا ترى كان نوع المناخ السائد في قبيلة زناتة؟ وفيما تمثل دوره في الحركة التجارية؟.

2. المنـاخ

لقد كان للتضاريس تأثير كبير على المناخ وحركة الرياح ودرجة الحرارة في قبيلة زنّاتة، ونظرا لتنوع تضاريسها، فإننا نجد بها مناخين متباينين من الشمال إلى الجنوب وهما المناخ المتوسطي والصحراوي،

1- بلمداني: نظام الرعي في المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ/10-11م)، أطروحة دكتوراه علوم، إشراف فاطمة بلهواري، جامعة وهران، 2013-2014، ص28.

2- صاري الجيلالي: الإنسان وبيئته في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص15.

3- بلمداني: المرجع السابق، ص28.

يشمل الأول المنطقة الشمالية الممتدة من البحر الأبيض المتوسط والثاني يسود غالبية القبيلة الزناتية[1]، ويمكن إضافة مناخ أخر وهو مناخ الإستبس.

يمتد تأثير المناخ على سيرورة الحضارات ويعد من أهم عوامل الجذب للنشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالتجارة أو الصناعة وخاصة الفلاحة، وبما أن المناخ يتحكم في التنوع التضاريسي من أجل ذلك قسّمت أراضي زناتة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الأول يمثل مناطق السهول الخضراء كسهل السرو الزناتية وسهل مغراوة الغني بثرواته ومياهه، أما القسم الثاني فهي منطقة السهوب التي تتميز بقلة أمطارها وتذبذبها وعدم انتظام تساقطها، وبالتالي تجعل الناس ينصرفون للنشاط الرعوي أكثر منه للنشاط التجاري كما هو الحال مع بني توجين جنوب المسيلة، وأخيرا القسم الثالث المتمثل في القسم الصحراوي الذي كان ملتقى للقوافل التجارية[2].

والعائق الكبير في دراسة مناخ قبيلة زنّاتة هو غياب المصادر التي تتحدث عن الخصائص المناخية للقبيلة مما استوجب علينا الإستعانة بالمصادر الحديثة المهتمة بالتنوع التضاريسي والمناخي لذلك نجد في قبيلة زنّاتة ثلاثة أقاليم مناخية يختلف كل واحد منها على الآخر:

- مناخ البحر الأبيض المتوسط: يشمل المناطق الشمالية الغربية من المغرب الأوسط والسهول الساحلية، وينزل بهذه المنطقة مغراوة وبنو يفرن[3] وهما من أكبر بطون زنّاتة بالمغرب الأوسط، وهو من المناخات المعتدلة الدافئة المتميزة بشتاء دافئ على الساحل وتساقط الأمطار في الخريف والربيع، وصيف يميل للحرارة والجفاف والخاصية المميزة والأساسية لهذا المناخ أنه مشجع للنشاط التجاري على طول السنة[4].

- مناخ الإستبس: يسود المناطق الداخلية الزناتية ويمتد من بني توجين جنوب المسلية وتيهرت إلى غاية مشارف الصحراء، ويعدّ نقطة فاصلة بين مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ الصحراوي في الجنوب[5]، يتأثر بمزاج الثلوج وتارة أخرى بمزاج الصحراء وذلك بحسب مصدر تسرب

1- بلهواري: المرجع السابق، ص14.

2- منصور عبد الحفيظ: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في عهد الإمارة الرستمية، بحث في الدراسات المعمقة، جامعة قسنطية، 1983، ص109.

3 - سارة حسن منيمنة: دراسة في جغرافية الوطن العربي، دار النهضة، بيروت، 1990، ص66.

4- محمد بن عميرة: الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي حتى سقوط دولة الموحدين، شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص100.

5- منيمنة: المرجع السابق، ص67.

الكتل الهوائية واتجاهها حيث تكون محملة بخصائص الإعتدال أو بمميزات الجفاف، فضلا عن المؤثرات القارية التي تكثر كلما ابتعدنا عن الواجهات البحرية[1]، وتتراوح كميات الأمطار فيه بين 400 ملم و200ملم سنويا، وقد يزيد التساقط أو ينقص كل سنة لكن لا يلبث أن تعقبه سنين جافة، غير أن حركة التجارة بهذا الإقليم كانت مزدهرة لكونه همزة وصل بين الشمال والجنوب[2].

ويمتاز مناخ بني يفرن في الشمال بمناخ لا هو بالرطب لبعدها عن البحر قليلا ولا هو بالحار صيفا، كما أنها لا تتأثر برياح السموم الحارة التي تأتي من الصحراء لأن جبال الأطلس تشكل جدارا واقيا من هذه الرياح فلا يكون صيفها شديد الحرارة[3]، غير أن شتاءها كثير البرد والثلج[4]، وهو ما يؤكده ابن مرزوق في قوله: "هي أشد بلاد عدوة المغرب الأوسط بردا وتجلدا"[5].

- المناخ الصحراوي: يتميز بالإرتفاع الشديد في درجة الحرارة مع انخفاض ضعيف في فصل الشتاء ويكون الجفاف فيه شبه تام فلا يسقط شيء من المطر إلا الرَّزْغُ القليل غير المنتظم، مما يؤثر على الحركة التجارية تأثيرا سببيا لما تسببه الحرارة المرتفعة والمياه القليلة والعواصف الرملية[6]، وكانت بطون بنو ورجلا وبنو يلومي وبنو وامنو من أكبر البطون الزناتية السائد بها هذا المناخ.

لا تسمح هذه المؤثرات المناخية إلا بأنشطة تجارية محدودة، في حين يزاول معظم السكان الأنشطة الرعوية بسبب هبوب كتل هوائية شرقية جافة تعرف "برياح الشركي" التي هي في الغالب مقرونة بالقحط[7]، وبالرغم من أن هذا المناخ غير مشجع للحركة التجارية إلا أنّه لم يؤثر على التبادلات التجارية بين شمال وجنوب زناتة[8].

ومهما يكن من أمر فقد كان للتنوع التضاريسي الأثر الكبير على مناخ قبيلة زنّاتة وقد ساهم في تنوعه، لكن تحديد المناخ السائد في تلك الحقبة ليس بالأمر الهين، لأن معظم المصادر تكتفي

1- عبد الهادي البياض: المناخ والمجتمع، المجلة العربية، الرياض، 2012، ص20.

2- منيمنة: المرجع السابق، ص68.

3- منيمنة: المرجع السابق، ص68.

4- نفسه، ص68.

5- ابن مرزوق: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بغيرة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص222.

6- منيمنة: المرجع السابق، ص66

7- البياض: المرجع السابق، ص19.

8- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص254.

بالإشارات إلى الجو السائد في مدينة ما ضمن سياق حديثها أو وصفهم لبعض مميزاتها وهو ما يؤكده البكري حول عدد أيام فصل الشتاء قائلا: "قيل لبعض الطرفاء من أهل تيهرت كم للشتاء عندكم من شهر في السنة؟ قال: ثلاثة عشر شهرا"[1].

ومما لا شك فيه أن المناخ ساهم منذ القدم وبدور بارز في النشاط التجاري، وهو على ما يبدو أن مناخ زنّاتة لم يتغير كثيرا عما نحن عليه الأن، وهو ما يؤكده الباحث ابن عميرة حيث يشير أن مناخ إفريقيا الشمالية لم يتغير كثيرا منذ الألفية الأولى قبل الميلاد[2].

ومجمل القول أنه مهما تعدد المناخ وتنوع تبقى طبيعة الطرق التجارية وتنوعها التضاريسي العامل المؤثر في المناخ والمحدد لأقاليمه، مع فرض طبيعة قاسية مضطربة تتحكم بنسبة كبيرة في توزيع الطرق التجارية، وقد أثر توزيع المناخ تأثيرا كبيرا على الشبكة المائية.

3. الشبكة المائية:

شكل الماء على امتداد تاريخ البشرية عنصرا أساسيا لاستمرار حياة الإنسان والحيوان والنبات، ذلك أن كل نقص يعتري هذه المادة الحيوية المركبة من إتحاد ذرتين من غاز الهيدروجين وذرة غاز الأكسجين من شأنه أن يحيل الأمن والإستقرار إلى اضطرابات وفتن، ومن غنى ووفرة فلاحية إلى فقر وقحط، ومن ازدهار وانتعاش تجاري إلى تقهقر وركود لدى عدّه أحد الباحثين "مصدر الغنى الفلاحي والإزدهار التجاري"[3].

كما أن الماء يشكل سببا أساسيا للترحال والتجوال لدى قبيلة زنّاتة لطابع الترحال الذي تمتاز به، ولما يوفره الماء كل أسباب الحياة والخصب والنماء[4]، لهذا يعد عاملا مهما من العوامل المساعدة على نمو التجارة في قبيلة زنّاتة، وعليه يمكن تقسيم مصادر المياه إلى ثلاثة أقسام في مقدمتها الأمطار والأنهار والعيون[5].

1- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص198.

2- ابن عميرة: الموارد المائية، المرجع السابق، ص101.

3- البياض: المرجع السابق، ص57.

4- بلمداني: المرجع السابق، ص25.

5- بلهواري: المرجع السابق، ص15.

3. 1. الأمطار:

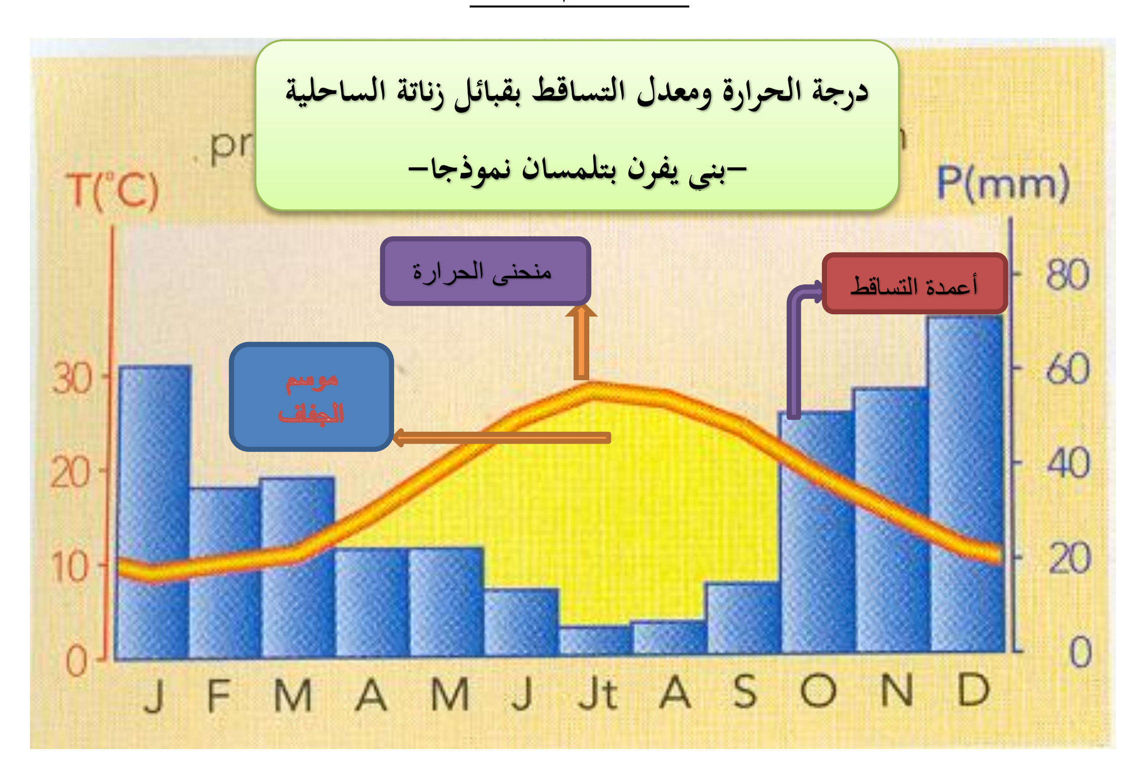
تمتاز القبائل الزناتية المنتشرة في شمال المغرب الأوسط كجراوة ومغراوة وبني يفرن بكثرة أمطارها وشدة غزارتها واتساع مدارها[1]، ونظرا لوقوعها ضمن السلسلة الأطلسية من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي سمح لمؤثرات البحر التوغل نحو الداخل[2]، كما أن هذه المنطقة تهب عليها الرياح الغربية العكسية بأمطارها ويبدأ نزول المطر في فصل الخريف ويزداد غزارة مطلع فصل الشتاء (انظر الشكل الموالي)، وهذه الأمطار تمد الأنهار بكمية كبيرة من المياه[3]، غير أن افتقار قبيلة زنّاتة لأنهار كبرى جعلها لا تنتفع بمياه الأمطار التي تلقاها السطح، وكذلك المياه الجارية والجوفية، يضاف إلى ذلك تذبذب نظام التساقط وسوء توزيعه زمانيا ومكانيا في القبيلة[4].

وعليه تؤثر الأمطار تأثيرا مباشرا على الحركة التجارية مما يتسبب في تعطلها لذلك يجب مراعاة توزيع الأمطار مما يتماشى والحركة التجارية، لأن ظروفها تكون حسنة في فصل الربيع وبداية فصل الخريف[5]، لذلك توجد علاقة بين التساقط والحركة التجارية، إلا أن كثرة التساقط وخاصة الثلوج تعرقل الحركة التجارية وهو ما يؤكده صاحب كتاب الإستبصار بقوله: "وجبل فازار جبل كبير تسكنه أمم كثيرة من البربر ويطردهم الثلج عنه فينزلون إلى ريف البحر الغربي"[6]، والظاهر أن سكان هذا الجبل من البربر كانوا زناتيين، إضافة إلى الثلوج فالصقيع الليلي يؤثر هو الآخر على الحركة التجارية لأنه يحدث ضحايا كثيرة وهذا ماكان في الغالب يلزم من التجار على الترحال[7].

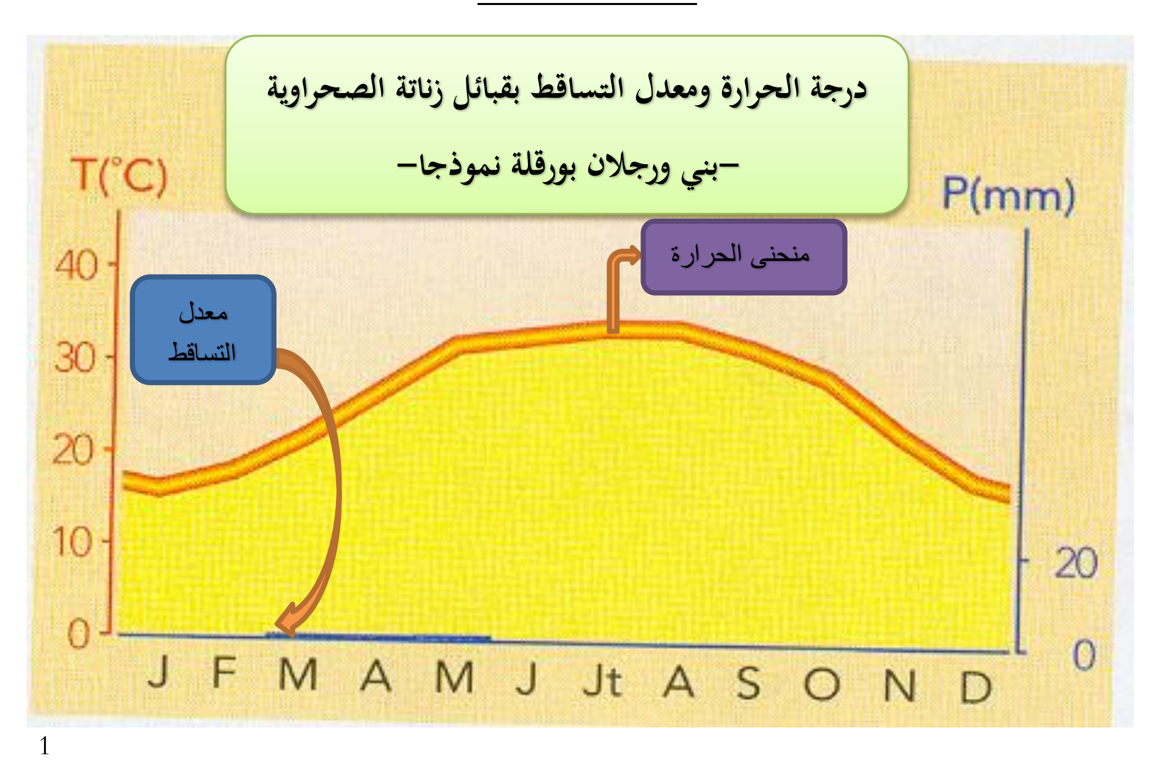
وصفوة القول أن التساقطات المطرية لها أهمية عظمى في الجوانب التجارية باعتبارها العنصر الفعال الذي يحدد الأنشطة التجارية، سواء الداخلية منها أو الخارجية خاصة وأن تجارة القوافل ترتكز على وجود الماء هذا الأخير الذي يساهم بدرجة كبيرة في توفير وانتعاش الأسواق التجارية.

1- بلمداني: المرجع السابق، ص26. لمزيد من التفصيل عن التساقط في الفترة محل الدراسة أنظر الشكل الموالي رقم (01).
2- بلهواري: المرجع السابق، ص8.
3- نفسه، ص9.
4- نفسه، ص15.
5- نفسه، ص8.
6- مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص187.
7- بلهواري: المرجع السابق، ص10.

الشكل رقم (01):



الشكل رقم (02):



1

1- معالجة الباحث بالإعتماد على: الوزان ج2، ص254. بلهواري: المرجع السابق، ص8-9. منيمنة: المرجع السابق، ص66-68.

3. 2. الأنـهار:

تحتضن الأنهار الغالبية العظمى من مدن العالم الكبيرة والصغيرة، ولذا لا غرو في أن تكون الأنهار حاضرة دائما في الوجدان الثقافي والإجتماعي وأيضا في صميم الحياة التجارية، فضلا على أنها تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر الشبكة المائية ومن أهم الينابيع لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾[1]، كما نتج عن كثرة الأمطار توفر أنهار دائمة الجريان لدى زنّاتة نظرا لإرتفاع جبالها كمدينة تيهرت التي كانت في سفح جبل يسمى "قرقل" وهي على نهر كبير يأتيها من ناحية الغرب يسمى"مينة" ولها نهر آخر يجري من عيون يسمى "تاتش"[2]، وهي مناطق ينزلها الزناتييون بكثرة، لكن هذه الأنهار لم تشمل كل القبيلة.

ومن أشهر الأنهار الزناتية نهر شلف الذي تستغله مغراوة وهو أغزرها بالمنطقة من جبل ونشريس ويصب ماؤه في البحر المتوسط إلى الشرق من مستغانم، حيث شكل هذا النهر خلال العصر الوسيط حافزا طبيعيا للنشاط التجاري ولقيام سلسلة من المبادلات التجارية الزناتية داخل حواضر المغرب الأوسط، فقد كان فيضانه خلال موسم الأمطار –الذي غالبا ما يكون في نهاية فصل الخريف والشتاء وبداية فصل الربيع– مصدرا للمياه الوفيرة وسببا مواتيا في الحركة التجارية[3].

ومدينة أرشقول كانت بها " أنهار وآبار عذبة لا تغور"[4]، ويصف ابن حوقل المناطق الشمالية الزناتية من المغرب الأوسط قائلا: "ولها مياه جارية وآبار معين ...ولها بادية يشرون العسل من الشجر لكثرة النحل بالبلد"[5]، والملاحظ هنا كثرة المنتوجات الزراعية وتنوعها تساهم في تفعيل الحركة التجارية وتنشيط الأسواق، وهذا يعود إلى توفر الشروط الضرورية وعلى رأسها الأنهار.

ويؤكد البكري وجود نهر يسمى "نهر الغابة" بقبيلة جرواة وقعت حرب حوله بين القبائل الزناتية وقبائل المغرب الأوسط بسبب مشكل الماء "وجنوب الأوراس تقع تهودة وهي كثيرة التمار والأنهار وبها نهر يصب في جوفها من جبل أوراس، كان بين سكانهم وبين من يجاورهم حرب أرسوا ماء النهر في

1- القرآن الكريم: سورة الزمر: الآية 21.

2- مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص178.

3-ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص141.

4- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص261.

5-ابن حوقل: المصدر السابق، ص78.

الخندق المحيط بمدينتهم فشربوا منه وامتنعوا من عدوهم به"[1]، ويصف صاحب كتاب الإستبصار باغايا الزناتية "أن بها أنهارا عامرة وعيونا ومزارع"[2].

ولا تقل الأنهار الموسمية شأنا عن الأنهار الدائمة الجريان وأحيانا يؤدي النهر الموسمي دوره في النشاط التجاري ما يقارب النهر الدائم الجريان، يذكر ابن حماد أن المنصور الفاطمي في حملته ضد أبي يزيد نزل على واد يسمى "وادي لعلع" الذي يقع جنوب المسيلية[3]، ولا نستبعد أن القبائل الزناتية المتواجدة جنوب المسيلة كانت تستغل هذا الوادي بكثرة، مثلما كانت تستغل مغراوة نهر شلف التي أقامت عليه سوقا يعرف بسوق كرام[4] وسوق إبراهيم[5] وشيدت على ضفافه الحصون مثل حصن كزناية[6] الذي يصفه اليعقوبي "يفيض كما يفيض نيل مصر وعليه قرى وعمارات وعليه أيضا يزرع العفر والكتان والسمسم وغير ذلك من الحبوب وهو يصب في البحر المالح"[7]، وقد شبه بالنيل حسب قول ابن سعيد المغربي "لأنه يزيد وقت تنقص فيه الأنهار"[8]

وعلى ضفاف لأنهار قامت حواضر زناتية ساهمت في تفعيل الحركة التجارية بالمغرب الأوسط ومن أشهرها على الإطلاق نهر"سيرات" ومينة الذي يأتي من جهة القبلة لمدينة تيهرت التي كانت طوال القرن 2و3هـ/8و9م عاصمة المغرب الأوسط وحاضرة زناتة[9]، وإن كان نهر مينة يسيطر عليه إباضيو تيهرت إلا أن زنّاتة كانت تستغل نهر سيرات "بكثرة"[10]، وإذا كانت بعض الأنهار تستمد مياهها من تساقط الأمطار، إلا أن هناك ما تستمد مياهها من العيون والينابيع وعلى سبيل المثال لا الحصر نهر "سهر" منبعه عين "مخلد اليفريني"[11].

1- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص72.

2- مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص163.

3- ابن حماد الصنهاجي: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تح التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الهجرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص69.

4- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص61.

5- نفسه، ص143.

6- الإدريسي: المصدر السابق، ص107.

7- اليعقوبي: البلدان، مطبعة بريل ليدن، 1890، ص149.

8- ابن سعيد: المصدر السابق، ص61.

9- اليعقوبي: المصدر السابق، ص149.

10- البكري: المسالك، ج2، ص258.

11- نفسه، ص258.

وعلى الطريق الذي يربط تنس بأرشقول تقع مدينة المعسكر "لها أنهار وأشجار وفواكه" ومن هذه الأخيرة إلى أفكان يقع غربها "أسفل بساتينها مجمع الأودية واد سيرة وواد سي وواد هنت"[1]، وصولا إلى تلمسان قاعدة زنّاتة بالمغرب الأوسط التي يصف البكري نهرها "ينصب في بركة عظيمة من عمل الأول ويسمع لوقوعه فيه خرير شديد على مسافة ثم ينبثق منها بحكمة مدبرة إلى موضع يسمى المهماز ثم إلى ولج الحنا إلى جنان الحاج حتى يصب في نهر "إسر" ثم يصب في نهر "تافنا" وهو النهر الذي يصل إلى مدينة "أرشقول" وهناك يصب في البحر"[2]

غير أنّ افتقار قبيلة زنّاتة لأنهار كبرى جعلها لا تنتفع بمياه الأمطار التي يتلقاها السطح وكذلك المياه الجارية الجوفية علما أن "أفضل المياه ماء السماء ...ثم ما وقع على جبل فيجتمع على صخرة ثم ماء الأنهار العظام ثم الماء المستنقع في الصحاري إذ لم يكن عشب فيه ثم ماء الحوض الكبير العمق ثم ماء العيون وما كان مجراه على الصخور"[3].

ومهما يكن من أمر فقد شكلت الأنهار شرايين الحياة التجارية الزناتية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وفي هذا لا فرق بين ما هو دائم الجريان منها وما هو موسمي إذ شاركت كلها في رسم الخريطة التجارية الزناتية بالمغرب الأوسط، غير أنها تتعرض لتقلبات جغرافية وعوامل طبيعية لأمرالذي دفع بالزناتيين إلى البحث عن مورد آخر للمياه لا ينبض معينه تمثل في العيون والأبار.

3. 3. المنابيع والعيون والآبار:

يقصد بالعين ينبوع الماء الذي يجري فوق الأرض ليستفاد منها إما بتغذيتها للأنهار بالمياه بعد فصل الأمطار أو إستخدامها بديلا عنها في الزراعة والشرب[4]، وقد كانت مضارب زنّاتة بها أعين لا تغور فجراوة يصفها ابن حوقل أن ماءها "من عيون فيها من الحوت الكثير الرخيص"[5]، كما أشار الإدريسي إلى وجود "زروع ومكاسب وعيون بها"[6]، أما جبل أوراس فقد كان مشهورا بغزارة مياهه "وفيه

1- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص79.
2- نفسه، ص77.
3- ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، مكتبة المثنى، بغداد، 1985، ص223.
4- ابن منظور: لسان العرب، مج9، ص506.
5- ابن حوقل: المصدر السابق، ص84-85.
6- الإدريسي: المصدر السابق، ص158.

المياه الغزيرة والمراعي الكثيرة"[1]، وربما هذا الذي دفع بيزيد بن مخلد بن كيداد اليفرني أن يعلن ثورته على الفاطميين من هذه المنطقة.

وكان سكان مغراوة يشربون من عين تعرف بعين عبد السلام وهي غزيرة وعذبة[2]، وتوجد على الطريق الذي يربط تنس بتيهرت أنهار وعيون "تأتي بعضها من صحراء وبعضها من جبل قبلي يقال له جزول لم يجذب زرع ذلك البلد قط إلا أن يصيبه ريح أو برد"[3].

ويحدد ابن خلدون كيفية استخراج المياة الجارية في البلاد الصحراوية فيذكر البئر تحفر عميقة بعيدة المهوى وتطوى جوانبها إلى أن يصل بالحفر إلى حجارة صلدة فتنحث بالمعاول والفؤوس إلى أن يرقّ جرمها، ثم تصعد الفعلة ويقذفون عليها زبرة من الحديد تكسر طيقا على الماء فينبعث صاعدا فيدعم البئر ثم تجري على وجه الأرض واديا ...وهذه الغريبة موجودة في قصور توات وتيكوارين وورجلان"[4].

استخدم الزناتيون مياه العيون والآبار لسد حاجياتهم خاصة القبائل الصحراوية التي يقل فيها المطر مما حتم عليهم السير في الصحاراء للبحث عن آبار[5]، فيذكر صاحب ذرة الأقلام لما فرت زناتة في الصحراء هروبا من بطش المرابطين "نزلوا بأرض بودة ووجدوا مجرى وادي..ووجدوا موضعا يصلح للنبات والحرث ثم حفروا بئرا وجعلوه إنسانية"[6]، كما ساهمت هذه الأخيرة في تغدية الأنهار بالمياه بعد فصل الأمطار[7]، وقد انتشرت الآبار والعيون في مناطق عديدة من قبلية زنّاتة منها تلمسان والتي تعد عاصمة بني يفرن "كان فيها عيون كثيرة ومياه غزيرة"[8]، الأمر الذي جعل من يحي بن خلدون يصف المدينة بـ"منجبة الحيوان والنبات كريمة الفلاحة زاكية الإصابة"[9]، وهو ما يؤكده المقري في كتابه "نفح الطيب"[10].

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص85.

2- الإدريسي: المصدر السابق، ص104. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

3- اليعقوبي: المصدر السابق، ص149.

4- ابن خلدون: العبر، ج7، ص77-78.

5- Jacob Oliel : Op Cit, p27.

6- التمنطيطي: درة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام، مخطوط، خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي،كوسام، أدرار، ص5.

7- عز الدين أحمد موسى: النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ، دار الشروق، بيروت، 1983، ص59.

8- الزهري: كتاب الجغرافيا، تح محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص113.

9- يحيى بن خلدون: بغية الرواد في ذكر ملوك من بني عبد الواد، تح عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، ص90.

10- المقري: نفح الطيب، ج7، المصدر السابق، ص135.

أما القبائل الزناتية التي تقطن قرب تيهرت فقد اشتهرت بمخازن عديدة للمياه[1]، خاصة وأنها إقليم أحدقت به الأنهار والتفت حوله الأشجار ونبعت فيه الأعين[2]، وهو ما يؤكده البكري خلال القرن 5هـ/11م[3]، كما كانت جراوة تحتوي على الآبار العذبة وبها بئر لا تنزح (لا ينضب ماؤها)[4]، ويصف ابن سعيد مضارب زنّاتة جنوب المسيلة أنّ بها "ميّاها تنبع على وجه الأرض فيصعد الماء كالسهم إلى أمد طويل ويسيح في المزارع"[5]، ونظرا لكثرة المياه والسواقي الزناتية بجنوب المسيلة أدى بالزناتيين إلى تسمية كل ساقية باسم زعيم القبيلة مثل ساقية ابن خزر والتي تسمى أيضا إزمرين[6]، وكانت ورجلان "بلاد نخل ومحمصات ومياه تنبع"[7]، حيث يذكر الوسياني أن الزناتيين بورجلان "حفروا الآبار في المناطق الداخية في الصحراء"[8]، ودون شك أنّ هذه عوامل تساعد على تحريك التجارة وتفعيل نشاطها.

وقد تحدثت كتب النوازل الفقهية حول أهمية البئر في سقي الدواب على سبيل المثال صاحب كتاب "النوادر والزيادات" قوله: "روي مالك أن (ص) قال: "لايمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ" وقال مالك في معنى ذلك في آبار الماشية[9]، وتشيد الأمثال الشعبية بأهمية البئر حتى اعتبرت المصدر الأول في الرزق وقيل: "الرزق فالبير"[10].

ومهما يكن من أمر يبقى العامل الجغرافي مهم في تنشيط الحركة التجارية خاصة التضاريس والمناخ والشبكة المائية فبدونها تتقهر التجارة وتضعف وربما يؤدي بها الأمر إلى الإندثار، ومثلما كان العامل الجغرافي مهم في تفعيل النشاط التجاري؛ إلا أنه لا يكتمل دون توفر العامل البشري.

1- بلهواري: المرجع السابق، ص15.

2- المقديسي: المصدر السابق، ص228.

3- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص218.

4- ابن حوقل: المصدر السابق، ص84.

5- ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص126.

6- ابن حوقل: المصدر السابق، ص65.

7- ابن سعيد: المصدر السابق، ص126.

8- الوسياني: سير الوسياني، ج1، المصدر السابق، ص92.

9- ابن أبي زيد القيرواني: النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تح محمد الأمين بوخبزة، ج11، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ص5.

10- الزجالي: أمثال العوام في الأندلس، ج2، تح محمد بنشريفة، فاس، 1975، ص118.

المبحث الثالث: العوامل البشرية

1. موقف الأمراء الزناتيون من التجارة

كان موقف الزناتيين من التجارة في بداية أمرهم موقفا تعسفيا وذلك منذ عهد جدهم الأكبر صولات بن وازمار، بسب كثرة الضرائب التي كانوا يفرضونها على القوافل التجارية إذ "كانوا يفرضون ضرائب كبيرة ومتنوعة[1]"، وأكثر من ذلك كل إمارة كانت تفرض ما تشاء من الضرائب على التجار، فضلا عن حقوق المرور والأتعاب التي كانوا يفرضونها نظير حماية القوافل التجارية[2]، وفي عهد حفص بن خزر المغراوي اشتدت الضرائب على القوافل التجارية "حتى أصبح ذا ملك ومال بسبب تلك الضرائب التي كان يفرضها على التجار[3].

يذكر ابن خلدون أن سبب المبالغة الكبيرة في الضرائب التي فرضها الزناتيون هو زيادة ثروة القبيلة، خاصة وأنهم أصدروا بيانا يمنع فيه تصدير المؤن الغذائية والمواد الحربية، وقد تأسف ابن خلدون كثيرا على هذه الطريقة "إذ تسبب الأذى لرعاياهم الذين يسعون للربح المشروع[4]، ومن الطبيعي أن يبحث الزناتيون عن مصدر مالي من أجل تموين وبناء مشروعهم المتمثل في الإنتقال من القبيلة إلى مصاف الدولة أو الإمارة، خاصة وأن نهاية القرن 2هـ/7م شهد المغرب ميلاد الكيانات السياسية، وأصبح تشكيل الدولة أو الإمارة أمرا لا خيار عنه من أجل صد التحديات الخارجية، حيث تذكر الروايات التاريخية أن سبب عدم إحكام الزناتيين سيطرتهم على مدينة تيهرت أثناء الصراع الزناتي الفاطمي هو التشتت والعداوة اللذان طالا فرعي مغراوة وبني يفرن[5].

غير أنه في عهد محمد بن خزر بن حفص بدأت الحركة التجارية تعرف نشاطا في القبيلة أكثر من أي وقت مضى، فخُففت الأعباء الضريبية وازدهرت التجارة الخارجية بسبب انفتاح ابن خزر على التجارة الخارجية على الأندلس في عهد أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله[6]، وربما مما زاد في هذا الإنفتاح هو الخطر الشيعي الفاطمي الذي يهدد المغرب الأوسط خاصة زنّاتة التي شقت عصى الخلاف

1- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص128.

2- ابن حوقل: المصدر السابق، ص94.

3- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص358.

4- ابن خلدون: المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص102.

5- ابن خلدون: العبر، ج7، ص54.

6- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص358.

عنها[1]، ويذكر ابن عذارى أنه لما ثار الزناتيون على والي تيهرت "حميد بن دواس بن صولات اللهيصي" سنة 296هـ/909م بقيادة محمد بن خزر المغراوي أصبحت زنّاتة تتحكم في تجارة المنطقة[2]، وإن كان ابن عذارى يذكر تلميحا أن الصراع الفاطمي الزناتي في المغرب الأوسط كان سببه تجاريا ينطوي تحت غطاء مذهبي من أجل جمع الأموال ونقل الخلافة الفاطمية إلى مصر[3].

ومهما يكن من أمر فقد زاد هذا الإزدهار في عهد محمد بن الخير المغراوي أحد أكبر ملوك زنّاتة حيث كان "أشجعهم عندا وأكثرهم جمعا وأشدهم إخلاصا ومحبة لبني أمية"[4].

وانتعش هذا النشاط التجاري في عهد الأمير زيري بن عطية المغراوي حيث ملك هنين ووهران وونشريس وشلف وكان أكثر الأمراء الزناتيين حرصا على ضمان سير الحركة التجارية وذلك بتأمين مسالكها وتحريرها من القيود المفروضة، ومن المبادرات التي اتخذها من أجل تشجيع الحركة التجارية هو تجديد بناء الأسواق إن أصابها حريق أو تخريب من جراء الحرب وبناء أسواق جديدة إذ اقتضت الضرورة ذلك[5].

ويذكر الوسياني أحد أكبر التجار الزناتيين في عهد زيري بن عطية شكّل ثروة مالية كبيرة من جراء التجارة وهو تملي الوسياني[6]، حيث سافر إلى "تادمكت" ونال من تجارته ربحا وافرا بسبب أخلاقه وحسن كرمه، وصار يبعث منها كل سنة عشرة أكياس كل كيس فيه خمسمائة دينار من جلود البقر مكتوب على كل كيس: هذا مال الله؛ ليوزعها على فقراء المسلمين[7].

غير أن زيري بن عطية نقل عاصمة زنّاتة من المغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى سنة 381هـ/991م، ويذكر ابن أبي زرع أن سبب انتقالها إلى فاس هو الوجود الفاطمي الذي استهدف المراكز التجارية الزناتية وبالتالي تحولت من دور الخفارة إلى دور الحامية العسكرية[8].

1- لقبال: دور كتامة، المرجع السابق، ص339.

2- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص155.

3- نفسه، ص153.

4- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص360.

5- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص111.

6- تملي الوسياني: من بني واسين أحد بطون زناتة من أهل القصور بالجريد، كان حي حوالي 380هـ/990م، عالم وتاجر سخي من أهل القصور بورجلان، أخذ العلم عن أبي خزر بن يغلا بن زلتاف الزناتي (ت380هـ/990م. الوسياني: سير الوسياني، ج1، المصدر السابق، ص96.

7- الوسياني: سير الوسياني، ج1، المصدر السابق، ص96.

8- نفسه، ص217.

منذ رحيل زيري بن عطية إلى فاس مع نهاية القرن 4هـ/10م انتعشت التجارة الزناتية بسبب تخليهم عن تجارة القوافل وانطلقوا إلى المناطق البعيدة بحثا عن الأرباح، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: "وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحا"[1].

وبما أنّ قبيلة زنّاتة وبحكم موقعها الجغرافي المتميز تمكّنت من أن تسيطر على معظم الطرق التجارية الغربية للمغرب الأوسط، وكان لزاما عليها أن تؤمن هذه الطرق إذا ما أرادت أن تحقق أرباحا تجارية، وهو ما يتضح جليا في العمل الذي قام به ابن خزر بإنشاء الحاميات العسكرية على الطريق الذي يربط سجلماسة بتيهرت في حروبه ضد الفاطميين[2]، الأمر الذي جعل من ابن أبي زرع يقول: "أن الضغينة تخرج من بلاد نول لمطة حتى تصل برقة وحدها لا ترى من يعارضها ولا من يكلمها"[3].

ومن أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري اتخذ الزناتيون سلسلة من الإجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد تمكنوا من توفير الأمن والإستقرار بعد القضاء على الفتن الداخلية مثل الحرب بين المعز بن عطية المغراوي وتميم بن زيري اليفريني[4]، وبنائهم للفنادق والحمامات خاصة في وهران وتلمسان حيث تنزل مغراوة وبنو يفرن، وكانت هذه الفنادق تؤدي وظيفة مزدوجة تخزين البضائع والسلع وفي الوقت نفسه مكان لإيواء التجار[5]، لقد كان موقف أمراء زناتة من التجارة موقفا واضحا وصريحا وحازما تمثل في جمع الأموال من أجل الإرتقاء بالقبيلة إلى مصاف الدولة والدفاع عن حدودها خاصة في أعقاب الإجتياح الفاطمي لبلاد المغرب.

2. الأثر الاقتصادي لهجرة بني هلال وبني سليم

لعب تجار زنّاتة المغرب الأوسط دور الوسيط التّجاريّ فكانوا همزة وصل بين المغرب الأدنى والأقصى وبلاد السودان، وتحولت هنين إلى مركز تجاري هام يصدر الذهب إلى أوروبا في الوقت الذي تسيطر فيه بنو يفرن ومغراوة على الطريق المؤدي من إفريقية إلى المغرب الأقصى[6].

1- ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص104.

2- بوقاعدة البشير: مرجع سابق، ص164.

3- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص 217.

4- نفسه، ص111.

5- الزهري: المصدر السابق، ص210.

6- عمارة علاّوة: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2008، ص106.

غير أنّه في بداية القرن 5هـ/11م شهد الزحف الهلاليّ لبلاد المغرب الأوسط وبالرغم من أن شيوخ العرب في بداية دخولهم إل المغرب لم يهتموا بالتجارة بل حافظوا على حياة البداوة والترحال إلا أنّهم تسببوا في قطع الطرق وشنّ الغارات على القوافل، نتيجة لذلك تعطّلت الكثير من أسواق المغرب الأوسط بما فيها أسواق زنّاتة، فالإدريسي حينما تكلّم على أسواق بجاية قال: "فالأسواق في المدينة والأرباط خاليّة بإفساد العرب لها"[1]، كما بيّن أضرار العرب بسوق الخميس بقوله: "إلى سوق الخميس وبه المنزل وهذه الأرض كلّها تحوّلها العرب وتضرّوا بأهلها"[2].

وإذا تحدثنا عن المسالك التجارية بالمغرب الأوسط في أعقاب الزّحف الهلاليّ فقد كانت مسرحا لعمليّات قطاع الطّرق سواء تعلّق الأمر بالطرق نحو بلاد السّودان أو نحو بلاد المغربين الأقصى والأدنى، فيكفي الإشارة إلى أنّه من تلمسان إلى فاس كان يستقرّ به لصوص من الأعراب قلّما ينجوا التجار من شرّهم سيّما في فصل الشتاء[3].

وسعت بعض القبائل لإثبات وجودها بفرض الضرائب مثلما فعلت قبيلة "ذوي عبيد الله" حينما فرض مشيختها ضريبة على مدينة هنين بالساحل، فلا يمكن لأحد من التّجار أن يجيز إلى تلمسان إلا بإجارتهم له مقابل ضريبة يقدّمها إليهم[4].

لقد كان موقف أمراء زناتة من التجارة موقفا واضحا وصريحا وحازما تمثل في جمع الأموال من أجل الإرتقاء بالقبيلة إلى مصاف الدولة والدفاع عن حدودها، غير أن الهجرة الهلالية عطلت من الحركة التجارية الزناتية وأصيبت تجارة زناتة بالركود في الكثير من الأحيان، خاصة أثناء قطع المسافات الطويلة الشاقة بواسطة وسائل النقل المختلفة أثناء رحلاتهم التجارية، وعلى ذكر وسائل النقل؛ كان لزاما على زناتة أن يوفّروا وسائل لنقل البضائع والسلع التجارية خاصة وأن معظم رحلاتهم تتمّ بواسطة القوافل التجارية.

1- الإدريسي: المصدر السابق، ص276.

2- نفسه، ص262.

3- أمين كرطالي: الإنعكاسات السياسية والإقتصادية للوجود الهلالي في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني 633-962هـ/1235-1554، مجلة عصور، عدد2، مجلد17، ديسمبر 2018، ص113-114.

4- الميلي: ج2، المرجع السابق، ص187.

المبحث الرابع: وسائل النقل والتنقل ونظم سير القوافل

عدّت وسائل النقل أحد أبرز العوامل المساعدة على النمو التجاري سواء بقبيلة زناتة أو حتى ببقية القبائل والدول الأخرى، ويستوقفنا الحديث هنا عند الوسائل البرية باعتبار زناتة قوم ضواغن يألفون حياة النجعة والترحال، ولعل الإبل والخيول هي الوسيلة الأساسية لسير القوافل التجارية وقطع المسافات الطويلة والطرق البعيدة ثم تأتي البغال والحمير في قطع المسافات القصيرة والمسالك الصعبة، هذه القوافل تحتكم لنظام سير معين وذلك بعد تجهيزها وجعلها قادرة على تحمل مشقّة السفر.

1. وسائل النقــل:

يمكن القول ودون أدنى مبالغة أن زنّاتة قبيلة برية في ميدان النقل إذ استخدموا المواشي والدواب وتعزز الأمثال الشعبية وقتئذ أهمية استعمال وسائل النقل من هذه الأمثال: "الركوب عزّ ولو كان على معز" و"الركوب على الخنافس ولا المشي على الطنافس"[1]، فوفرة الدواب وتنوعها وتحسين تربيتها ونسلها تعتبر أساس التقدم في ميدان النقل البري في العصر الوسيط ومن أهم الحيوانات التي استخدمتها زناتة لهذا الغرض[2].

1. 1. الإبل:

تعد الجمال الزناتية أحد أهم أنواع الجمال في المغرب الأوسط كما ذكرها الإدريسي "ولهم عادية لا تؤمن"[3]، وتحدثت المصادر الوسيطية عن أصناف من الجمال معتمدة في ذلك ميزتها الفيزيولوجية وعلى دورها في الحياة الإقتصادية ومن تلك الأصناف يمكن حصر أربعة أنواع:

-الإبل الصالحة للنقل وحمل الأثقال والسير عبر مسافات قصيرة: وهي إبل تتميز ببدانة وضخامة أجسامها وببطء حركتها، وتعيش في المناطق الرطبية نسبيا[4].

- الجمال الصالحة لقطع مسافات وحمل أثقال متوسطة: وهي مثل النوع الأول لكنها أكثر خفة وقدرة على التحمل وجسمها أقل ضخامة[5].

1- الزجالي: ج2، المصدر السابق، ص29.

2- طويل محمد: النقل والتنقل في المغرب في العصر الوسيط، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997، ص90.

3- الإدريسي: المصدر السابق، ص257.

4- الوزان: ج1، المصدر السابق، ص259.

5-كاربخال: ج1، المصدر السابق، ص71.

- الإبل المعدة للركوب والسباق والصيد والنقل السريع: وهي نحيفة الجسم طويلة السيقان ويتم إعدادها وتدريبها بعناية حسب الحاجة إليها[1].

- الإبل الصالحة للحرب والقتال: شبيهة بالأنواع الأخرى من حيث البدانة وسرعة الحركة لكنها تدرب تدريبا خاصا حتى لا تنفر أمام الخيول وضجيج المعارك[2].

استخدمت الإبل منذ القدم في عدة أنشطة فهي تقوم بما تقوم به الدواب والمواشي الأخرى لكنها تتفوق عليها في كونها صالحة للركوب والحرب والنقل وحمل الأثقال والسباق وتحمل مشقّة الصحراء، وقد أسهمت إسهاما أساسيا في معيشة سكان صحراء زنّاتة وساعدتهم على النقل والترحال والبحث عن الماء والمرعى[3].

كما لعبت الإبل دورا كبيرا في التجارة والتبادل الداخلي، فعليها كانت تحمل البضائع والأثقال وتنقل الحبوب والمنتجات الفلاحية الأخرى ومواد صلبة ومواد البناء وفي ذلك من الأشياء التي لا تقدر على حملها حيوانات أخرى، حيث يذكر الإدريسي أنه كان للتاجر "المائة جمل والسبعون والثمانون جملا كلها موقرة"[4] وكانت تلعب دور القطار في تجميع السلع والبضائع والأمتعة المتنوعة في المراعي قصد تصديرها[5].

والجمل وسيلة الربط والإتصال في المسافات البعيدة المدى سواء تعلق الأمر بنقل البضائع والسلع أو نقل الأشخاص، فهو الوسيلة الملائمة ويكاد ينفرد بهذه الميزة، فعلى سبيل المثال كان الذهاب إلى الحج أو السودان يتم خلال العصر الوسيط عن طريق الجمال[6]، ومن العادات التي كان الزناتيون يستخدمونها بالجمل أثناء ذهابهم للحج أو التجارة يجلبون ناقة بيضاء مزينة بالحرير والذيباج عليها صندوق مزخرف ومرصع بالجواهر والياقوت بداخله المصحف الشريف وتتقدم هذه الناقة الموكب في

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص97.

2- نفسه، ص98.

3- طويل: المرجع السابق، ص107.

4- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص214.

5- نفسه، ص108.

6- الوزان: ج1، المصدر السابق، ص221.

ترحالها أسوة برسول الله[1] صلى الله عليه وسلم، ويعتبر الجمل الحيوان الملائم لحمل الهودج الذي يضم النساء سواء في الأسفار أو التنقلات الداخلية[2].

1. 2. الخيول:

تمتاز الخيول عن الجمل بالسرعة إلا أنها لا تستطيع تحمل مشاق السفر[3]، ومن بين أهم مناطق تربيتها جبال مغراوة[4] والأوراس، فلما حاصر أبو المهاجر دينار الأوراس(باغايا) سنة58هـ/678م غنم منهم خيلا كثيرا، لم ير المسلمون أصلب ولا أسرع منها[5]، وأعجب الحميري بخيل وفروسية زنّاتة فيقول: "جبل أوراس موطن زنّاتة عرفت بفروسيتها واهتمامها بتربيته وتوجد بتلمسان موطن زنّاتة سوقا لبيع الخيل نسبت لبني راشد الزناتيين كان لها فضل على سائر الخيل"[6]، ومن المعروف أن الخيول لا تتحمل الطبيعة الجبلية في فصل الشتاء فكان الزناتيون يرسلونها إلى المراعي السهلية الدافئة والمروج الدائمة الإخضرار في الشتاء ويرجعونها في فصل الصيف إلى المناطق الجبلية الدافئة[7].

كان الزناتيون بمثابة إتحاد بربري يستقطب العديد من الفروع كمغراوة ومكناسة وبني يفرن وبني مرين وبني برزال ويتكون في معظمه من قبائل بدوية وشبه بدوية منتجعة، وكانوا يعيشون في مناطق السهوب المتاخمة للصحراء وفي النجود العليا باعتبار أغلبية الزناتيين المقيمين في هذه المناطق رعاة، كانوا يمتلكون الدواب وسيما الخيول التي يبدو أنها شكلت أساس قوتهم وثرائهم[8]، ويبرر هذا القول ابن بسام الشنتريني "لا يقتل الأعداء إلا بهم ولا تعمر الأرض إلا بجوارهم"[9] فيما لم تمتلك القبائل البربرية الأخرى سوى القليل من الخيول[10].

1- ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة (تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين)، تح عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1987، ص440.

2- طويل: المرجع السابق، ص111.

3- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص214.

4- طويل: المرجع السابق، ص93.

5- الرقيق: تاريخ إفريقية والمغرب، تح وتق المنجي الكعبي، تونس، 1969، ص41. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص45.

6- الحموي: معجم البلدان، ج2، ص408.

7- طويل: المرجع السابق، ص93.

8- أنسين كاريون: البربر الزناتيون، مجلة خيل وفرسان، عدد خاص، الرباط، 30 يناير2004، ص23.

9- ابن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تح إحسان عباس، الدر العربية، تونس، 1975، مج1، ص21.

10- أنسين كاريون: المرجع السابق، ص23.

وتتفق كل المصادر الوسيطية على أن الزناتيين كانوا بشهادة حلفائهم وأعدائهم على السواء، فرسانا لا يشق لهم غبار بارعين في ركوب الخيل يجمعون بين الخفة والصبر "ولهم عادية لا تؤمن"[1]، وتعزز الأمثال الشعبية ذلك "لا حر إلا زناتي ولا فرس إلا مكلاتي"[2]، فبحكم تعودهم في حياتهم اليومية البدوية أو شبه البدوية على قطع مسافات طويلة فصار ركوب الخيل سلوكا متأصلا فيهم، مما أدى مع مرور الأيام إلى نوع من الإتحاد الوثيق والتآلف المكين بينهم وبين مطاياهم، مما سهل عليهم المبادلات التجارية بينهم وبين مختلف القبائل[3].

1. 3. البغال:

استخدم الزناتيون البغال في نقل الأثقال، كما استخدمت في الركوب والأسفار في المناطق الوعرة والمرتفعات وهو الحيوان المستعمل بكثرة في التنقل داخل المدن لقضاء الحاجيات والأغراض اليومية، وهو أيضا الحيوان المعول عليه في نقل سكان الجبال ونقل بضائهم وأمتعتهم[4].

وتأتي البغال في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية والإستغلال بعد الخيل والإبل، وقد فاقتها أحيانا في بعض الخدمات نظرا لمتانتها وصلابتها، وقد كانت البغال من أبرز الدواب التي ترتكز عليها قوة القبيلة الزناتية أثناء تحركاتها، كما لعبت البغال دورا كبيرا في النقل والأشغال الفلاحية وجر العربات[5].

والظاهر أن تجار زنّاتة لم يكونوا على عهد بالبغال إلا في بداية القرن 4هـ/9م لأن المصادر لا تتحدث عن امتلاك البغال وتربيتها واستغلالها إلا بعد ظهور الدولة المرابطية والموحدية ودخول الأندلس، حيث بدأ التأليف في ميدان الفلاحة والبيطرة وكان قد ازدهر في الأندلس خلال هذه الفترة[6].

وعلى أية حال؛ استخدمت البغال في حالة السلم والحرب إذ يعول عليها في نقل الأمتعة والأسلحة وصناديق الأموال وغيرها من الأثقال وخيام شيوخ القبائل الزناتية، واعتبر ركوب البغال الفارهة في العصر الوسيط أبهة فهو يدل على مرتبة إجتماعية متميزة إذ لم يكن باستطاعة الإنسان العادي اقتناءها لغلاء ثمنها، فكان الأعيان من القبائل يركبونها في تنقلاتهم القصيرة وبين أيديهم العبيد

1- الإدريسي: المصدر السابق، ص257.

2- الزجالي: ج1، المصدر السابق، ص207.

3-أنسين كاريون: المرجع السابق، ص24.

4- نفسه، ص111.

5- ابن عذارى: ج2، المصدر السابق، ص18.

6- نفسه، ص18.

المتأهبين للخدمة[1]، حتى ظهرت أمثال شعبية تمجد البغال لدى الزناتيين منها "البغل المسمر والعبد المشمر"[2].

1. 4. الحميـر:

تعد الحمير من أكثر الدواب أهمية سواء في العصر الوسيط أو العصر الراهن لتعدد استخداماتها وجرها وقلة تكاليفها ورخصها، وقد استخدمها الزناتيون للركوب والنقل والأشغال الفلاحية والسقي، فهي الحيوان الأليف الصالح لكل زمان ومكان ولكل الأشغال[3]، ولكن بالرغم من تعدد منافعها فإنها محتقرة من قبل الإنسان دون أن يكون لذلك مبرر أو سبب بيّن، فالحمار يضرب به المثل في الغباء وعدم الفهم وغير ذلك من الصفات القبيحة والنعوت الشنيعة[4]، وربما يعود ذلك لذكره مذموما في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[5]، كما أن صوت الحمار هو الصوت الوحيد الذي خلقه الله ثم استنكره ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[6].

ومهما يكن من أمر فقد استخدم الزناتييون الحمير بكثرة في حياتهم اليومية للركوب ونقل البضائع واستعملت بكثرة في الأشغال الفلاحية (الحرث، الدرس، نقل المحاصيل والسقي والنواعير) واستخراج المعدن ونقله، واستخدمه الصيادون في نقل الأسماك والشباك[7].

وامتد استخدامها للنشاط التجاري فقد استخدمها تجار الدباغة في نقل الجلود المدبوغة، ونقل ما يحتاجه تجار الصناعة من مواد خام، وقد قدم لنا الحسن الوزان خارطة جغرافية تقريبية للتوزيع الجغرافي للحمير في المغرب[8].

وقد تعددت أنواع الحمير ومجالات استخدامها من قبل الزناتيين إلا أن المصادر الوسيطية لا تذكر لنا إلا نوعين من الحمير في المغرب الأوسط، وهي الحمير الكبيرة الضخمة الشبيهة بالبغال وهي في

1- طويل: المرجع السابق، ص115.
2- الزجالي: ج2، المصدر السابق، ص107.
3- الوزان: ج1، المصدر السابق، ص76.
4- طويل: المرجع السابق، ص116.
5- القرآن الكريم: سورة الجمعة، الآية 05.
6- القرآن الكريم: سورة لقمان، الآية 18.
7- الوزان: ج1، المصدر السابق، ص77.
8- نفسه، ص77.

غالب الأحيان متأصلة من الحمير المصرية، أما النوع الثاني فهي الحمير الصغيرة الحجم وهي ولا شك النوع المحلي الجبلي، ورغم صغر حجمها أعجب بها الحسن الوزان وبسرعتها وتسلقها للمسالك الجبلية[1].

كانت هذه مجموعة من الوسائل التي استخدمها الزناتيون في النقل وفي حمل الأثقال والسفر وخاصة في الأغراض التجارية سواء كانت التجارة الداخلية بين مدن وقبائل المغرب الأوسط أو في التجارة الخارجية مما ساعد في تفعيل الحركة التجارية وتنشيط الأسواق، وهذه الوسائل تعد أكثر من ضرورية في النشاط التجاري، غير أن هذه الدواب لا تتحمل مشقة النقل خاصة المسافات الطويلة في الصحاري والقفار وحتى في المسالك الجبلية الوعرة، مما دفع بالزنايين إلى تجهيز هذه الدواب.

2. تجهيـز الدواب

استخدم الزناتيون مجموعة من الوسائل من أجل تجهيز الدواب وجعلها قادرة على تحمل مشقة السفر والنقل وسرعة الدابة ومن أهم هذه الوسائل:

2. 1. الحذوة: هي بمثابة الحداء للدواب تصنع من حديد مطرق على مقاس الحوافر فهي تعد بحق ثورة في مجال النقل، فلا الخيول ولا الدواب تستطيع السير إذا تآكلت حوافرها، إما بسبب خشونة السطح أو لشدة الحرارة في المناطق الصحراوية والمتاخمة لها، أو لكثرة استعمال الدابة لغياب دواب بديلة يتم التناوب عليها، لذلك كانت المسافة المقطوعة على الظهر تتناسب وحالة حوافر الدابة إضافة إلى ذلك فإن استعمال الحذوة تزيد من سرعة الدابة[2].

2. 2. اللـجم والإقتاب: الإقتاب يقصد به مجموعة من الحبال والأحزمة الجلدية المستعملة في قيادة الإبل وشدة الإحمال عليها، وتعتبر صناعتها والتخصص فيها أمرا مساعدا في تقدم النقل والتنقل، خاصة وأن الإبل صعبة الإنقياد والركوب، أما اللجم فيتكون بالأساس من قضيب حديدي يوضع بشكل أفقي في مؤخرة الدابة وتربط إلى طرفيه أحزمة الجلد أو الحبال التي منها يقود الراكب، والإقتاب تختلف عن اللجم في كونها سطحية الإستعمال[3].

1- نفسه، ص71.

2 - الوزان: ج1، المصدر السابق، ص71.

3- طويل: المرجع السابق، ص123.

2. 3. الركاب والمهماز: الركاب هو ما يضع عليه الراكب رجليه ليتمطى الدابة، ويعتبر صنع الركاب قفزة نوعية في تطوير النقل، وقد عرفت بعض القبائل الزناتية دكاكين في صناعة الركابات بل وجدت دكاكين مختصة في نوع معين منها، أما المهماز أو المنغاز فهو بسيط إلا أنه مفيد كثيرا في زيادة السرعة، حيث يتكون من عود أحد طرفيه مديب وبه يتم ضرب الدابة[1].

2. 4. السروج –البرادع: هذه الأدات تقوم بدور مزدوج؛ هي المحافظة على الدابة وإراحة الراكب، وصناعتها من أهم الصناعات أهمية وقيمة، غير أن البرادع أكثر أهمية من السروج لتعدد وظائفها، إضافة إلى الركوب عليها يثبت الأحمال[2].

2. 5. القيد–الكبل– العقال: رغم بساطة هذه الأدوات فإن دورها كبير في الحفاظ على الدابة وقد جاء في الأثر قوله (ص) "أعقلها وتوكل على الله"[3]، وتختلف طريقة ربط الدابة وعقالها من مكان لآخر ومن دابة إلى دابة أخرى، وقد ساهمت القيود الحديثة والكبل ذات المفتاح في حل مشكل كبير ظهر مع بداية التدهور السياسي والأمني لقبيلة زنّاتة وهو سرقة الدواب بعد أن غلا ثمنها وأصبح امتلاكها يعد استثمارا كبيرا يجب حراسته والحفاظ عليه[4].

كانت هذه وسائل النقل التي استخدمها الزناتيون في أسفارهم وفي تجارتهم الداخلية والخارجية، وما كان يلزمها من تجهيزات ومعدات للسفر خاصة في المسافات الطويلة والتي تقطعها القوافل التجارية الزناتية العابرة للصحراء، وعلى ذكر القوافل التجارية؛ فيا ترى كيف كان الزناتيون ينضمون القافلة التجارية خاصة في الصحاري والقفار؟.

3. نظـم سير القوافل التجارية الزناتيـة

لم يكن تنظيم القافلة بالأمر الهين فقد كان متوقفا على شجاعة وزعامة الرحالين بالدرجة الأولى، ولعل أهم سمات أصحاب القافلة الصمود، لأنهم يمضون كل الوقت في مراقبة الطريق تفاديا

1- الإدريسي: المصدر السابق، ص224. الحميري: المصدر السابق، ص584.

2- الوزان: ج1، المصدر السابق، ص188.

3- الترمذي: سنن الترمذي، ج5، تح وشرح شركة مكتبة ومطبعة الحلبي، كتاب صفة القيامة –باب 60-، حديث رقم2517، ط2، 1970، ص668.

4- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص261.

لهجوم قطاع الطرق ويتحملون الحرارة المفرطة بالنهار والبرودة القاسية بالليل إضافة إلى العطش ومشقة البحث عن الآبار[1].

وإذا كانت الشجاعة والصبر يقويان من عزيمة المسافرين ويساعدانهم عل النجاح في رحلتهم، فإن وضع تصميم الوظائف وتكليفها داخل القافلة يقوم بها أناس معينين يشكّلون الركن الثاني الذي ترتكز عليه القافلة لتحقيق ذلك النجاح وعلى رأس هذه الوضائف:

3. 1. رئيس القافلة: إسمه باللهجة الزناتية "إقديم" أي المقدم، كان بمثابة القائد للجميع وكانت سلطته مطلقة وهو الذي يكتري أدلاء القافلة ويسمي الواحد منهم بالتكشيف أي الدلالة أو الدليل والذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث أهمية سير القافلة[2]، فما هي الصفات المتوفرة في الدليل؟ وفيما تتمثل المهام المنوطة إليه؟

3. 2. الدليل[3]: من بين العناصر التي تكون مع القافلة إلى جانب قائدها والتجار والرحالة يوجد الدليل أو المرشد أو التكشيف أو الخبير، ولعلها أسماء متعددة لشخص واحد حيث يقوم بتوجيه وإرشاد القافلة التجارية من مركز تجاري إلى آخر، ولعل مصطلح الدليل يكون الصفة التي تتلاءم وهذه الوظيفة[4].

وظيفته في غاية الأهمية تتوقف حياة ومصير القافلة عليه لهذا يجب أن تتوفر فيه عدة صفات، فعليه أن يكون واسع المعرفة بالطريق الذي يسلكونه وعلى معرفة مبدئية بالطب حتى يكون في خدمة مَنْ مرض مِنَ المسافرين، بل وتكون له معرفة بالقضاء والقانون حتى يحكم بين المتخاصمين في حالة حدوث انزلاقات بين أفراد القافلة، والأكثر من كل ذلك يعد المسؤول الأول إذا تعلق الأمر بالمفاوضات مع

1- ماجدة كريمي: تجارة القوافل-أثار وبصمات حول تاريخ دول المغرب الوسيط-، دار الجسور، وجدة، ط1، 1996، ص11.

2- محمد أمراني علوي: سجلماسة وتأثير التجارة في العهد المريني، مطبعة أنقرة، فاس، 2015، ص68.

3- إن مسألة إختيار الدليل لا تعود للمسافر بل للأعراف المنظمة للمهنة، فتوات كان لها احتكار هذه المهنة في المحاور العابرة لأراضيها وفي المسالك والسبل العابرة لمجالات قبائل أخرى، قد يشرط بعضها أن يكون الدليل منها خاصة عندما تكون هذه القبائل في توافق مع جيرانها أو لا تربطها بها إتفاقيات أو تحالفات أو أعراف، ويجد هذ=ا =الموقف مبرره في كون القبيلة تريد الإستفادة من المسالك المارة بها، ولتتعرف على حركة السير والبضائع ويلتقط بواسطة الدليل المعلومات والأخبار التي تستثمرها عند الحاجة ومن جهة أخرى الدليل المحلي اكثر دراية بالمنطقة من غيره.علوي: المرجع السابق، ص75-76.

4- نفسه، ص68.

القبائل التي تعتري طريقهم[1] لدا يجب أن تكون له خبرة دبلوماسية تمكنه من التفاهم والتواصل والتفاوض[2].

ويصفه الباحث "Daumas" بالشجاعة والذكاء، بالنجوم يستعين على تحديد اتجاهه وبحدسه وبخبرته المكتسبة يهتدي للآبار والمراعي التي يمكن استغلالها، وبحنكته يتلافى أحطار القبائل ببعض الممرات وإلى جانب كل هذا نجده ملما بكل الأدوية خاصة لسع الحيات وعضات العقارب[3]، ويذكر ابن حوقل أوصاف الدليل " المعرفة بأوضاع البر وأشكاله والهدايه فيه والدلالة على مياهه بصفة المذاكرة وله الحس الذي لا يدانيه في الدلالة"[4]، وحتى لا تتيه القوافل بين مسالك الصحراء كان التجار يرسلون الدليل لإستباق القافلة لمدينة من المدن حاملا معه رسائل التجار ليخرجوا إليهم بالماء[5].

ولعل صفات الدليل تكون سبيل أمن وأمان القافلة، لذلك نجد أن أصحاب هذه الصفات معروفين لدى التجار لكثرة ترددهم على التجارة بالمدينة، وهذا ما يعطي نوعا من إستمرارية المهنة لدى أصحاب هذه الصفات رغم وجد بعض الحالات الإستثنائية أو كما سماهم ابن بطوطة مبتدئي المهنة "ورأيت من العجائب أن الدليل الذي كان لنا هو أعور العين الواحدة مريض الثانية وهو أعرف الناس بالطريق"[6]

وقد كان اختيار صاحب هذه الوظيفة من الزناتيين الذين ينتسبون لبطون ورجلان حتى إقليم توات لأنهم أعلم الناس بخبايا الطرق الصحراوية ونظام سير القوافل إضافة إلى سيطرتهم على الطريق التجاري الذي يربط توات بسجلماسة حتى أننا نجد ابن بطوطة يعتز بهم كثيرا[7]، ونستشف ذلك أيضا من خلال كلام ابن خلدون أثناء حديثه على الطريق الرابط بين بلاد المغرب وبلاد السودان "السفارة المجهلة لا يهتدي فيها السبيل أو لا يمر الوارد إلا بالدليل الخبير من الملثمين الظواعن بذلك القفر، يستأجره التجار على الدربة بهم فيها بأوفر الشروط"[8].

1- ماجدة كريمي: المرجع السابق، ص12.

2- علوي: المرجع السابق، ص71.

3- Daumas : Le grand désert ou itinéraire d'une caravane du Sahara au pays des negers, paris ; 1849 ; p23 .

4- ابن حوقل: المصدر السابق، ص98.

5- ابن بطوطة: المصدر السابق، ص675.

6- نفسه، ص775.

7- نفسه، ص774.

8- ابن خلدون: العبر، ج7، ص77.

وفي المقابل فإنّ هذه الخدمات التي يقدمها الدليل لأصحاب القافلة كان من الطبيعي أن ينال على إثرها أجرا محترما ويتقاضى تقريبا مائة مثقال من الذهب[1]، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الدليل غالبا ما يطلب أجرة مرتفعة مقابل خدماته، ويبقى الثمن خاضعا لتقلبات الظروف وعادة ما تختلف أجرته باختلاف الطرق واختلاف حجم القوافل وأيضا باختلاف أوقات السفر أو الفصول والظروف المحيطة بالرحلة وكذلك حسب البضائع والسلع المحمولة، فالمسافر المستعجل مثلا قد يضطر لتأجير دليل خاص [2]، وغالبا ما يكون الإتفاق مع الدليل موضوع عقد مكتوب أو شفوي وقد يتم استئجار أدلاء لمسافة معينة ويتم استبدالهم بعدها أو كلما دعت الضرورة لذلك[3].

غير أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يتيه الديل أو يموت في الطريق فلا يعلم أهل المدينة بخبر قدوم القافلة مما يؤدي إلى هلاك كثير من أفرادها عطشا كما يحدث في بعض الأحيان أن تموت إحدى الدواب الحاملة للبضائع أو المخصصة للركوب، فيلجأ التجار إلى أقرب تجمع سكني لشراء بديل لها أو كرائه في حالة تعذر الشراء[4].

إلا أن نجاح صاحب هذه الرحلة لم يكن مؤكدا في كل مرة بل كان مرتبطا بالظروف الطبيعية الصعبة السائدة في الصحراء، أو مسالكها الصعبة الإختيار وربما اعترضت طريق الدليل عواصف رملية فتثلفه عن الطريق الصحيح وتكون العاقبة وخيمة.

3. 3. الترجمان: وظيفته هو الآخر مهمة بالنسبة لنجاح القافلة في مأموريتها خاصة أثناء التجارة مع السودان وعقد مختلف الصفقات، فابن بطوطة لما وصل إلى مدينة "أيوالاتن" ذهب مع غيره من التجار لمقابلة حاكم المدينة فكان أن كلمهم هذا الأخير بترجمان[5].

3. 4. الخدم: يشكلون الركيزة التي يعتمد عليها التجار عند وصولهم لبعض المناطق من بلاد السودان، خاصة الجبال العالية والممرات الضيقة التي لا تستطيع الدواب اختراقها، فهناك يضطر التاجر إلى استعمال الخدم لحمل البضائع ونقلها[6].

1- البكري: المعرب، المصدر السابق، ص149. ابن بطوطة: المصدر السابق، ص774.

2- أنظر. ابن بطوطة، ج2، تقديم عبد الهادي التازي، ص85.

3- علوي: المرجع السابق، ص74.

4- الحسين بولقطيب: المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية، أعمال ندوة التجارة وعلاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 13-02-1989، ص100.

5- ابن بطوطة: المصدر السابق، ص775.

6- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص175.

3. 5. حراس القافلة: وهم مكلفون بحراسة البضائع التي يحملها التجار الزناتيون ومكلفون بحماية التجار أنفسهم إذ كثيرا ما يتعرضون للأذى في رحلاتهم تلك، وعن هؤلاء الحراس قال الحسن الوزان: "وينقلون الخدم زيادة على البضائع والمؤن لساداتهم ولجميع العبيد المسلحين لحراسة التجار"[1].

وقد كانت القافلة تجتاز ظروفا طبيعية صعبة من حرارة مرتفعة وندرة في المياه وحيوانات مفترسة[2]، الأمر الذي دفع بالتجار الزناتيين إلى تحديد أوقات سفر القوافل التجارية، فبداية الرحلة تقتصر على فصلين فقط إما الخريف وإما الشتاء هذا وتمشي القافلة طيلة الليل إلى أن تطلع الشمس حيث تتوقف وتحط الأحمال وتقيد الجمال، ويبحث التجار عن الظلال لاتقاء الحرارة ويمشون على هذه الحال إلى أن يحين العصر[3].

كان انطلاق القافلة محددا بالزمان والمكان، فكل من أراد أن يرافق القافلة عليه أن يذهب إلى مكان معين غالبا لا يبعد على القبيلة بكثير، فإذا كان الموعد المحدد واتخذ الناس كافة استعداداتهم انطلقت القافلة، ويوجد مقدم يتحكم في انطلاقها وسيرها وقد جرت العادة أن يضرب المقدم الطبل معلنا بداية الإنطلاق[4].

أما في ما يخص عدد رحلات الزناتيين خلال العام فتؤكد المصادر الجغرافية أنهم كانوا يقومون برحلة واحدة كل سنة، وفي بعض الأحيان تقام رحلة واحدة خلال سنتين أو ثلاث، ويعود ذلك لقساوة الظروف الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى طول فترة الرحلة حيث أن القافلة بطيئة جدا فالذهاب من ورجلان نحو تمبكتو تمكث فيها القافلة الزناتية ثلاثة أشهر في السير ونفس المدة للعودة أو تزيد عنها يأيام قليلة"[5].

ومن بين الظروف الطبيعية أيضا التي تعرقل سير القوافل هبوب العواصف الرملية "فترى جبالا من الكثبان الرّمليّة في كل مكان ثم تراها قد انتقلت إلى سواه"، ولهذا كان الزناتيون يخترقون الصحراء وهم في خيام مصنوعة من الجلد حتى يختبئون من تلك العواصف الرملية، ولعل من أبشع نتائج العواصف الرملية إتلاف دليل القافلة للمسلك الصائب الذي يجب اتباعه فتتلف بذلك القافلة التجارية[6].

1- نفسه، ص175.

2- نفسه، ص254.

3- ابن حوقل: المصدر السابق، ص100.

4- جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص211.

5 -كريمي: المرجع السابق، ص16.

6- نفسه، ص 16.

وقد يكون الماء عائقا يعرقل سير القافلة، بحيث أن القافلة كثيرا ما تتبع الطريق الأطول على أن تمر بالقرب من الآبار حيث ذكر الإصطخري القافلة "لا تسلك إلا مواضع معروفة"[1] وربما كان يقصد بهذه المواضع بها ماء، وكان التجار الزناتيون يستعملون جمال خاصة لحمل الماء في الأوعية وأخرى لحمل البضائع[2] الأمر الذي جعل من الباحث "دوماس" يقول: "البئر مكان مقدس والماء شيء ثمين ومن هنا صارت أهم عادة للمسافرين، هو عدم تبدير الماء ومن عثر منهم على بئر غطاه بالحشائش أو بجلود الإبل حتى لا تغمره الرمال"[3].

وإلى جانب الظروف الطبيعية تعرضت القافلة لمصاعب أخرى تتمثل في الحيوانات المفترسة والأفاعي والعقارب[4]، إضافة إلى طول مسافة الطريق حيث يعطينا أبو الفدا فكرة عليها "فيخرجون التجار من بلدة يقال لها سجلماسة ويمشون في رمال كالبحر ويكون معهم أدلاء يهتدون بالنجوم وبالجبال في القفار ويحملون معهم الزاد لسنة وشهور"[5]، وكذلك إعتراض قطاع الطرق لطريقها ومن هنا فرضوا الأتاوه على التجار الذين يجتازون تلك الأراضي مقابل ما يقدمونه لهم من مساعدة وحماية[6].

إنّ القراءة المتأنية والفاحصة لهذا المبحث يوقفنا على حقيقة مآدها استعمال زناتة لوسائل النقل البرية ساعدتهم في تنقلاتهم وتنشيط الحركة التجارية، ولأن هذه الوسائل عادة لا تتحمل مشقة الطريق أدخلوا عليها تجهيزات من أجل إراحة الدابة وزيادة سرعتها، وما يستقطب الإنتباه إليه في هذا المقام أنّ نظام سير القافلة الزناتية يتم وفق مجموعة من الإجراءات والوظائف وذلك بحسب الوظيفة التي أسندت لكل خادم في القافلة، وضمانا لراحة التاجر أقام الزناتيون مجموعة من المنشآت التجارية ولعل أبرزها الفنادق.

1- الإصطخري: المصدر السابق، ص73.

2- كاربخال: إفريقيا، ج1، ص49.

3 - Daumas: op cit, p25 .

4- الإدريسي: المصدر السابق، ص16.

5- أبو الفدا: المسالك والممالك، تح مصطفى أبو ضيف أحمد، 1988، ص140.

6- كريمي: المرجع السابق، ص17.

المبحث الخامس: المنشآت التجارية

1. الفنادق والحمّامّات

تعني كلمة فندق الحي الكبير أو المدينة الصغيرة وهو لا يقصد بها الفندق بالمفهوم الحالي[1]، غالبا ما تكون فيه أبنية من عدة طوابق، تخصص الطوابق العليا للسكن في حين الطوابق الأرضية حوانيت، وكانت الفنادق تسمى بأسماء أصحابها أو بأسماء السوق التي تعقد بجوارها، وفي هذا الصدد يقول ابن حوقل: "يقصد كل فندق بما يعلم أنه يغلب على أهله من أنواع التجارة"[2].

وبالرغم من قلة المعلومات على الفنادق الزناتية إلا أنه عرف نظام الفندقة إزدهارا في بلاد المغرب خاصة مع نهاية القرن 7هـ/13م[3]، وقد كانت وظيفة الفندق أنه فضاء تجاري يوفر للتجار ما يحتاجون إليه من سكن وتخزين وأمن، كما كانت الفنادق تعمل كمواقع تقوم فيها الإمارة الزناتية بجمع الضرائب الموظفة على المعاملات التجارية وتنظم توزيع بعض المواد ومراقبة أنشطة التجار[4]، ومنه نلاحظ أن للفندق مجموعة من الوظائف منها:

1- الفندق فضاء تجاري: حيث يشير ابن حوقل أن الفنادق كانت بها فضاءات للإقامة ومراكز للتجار بمختلف أصنافهم وتشير وثائق الجنيزة أن التجار اليهود مثلهم مثل نظرائهم من المسلمين كانوا يقيمون بانتظام في الفنادق[5].

ويذكر البكري حين يتحدث عن المغرب الأوسط أن "بها فنادق وأسواق وحمامات"[6] كما يستعمل ابن حوقل باستمرار جملة فيها "الأسواق والحمامات والفنادق"[7]، ومن الواضح أن شبكة الفنادق والحمامات من المنشآت التي يجب أن تكون بجوار الأسواق التجارية وذلك من أجل إراحة التجار

1- إبراهيم القادري بوتشيش: تاريخ المغرب الإسلامي، قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1994، ص95.

2- ابن حوقل: المصدر السابق، ص73.

3- الإدريسي: المصدر السابق، ص562.

4- أوليفيا ريمي كونستابل: إسكان الغريب في العالم المتوسطي –السكن –التجارة – الرحلة في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2010، ص117.

5- نفسه، ص118.

6- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص56.

7- ابن حوقل: المصدر السابق، ص73.

وغيرهم من المسافرين، فلما حاصر أبو يزيد مخلد بن كيداد الزناتي مدينة القيروان يقال أن الجند قاموا ببناء "الحمامات لتوفير حاجياتهم اليومية طول مدة الحصار"[1].

غير أن التجارة داخل الفنادق كانت تختلف نوعا ما عن التجارة في السوق، فالظاهر أن الأسعار داخل الفندق يمكن أن تكون أعلى مما هي عليه في السوق، غير أننا لم نتوصل في بحثنا عن ممارسة الزناتيين للتجارة داخل الفندق، لكن يبدو أنهم زاولوا نشاطها مع بداية الدولة الزيانية.

غير أنّ هذه الفنادق لم تكن مفتوحة لعوام الناس وهو ما جعل الفقيه التونسي يحي بن عمر يصدر فتوى جاء في فحواها "على صاحب السوق أن يأمر البدويين إذا جاؤوا بالطعام ليبيعوه فلا يتركوه في الدور والفنادق وأن لا يبيعوه في الفندق أو الدور وأن يخرجوه إلى أسواق المسلمين حتى يدركه الضعيف والعجوز ...حتى وإن اعترض البائع على أن ذلك يخفض من سعر بضاعته ويطيل مدة مكوثه في المدينة[2].

ويذكر الدمشقي في كتابه "الإشارة إلى محاسن التجارة" أن أسعار البضائع التي تباع في الفنادق والدور خاصة تختلف عما عليه في الأسواق العامة[3].

ويحدد الباحث "أوليفي ريمي كونستابل" نوعية السلع التي كانت تباع في الفنادق، فيذكر أن الفنادق الفخمة تباع فيها الحرير وفنادق عوام الناس معدة للمواد الغذائية مثل الحبوب والملح والسكر والعسل وغيرها من الحاجيات اليومية[4].

تقوم الفنادق بتوفير الراحة والسكن والطعام للمسافرين والتجار ولأنها كانت تقوم بذلك فإن مداخيلها كانت ضخمة، يذكر الزركشي في كتابه "تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية" "أن فنادق المغرب تذر أرباحا طائلة" ويذكر أحد فنادق المغرب يعرف بفندق الخضروات والملح والبيض ويوفر ذلك دخلا سنويا يقدر ب3000 و1500و1000 دينار"[5].

1- الدرجيني: المصدر السابق، ص101-102.

2- يحي بن عمر: المعيار، ج6، المصدر السابق، ص426.

3- الدمشقي: كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة، دار الطباعة للنشر، ص19.

4- كونستابل: المرجع السابق، ص131.

5- الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966م. ص102.

وكثيرا ما نجد الفنادق في عقود الكراء في حين أنها نادرة في عقود البيع، وهو ما يفيدنا بأنها من ممتلكات الأوقاف والأبنية التي يشملها الوقف يمكن أن تؤجر مقابل وقت معلوم لفترة تتراوح بين السنة والثلاثة سنوات وأنه لا يمكن بيعها إلا بأمر خاص[1].

أما فيما يخص أنواع الفنادق فتذكر المصادر الوسيطية أن هناك نوعين من الفنادق أمّا الأول هي الفنادق الخاصة أو ما تعرف بفنادق السلطة أما الثاني فيعرف بالفنادق الرسمية، وكان عدد فنادق السلطة تفوق عدد الفنادق الرسمية، وتفيد مصادر أخرى أن المنافسة كانت بين السلطة والخواص حول مداخيل الفندق، فقد تعرض أحد قضاة المغرب الأوسط إلى النقد بسبب بنائه للفنادق والحمامات والطواحين والدكاكين واختصاصه بمداخيلها لوحده، وبالتالي اغتصب مداخيل كان يجب أن تكون في بيت مال المسلمين[2].

وبما أن الفنادق كانت من ممتلكات الأوقاف الغالب عليها كراؤها، فإن تكاليف الكراء تتغير في الفترات العصيبة والمجاعة وتتراجع مداخيلها ويجد المستأجرون صعوبة في دفع الأكرية فيعيشون بدون دفع الإيجار ولكن يستحيل تقدير عدد الذين يقيمون في الفندق مجانا بما أنهم لا يوفرون دخلا يسجل في دفاتر الحسابات[3].

وفيما يخص تخطيط الفندق فقد كانت تختلف بحسب اختلاف وظيفة الفندق، فالفنادق المعدة للإقامة الطويلة تحتوي على غرف فردية متصلة بفضاء عام مثل الفناء، كما أن التجهيزات الخاصة بالإنارة والتهوية وبيوت الإستحمام هي أيضا مختلفة، أما الفنادق التجارية كانت تتواجد عادة في الأسفل بها غرف بلا نوافذ أو منافذ التهوية، ومن الواضح أن تلك المنافذ وجدت لحماية البضائع عوضا عن توفير الراحة للناس، أما في الأعلى فتوجد غرف للنوم أفضل إنارة وتهوية لكنها ليست مريحة مثلما هي الحال في الغرف المعدة للإقامة الطويلة[4].

إلا أن الفنادق التجارية كانت أكثر عرضة للمخاطر وفي مقدمتها الحرائق خاصة حينما يكون المبنى مغلقا وبه مواد قابلة للإشتعال، يذكر "كونستابل" "أنه حدث حريق في أحد فنادق المغرب كان

1- كونستابل: المرجع السابق، ص130.

2- نفسه، ص132.

3- نفسه، ص142.

4- ابن جبير: رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، ص254.

ينزل به تجار الزيوت الواردون من تلمسان ووهران"[1] ويبدو أن من بين هؤلاء التجار زناتيين إن لم نقل أغلبهم لأن منطقة وهران وتلمسان ينزلها بنو يفرن والمغراويون وكانوا يقصدون أسواق المغرب بكثرة.

يقوم المنظفون بتنظيف الفنادق، حيث تخضع للنظافة وخاصة المصاريف الصحية وتحتاج للماء الصالح للشرب والطبخ والتنظيف، ففي المدن يوجد الماء خارج المدينة وبإمكان نزلاء الفندق الذهاب إلى أقرب الحمامات لقضاء حوائجهم، أما الفنادق الريفية والتي يصطلح عليها "خانات" فكانت مزودة ببئر أو صهريج[2].

2. الدكاكين والحوانيت:

جاء في لسان العرب أن الدّكان هو لفظ فارسي معرب[3] وهو مكان لبيع السلع بمختلف أنواعها، أما الحانوت فهو يذكر ويؤنت، غير أنه من الأحسن أن يصطلح عليه لفظ الدكان بدل الحانوت لأنّ الحانوت مقترن بالخمّار يعاقر فيه الخمر ويباع، وكانت العرب قديما تسمي بيوت الخمّارين بالحوانيت[4]، وعلى أية حال فهما من أهم المؤسسات التجارية المساعدة على ازدهار الحركة التجارية وذلك لتداول الأموال فيها والعروض بين التجار والوسطاء[5].

تقام الدكاكين في مساحة صغيرة داخل السوق وأمام كل مصطبة يجلس البائع لمساومة المشترين أو الحديث مع الزوار، وهي تلعب أيضا دورا هاما في الحياة الاجتماعية حيث يتبادل فيها الناس الأخبار والمعلومات وكانت تغلق في أوقات الصلاوات، ولعل تزيين الدكاكين والمتاجر بالكتابات الجميلة والخطوط وسجادات جميلة، سيوف، مرصعة، مصابيح زينة وتزيين القماش يزيد من رونقها ويجلب إليها الزبائن والمشترين[6].

وكان هذا النوع من المؤسسات التجارية لا يخلو في زناتة فيذكر البكري أنّ بني واريفن الزناتية بحوض شلف كان يوجد بها حوانيت[7]، ولم يمدنا البكري بعدد تلك الدكاكين ولا أوصافها غير أنه لا يستبعد أن تكون مثل التي كانت موجودة بتلمسان، والتي تتميز بنوع معين من المبيعات حيث يتداول

1- كونستابل: المرجع السابق، ص145.
2- نفسه، ص146.
3- ابن منظور: مج10، ص157.
4- نفسه، مج2، ص62.
5- بصديق عبد الكريم: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، إشراف فاطمة بلهواري، جامعة وهران، 2018/2017، ص108.
6- نفسه، ص108.
7- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص258.

أهل الحوانيت شراء البضائع والسلع من تجار الجملة ثم يبيعونها للعامة مثل الدقيق وغيره مما يحتاجه الفرد الزناتي، كما شملت ورشات الحرف والصناعات مثل الموثقين والكتاب[1].

والجدول التالي يبين أهم الدكاكين التي وجدت بزناتة.

المدينة	موقع الدكان	نوع السلع	صاحب الدكان	الزمن
تلمسان	أسواق العطارين	العطور	عبد الحميد بن أبي الطاهر التونسي	ق7هـ
تلمسان	حانوت بالقيسارية	المصاحف	الشيخ أبو عبد الله الأكبر ابن أبي مرزوق	ق7هـ
تلمسان		الخرط	أبو الحسن يخلف التنسي بن حسين الخرط	ق7هـ
تلمسان		الطرز	اشتغل فيه ابن زكي	ق7هـ
تلمسان		الخياطة	إبراهيم علي الخياط	ق7هـ

(2)

إن القراءة التحليلية السريعة لهذا الجدول يتبين أن كل الدكاكين الزناتية التي وجدت بالمغرب الأوسط انحصرت في تلمسان، ومادام أنّ كتب المناقب والسير قد غفلت عن ذكر إنتماء أغلب تجارها فإنه لا يستبعد أن يكونوا من بطن بني يفرن لتمركز أغلبيتهم بتلمسان، أما الملاحظة الثانية فإن هذه الدكاكين كانت متنوعة ولم تنحصر في سلعة واحدة وهو ما يعكس الإنتعاش التجاري بزناتة في تلك الفترة حتى قيل: "الحانوت هي إن لم تغذِّ تعشِّ"[3].

1- بصديق: المرجع السابق، ص109.

2- نفسه، ص112.

3- الزجالي: ج2، المصدر السابق، ص73.

المبحث السادس: المراكز التجارية الزناتية

لا يمكن استكمال السفر دون التوقف عند المحطات التي أنشئت خصيصا كمركز عبور وكان المسافرون يتزودون منها خاصة بالمياه الصالحة للشرب وبعض الأغراض التي يحتاجونها في سفرهم والتي ربما لا يجدونها في مناطق أخرى، ولم تكن هذه الحواضر على درجة واحدة من الأهمية، ذلك أن بعضها تعدت سمعتها الإطار المحلي لتصل إلى أوروبا والمشرق العربي ومن هذه المدن نذكر:

1. ورجلان:

كانت ورجلان من أهم المراكز التجارية التي تقع على الطريق الذي يربط المغرب الأوسط بالسودان[1]، إذ بدأت تزدهر بها تجارة القوافل مع بداية القرن 3هـ/9م وبعد الإجتياح الفاطمي للمغرب وسقوط الدولة الرستمية، أصبحت ورجلان الملاذ الآمن للتجار الزناتيين الذين كانوا بتيهرت وإنتقل إليها نشاط تيهرت التجاري، فتوسعت أعمالها وهو ما يؤكده البكري أنّ "حصونها أصبحت منيعة وأهلها أغنياء مياسر سفرهم الكثير إلى بلاد السودان"[2].

وظل طريق ورجلان –توات مزدهرا تجاريا بعد القرن 7هـ/13م بالرغم من المشاكل التي أثارتها سدراتة في الجنوب[3] فقد استعادت مكانتها التجارية السابقة وقويت علاقاتها التجارية خاصة مع مملكة صنغاي[4] وانعكس ذلك على سكانها الأثرياء الذين نزلوا بالسودان.

وقد لعبت ورجلان دورا كبيرا في المبادلات التجارية إذ أصبحت محطات إنطلاق للتجار الزناتيين المتجهين جنوبا، كما مثلت الجسر الأول للتبادل التجاري والثقافي بين بلاد السودان وبلاد المغرب الأوسط[5]، فضلا على اتصال قبائل السودان الغربي مع الزناتيين خاصة وأن الأسس الأولى والمباشرة لهذا الإتصال هي التجارة وتبادل المنوجات والبضائع[6].

1- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص81.

2- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص182.

3- عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، ص581.

4- صنغاي: هي المملكة التي قامت في وسط حوض النيجر وكانت مملكة كوكو (جاو) هي أساس الأول للتوسع وقد كتبت سنغاية–وسنغى–.

5- زبادية عبد القادر: الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقية الغربية وجنوب الصحراء، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص141.

6- نفسه، ص142.

وساهمت ورجلان مساهمة عظيمة في استمرار التواصل التجاري في العصر الوسيط، وظل دورها الإيجابي بارزا حتى القرن 10هـ/16م حيث نجدها تشكل محورا واحدا ومركزا رئيسيا لتجارة السودان ومحطة أخرى لطريق الحج ومنطلقا سهلا للتوغل في عمق الصحراء[1]، "فالطريق الرئيسي الذي أعطى لورقلة أهمية خاصة والذي يعرف بطريق الواحات والقصور، كان ينطلق من تافلالت نحو غدامس ويتفرع من ورقلة وتوغرت إلى كل من تماسين والقليعة والأغواط والزيبان، وهناك طريق آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو طريق الذهب الذي يمر بورقلة"[2].

2 . تلمسان[3]:

حظيت تلمسان باهتمام جغرافي في العصر الوسيط فخصصوا لها حيزا هاما ضمن مؤلفاتهم، فالبكري[4] والإدريسي[5] وصاحب كتاب الإستبصار[6] أشاروا إلى أهمية موقعها الذي يجعلهاحلقة وصل بين المغرب الأقصى والعالم الأوروبي، وكانت محط إقبال التجار من مختلف مناطق العالم المعروف حتى ذلك الوقت، ويكفي أن نعود لوصف ابن سعيد المغربي للمدينة وتجارها لنعرف ما كان يروّج بها من رؤوس الأموال[7].

تعد تلمسان قاعدة المغرب الأوسط عامة [8] وزنّاتة خاصة، أسسها بنو يفرن وهم أوسع بطون زنّاتة[9] وتكمن أهميتها الإقتصادية في كونها إحتلت موقعا إستراتيجيا لوجودها على الطريق الرابط بين المغرب الأوسط والمغرب الأقصى من جهة، ومن جهة أخرى طريق تيهرت سجلماسة، إضافة إلى أنها

1- ناصر الدين سعيدوني: ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني، مجلة الأصالة، عدد خاص، 1977، ص72.

2- نفسه، ص83.

3- كلمة تلمسان في لغة زنّاتة مركبة من كلمتين "تلم" و"سين" ومعناها تجمع بين البر والبحر. ابن خلدون: العبر، ج7، ص156.

4- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص72.

5- الإدريسي: المصدر السابق، ص56.

6- مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص132.

7- ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص141.

8- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص76.

9- مبارك الميلي: ج2، المرجع السابق، ص21.

منطقة زراعية[1] وفيرة الإنتاج إذ تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الزراعية بعد كل من مدينتي أغامات وفاس[2]، فضلا على توفر صناعات متعددة بتلمسان فابن سعيد يذكر أنه انطلاقا من هذه المدينة "تحمل ثياب الصوف المفصلة على جنسها المصنوع في سائر المغرب وتحمل منها أيضا ألجمة الخيل وما يتبع ذلك"[3].

ونظرا لموقع تلمسان الإستراتيجي على الطريق الواصل بين المغرب الأدنى والأقصى وفي الوقت نفسه حلقة وصل بين أوروبا وبلاد السودان، شكلت أحد المراكز التجارية الهامة لزناّتة، حيث عمل الأمراء الزناتيون على تشجيع الحركة التجارية بتوفير الأمن والماء في الطرق وإقامة مؤسسات إقتصادية داخل تلمسان تعمل على جذب التجار[4]، وهو ما فعله زعيم مغراوة محمد بن خزر، ومصدر كل ذلك ما قاله الداعي إدريس أن "محمد بن خزر إستأسد في المغرب الأوسط بعد إنتصاره على الفاطميين"[5]، وهو تلميحا واضحا للمكانة التجارية التي تبوأها محمد بن خزر.

3. توات:

توجد توات في أقصى الجنوب الغربي للمغرب الأوسط وهي تشمل على العديد من الواحات والمدن والقصور تزيد عن ثلاثمائة وخمسين واحة أشبه بالأرخبيل في البحار[6]، ويتوزع الإقليم على ثلاث جهات في شكل هلال من الشمال إلى الجنوب جهة تكوارين[7] وجهة توات الوسطى وقصورها[8] وجهة تيدليكت وقصورها[9].

1- تميزت حاضرة تلمسان بوفرة الأراضي السهلية من الناحيتين الغربية والشمالية وعرفت باسم فحوص تطل على فحص افيح معد للفلح مثل فحص قرية العباد وكانت هذه الفحوص تنتج أنواعا كثيرة من المحاصيل الزراعية. الوزان: ج2، ص10. ابن خلدون: العبر، ج1، ص85.

2- الحسين بولقطيب: النشاط الإقتصادي لبعض حواضر المغرب أواخر القرن 5هـ وبداية 6هـ، مجلة الوحدة العربية، ع53، المجلس القومي للثقافة، 1989، ص171.

3- ابن سعيد: المصدر السابق، ص140.

4- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص21.

5- الداعي إدريس: ج5، المصدر السابق، ص51.

6- فرج محمد فرج: إقليم توات خلال القرنين 10-11م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص08.

7- تكوارين كلمة أمازيغية تعني المعسكرات والمخيمات تعرف تاريخيا أيضا بإسم القورارة، تقع على مسافة عشر مراحل من تلمسان. ابن خلدون: ج7، ص77.

8- تسمى توات الأصلية تشمل على مناطق أهمها: منطقة تسابيت، بودة، تيمي، تمنطيط، رقان. محمد حوتية: توات والأزواد خلال القرنين 12 و13هـ-دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية-، ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007. ص28.

9- تيديكلت: مصطلح بربري يعني راحة الكف، عاصمتها عين صالح حاليا. نفسه، ص33.

تتميز توات بكثرة أوديتها منها وادي أمقيدين ووادي مسعود ووادي قاريت، يقول فيها ابن خلدون: "يسمى وطن توات، وفيه قصور متعددة تنهاز المائتينن آخذة من الشرق إلى الغرب وآخرها من جانب المشرق يسمى تمنطيط، وهو بلد مستبحر في العمران، وهو محط ركاب التجار المترددين من المغرب إلى بلاد مالي والسودان لهذا العهد"[1].

حظيت توات باهتمام المؤرخين والرحالة الجغرافيين في العصر الوسيط، فابن بطوطة يعرضها في رحلته ويقول عنها: "ثم وصلنا بودة وهي من أكبر قرى توات ...وثمرها كثير وليس بطيب لكن أهلها يفضلونه على ثمر سجلماسة ...وأكل أهلها الثمر والجراد وهو كثير عندهم يختزنونه كما يختزنون الثمر ويقتاتون به"[2]، ويتفق العياشي في رحلته إلى ما ذهب إليه ابن بطوطة فيصفها "ساكنها من العوام أهل تجارة يعيشون مما يكتسبونه من بيع التمر ذي الأنواع الكثيرة وتوجد عندهم البضائع والسلع التي تجلب من أطراف السودان"[3].

ويؤكد القشتالي أن "هذا الإقليم المفرع إلى قطر توات وهو أوسع وطنا وأفسح مجالا وأقرب للسودان إتصالا وجوارا وإلى قصر تيكوارين، وهو أعظم إشهارا وأعرف نقيبا وأشد شوكة وأخشن جنبا، وأعظم أقاليم المغرب وأكثرها أمما وأفسحها خطة، إنتظم عرانه واتصلت قصوره وتراصفت نخيله على مسافة ثلاثين مرحلة أو أكثر"[4].

ومن الناحية الإستراتيجية تعد توات الممر التجاري المفضل لقوافل التجار المتجهين من شمال بلاد المغرب إلى بلاد السودان الغربي "وهو محط ركاب التجار المترددين من المغرب إلى بلاد مالي من السودان لهذا العهد"[5]، وأصبحت منطلقا للقوافل التجارية ولعل السبب الذي جعل من توات مركزا تجاريا لزنّاتة هو المسالك والطرق التي جعلت منها حلقة وصل مع المغرب الأدنى عن طريق محور جنوب المغرب الأدنى –توات – السودان الغربي، وكذلك مع المغرب الأقصى بفضل طريق مراكش–توات مرورا بمدينة تفلالت وسجلماسة[6].

1- ابن خلدون: العبر، ج7، ص76.

2- ابن بطوطة: الرحلة، ج4، تقديم عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1997. ص277.

3- العياشي: الرحلة العياشية، تح سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ج1، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2006. ص80.

4- القشتالي: مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعة وزارة الأوقاف، الرباط، ص73.

5- ابن خلدون: العبر، ج7، ص156.

6- فرج محمد: المرجع السابق، ص70.

4. تيهرت:

تعدّ تيهرت من أكبر الحواضر الزّناتية في المغرب الأوسط وهي من أحصن مدنه كما أجمعت عليه جلّ المصادر الجغرافية فابن حوقل يذكر "أنّ تجارها من البربر"[1] وتتمتع المدينة بمياه عذبة وبها حمّامات شجّعت على توافد التجار إليها "ولهم مياه كثيرة تدخل على أكثر دورهم وأشجار وبساتين وحمّامات"[2]، وهو ما ذكره البكري في وصفه للمدينة بقوله: "لها أربعة أبواب وهي على نهر من جهة القبلة يسمة مينة ونهر آخر من عيون يسمى تاتش وبها أسواق عامرة وحمّامات كثيرة يسمى منها اثنى عشرة حمّاما"[3].

ويذكر الإدريسي أنها تقع على قمة جبل قليل العلو وبها ناس من البرابر ولهم تجارات وبضائع وأسواق عامرة وسائر غلاتها كثيرة مباركة ومياه متدفقة وعيون جارية"[4]، ونظرا لتطور موقع المدينة تجاريا أصبحت تيهرت المحور الأساسي إذ تجمع عند أهم الطرق التي تربط المشرق والمغرب وبلاد السودان[5]، حتى أصبح يطلق عليها "عراق المغرب"[6]، الأمر الذي جعل من يعلي بن عبد الله بن نكار الزناتي أن يتخذها قاعدة عسكرية وتجارية لزناتة بعد معركة شرسة مع ميسور الخصي[7]، ونظرا لموقعها الإستراتيجي ترك محمد بن خزر الزناتي قاعدة طبنة التي كانت تسيطر عليها زناتة خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة/ السادس والسابع والثامن للميلاد واتخذ من تاهرت قاعدة لزناتة في حربه ضدّ الفاطميين[8]، ولعلّ السبب الرئيسي من اتخاذ زناتة لتيهرت قاعدة تجارية في المغرب الأوسط أنّ غالبية سكان تاهرت زناتيون حيث وجدت قبائل زناتية بكثرة خاصة بني يفرن[9] ومغراوة[10].

5. طبنة

لا تقل طبنة أهمية عن الحواضر الزناتية التي أتينا على ذكرها فقد كانت من الحواضر الهامة لزناتة خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة/ السادس والسابع والثامن للميلاد، حيث اتخذها محمد بن خزر

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص94.

2- نفسه، ص86.

3- البكري: المسالك، ج2، ص248.

4- الإدريسي: المصدر السابق، ص256.

5- الشماخي: المصدر السباق، ص334.

6- الحموي: معجم البلدان، ج2، ص7.

7- ابن خلدون: العبر، ج7، ص24.

8- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص155.

9- ابن منصور: المرجع السابق، ص120.

10- Gauter: OP CIT, p212.

الزناتي قاعدة لزناتة في حروبه ضدّ الفاطميين قبل أن يستولي عليها الشيعة[1]، يصفها ابن حوقل بالعظيمة وهي "كبيرة البساتين والزروع والقطن والحنطة والشعير ....كانت وافرة الماشية من البقر والغنم"[2]، أما الإدريسي فيصفها بالحسنة وهي "كثيرة المياه والبساتين والزروع والقطن وبها بضائع وتجارات وأموال"[3].

ونظرا لموقعها الهام رأى محمد بن خزر أنّ الأجدر له الإستثمار في موقع طبنة الأوسط والإستراتيجي وأيضا الإستفادة من كثرة النشاط التجاري في المدينة بالتزويد بما يحتاج جنده من مؤن وأرزاق، وكانت زناتة طرفا في المتاجرة مع طبنة والمسيلة والقيروان، كما أنّ أفق طبنة يتيح لابن خزر فرصة الراحة والحماية في المسابح والأودية والمحاصيل التي اشتهرت بها المنطقة[4].

وأدى إعجاب الزناتيون بمنطقة طبنة إلى تعين سعيد بن خزر بن فلفل الزناتي أميرا عليها[5] وابنه فلفل عاملا لجباية الأموال وهو ما ذكره ابن عذارى "وكان فلفل بن سعيد بن خزرون الزناتي عاملا لجباية الخراج والعشور ومشرفا على سائر مواردها المالية"[6].

ومما سبق ذكره نستنتج أنّ طبنة كانت حلبة صراع زناتة ضدّ الفاطميين كما أنها كانت مجالا فسيحا لنشاط تجار زناتة وخاصة بني خزر والمغراويين لهذا كانت من أهم الحواضر الزناتية خلال العصر الوسيط الأعلى.

الواضح للعيان أنه من خلال كل ما ذكرناه في هذا الفصل تبرز لنا مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ساهمت في نمو تجارة زناتة، كما أنّ تشجيع أمراء هذه الأخيرة ساهم بدوره في ازدهار النشاط التجاري، وبطبيعة الحال لا يمكن إغفال وسائل النقل والتنقل والمنشآت والمحطات التجارية في زيادة تفعيل النشاط التجاري، وقد تمخض عن ذلك ظهور العمود الفقري للنّظم التجارية متمثلا في الأسواق بمختلف أنواعها، وكما هو معلوم أنّ هذه الأخيرة تحتاج لإشراف ومراقبة وتنظيم من أجل كلّ ذلك أدخل الزناتيون تنظيمات عليها، وانطلاقا من هنا يثار سؤالا هاما! على أي أساس قسّمت الأسواق الزناتية؟ وكيف يا ترى كان تنظيمها ومراقبتها؟ هذا ما نجيب عنه في الفصل القادم.

1- موسى لقبال: طبنة في مجال العلاقة بين زناتة والفاطميين حتى نهاية عصر المنصور الفاطمي، ص51.

2- ابن حوقل: المصدر السابق، ص86.

3- الإدريسي: المصدر السابق، ص263.

4- لقبال: طبنة، المرجع السابق، ص53.

5- بوزياني: القبائل البدوية، المرجع السابق، ص274.

6-فلفول بن سعيد بن خزرون: كان عاملا لباديس على طبنة التي فر منها بعد رفضه مساعدة باديس في حربه ضد زيري بن عطية، ثم رجع إليها وعاث في نواحيها وفي تيجس، وحاصر بغاية؛ فتوجه إلى باديس ففك الحصار عنها، بعث بطاعته إلى الحاكم المستنصر، وهلك سنة 400هـ/1010م. الإيلاني: المصدر السابق، ص208. ابن عذارى: البيان، ج1، ص251.

الفصل الثالث:

الأسواق الزناتية وتنظيماتها

- المبحث الأول: الأسواق .... مفهومها –أنواعها – مكان وزمان انعقادها
- المبحث الثاني: تنظيم السوق
- المبحث الثالث: العاملون في الأسواق
- المبحث الرابع: أقسام التجار وأصنافهم
- المبحث الخامس: الحروب والكوارث وأثرهما على أسواق وتجارة زناتة

المبحث الأول: الأسواق...مفهومها– أنواعها– مكان وزمان انعقادها

1. مفهوم السـوق

قبل التحدث على الأسواق ونظمها وطرق التعامل فيها ارتأينا أن نلقي نظرة عامة عن التجارة في ضوء الكتاب والسنة ونظرة الإسلام للتجارة، فقد حثّت النصوص الشرعية في الكتاب والسنة على التجارة وبينت فضلها وبركتها لقوله تعالى:﴿ فَإِذَا قُضِيَّتِ الصَّلَاةِ فَانْتَشِرُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾[1]، قال البغوي "أي إذا فرغ من الصلاة فانتشروا في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم[2].

وقد قرن الله تعالى الضاربين في الأرض للتجارة بالمجاهدين في سبيل الله ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[3]، قال ابن كثير: "مسافرون في الأرض يبتغون من فضل الله في المكاسب والمتاجر"[4]، وقال القاسمي: "هذه الآية أصل في التجارة"[5]، وجاء في الأثر في حديث الزبير بن العوام قال صلى الله عليه وسلم:" لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكفّ الله بها وجهه، خير له أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"[6]، وحتّى أنّ النبيّ – صلى الله عليه وسلم– ولد في قبيلة قريش وهي مشهورة بتجارتها، بل أنّه هو نفسه كان على إبل لخديجة –رضي الله عنها– في تجارة لها بالشّام قبل أن يتزوجها[7].

وورد في الأثر أنه سئل إبراهيم الخليل –عليه السلام–عن التاجر الصّدوق أهو أحبّ إليك أم المتفرغ للعبادة، قال: "التّاجر الصّدوق أحب إليّ لأنّه في جهاد يأتيه الشّيطان عن طريق المكيال والميزان ومن قبل الأخذ والعطاء فيجاهده"[8].

1– القرآن الكريم: سورة الجمعة، الآية 10.

2– البغوي: تفسير البغوي، دار ابن حزم، بيروت، 2002، ص1311.

3– القرآن الكريم: سورة المزمل، الآية 20.

4– ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، تح سامي بن محمد السلامة، ج8، دار طيبة للنشر، المملكة العربية السعودية، ط2، 1999، ص119.

5– القاسمي: تفسير القاسمي، صححه ورقمه وخرج آياته وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، ج16، دار إحياء الكتب العربية، ص5676.

6–البخاري: صحيح البخاري، كتاب الزكاة –باب الإستعفاف عن المسألة–، حديث رقم1471، ص358.

7–نجاة باشا: التجارة في المغرب الإسلامي ق4–ق8هـ/10–14م، منشورات الجامعة التونسية، 1976، ص20.

8– نفسه، ص20.

وقد تحدثت كتب النوازل الفقهية على التجارة ووضعت نظمها فمن خلال نوازل البرزلي يمكن أن نستشف الكثير من المسائل الدالة على التجارة فعلى سبيل المثال نازلة تحث على بيع السلم حيث يذكر" الإجماع على جواز السلم وبيع الشيء الحاضر استنادا لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾[1] وقوله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بَدَيْنٍ﴾[2]، وهناك نازلة أخرى لابن السراج يحث فيها على طرق التعامل في التجارة[3]، ويرى الرهوني أن التجارة في وقت الحرب وما تتبعها من تخريب واستيلاء على أرزاق الناس واستغلال أوقات الشدة والضيق وهب ليست من فعل البررة[4].

وانطلاقا مما سبق نرى أن الشرع الإسلامي أولى اهتماما للتجارة وحدد ضوابطها، وكانت غالبية المعاملات التجارية تتم في الأسواق حيث يعرف ابن منظور السوق "موضع البياعات... والسوق فيها تذكر أو تؤنث ...والجمع أسواق ..وتسوق القوم إذ باعوا وانتشروا، وفي حديث الجمعة: إذ جاءت سويقة أي تجارة وهي تصغير السوق سميت بها لأن التجارة تجلب إليها وتساق المبيعات نحوها"[5] قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾[6].

يعرف يحي ابن عمر السوق بـ: "الموضع الذي يجلب إليه المتاع والسلع للبيع والإبتياع[7]، ويعرّفها ابن خلدون أنّها "تشتمل على حاجات النّاس فمنها الضروري، وهي الأقوات من الحنطة والشّعير وما في معناها كالبقول والحمّص والجلبان وسائر الحبوب...والكمالي مثل الفواكه والملابس"[8]، وفي هذا المعنى تقريبا يفهم من كلام ابن خلدون أنّ هناك أسواق رئيسية ضرورية لا غنى للفرد عنها في حياته اليومية والتي توفر له ضروريات ومستلزمات العيش خاصة الغذاء، وأسواق ثانويّة كماليّة قد يستغني عنها الفرد في حياته اليوميّة.

1- القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 275.

2- القرآن الكريم: سورة البقرة الآية 282. البرزلي: فتاوى البرزلي، ج3، المصدر السابق، ص8

3-ابن السراج: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص22.

4- الرهوني: الرسالة الوجيزة المحررة في بيان أن التجارة لأرض الحرب وبعث المال إليها ليس من فعل البررة، مخطوط، ضمن الخزانة الملكية الحسنية، الرباط، رقم 5286، ورقة4.

5- ابن منظور: لسان العرب، مج10، ص178.

6- القرآن الكريم: سورة الفرقان، الآية 20.

7- يحي بن عمر: أحكام السوق، بقلم محمود مكي، فصله من صحيفة المعهد المصري، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، القاهرة ، ص5.

8- ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص386.

وتعرف الباحثة فاطمة بلهواري الأسواق هي الأمكنة التي تتجمع فيها السلع والبضائع المختلفة ويتم فيها النشاط التجاري الداخلي والخارجي، إضافة إلى الإنتاج الصناعي الذي كان يشغل حيزا مهما بداخلها، وكلما كثرت الحِرفُ في مدينة ما كان ذلك دليلا على سعة نشاطها التجاري[1]، وربما هذا ما يفسر تنوع النشاط التجاري بزناتة مع بداية القرن 7هـ/13م حيث كانت المناطق التي تقطن فيها القبائل الزناتية تعج بالحرف والصناعات من الرعي إلى الغزل والنسيج إلى صناعة الأسلحة وغيرها[2].

وقد كانت الأسواق من أهمّ العناصر التخطيطية التّي ارتبطت بالسّكان في المدينة، ويقصد بها الأمكنة التي تجمع فيها السلعة والبضائع المختلفة فيتمّ فيها النّشاط التّجار الدّاخلي والخارجي والإنتاج الصّناعيّ، فالمدينة عموما تعرف بأسواقها، فكلّما كثرت الأسواق داخل المدينة كلّما كانت دليل على ازدهارها وسعة النّشاط التّجاري فيها[3].

يختلف تعريف السوق من مصدر لآخر إلا أن كل التعاريف تصب في سياق واحد ألا وهو "أن السوق مجال يكون فيه البائعون والمشترون على اتصال وثيق ببعضهم البعض، فالسوق ليست محددة بمكان فأي مجال أو فضاء يتصل به البائع بالمشتري يعد سوقا، وهي على عدّة أنواع.

2. أنواع الأسواق الزّناتية

تعددت أسواق القبائل الزناتية من حيث أنواعها وسلعها التي تباع بها، فوجدت أسواق كثيرة وهذه الأسواق ارتبط اسمها بأسماء السلع التي كانت تباع بها كما أنه توجد أسواق تعرف بحسب زمان انعقادها، وعليه يمكن أن نقسم الأسواق إلى صنفين من حيث النوع ومن حيث مكان انعقادها.

2. 1. الأسواق الوظيفية:

ويقصد بها الأسواق التي تؤدي وظيفة للفرد الزناتي في حياته اليومية هذه الأسواق لا يمكن الإستغناء عنها، حيث تعددت هذه النوع من الأسواق في زناتة ويمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام، أسواق المواد الغذائية، والتي يباع فيها ما يحتاجه الفرد الزناتي في حياته اليومية، والأسواق الصناعية وإن لم يكن لمثل هذا النوع من الأسواق ذكر في المصادر، والأسواق التجارية والتي يمكن أن نحصرها في أسواق الرقيق والدواب.

1- فاطمة بلهواري: المرجع السابق، ص80.

2- على سبيل المثال بنو توجين بالمسلية كانت تنتشر عندهم حرفة النسيج وبنو يفرن بتلمسان ومغراوة بوهران تتوفر لديهم الكثير من الحرف. انظر اليعقوبي: المصدر السابق، ص149، ابن حوقل: المصدر السابق، ص78، البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص248، الإدريسي: المصدر السابق، ص196، الوزان: ج2، المصدر السابق، ص50.

3- نجاة باشا: المرجع السّابق، ص21.

2. 1. 1. أسواق المواد الغذائية:

تعددت أسواق المواد الغذائية بزناتة نظرا لكثرة زروعها ولحومها وألبانها[1]، ومن هذه الأسواق سوق الحبوب حيث يعتبر القمح والشعير من الحبوب الأكثر استهلاكا بزناتة ومن المواد الغذائية التي لا غنى للفرد الزناتي عنها في حياته اليومية، فضلا عن كل ذلك أن القمح والشعير يزرعان مرتين في العام.

يذكر اليعقوبي أنه في أواخر القرن 3هـ/9م زراعة كافة أنواع الحبوب على ضفاف وادي شلف[2] أين تنزل بطون مغراوة الزناتية، حيث يصفها البكري "أن بها أسواق كثيرة للحبوب"[3] ويشيد ابن حوقل بالمضارب الزناتية ما بين المسلية وطبنة في أواخر القرن 4هـ/ 10م "أن الحنطة والشعير كانتا متوفرتان بالمسيلة وطبنة"[4] وهي من أهم المضارب الزناتية بالمغرب الأوسط، مما أدى لظهور أسواق الحبوب "وتسير من مدينة أشير إلى قرية تسمى سوق هوارة" [5]، ويصف الإدريسي المغرب الأوسط عامة أن به "غلات من القمح والشعير"[6]، ثم يعرج على ذكر مدينة زناتية من مدن المغرب الأوسط الهامة وهي جراوة فيقول عنها: "كان أغلب غلاتها من الحنطة والشعير"[7].

وقد اختلفت أسعار الشعير بالأسواق الزناتية باختلاف الظروف المناخية من تقلبات مناخية وجوائح وبائية، أو لظروف سياسية من تمردات وحروب ويمكن أن نجيز ذلك من خلال الجدول التالي:

1- الإصطخري: المصدر السابق، ص144. ابن سعيد: المصدر السابق، ص79.
2- اليعقوبي: المصدر السابق، ص149.
3- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص241.
4- ابن حوقل: المصدر السابق، ص85.
5- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص242.
6- الإدريسي: المصدر السابق، ص196.
7- نفسه، ص196.

نوع السلعة	السعر	المكان	الزمان	المصدر
لا توجد معلومات			ق2هـ/ 8م	
مد قمح	3دنانير	المغرب الأوسط	ق3هـ/ 9م	اليعقوبي:149
مد قمح	4دنانير	المسلية وطبنة	ق4هـ/10م	ابن حوقل:85
ربع الدقيق	7دنانير	المغرب الأوسط	ق5هـ/11م	البكري:242
مد قمح	10 دراهم	تلمسان	ق6هـ/12م	الإدريسي:196
16 صاع من شعير	15 دينارا	تلمسان	ق7هـ/13م وما بعده	ابن أبي زرع: ص273

جدول يمثل أسعار القمح بأسواق زناتة من القرن 3هـ-7هـ/9م-13م



من خلال المنحنى البياني يتضح أن أسعار القمح في الأسواق الزناتية قد سجلت تزايدا مستمرا منذ القرن 6هـ/12م لترتفع أكثر مع بداية القرن 7هـ/13م ويمكن أن نفسر هذا الإرتفاع للنقص الكبير للحبوب المعروضة في أسواق زناتة بسبب الجوائح والنكبات التي تعرض لها المغرب الأوسط منها وباء سنة 571هـ/1175م الذي "لم يعهد مثله فيما تقدم من الأزمنة قبله"[1] ويشير ابن الزيات لمجاعة ضربت المغرب سنة 591هـ/1195م "أن أبا عمران دفعت إليه أربعمئة دينار وقت المجاعة التي كانت

1- ابن عذارى: ج3، المصدر السابق، ص136.

عام إحدى وتسعين وخمسمائة فتصدق بجميعها على المساكين وبقي بدون أضحية"[1]، ويؤكد الباحث الفرنسي "لدوري" "أنّ بلدان الحوض المتوسطي وغرب أوروبا عرفت في الفترة الممتدة ما بين 1020-1200م/411-526هـ جفافا حادا"[2].

يضاف إلى ذلك أن أراضي زناتة من جنوب تيهرت إلى توات غير صالحة لزراعة الحبوب بالدرجة الأولى، فيذكر الوزان "أن الأراضي الزراعية غير خصبة لا تستطيع أن تنتج حبوبا لكنهم (أهلها) مغمورون بالثمار"[3]، أما مضارب زناتة بتلمسان ووهران وتنس فهي صالحة للزراعة، طيبة الهواء، فواكهها كثيرة وزرعها خصب «خزانة زرع ومسرح ضرع فواكهها عديدة الأنواع"[4]، غير أن كثرة الجوائح والكوارث الطبيعية انعكست على ارتفاع الأسعار.

ونظرا لكثرة أشجار الزيتون بالمضارب الزناتية انتعش سوق الزياتين حيث تعرف زناتة بكثرة زيوتها وخاصة بطون بني يفرن ومغراوة[5]، ممّا يدل على كثرة أسواق الزيوت بمغراوة وبني يفرن، فكان العاملون في سوق الزيوت يقومون بمجموعة من الإجراءات من أجل حفظ الزيت منها يغطون أرباع الزيت خشية دخول الحشرات والفئران إليها، ويقوم المحتسب بمراقبة أواني الزيت حتى لا تبقى بها فُضْلة من زيت رديء فيضيفونه إليه زيتا جديدا وهذا غش وتدليس[6]، وربما أخلطوا مع الزيت ماء وهو محرم ولا يحل ذلك ولا خير يرجى من ذلك التاجر[7].

كانت هناك ثلاثة طرائق لاستخلاص زيت الزيتون وهو زيت الماء وهو أطيب الزيوت، والزيت المطبوخ وزيت المعصرة[8]، ويكيل الزيت بمكاييل خاصة تعرف بالصنجة[9] وقد اشترط ابن عبد الرؤوف أن يكون المكيال من فخار أسود تطبيقا للقواعد الصحية لأن مكيال النحاس يتزنجر ويضر بالصحة، ولا

1- ابن الزيات: التشوف إلى رجال التصوف، تح أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط2، 1997، ص298.

2- Ladurie: Histoire de climat depuis Lan mil, champs flawarier ; paris, 2v, 1983, p41-34

3- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص50.

4- يحيى بن خلدون: بغية الرواد، ج1، المصدر السابق، ص21.

5-مؤلف مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص133.

6- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص115.

7- العقباني: تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح علي التنوخي، ص108.

8-ابراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الإقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص117.

9- السرقسطي: المعيار: ج5، المصدر السابق، ص238.

بد من وجود علامة ظاهرة في الكيل ينتهي إليها حد الكيل ويراها كل من البائع والمشتري[1]، وقد أشارت بعض النوازل إلى أنه كانت تباع في أسواق الزيوت الحب بالزيت، وقد أجاز الونشريشي ذلك شرط أنه في كفة الميزان[2].

غير أن سعر الزيت ارتفع كثيرا في زناتة خاصة مع نهاية القرن الثالث هجري/التاسع ميلادي بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل التي ضربت المغرب الأوسط وأشهرها زلزال 232هـ/847م حيث يذكر السيوطي أنه في هذه السنة "كثرت الزلازل بالمغرب ...ودامت أياما"[3]، وكذلك زلزال 267هـ/881م "كانت زلزلة عظيمة ما سمع الناس بمثلها قبل تهدمت منها القصور وتحطمت منها الجبال والصخور وهرب الناس إلى البرية من شدة اضطراب الأرض وتساقطت السقوف والحيطان والدور، وفرت الطيور عن أوكارها وفراخها...وعمت هذه الرجفة بلاد العدوة من طنجة إلى تلمسان"[4].

والملاحظ أنّ استعمال الزناتيين للزيوت بكثرة ربّما يرجع ذلك لفوائده الصحية والغذائية بالدرجة الأولى ولأسباب دينية بالدرجة الثانية فعن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "كلوا بالزيت واذهنوا به فإنّه من شجرة مباركة"[5]، كما وجدت في أسواق الزيت بيع المعاصر حيث سئل محمد بن عبد الحكم عن بيع معصرة أو رحى للزيت مقابل أن يعصر أو يطحن فيها كذا وكذا سنة ويعصر فيها زيتونه فأجاز ذلك بشرط أن يضرب لذلك أجلا وإلا فالبيع مفسوخ"[6].

غير أن أسواق الزيوت بزناتة عرفت بعض الغش والتجاوزات منها أنهم كانوا يبقون في الأواني بقايا الزيت الرديء ثم يضيفونه إلى الزيت الجيد[7]، كما كان تجار الزيوت يقومون بخلط الزيت بالسمن وبيعهما[8]، وأكبر الغش الذي طال أسواق الزياتين هو خلط الزيت بالماء وبيعه[9].

1- ابن عبد الرؤوف: آداب الحسبة والمحتسب، دار ابن حزم، بيروت، 2005، ص105.

2- السرقسطي: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص238

3- السيوطي: كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة، دار عالم الكتب، الرياض، 1987، ص26.

4- مجهول: نبذة من تاريخ المغرب الأقصى، مخطوط، خ-ع-د 2152، ص118.

5- الترمذي: سنن الترمذي، ج3، كتاب الأطعمة، -باب ما جاء في أكل الزيت-، حديث رقم1851، ص258.

6- محمد بن عبد الحكم: المعيار ج5، المصدر السابق، ص256.

7- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص108.

8-يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص115

9- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص105.

وبالرغم من أن الفواكه لم تكن في متناول كل طبقات المجتمع الزناتي إلا أنه كان لها حظا وافرا ونصيبا قيّما في الأسواق فيذكر ابن حوقل بتنس سوق يباع فيها فاكهة السفرجل "وبها من الفواكه والسفرجل المعنق ما لا أزال أحكيه لحسنه ونعمته وحلاوته وطيب رائحته"[1]، ويصف البكري سفرجل تيهرت في القرن 5هـ/11م بقوله: "يفوق سفرجل الأفاق حسنا وطعما وشحما وسفرجلها يسمى الفاوس"[2]، ويشيد صاحب كتاب الإستبصار بذلك "وفيها (تيهرت) سفرجل يفوق سفرجل جميع البلاد حسنا وطعما ورائحة"[3].

ومن الفواكه التي كانت معروضة في الأسواق الزناتية العنب بمختلف أنواعه حيث اشتهرت زراعته بمناطق واسعة من زناتة، فيذكر ابن حوقل انتشار شجر الكرم في بني واريفن الزناتية على ضفاف وادي شلف[4]، كما وجدت في سوق إبراهيم وتنس فاكهة التين وهو ما يخبرنا به الإدريسي "والتين خاصة يحمل منها شرائح طوبا ومنثورا إلى سائر الأقطار وأقاصي المدائن والأمصار وهي بذلك مشهوره"[5]، أما التمر فقد كان موجود بأسواق زناتة جنوب المغرب الأوسط فقد أشار الورجلاني وجود الدقل بورجلان[6]، كما أكد الشماخي وجود الحشف أحد أنواع التمر بورجلان[7].

وباعتبار زناتة قوم ضواغن ينتجعون من مكان إلى مكان غيره[8]، يضاف إلى أن أراضيها كانت مرتعا ومرعى لمختلف الحيوانات وبخاصة الغنم والخيل والأبقار والإبل حيث كان بنو توجين ينتقلون مع مواشيهم في المنطقة المحصورة ما بين السرسو ومنطقة الزاب[9]، وانتقلوا بعد ذلك إلى الشلف واستولوا على أراضيه وظلوا محافظين على تربية المواشي[10] ازدهر سوق لبيع اللحوم في زناتة والذي يعرف بسوق

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص70.
2- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص248.
3- مؤلف مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص178.
4- ابن حوقل: المصدر السابق، ص85.
5- الإدريسي: المصدر السابق، ص251.
6- الورجلاني: المصدر السابق، ص23.
7- الشماخي: المصدر السابق، ص652.
8- الإدريسي: المصدر السابق، ص257.
9- ابن خلدون: العبر، ج7، ص315.
10- نفسه، ص321.

الجزارين أو القصابين، حيث أشار ابن الصغير إلى وجود القصابين في تيهرت فكان قوم من نفوسة يمشون في الأسواق فإن رأوا قصابا ينفخ في شاه عاقبوه[1].

وقد تنوّعت اللحوم في أسواق القصابين بزناتة نظرا لتنوع المنطقة الجغرافية فقد كان سوق لبيع لحوم المواشي في جبل بني راشد الزناتي فيقول عنه الإصطخري "أغلب منتوج أهله تربية المواشي"[2]، أما تيهرت وأحوازها "فهي معادن الدواب والماشية والبقر"[3]، وهو ما يؤكده عبد الرحمن بن خلدون أن هذه المنطقة -تيهرت والمسيلة- بها أسواق لبيع لحوم الأبقار: "هذه القبائل ضواعن ينتجعون من مكان لأخر وهم مغراوة وزناتة"[4].

كما وجدت أسواق لبيع لحوم الأغنام خاصة في المنطقة الساحلية والداخلية لزناتة فمدينة وهران كانت بها أغنام كثيرة[5]، وأرشقول واسعة الأغنام والأموال[6]، ويؤكد البكري تواجد الماشية خلال القرن 5هـ/11م[7]، ولا نستثني مدينة تيهرت التي كانت أحد معادن الدواب والماشية والغنم[8]، ولعل انخفاض أسعار اللحوم في منتصف القرن السادس هجري /الثاني عشر ميلادي راجع بالدرجة الأولى إلى تربية المواشي، فيذكر الإدريسي في هذا الصدد واصفا منطقة وهران التي نزلت بها قبائل مغراوة "والسمن فيها موجود والزبد والبقر والغنم بها رخيصة الثمن اليسير وقد كانت مصدر تصدير المواشي ومشتقاتها كالجلود والصوف"[9].

وبما أن الماعز من المواشي التي استأنسها الإنسان أيضا فقد أكدت بعض المصادر المتأخرة على انتشار هذا النوع من الماشية بجبل بني سعيد الزناتي المجاور لمدينة تنس، وقد كانت لحوم الماعز تباع في الطرقات والأماكن العامة جزافا وفي الغالب لا توجد أسواق مخصصة لها[10]، حيث يطلق البرزلي على

1- ابن الصغير: المصدر السابق، ص68

2-الإصطخري: المصدر السابق، ص144.

3- ابن حوقل: المصدر السابق، ص86.

4-ابن خلدون: العبر، ج7، ص251.

5- ابن حوقل: المصدر السابق، ص78.

6- نفسه، ص78.

7- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص218.

8- ابن حوقل: المصدر السابق، ص86.

9- الإدريسي: المصدر السابق، ص89.

10- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص45.

البيع الجزافي بالنجش[1]، وقد سئل الشيخ أبو عبد الله بن مرزوق حول بيع اللحوم في البادية جزافا فأجاب بعدم جواز الشراء منه لأنه لا يعرف إن كان ذبحها أو هي ميتة أو أن الجزار غير مصلّ[2].

غير أن النصوص الجغرافية باعتبارها أهم مصدر للتعرف على أنواع الحيوانات بالمنطقة لم تقدم لنا إحصائية عن كل نوع واكتفت في الكثير من الأحيان بالتعميم واستعمال عبارة المواشي والدواب.

ووجد سوق آخر لبيع لحوم الخيول والإبل فقد أولت مدينة ورجلان أهمية كبيرة للجمل وكانت بها أسواق لبيع لحوم الجمال بلغ سعر الجمل خلال القرن 4هـ/10م 24 دينار[3]، وعرف سوق الإبل بزناتة تزايدا خلال السابع عشر من جانفي وشهد تقهقرا وانعدام لحوم الإبل في أوقات معينة من السنة خاصة خلال شهر أفريل[4]، كما ان الدواب كانت تفطم من أمهاتها خلال شهر أوت[5] ويذكر الحميري عن وجود سوق لبيع لحوم الخيول في بني راشد[6]، وقد كان للزناتيين الذين ينزلون تيهرت وجنوب المسيلة سوق لبيع الخيول ولحومها والتي لم توجد مثلها في بقية القبائل البربرية[7].

وقد ارتبطت أسواق الدواب بأسواق القصابين، حيث كان القصابون يشترون الماشية حية من أسواق الدواب أو من تجار الدواب في الريف وتذبح هذه الدواب خارج أسوار المدن، ثم تحمل الذبائح خارج أسوار المدن لتحمل إلى حوانيت القصابين بالأسواق[8]، وقد كان بعض سكان الريف من زناتة يبيعون اللحوم للجزارين مقابل الطعام أو جزافا "فقد سئل الإمام ابن مرزوق عن الرجل يأتي إلى الجزار بالبادية يشتري منه لحما وعاداتهم أنهم يبيعونه جزافا"[9] وقد حرم البرزلي ذلك "أنه يكون يد بيد ولا

1- البرزلي: فتاوى البرزلي، ج2، المصدر السابق، ص272.

2-ابن مرزوق: المعيار ج5، المصدر السابق، ص96.

3- ابن حوقل: المصدر السابق، ص78.

4- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص144.

5- اوليفي كونستابل: المرجع السابق، ص346.

6- الحميري: معجم البلدان، ج2، مصدر السابق، ص408.

7- أنيس كاربون: المرجع السابق، ص24.

8- عريب بن سعد، ابن البنا: المصدر السابق، ص78.

9- المازوني: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تح مختار حساني، مراجعة مالك كرشوش الزواوي، ج3، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص99-100.

يجوز بسوم، فإن دخل سوم في ذلك كان اقتضاء طاعم من ثمن طعام"[1]، ويتفق معه بعض الشيوخ الذين أوردهم الونشريسي: "لا يحل بيع اللحم بالطعام إلا يد بيد"[2].

وكان المحتسب يقوم بمراقبة أسواق الجزارين، حيث كان يمنع من خلط اللحم مع القلب والمصران والكرش لأن كلّا منهم له سعر خاص به[3]، كما كان بعض الجزارون يقومون بالنفخ في اللحم من أجل تغير طعمه وقد نهى البرزلي على ذلك[4]، وكانت هذه العادة مستشريه بكثرة في أسواق زناتة بتلمسان[5].

ونظرا لما تخلفه اللحوم من قذرات وروائح كريهة حرص المحتسب على نظافة الأسواق وسلامة المارة بما أنه لا يجب المشي باللحم في الأسواق إلا أن تقطع الرؤوس حتى لا تلطخ ثياب المارة في الأسواق، فقد كان الجزارون يحملون الأغنام المذبوحة على أكتافهم حتى يصلوا إلى حوانيتهم[6]، كما كان الجزارون يمنعون بيع اللحم على المناضد أمام الحانوت حتى لا تتسخ ملابس المارة[7]، وقد وصل الغش في بعض أسواق اللحوم الزناتية إلى أن يبع الجزار لحوم الدواب بدلا من الأبقار وغيرها[8].

وكان بعض الجزارين يقومون بشرح اللحم للترويج لسلعهم في الأسواق، وقد اعتبر البرزلي ذلك جائزا بشرط الزينة فقط، وإن كان محدثا ذلك تدليسا للحم فلا يجوز[9].

وكان الجزارون يخلطون اللحم السمين بالطري ويباع كله بثمن على أساس أنه لحم طري مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار اللحوم، وقد أجاز ابن عمر ذلك لكن بشرط ألا يتعدى وزن اللحم ثلاثين رطلا،

1- البرزلي: فتاوى البرزلي، ج2، المصدر السابق، ص252.
2- الونشريسي: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص104.
3- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص116.
4-البرزلي: فتاوى البرزلي، ج2، المصدر السابق، 200.
5- العقباني: المصدر السابق، ص340.
6- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص117.
7- نفسه، ص118.
8- نفسه، ص119.
9- البرزلي: فتاوى البرزلي، ج2، المصدر السابق، ص200.

فإن فات الوزن منع ذلك[1]، وكذلك خلط لحم المعز بلحم الضأن[2]، وتجنبا لحدوث الغش أقدم المحتسب على منع بيع لحم الضأن والمعز بحانوت واحد[3].

ومن بين أساليب الغش التي لجأ إليها التجار الزناتيون أنّهم يخلطون اللحم بالأمعاء والقلب والمصران ويبيعونه بسعر واحد من أجل تحقيق الأرباح، وكثيرا ما كانت تباع الحمير في أسواق الجزارين ويبيعون الميتة أو المنخنقة أو المتردية في السوق دون مراعاة الجانب الشرعي[4].

ولم يكن لتوفر الدواب بزناتة تأثير على أسواق الجزارين فقط، بل انتعشت فيه الأسواق الصناعية من خلال المنسوجات الصوفية والجلود.

2. 1. 2. الأسواق الصناعية:

سوق النسيج: تعتبر أسواق النسيج من أهم الأسواق الصّناعية ليس بزناتة فحسب بل بالمغرب عامة، ونظرا لحاجة الفرد الزناتي كبقية أفراد المغرب الأوسط إلى بعض المنسوجات في حياته اليومية كاللباس والأفرشة فقد انتشرت هذه الأسواق، وترتبط هذه الأسواق بمدى توفير المواد الخام إما ذات أصل حيواني كالصوف والجلود أو ذات أصل نباتي كالكتان والقطن.

اشتهر اليفرينيون الذين ينزلون تلمسان بنسيج الصوف "وتتخذ النساء من الصوف أنواعا من الكنابيش لا توجد في غيرها"[5]، وكان غالب سكانهم يزاولون حرفة "حوك الصوف"[6]، ومن أهم السلع التي كانت موجودة في الأسواق الزناتية الزرابي والحياك والحنابل[7]، والتي كانت تصدر إلى المغرب الأقصى، وحتى إلى أوروبا وإن كانت بكميات قليلة مقارنة ببلاد السودان التي كانت تغزوها المنسوجات الزناتية[8].

1- يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص115.

2-نفسه، ص116.

3 - السقطي: في آداب الحسبة، المطبعة الدولية، باريس، 1931، ص34.

4- ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، نشر ليفي بروفنسال، 1934، ص55. السقطي: المصدر السابق، ص33

5- الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص44.

6- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص 259.

7- الحموي: ج2، المصدر السابق، ص44.

8-كربخال: إفريقيا، ج2، المصدر السابق، ص296.

ومن أهم أسواق المنسوجات بزناتة سوق القطن الذي ينتشر حول مدينة تلمسان في ندرومة ومستغانم وهنين[1] يحتكره بنو يفرن يصفه البكري "قاعدة المغرب الأوسط ...ومقصد لتجار الآفاق"[2]، وكانت هذه المنسوجات تصدر إلى أوروبا بكميات قليلة، كذلك سوق الدباغة والجلود[3].

أما سوق الكتان فكانت نباتاته منتشرة في المغرب الأوسط ويبيعه التجار في أسواق تلمسان ووهران وتنس[4]، ونظرا لكثرة الكتان بزناتة جعل الأوروبيين يقدمون على استيراده لإستخلاص الألياف التي يستغلونها في النسيج[5].

ونظرا لإفتقار زناتة والمغرب الأوسط ككل للحرير، اضطروا أن يستوردوه من أوروبا المعروف بأجود الحرير المتقن الصنع ثم يصدرونه إلى بلاد السودان[6]، وبالرغم من أن زناتة كانت تستورد هذه المنتوجات النفيسة إلا أن أسواقها ازدهرت بها نظرا لإعتبارها حلقة وصل ونقطة بيع مع باقي قبائل المغرب وبلاد السودان.

ومن بين الأسواق الصناعية بزناتة سوق العطارين، حيث ازدهر هذا النوع من الأسواق نظرا لتوفر النباتات الطبية والعطرية، ومما ساعد على حرفة العطارة ازدهار الصيدلة التي استخدمت فيها العقاقير مثل الكافور والعنبر والزعفران[7]، وعرفت زناتة كغيرها من قبائل المغرب صناعة العطور وقد عرفت باسم صاحبها "العطار" بل تخصص أضيق يعتمد على نوع واحد من الأزهار المستعملة مثل الريحان[8].

ومن الأعشاب العطرية الأخرى العنبر الذي كان يجلب من الأندلس خاصة غربها وقد اشتهر بكثرته وتميز بجودته ومن خصائصه صبره على النار وطيبته[9]، ومما يدل على أهمية سوق العطارين والمواد التي تباع فيه أنها كانت تدخل ضمن الهدايا لأكابر القوم ووجهائهم فقد أهدى المنصور بن أبي عامر

1- الحموي: ج2، المصدر السابق، ص295-296.
2- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص246.
3- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص115.
4-مؤلف مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص133-135.
5- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص ص242، 259، 362.
6- ابن حوقل: المصدر السابق، ص76. الإدريسي: المصدر السابق، ص83.
7- الناقة: المرجع السابق، ص120.
8- الجوذري: المصدر السابق، ص117.
9- المقري: نفح الطيب، ج1، المصدر السابق، ص140.

لزيري بن عطية المغراوي هدايا نفيسة من بينها العنبر والعطر[1]، وربما بيع في سوق العطارين الأدوية لكن المحتسب كان ينهي عن بيع العطارين للدواء والشراب والمعاجين لأنهم ليسوا أهلا لذلك[2].

غير أن سوق العطارين لم يسلم من الغش وقد تعددت طرق الغش في أسواقهم ومن أمثلة ذلك خلط ورق الحناء بورق الحلب، وذلك لإضفاء الاخضرار عليه وإعطائه خضرة جميلة[3]، كما يقومون بخلط الحناء القديمة بالجديدة[4].

2. 1. 3. الأسواق التجارية:

إذا كانت الأسواق الغذائية والصناعية توفر المواد الضرورية للفرد الزناتي التي يحتاجها في حياته اليومية ولا يستغني عنها، فإن الأسواق التجارية كانت من الكماليات إلا أنّ هذه الأسواق كانت تذر أرباحا لا تحققه الأسواق الغذائية والصناعية، ولعل أهم الأسواق التجارية نذكر منها:

سوق الرقيق: انتعشت أسواق الرقيق في زناتة انتعاشا كبيرا ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب من أهمها حاجة الزناتيين للعبد أو الأمة سواء كانت حاجة إلى قوة العبد العضلية بتدبير شؤون البيت وتربية الأبناء، أو لمساعدة شيخ القبائل في أرضهم أو حرفتهم أو تجارتهم وقد تكون لدوافع عسكرية[5].

كما أن ما تتطلبه السوق من قدرة شرائية التي ترتبط بقانون العرض والطلب ساهمت هي الأخرى في الإقبال على شراء الرقيق أو العزوف عنه[6].

وما العيب في أن يطمع التجار في بيع وشراء رقيق أو أمة حتى؛ من أجل تحقيق مكاسب مادية رغم ما يكتنفها من عوائق[7] مادام أن كتب النوازل الفقهية قد تحدثت عن أسواق الرقيق وأجازت بيعهم[8]، ويشير الدمشقي أنه "لا مال لأخرق ولا عليه على مصطلح، وخير المال ما أطعمك لا ما

1- ابن حيان: المصدر السابق، ص257.

2- ابن عبدون: المصدر السابق، ص147.

3- نفسه، ص50.

4- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص86.

5- عبد الإله بنمليح: الإسترقاق في الغرب الإسلامي بين الحرب والتجارة، منشورات كلية الأداب، جامعة محمد، وجدة، 2003، ص75.

6- نفسه، ص75.

7- ابن الحاج: نوازل ابن الحاج، ج3، ص498-500. الزناتي: الإحكام، دراسة وتحقيق أحمد إيد موسى، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص242.

8- الونشريسي: المعيار، ج3، المصدر السابق، ص157.

أطعمته والرقيق جمال وليس بمال"[1]، ويرد الشماخي رواية حين قام بترجمة سيرة عبد الله بن محمد السدراتي الزناتي (ق6هـ/12م) أنه سافر إلى بلاد السودان فجعل تجارته كلها ذهبا وحملها على حمل ومعه حضري جعل تجارته عبيدا"[2].

كانت تجارة الرقيق من أكبر التجارات المربحة بزناتة في العصر الوسيط، وقد أفضت كتب النوازل بالفتاوى التي تخص الرقيق حيث يذكر التنبكتي الذي ألف كتابا حول "حكم بيع المجلوبين من السودان"[3] وإن كان هذا الأخير يبطل الرقيق إلا من بقي كافرا "فمن سبي على كفره صح تملكه كائنا من كان"[4].

ونظرا للعائدات الضخمة التي كانت تذرها تجارة الرقيق فإن كثيرا من النخاسين أصبحوا يبيعون الأحرار لما فيهم من أموال والتي يبلغ معدلها في المتوسط أربعمائة دينار وقد تقل وتزيد لكن لا تتجاوز في جميع الحالات ألف دينار[5].

وتعد مدينة ورجلان أكبر مركز تجاري زناتي لتجارة الرقيق في العصر الوسيط، إذ كان المورد الرئيسي لأهل إفريقية والمغرب الأوسط لحاجاتهم للرقيق وهو ما يؤكده ابن سعيد في وصفه لورجلان "وهي بلاد نخل وعبيد ومنها تدخل العبيد إلى بلاد المغرب الأوسط وإفريقية والسفر منها إلى بلاد السودان كثيرا"[6]، ورغم الزحف الهيلالي لبلاد المغرب في أواسط القرن 5هـ/11م فقد حافظت مدينة ورجلان على تجارة الرقيق وكانت تسوّقه إلى مدينة قفصة في إفريقية والمسيلة[7] في المغرب الأوسط[8].

1- الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، طبع بمصر، 1977، ص16.

2- الشماخي: المصدر السابق، ص156.

3- التمبكتي: حكم بيع العبيد المجلوبين من السودان، مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، ضمن مجموع رقمه د1079، ص84.

4- نفسه، ص84.

5- ناصح محمد: مكانة التجارة بين الفئات الإجتماعية المكونة للمجتمع الحضري، أعمال ندوة التجارة وعلاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، من21-32 فب راير1989، ص96.

6-ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص126.

7- الإدريسي: المصدر السابق، ص296.

8- نفسه، ص296.

وقد أعجب الإدريسي بتجارة الرقيق في مدينة ورجلان مع بلاد السودان حيث كان يصف المدينة قائلا: "فيها قبائل مياسر وتجار أغنياء يتجولون في بلاد السودان إلى بلاد غانة"[1]، ومما لا يدعو مجالا للشك أن هذه القبائل التي ذكرها البكري هي قبائل زناتية.

كما وجد سوق زناتي لبيع الرقيق بمازونة ونستشف ذلك من خلال وثيقة بيع مملوكا ذكرها المازوني بهذا السوق "حضر مجلس من وجب بمازونة فلان وزعم أنه ابتاع مملوكا من فلان بثمن كذا قبضه منه ووجد به الآن عيبا يسمى كذى وسأل منه النظر بواجب الحكم"[2].

غير أن تجارة العبيد عرفت أخطارا كبيرة تتقدمها فرار بعض العبيد أو وفاتهم أو تحملهم فوق طاقاتهم أو وجد عيبا فيهم مما كان ينعكس سلبا على أثمانهم، وقد سئل ابن الحاج عمن اشترى جارية ووجد فيها عيبا يخفى عند التقليب فأجاب: لو تبرأ إليه البائع من عيوب سماها في وثيقة التبايع وذكرها وأشهد المبتاع على نفسه بالتزامها ألزمه، ولا قيام له بشيء منها كانت عند التقليب أم لا[3]، زيادة على هذا تَعرّض القافلة لغارات القبائل يضاف إلى هذه الأخطار تقلبات السوق التي كانت تؤدي إلى انهيار أسعارهم[4]، وللحد من هذه المخاطر لجأ تجار زناتة لتزويد القافلة بسلع أخرى كالملح والنحاس والذهب حتى تغطي نفقات سلعة العبيد[5].

ومهما كثر الكلام حول تجارة الرقيق بزناتة فإن المصادر الوسيطية عزفت على ذكر أسواق الرقيق واكتفت بذكر المنطقة ككل، ولهذا فمن الصعوبة بما كان أن نجد قبيلة زناتة أو حتى فرعا من فروعها مختصا في تجارة الرقيق، لأن أغلبية أسواق الرقيق تُعرض فيه سلع أخرى[6].

ويذكر ابن عذارى أن أسواق الرقيق كانت تعقد يوم الجمعة وربما عقدت في أيام معلومة من الأسبوع، وينعقد السوق من الصباح إلى الزوال أو ما بعد الزوال بقليل[7]، وكان يحمل إسم حرفتهم

1- نفسه، ص296.

2- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، مصدر سابق، ص84.

3- ابن الحاج: نوازل ابن الحاج، ج3، المصدر السابق، ص500. وجاء في إحدى عقود المازوني "ابتاع فلان من فلان في وقت كذا عبدا صفته كذا بكذا أقبضه إياه وبكذا وكذا ذهبا وتقابضا في الثمن والمثمون كما توجبه السنة على السلامة من العيوب والوفاء والكمال ...وأوجد عيبا بعد ذلك خفيا". المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص83-84.

4- بنمليح: المرجع السابق، ص97.

5- الإدريسي: المصدر السابق، ص296.

6- بنمليح: المرجع السابق، ص97.

7- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص186.

الدلال أو النخاس[1]، ويشترط الشيريزي على النخاس أن يكون ذا ثقة أمينا عادلا مشهورا بالعفة والصيانة[2]، وألا يتولى هذه المهمة إلا من ثَبُتَ عنه الناس أمانتُه وعفتُه وصيانتُه وأن يكون مشهور العدالة[3].

كانت عملية بيع العبيد تتم وفق تنظيمات محكمة حيث يقومون بتسجيل اسم البائع وصفته ويكون معروفا وأن يأتي بمن يعرفه[4]، وكان النخاسون يضيفون مواد تجميل على العبيد مثل الحناء حتى يبدو جسد العبد أو الأَمَة أكثر صفاء ونعومةً، ويحدد هذه المواصفات السقطي أنها كانت تشمل الخدود قصد تحميرها والشعور في الرأس والأطراف قصد تسمينها وجعلها ناعمة، والصنان لتطيب رائحته وإقصاء النمش والوشم من الوجه والبرص من سائر الأعضاء[5].

ومن الصعوبة أن نحدد عقد بيع الرقيق لعزوف المصادر التاريخية من جهة وعدم ذكر أسعار البيع من قبل النخاسين من جهة أخرى[6]، ومن خلال دراسة بعض الوثائق الخاصة ببيع الرقيق في المغرب والأندلس يتضح أن تحرير البيع يتم في الصكوك كي يضمن لكل طرف في هذه العملية حقه في حال وقوع النزاع، وكانت عملية البيع تتم وفق مجموعة من المحاور:

❖ تسمية المتعاقدين: يذكر فيها كل من البائع والمشتري كما جاء في أحد الوثائق لبيع الرقيق "هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان"[7].

❖ ذكر جنس ونوع العبد: حيث يذكر جنس العبد إن كان ذكر أو أنثى، ونوعه جارية عبد أمة صبي...إلخ مثل "هذا ما شترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جارية مملوكة إفرنجية تسمى في حين البيع كدا"[8]، وفي وثيقة أخرى ".... اشترى مملوكا جليقيا يسمى في حين التبايع جدا"[9].

1- نفسه، ص187.

2- الشيريزي: المصدر السابق، ص84.

3- ابن الأخوة: المصدر السابق، ص106.

4- انظر الملاحق رقم 02ص290، و03ص291، و04ص292.

5- السقطي: المصدر السابق، ص51.

6- جاء في صيغة عقد بيع رقيق ما يلي: "اشترى فلان بن فلان من فلات بن فلان مملوكة رومية اسمهما كدا بثمن مبلغه كدا يدفعه لأجل كدا وقبض المشتري ما اشتراه". انظر: المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، تح حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1997، ص337.

7- المراكشي: المصدر السابق، ص337.

8- نفسه، ص338.

9- نفسه، ص332.

❖ صفات العبد: أن يذكر في العقد صفاته الفيزيولوجية "اشترى فلان جارية ....نقية اللون سبطة الشعر أسيلة الخد حسنة القد ممتلئة الجسم"[1].

❖ الإستبراء من العيب: لابد من ذكر خلو العبد من الأمراض سيما الأمراض الميؤوس في شفائها كالبرص والجذام وغيرها، وللمشتري حق تقليب العبد أو الأمة بنظره أو بيده كما يقلب أيَّ سلعة يريد شراءها، لأن النخاسين يلجؤون إلى الحيلّ والتدليس في إخفاء العيوب فيجعلون السمراء ذهبية اللون ويحيلون الدرية إلى بيضاء ويخضبون البرص ويفعلون ما هو أكثر من ذلك فيجعلون الثيب بكرا ويخفون الحمل[2].

وقد حدد المحتسب شروط بيع العبد بحيث لا يجوز بيع خمسة أصناف من العبيد "الحر والمدبر والمكاتب والأمة الحامل بعد ستة أشهر والعبد الأبق[3]، وتعطي للمبتاع وثيقة كضمان سلعة العبد لا تتعدى ثلاثة أيام للأمراض غير مزمنة أما المزمنة فقد حددت بسنة[4]، فقد جاء في كتاب "الإحكام" للزناتي من يشتري جارية مريضة فصحت عنده أو سمينة فهزلت فحال الثمن لأجل ذلك ثم وجد بها عيبا لم يكن له إلا الرّد ولا شيء عليه أو يمسك ولا شيء له[5]، وبإمكان المبتاع ردّ العبد خلال عهدة ثلاثة أيام إذا أصابه مرض غير مزمن مثل تصدع في الرأس أو ألم في البطن أو سنة إذا أصابه البرص أو الجذم[6].

لم تكن أسعار الرقيق ثابتة في الأسواق الزناتية وإنما كانت تتحكم فيها مجموعة من المتغيرات منها آليات السوق من عرض وطلب، فكلما كان الطلب على العبيد كبيرا زاد السعر، وكذلك حالة الرقيق منها جنسه وسنه وقدراته الجسمانية والعقلية، يضاف إلى القدرة الشرائية للراغب في اقتناء عبد أو أمة وما ترتبط من عملية المزايدة داخل السوق، وكانت حيل النخاسين وخدعهم من أهم المتغيرات الّتي تتحكم في أسعار العبيد[7].

1- نفسه، ص338. الغرناطي: الوثائق المختصرة، تح إبراهيم بن محمد السهلي، الجامعة الإسلامية، المملكة السعودية، 2011. ص166.

2- عبد السلام الترمانيني: الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص87.

3- المراكشي: المصدر السابق، ص326.

4- نفسه، ص327.

5- الزناتي: المصدر السابق، ص242.

6- بنمليح: المرجع السابق، ص104.

7- نفسه، ص104.

وتشير الدراسات الوسيطية أن أعداد الرقيق كانت في تزايد مستمر حيث يذكر ابن بطوطة في أواخر القرن 7هـ/13م أن القافلة التي كان يمتطيها متجها من "تكدا" إلى "توات" ضمت "نحو سبعمائة خادم"[1] إلى درجة أنه كان تباع في كل سنة أعداد لا تحصى من الرقيق[2]، لكن يبدو أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيرا إذا ما قارناه بالمصادر الوسيطية الأخرى، ومن أجل تتبع التطور الكرونولوجي لتجارة الرقيق، ولفهم ذلك قمنا بدراسة الجداول الإحصائية للمقارنة بين أسعار الرقيق في قبيلة زناتة والمغرب الأوسط.

ونظرا لعزوف المصادر التاريخية الوسيطية عن ذكر أسعار الرقيق بأسواق زناتة حتّم علينا الإستعانة بمصادر فقهية خاصة بالمغرب الإسلامي ككل والقيام بعملية إسقاط على قبيلة زناتة.

الجدول الأول:

جدول يمثل أسعار الرقيق بالمغرب قبل القرن 5هـ/11م

الجنس	مكان البيع	الزمان	السعر	المصدر
خادم	المغرب الأوسط	ق2هـ/8م	28دينار	عياض: المدارك، 4، ص80
صبي	المغرب الأوسط	ق3هـ/9م	10دنانير	نفسه ص314
جارية	المغرب الأوسط	ق3هـ/9م	80دنانير	نفسه ص316
جارية	المغرب الأوسط	ق3هـ/9م	40دينار	نفسه ص319
وصيفة	المغرب الوسط	ق3هـ/9م	100إلى110دينار	نفسه ص414

1- ابن بطوطة: المصدر السابق، ص680.

2- الادريسي: المصدر السابق، ص110.

الجدول الثاني

جدول يمثل أسعار الرقيق بالمغرب خلال القرنين 6و7هـ/12و13م

الجنس	مكان البيع	الزمان	السعر	المصدر
خادم	المغرب الأوسط	ق5هـ/11م	60 دينار	القابسي، المعيار، ج3، 157
أمة	ورجلان	ق5هـ/11م	5دنانير	الدرجيني، ج1، ص189
جارية	أدعست	ق5هـ/11م	100دينار	البكري، 158
غلام	تلمسان	ق6هـ/12م	10مثاقيل	فقهاء سبتة، المعيار،9، ص231
عبد	جراوة	ق6هـ/12م	03 دنانير	نفسه
مملوكة	تلمسان	ق7هـ/13م	30 دينار	نفسه

ولتسهيل الدراسة والتحليل أكثر نترجم الجدول إلى متغيرات إحصائية، ونحوله إلى أعمدة بيانية من أجل ملاحظة تطور أسواق النخاسة بالمغرب ككل وبزناتة.



من خلال الشكل البياني نلاحظ تباينا كبيرا في أسعار الرقيق بأسواق المغرب الأوسط عامة وزناتة خاصة، حيث نجد نسبة الإماء أكثر ارتفاعا من نسبة الذكور منذ القرن 2هـ/8م إلى غاية نهاية فترة

الدراسة أي القرن 7هـ/13م، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها تنوع وازدهار نشاط تجارة رقيق الإماء أكثر من الذكور حيث نجد الوصيفات والجواري، ويرجع سبب صعوبة تجارة الذكور إلى الحروب التي عرفتها زناتة وخاصة الفترة ما بين القرنين 3و4هـ/9و10م، التي شهدت فيها زناتة أوج حروبها، غير أن منتصف القرن 5هـ/11م هي الفترة الوحيدة التي سجلنا فيها ارتفاع سعر الذكور على الإماء وذلك راجع لحاجة زناتة للفرسان خاصة وأن هذه الفترة عرفت فيها زناتة حروبا أكثر ضراوة من سابقتها تجلت في صراعها على جبهتين مختلفتين الصنهاجيين من جهة والمرابطين من جهة أخرى.

وهناك عامل أخر يرجح كفة تجارة الاناث على الذكور ألا وهو العامل الجنسي ورغبة السيد الجنسية، يضاف إلى ذلك العامل الأمني فعلى سبيل المثال أثناء مهاجمة قطاع الطرق للقوافل التجارية يقتلون الرجال لأنهم يجدوا من طرفهم مقاومة، أما القواعد من النساء اللائي لا يستطعن قتلا ولا ضربا في الأرض فيستسلمن للأسر.

وفي المقابل علينا ألا نحجب أيضا حقيقة تاريخية أخرى ألا وهي دسائس النخاسين وحيلهم والتي لا تكاد سوق زناتية تخلو منها، فقد ورد على لسان أحد النخاسين بالمغرب الأوسط قوله: "ربع درهم حناء يزيد في ثمن الجارية مائة درهم فضة"[1].

لكن مع بداية القرن 7هـ/13م، نلاحظ تراجع أسعار الرقيق سواء الإماء منهم أو الذكور، ويمكن حصر ذلك في العامل الأمني بالدرجة الأولى وما عرفته مضارب زناتة من حروب وثورات أدت إلى كساد سوق الرقيق، وعلى سبيل المثال لما اقتحم الموحدون المغرب الأوسط سنة 541هـ/1147م "بيعت الحرة الجميلة بدجاجة حتى تعلم أنهم ليس لهم بها حاجة"[2]، وذكر النويري رواية أخرى لما دخل محمد بن علي مضارب زناتة بتلمسان "قتل أكثر أهل البلد ...وبيع من لم يقتل بأبخس الأثمان"[3].

ومهما يكن من أمر فإن تجارة الرقيق بزناتة على الصنفين (إماء وذكور) قد شهدت رواجا كبيرا لما تذره من أرباح كبيرة، فرأى الزناتيون أن في تجارة النخاسة منبع كبير للمال لا ينضب معينه، فأقبلوا على بيع الإماء والذكور والجواري والوصيفات بل وحتى الأحرار.

لكن من خلال الجدولين السابقين نلاحظ تباينا واختلافا في أسعار الرقيق بزناتة سواء تعلّق الأمر بالجنس أو السعر أو حتى مكان البيع، يصعب حصرهم جميعا في شكل بياني واحد ونظرا لهذا

1- بنمليح: المرجع السابق، ص118.

2- نفسه، ص119.

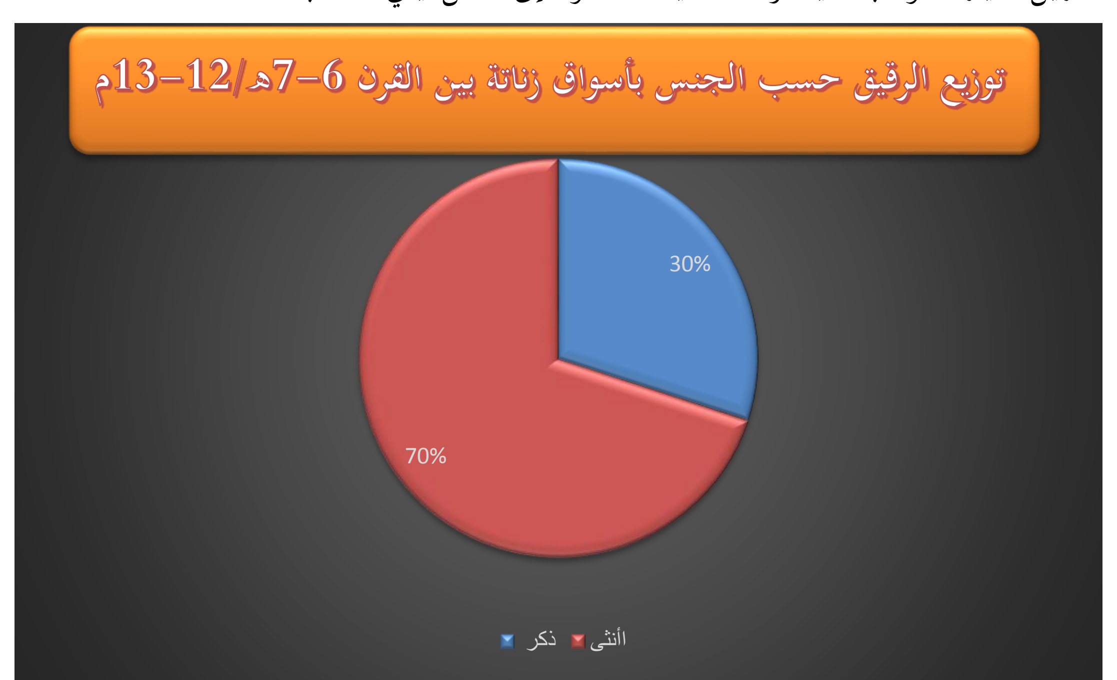
3- النويري: المصدر السابق، ص408.

الاختلاف فمن الصعوبة بما كان أن نحلل الجدول تحليلا دقيقا لذا وجب علينا تقسيم الجدول إلى ثلاثة مستويات:

1- توزيع الرقيق حسب الجنس بالمغرب

الجنس	عدد الحالات	النسبة المؤوية
ذكور	**06**	**%30**
إناث	**14**	**%70**

وبما أنّ الدراسات الإقتصادية الحديثة تلزم ترجمة معطيات الجدول إلى أشكال بيانية من أجل تسهيل تحليلها، فوجب علينا ترجمة معطيات الجدول إلى شكل بياني مناسب.



تبين الدائرة النسبية أن الإقبال على البنات أكثر من الذكور وهو يفوق الضعف ويرجع ذلك إلى الحروب التي كانت تشنها زناتة على أعدائها حيث تقوم بالسبي أو القتل، فكان مصير معظم المقاتلين الموت أما النساء فيستسلمن للسبي[1]، كما أن إقبال الزناتيين على الإناث لحاجاتهم إليهم والرغبة في الشهوة بالمقام الأول لقول السقطي: "البربرية للذة وأنشطهم للعمل والرومية الحيطة والمال والخزانة، والتركية الإنجاب والولد، والزنجية للرضاع،"[2]، "والبربريات أطبع الخلق على الطاعة وأنشطهم للعمل

1- ومثال ذلك حروب زناتة ضدّ كتامة وصنهاجة والفاطميين. أنظر: موسى لقبال: دور كتامة، المرجع السابق، ص331.سنوسي: المرجع السابق، ص151.

2- السقطي: المصدر السابق، ص50.

وأصلحهم للتوليد واللدة وأحسنهم للولد"[1]، عكس الذكور الذين كانوا لا يصلحون إلا للأعمال الشاقة أو الزج بهم في الحرب "أما الذكور فالهند والنوبة لحفظ النفوس والأموال، والزنج والأرمن للكد والخدمة والترك والصقالبة للحرب والشجاعة"[2].

كما أن حيل النخاسين هي الأخرى ساهمت في رواج تجارة الإماء قياسا بالذكور ومن بين الحيل التي كانوا يقومون بها "وضع الوجه في ماء البطيخ لمدة ستة أيام ثم في لبن الحليب سبعة أيام فتعود بيضاء"[3] ويحمرون الخدود بدقيق الباقلا والكرسة وعروق الزعفران والحناء"[4]، في حين كانوا يقومون بذهن الوجه بدهن البنفسج ويضعون في الشعر الجوز والرطب ويسمنون الأعضاء الهزيلة بالدلك بالمناديل الخشنة[5]، وربما هذا ما جعل الفقهاء يحرصون على عمليات بيع الرقيق فابن الحاج يجيب عن مسألة عيوب العبيد حيث "يأمر الحاكم من يثق بنظره وعلمه بالعيب أن ينظر إليه ويأخذ بخبره وحده ويقبل الطيب فيما يؤدي إليه من علم الجراح وغيرها"[6] .

يتبين أن الحرب والحاجة إلى الجاريات كانتا وراء وفرة سوق العبيد بزناتة.

2- توزيع الرقيق حسب مكان البيع بالمغرب

مكان البيع	عدد الحالات	النسبة المأوية
المغرب الأوسط	06	50
ورجلان	02	16.66
تلمسان	02	16.66
بونة	01	08.33
فاس	01	08.33

1- نفسه، ص49.

2- نفسه، ص49.

3-نفسه، ص50

4-نفسه، ص50

5- نفسه، ص51

6- ابن الحاج: ج3، المصدر السابق، ص498.



من الصعوبة بالماكن أن نحدد مكان بيع الرقيق بأسواق زناتة تحديدا دقيقا لعزوف المصادر الوسطية عن ذكرها —سواء التاريخية أو الجغرافية–باستثناء شذرات في كتب الحسبة[1] والنوازل[2]، يضاف إلى ذلك أيضا أن عمليات البيع كانت تتم في الأسواق والأحياء والأزقة والدور[3].

ومهما يكن من أمر فمن خلال الشكل البياني يتضح لنا أن زناتة حظيت بحظ وافر من أسواق النخاسين سيما في القرنين 5و6هـ/11و12م، ففي ورجلان وتلمسان بيع أربع أقنان وثلاث إماء وغلام فيما بينهما، ويتضح أيضا أن الإماء كانت أكثر شأنا من الذكور.

3–توزيع الرقيق حسب السعر

العملة	عدد الحالات	النسبة المؤوية
الدينار	11	91.66
المثقال	01	08.33

1– السقطي: المصدر السابق، ص50.

2– يذكر الونشريسي نازلة تعود للقرن 4هـ/10م يرد فيها "أن رجلا اشترى جارية من المغنم"، المعيار، ج6، ص183.

3– بنمليح: المرجع السابق، ص115.



من الصعوبة تحديد سعر بيع الرقيق لأن المصادر تكتفي بذكر عقد الكتابة فقط بعبارة "بيع بثمن كدا" أو كدا ذهب[1]، ففي القرون الأربعة الأولى للهجرة/السادس-العاشر ميلادي كان سعر الرقيق يحدد بالدينار لذلك نرى ارتفاعا كثيرا لأسعار الرقيق سيما الإناث وذلك راجع لكون السعر يخضع لمعايير العمر والجمال والقوة وغير ذلك، فقد ذكر الرقيق القيرواني أن عقبة بن نافع عند دخوله بلاد المغرب أصاب من السبي نساء لم ير الناس في الدنيا مثلهن فقيل أن الجارية الواحدة كانت تبلغ بالمشرق ألف دينا[2]، ورغم ما يحمله هذا الرقم من مبالغة كبيرة في سعر الرقيق إلا أننا نجده يتحدث في موضع أخر عن نفس الرقم حيث ذكر أن حسان بن النعمان غنم من جراوة الزناتية مائتي جارية منها ما يصل ثمنها لألف دينار[3].

ولم تسلم أسواق الرقيق هي الأخرى من التدليس والغش ومن أمثلة ذلك أنهم كانوا يبيعون الجارية على أنها بريئة من الحمل ولكن المشتري يجدها غير ذلك[4]، أو يبيعون الجارية على أساس أنها أعجمية مع أنها عربية[5]، كما يلجؤون إلى تغيير لون الجواري فيغيرون لون الجسم من الأبيض إلى الأسود وحمر

1- ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص272. المراكشي: المصدر السابق، ص325.
2- الرقيق القيرواني: المصدر السابق، ص44
3- نفسه، ص45.
4- السقطي: المصدر السابق، ص54.
5- نفسه، ص50

الخدود ويسمن الأعضاء المهزولة من الجسم عن طريق الورم[1]، كما كانوا يغطون العبد المصاب بالبرص بالعقاقير مثل العفص والزنجبار ويغيرون لون العين عن طريق قشر الرمان[2].

سوق الدواب: يعد سوق الدواب من أهم الأسواق التجارية الزناتية في المغرب الأوسط لما يوفره من خدمات وتعدد استعماله في (النقل، الركوب، التجارة، الأكل....) قال تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعَ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[3]، واشتهرت زناتة بهذا النوع من الأسواق حيث كان هناك سوق الخيول بجبال مغراوة[4]، وكذلك جبال الأوراس التي كانت الخيول بها كثيرة، حيث يذكر الرقيق القيرواني أن أبا المهاجر دينار في حملته على الأوراس سنة 58هـ/678م غنم منها خيلا كثيرة ما لم ير المسلمون أصلب ولا أسرع منه[5]، وأعجب الحموي بخيل وفروسية زناتة في هذه المنطقة فيقول: "جبل أوراس موطن زناتة عرفت بفروسيتها واهتمامها بتربيته وتوجد بتلمسان مواطن زناتة سوقا لبيعه نسبت لبني راشد الزناتيين كان لها الفضل على سائر الخيل[6].

وقد كان الزناتيون الذين ينزلون تيهرت وجنوب المسلية يمتلكون الخيول والتي لم يوجد مثلها في بقية القبائل البربرية الأخرى[7]، كما اتخذت القبائل الزناتية المنتشرة حول مدينة تيهرت العديد من الخيول والعبيد[8]، واهتم الزناتيون جنوب المسيلة بتربيتها[9]، وهذا ما أشار إليه الإدريسي بقوله: "بها ضياع جمة وبها البرادين والخيل كل حسن"[10]، ويشير ابن حوقل أن مدينة تيهرت كانت "أحد معادن الدواب"[11] ولم يقتصر بيع الخيل في الأسواق الزناتية فحسب بل امتدت خارجها إذ وجدت في أسواق بجاية خيل زناتة[12].

1- نفسه، ص51.

2- نفسه، ص51.

3- القرآن الكريم: سورة النحل، الآية، 05.

4- طويل: المرجع السابق، ص93.

5- الرقيق: المصدر السابق، ص41. البكري: المغرب، المصدر السابق، ص45

6- الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص408.

7- أنيس كاربون: المرجع السابق، ص24.

8- ابن الصغير: المصدر السابق، ص63.

9- ابن حوقل: المصدر السابق، ص85. الإدريسي: المصدر السابق، ص254.

10- الإدريسي: المصدر السابق، ص256.

11-ابن حوقل: المصدر السابق، ص86.

12- الورجلاني: المصدر السابق، ص188.

أما أسواق المواشي فقد كانت منتشرة بمغراوة "وعرفت مغراوة مواشي كثيرة"[1] حيث يذكر ابن خلدون "تركوا زعيمهم وفروا بالمواشي إلى الجبال المجاورة لتنس"[2]، والمناطق التي ينزل بها بنو يفرن أرشقول وتلمسان، "وسعة الماشية والأموال "[3]، أما بنو توجين الذين ينزلون منطقة الزاب فقد كانت منتشرة عندهم أسواق الأبقار[4].

ومن المؤكد أنه كانت هناك مواعيد تنتعش فيها أسواق الدواب وفترات أخرى تعرف ركودا في زناتة، ومن بين الفترات التي تنتعش فيها أسواق الدواب من السابع عشر يناير حتى بداية أفريل فهي أوقات تكاثر الإبل وأواسط نتاجها وأعدل الأزمنة، وكذلك البقر الذي يضع ويتكاثر في هذا الشهر[5]، ولعل أسواق الإبل بزناتة كانت تعرف ركودا في أواسط شهر أفريل حيث أن الناتج في هذا الشهر أضعف وأهزل ناتج[6]، كما كانت الدواب تفطم من أمهاتها ولا سيما الإبل في شهر أوت[7]، وكانت تجارة الغنم تزدهر بعد شهر أكتوبر من السنة حيث تتكاثر الغنم ويكثر لبنها خلال هذا الشهر[8].

وقد ارتبطت أسواق الدواب بأسواق القصابين حيث كان هؤلاء القصابون يشترون الماشية حية من أسواق الدواب أو من تجار الدواب في الريف وتذبح هذه الدواب خارج أسواق المدن ثم تحمل الذبائح إلى حوانيت القصابين بالأسواق[9].

ولم تسلم سوق الدواب هي الأخرى من الغش حيث كان التجار في أسواق الدواب يبيعون الشاه على أنها حلوب مع أنها غير ذلك، ويجيز ابن عمر على رد الشاه في هذه الحالة للبائع[10]، كما كان الباعة يخفون عيوب الدابة حتى لا يقل ثمنها[11]، وكانت هناك حيلة منتشرة في أسواق المغرب الأوسط

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص78.

2- ا بن خلدون: العبر، ج7، ص251.

3- ابن حوقل: المصدر السابق، ص78. البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص218. الوزان: ج2، المصدر السابق، ص45

4- ابن خلدون: العبر، ج7، ص321.

5- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص144

6- أوليفي كونستابل: المرجع السابق، ص 346.

7- عريب بن سعد: المصدر السابق، ص47.

8- نفسه، ص48.

9- نفسه، ص78.

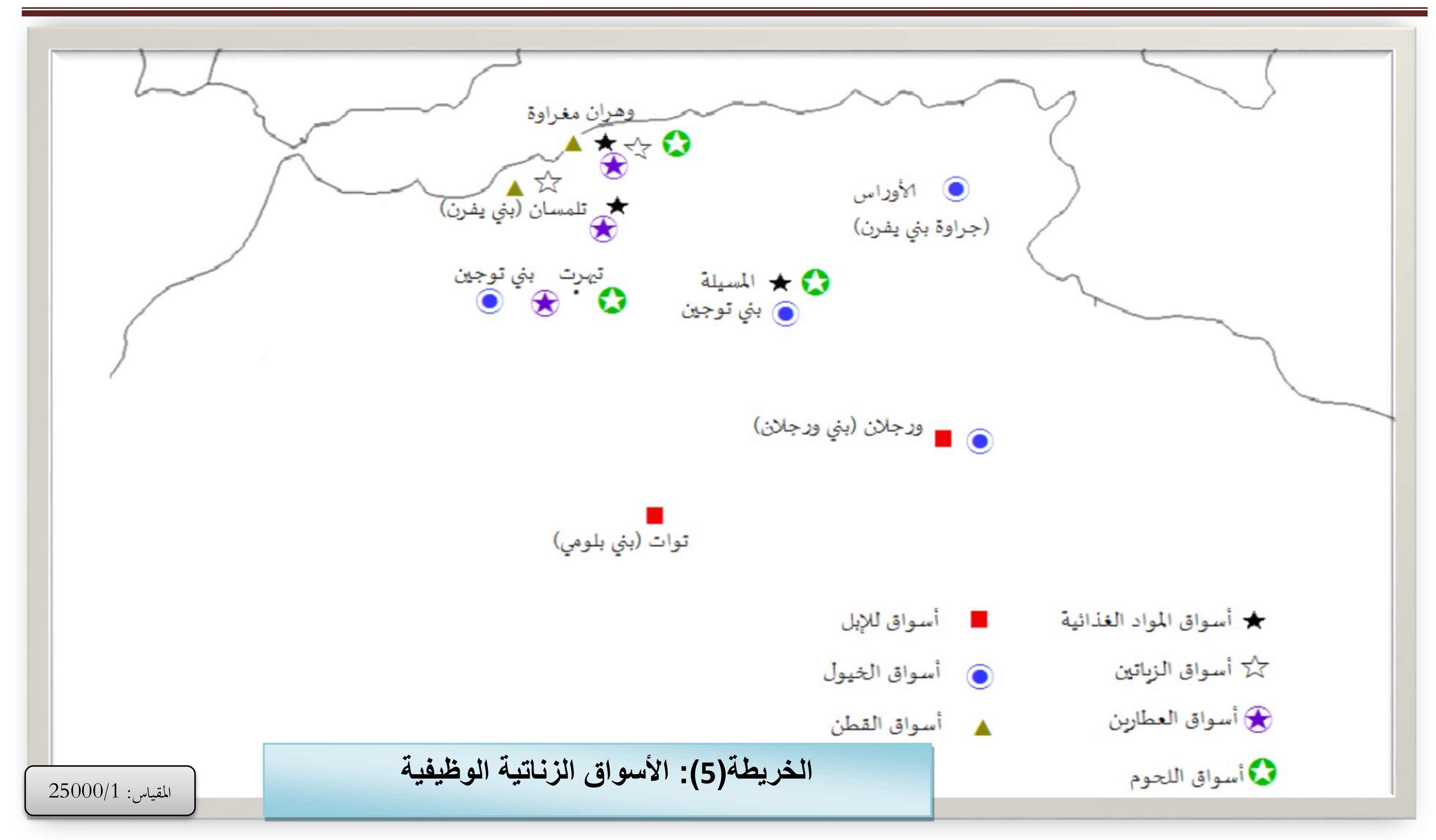
10- السقطي: المصدر السابق، ص65

11- نفسه، ص66.

عموما عند شراء الفرس وثم الإتفاق على سعر معين ورفض البائع تخفيضه يأتي المشتري بقط ويضعه في مخلاة العلف ويعلقها على الفرس حتى إذا جاء الفرس يأكل خدشه القط فإذا رأى الفرس المخلاة تخيل أن القط فيها وامتنع عن الأكل فأعاده المشتري إلى البائع واكتسب الفرس عيبا ينقص من ثمنه الكثير[1].

والخريطة الموالية (رقم5) تبين أنه لا تخلوا منطقة زناتية من سوق حسب نوع السلعة التي تباع فيها، فلا تكاد تخلوا منطقة زناتية من أسواق المواد الغذائية وأسواق اللحوم وذلك لحاجة الفرد الزناتي لها في حياته اليومية ولا استغناء له عنها، وتوجد أسواق الخيول بالأوراس وتيهرت وتلمسان أين تنزل بها جراوة وبني يفرن وبني توجين، بينما أسواق الإبل موجودة في ورجلان وإقليم توات أين تنزل بطون بني ورجلا وبني يلومي وراجع لطابع المناخ الحار الذي يتأقلم مع تربية الإبل، في حين أسواق العطارين محتكرة من قبل مغراوة وبني يفرن في منطقة وهران وتلمسان، وربما وجد هذا النوع من الأسواق في مناطق زناتية أخرى غفلت المصادر عن ذكرها، بينما احتكر بني يفرن بتلمسان لسوق القطن.

1- نفسه، ص66.



الخريطة(5): الأسواق الزناتية الوظيفية

معالجة الباحث بالاعتماد على:

1-ابن سعيد المغربي. الجغرافيا، ص179

2-الإصطخري.المسالك.ص 144

3 ابن أبي زرع، القرطاس، ص277

4-ابن الصغير، سير الأئمة، ص68

5-ابن حوقل، صورة الأرض، ص 178، البكري، المسالك، ج2، ص 218 الحموي: ج2، ص 408

2. 2. الأسواق حسب مكان وزمان انعقادها

اشتهرت زناتة بكثرة أسواقها، فقد كانت مدنها محطات تجارية هامة تمثل أسواقا للتجار من مختلف البقاع والأصقاع وقبل أن نتطرق لأنواع الأسواق نتوقف قليلا عند خلفيات الأسواق العربية في المغرب الأوسط، حيث تشير أغلبية المصادر التاريخية أن الأسواق الإسلامية وصلت لبلاد المغرب الأوسط سنة 59هـ/679م حينما أنشأ عقبة بن نافع الفهري "سوق القيروان"[1] إلا أن هذه السوق لم تشمل على الجانب التنظيمي إلى غاية سنة 155هـ-171هـ/772م-788م في عهد الوالي يزيد بن حاتم وهو ما ذكره ابن عذارى "قدم يزيد بن حاتم إفريقية وأصلحها ورتب أسواق القيروان وجعل لكل صناعة مكانا"[2].

وقد شمل هذا التنظيم الذي استحدثه الوالي يزيد بن حاتم كل مدن إفريقية وامتد إلى بقية مدن المغرب الأوسط كتلمسان ووهران وتيهرت بما فيها أسواق زناتة، حيث قسمت الأسواق إلى دائمة ويومية وأسبوعية ومؤقتة، أو حسب إسم صاحب السوق، أو حسب المكان الذي تعقد فيه السوق، ويمكن أن نحصرها في:

2. 2. 1. الأسواق الدائمة:

وهي الأسواق الثابتة داخل المدينة والتي لا تكاد تخلوا أي حاضرة زناتية منها كسوق هوارة وسوق كرام الزناتيين اللذّان يعقدان على ضفاف نهر شلف[3]، ويصف البكري مدينة تيجس الزناتية "بها أسواق وحمام وبها من قبائل البربر بنو كرزاية وحمزة من زناتة"[4]، موقع هذه الأسواق داخل المدن أو بجوارها مباشرة فعندما أسس البحريون الأندلسيون مدينة وهران تجمع إليهم بربر ويحتمل أن يكونوا من مغراوة أحد أكبر الأفخاذ الزناتية في المغرب الأوسط "وسألوهم أن يتخذونها سوقا"[5].

1- حسن حسني عبد الوهاب: ورقات من الحضارة العربية في إفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1966، ص54.
2- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص78.
3- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص241.
4- نفسه، ص251.
5- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص244.

ونظرا لوجود السكان في عين المكان فإن أسواق المدينة تكون يومية[1]، وقد كثرت الأسواق الدائمة في الحواضر الزناتية حتى لا تكاد تخلو مدينة زناتية من سوق أو أكثر[2]، ومصدر ذلك وصف البكري للطريق الذي يربط "تنس" "بأشير" بقوله: "مدينة شلف على نهر لها سوق عامرة ومنها إلى بني واريفن بها حوانيت"[3] وهذه الأسواق تظل نشطة طول السنة، ونجد هذه الظاهرة حتى في بعض أسواق إفريقيا الغربية، وتمتاز بتوفر المواد الغذائية من كروم وألبان وخضر وفواكه حتى أحصيت دكاكين اللحم المطبوخ بتلمسان، والمنشآت العمرانية من حمامات وخانات وفنادق ومساجد[4].

وعلى العكس من أسواق البوادي التي كانت تنظم برعاية القبائل التي تقام على أرضها السوق، فإن أسواق المدن نظرا لنشاطها اليومي وتنوعه تحتاج إلى رقابة مستمرة، وقد حل المشكل بنظام الحسبة[5].

وما صعب علينا تحديد الأسواق الزناتية الدائمة بدقة اهتمام المؤرخين في العصر الوسيط بأسواق المدن الكبرى والمراكز السياسية فيها، فمثلا نالت أسواق زناتة المغرب الأقصى الإهتمام الكبير لأنها كانت مركز الحكم لأكثر من نظام سياسي، عكس أسواق زناتة المغرب الأوسط (تلمسان- وهران- شلف ..) فتارة تعرف إزدهارا إقتصاديا كبيرا وتارة أخرى يقل بريق هذا الإزدهار .

وفي المقابل لا بد أن نقر أيضا أن بعض الحواضر الزناتية لم تحظ باهتمام الكتاب في فترة بحثنا، لأنها كانت بعيدة عن مركز الحكم والإدارة ففي نهاية القرن 3هـ/9م ومنتصف القرن 4هـ/10م شهدت حروب زناتة ضد الفاطميين وعزل هذه الأخيرة للزناتيين عن مقالد الحكم والإدارة، لذلك لم نجد معلومات كافية عن أسواق زناتة، والكلام نفسه يقال على القرن5هـ/11م أثناء حكم المرابطين، وفي حكم الموحدين القرن 6هـ/12م ظلت أسواق زناتة في فوضى سياسية وإقتصادية.

1- كريم عاتي الخزاعي: أسواق بلاد المغرب من القرن 6هـ حتى نهاية القرن 9هـ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011، ص52.

2- كمال أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص297.

3- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص251.

4- الخزاعي: المرجع السابق، ص54.

5- نفسه، ص56.

2. 2. 2. الأسواق المؤقتة:

وهي الأسواق التي تقام في أيام معلومة من الأسبوع أو الشهر أو السنة ويستفاد من هذه الأسواق أهل القرى البعيدين عن المدينة، وقد عرفت أغلب مواطن زناتة هذا النوع من الأسواق، وجدت هذه الأسواق إلى جانب الأسواق الدائمة والتي لا تخلوا أي مدينة أو حاضرة زناتية منها، تقام في أيام معلومة من الأسبوع أو الشهر وكان سبب قيامها حاجة سكان القرى والأرياف البعيدة عن مركز المدينة للمنتوجات التي يستغلونها في معيشتهم اليومية، فضلا عن بيع ما ينتجونه من محاصيل زراعية أو ما يقومون به من صناعات بسيطة، لذلك نرى أن الكثير من الأسواق المؤقتة كانت تقام خارج أسوار المدن وفي القرى النائية والمناطق الجبلية البعيدة عن مركز المدن الرئيسية[1].

ويرى الباحث كالتون كون أن أكثر الأماكن التي تتوفر فيها ميزة الأسواق المؤقتة هي عندما تكون القرى قريبة بعضها مع بعض، ففي كل قرية يعرف الناس أنها لا تتوفر فيها سلعة فيضطر للذهاب إلى القرية الأخرى في يوم معلوم من الأسبوع لجلب ما يحتاجونه من السلع التي يفتقدونها، بينما يأخذون معهم ما يحتاج سكان تلك القرية التي يعقد فيها السوق، وهذه العملية لا تكلف المتسوق كثيرا حيث غالبا ما يتبضع وينصرف في يومه بينما يكلف ذهابه إلى أسواق مراكز المدن كثيرا من الوقت والمال[2].

2. 2. 3. الأسواق اليومية:

كانت منتشرة في كل مدن زناتة مثل أسواق تلمسان التي يصفها البكري "قاعدة المغرب الأوسط ودار مملكة زناتة بها أسواق ومقصدا لتجار الأفاق"[3]، وسوق أغادير بتلمسان الذي يقصده بنو يفرن، كانت تباع فيه مختلف السلع والبضائع يوميا، فقد ذكر يحي بن خلدون أن الحباك مرّ بسوق أغادير فوجد فيه الخبز يباع فأخذ الخبز وعرضه مناديا على من يرد التصدق عليه فيشتريها له، وبموضع أخر كان بتلمسان سوق يومي يعرف بسوق "منشار الجلد"[4].

كما وجدت أسواق يومية لدى زناتة الجنوب بإقليم توات منها سوق تيميمون حيث كانت تجتمع فيه القوافل التجارية ويلتقي فيها التجار من مختلف الأصقاع[5]، وكذلك سوق تمنطيط لبني يلومي حيث

1- الخزاعي: المرجع السابق، ص20.

2- كالتون كون: القافلة-قصة الشرق الأوسط، تر بهاء الدين البجائي، مر إحسان عباس، مؤسسة فرانكلين، بيروت، 1999، ص257.

3- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص259.

4- يحيى بن خلدون: ج1، المصدر السابق، ص37.

5- ابن خلدون: العبر، ج7، ص77.

أصبحت محط السلع والركاب وتنوعت سوق تمنطيط بتنوع مصادرها فشملت العبيد والذهب والذرة البيضاء والملح والمصنوعات النحاسية والحلي وأدوات الزينة والخيل وسروجها وانتصبت بها العديد من الحرف والصنائع فنمها حوانيت الحدادين وأخرى للنحاسين وأخرى لصناعة الحلي[1].

2. 2. 4. الأسواق الأسبوعية:

كانت هذه الأسواق تقام خارج المدن وفي القرى المحيطة بها لدى يمكن تسميتها أيضا بالأسواق الريفية[2]، وأقيمت خارج المدن لعدة أسباب لكونها تحتاج مساحة كبيرة من جهة ومن جهة أخرى سهولة الإنتقال من وإلى السوق، ومن جهة ثالثة التخفيف عن الشوارع الداخلية للمدينة ونطاقاتها وهدوئها[3] وهي تنقسم إلى قسمين:

- الأسواق السهلية: كانت تقام في يوم معين من أيام الأسبوع وكانت تعرف باسم ذلك اليوم حيث كانت السوق تجهّز في صباح ذلك اليوم وتنتهي إما بعد الظهر أو بعد العصر بقليل، ومن أمثلة تلك الأسواق "سوق ريغة" "يقصدها التجار في كل جمعة يباع بها ويشترى ويقضى منها حوائج"[4] وسوق معسكر تعقد كل خميس تباع فيها الماشية والحبوب والزيت والعسل[5]، وسوق بقلعة هوارة يقام كل يوم سبت تباع فيه الخضر والفواكه واللحوم والزرابي والكتان[6]، وكان يقام سوق في يوم معلوم بمازونة يجتمع فيه الأهالي بضروب الفواكه والألبان والسمن والعسل الذي ينتج بكثرة في المنطقة[7]، كما كانت بمدينة شلف سوق يقام كل يوم جمعة[8]، وبالقرب من مدينة تنس كانت تتواجد مدينة صغيرة سميت

1- محمد أوعفيف: توات مساهمة في دراسة مجتمعات الواحات وتاريخها، كلية الآداب والعلوم الإنساينة، مطبعة أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2014، ص56.

2- الناقة: المرجع السابق، ص267.

3- كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الإقتصادية، المرجع السابق، ص178.

4- الإدريسي: المصدر السابق، ص254.

5- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص26.

6- خالد بلعربي: الأسواق في المغرب الأوسط في العهد الزياني، دورية كان التاريخية، عدد6، 2009، ص33.

7- الإدريسي: المصدر السابق، ص128.

8- البكري: المصدر السابق، ص69.

باسم السوق التي كانت بها وهي "سوق ابراهيم الأسبوعية"[1]، كما كانت لمليانة سوق يدعى "سوق كرام"[2].

وتعد هذه الأسواق بدائل لأسواق بعض المدن الصغيرة[3]، ومن المنتوجات التي كانت تباع فيها عموما القماش والماشية والزيت والعسل والسمن والخضر والفواكه، أي الحاجيات التي يطلبها الفرد الزناتي في حياته اليومية، وكانت تقام هذه الأسواق نهارا، كما كان التجار يعرفون بعضهم بعضا، ولم ترق هذه الأسواق إلى مرتبة أسواق المدينة[4].

- الأسواق الجبلية: وهي أيضا تقام كل أسبوع غير أن موقعها يكون عند مفترق الوديان في سفح الجبل، يتحدث البكري عن سوق زناتي بجبال جيدر (قرب وهران) كان يعقد كل يوم سبت وبإشراف يعلي بن محمد بن صالح اليفريني[5] وبقي هذا السوق الجبلي نشطا وفي عمارة وكمال وزيادة وحسن حال إلى أن هلك ابن صالح اليفريني سنة 347هـ/959م[6].

كانت عمليات البيع والشراء في هذه الأسواق قليلة جدا، غير أنها تؤدي دورا إجتماعيا الأمر الذي دفع بأحد الباحثين إلى تسميتها "بالأسواق الإجتماعية" أكثر منها إقتصادية، فزناتة الجبل يتناقلون فيها أخبار القبائل وحوادثها كالقتل والسرقة والغصب، بالإضافة إلى تلقي الأخبار الواردة من المدينة مع التعليق عليها بطريقة ساذجة أحينا[7].

وهكذا فإن الأسواق الجبلية لم تكن لها أهمية كبيرة فهي لا ترقى إلى مستوى الأسواق السهلية فالطابع الغالب عليها هو الإكتفاء الذاتي، فقد حاولت كل قرية أن توفر لسكانها ما هم في حاجة إليه من مواد حرفية أولية تغنيهم عن ارتياد الأسواق السهلية، خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة بعيدة عن

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص89.

2- نفسه، ص89

3- الناقة: المرجع السابق، ص268.

4- كمال أبو مصطفى: جوانب من الحياة الإقتصادية، المرجع السابق، ص303.

5- يعلي بن محمد بن صالح اليفريني أمير من أشراف البربر الزناتيين من أهل تاكرونة كانت له مدينة "فكّان" ابتدأ تأسيسها سنة 338هـ/950م وفي هذه السنة دخل وهران واستمر في إمارته إلى أن قتله جوهر الصقلي سنة 347هـ/959م. الزركلي: الأعلام: ج8، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002. ص204.

6- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص253.

7- عبد العزيز العلوي: البعد الإجتماعي للتجارة الصحراوية في العصر الوسيط، مجلة المصباحية، عدد1، كلية الأداب والعلوم الإنساني، فاسن 1995، ص50

مساكنهم، وقد ساهمت النساء بدورهن في تحقيق هذا الإكتفاء بالعمل على صنع ما يحتاجه أفراد أسرهن[1].

2. 2. 5. أسواق الجيوش: (الأسواق الخاصة)

أشار "الجوذري" لوجود هذا النوع من الأسواق في المغرب بقوله: " إن ما يباع بسوق العسكر قد خبث لارتكابهم النهي واحتياطهم على النهب"[2]، وقد ذكر ابن حيان هذا النوع من الأسواق بزناتة حين يتحدث عن حرب محمد بن خزر ضدّ الفاطميين "إختار محمد بن خزر أثناء صراعه مع الفاطميين معسكرا جديدا لجموع زناتة في موضع يعرف بسوق ابن ماها خلف مدينة تيهرت من جهة إفريقية"[3]، وعن سبب تأسيس هذا السوق يقول ابن حيان: "ليقطع عن تيهرت الإمدادات والمؤن الواصلة من المهدية ولتصبح الجيوش الزناتية حاجزة بين الفاطميين بإفريقية وبين أنصارهم بالمغرب الأوسط والأقصى"[4].

وهي عبارة عن سوق متنقلة تجارها مدنيون، وعند الاقتضاء يتوافد الباعة المحليون ببضائعهم على العسكر لعرضها، وقد كانت هذه المعروضات تلبي طلبات الجيوش، غير أن بداية القرن 5هـ/11م شهدت زناتة حروبا كبيرة مع المرابطين أدى إلى افتقار هذه الأسواق للمعروضات وما نجم عنها من مجاعات[5]، والواضح أن أسواق الجيوش كانت أموالهم تعتريها الشّبهات[6]، لذلك حرّم الرهوني دخول هذه الأسواق سواء كان تاجرا أو غيره وقال: "من تاجر إلى بلد الحرب فهو فاسق ...ويجرى أحكام الكفر عليه"[7].

2. 2. 6. أسواق المراكز والحصون:

وهي أسواق تربط بين مدينة أو أكثر، ومن الأسواق التي تربط مضارب زناتة ببعضها سوق جراوة الذي يربط وهران بتانسالمت[8]، وسوق بين تنس وأشير ويعرف هذا السوق بـ"سوق شلف بني واطيل"

1- بلهواري: المرجع السابق، ص82.
2- الجوذري: المصدر السابق، ص43.
3- ابن حيان: المصدر السابق، ص260.
4- نفسه، ص260.
5- خالد بلعربي: المرجع السابق، ص33.
6- بلهواري: المرجع السابق، ص83.
7- الرهوني: خ. ع. د .و 2-3.
8- قرية لأزداجة بها سوق وعين عذبة وهي في طريق جبل جيدر. البكري: المسالك، ج2، ص259.

يقع على نهر شلف ويقصده تجار زناتة من بني وارفين[1]، وهناك سوق جامعة بين مليانة وأشير[2] كانت مقصدا للتجار الزناتيين.

كما يوجد سوق على الطريق الرابط بين تنس وتيهرت وهذا الطريق يمر على أغلبية مضارب زناتة مثل بنو مدر وبنو وارفين وبنو توجين حيث يصف البكري هذا الطريق "بها سوق عامرة جامعة كثيرة الأسواق رخيصة الأسعار"[3].

أما أسواق الحصون الزناتية فهي قليلة وذكرت في شذرات منها سوق كران الذي تستغله مغراوة[4] وحصن أسلن الذي به سوق كبيرة تنزلها مغيلة الزناتية[5]، وفكان كانت بها أكبر أسواق زناتة مدنها يعلي بن محمد بن صالح اليفريني[6]، وحصن ترنانا "لها أسواق وجامع يسكنها فخذ من بني دمر"[7]، وكان في حصن كزناية الزناتي الذي يقع على نهر شلف سوق يوم الجمعة يقصدة بشر كثير[8]، ووجد سوق الحصون بعين صالح حيث أصبح مركز عبور وإلتقاء القوافل التجارية العابرة للصحراء ويرتبط شمالا بأسواق ورجلان حيث التمور والحلفاء"[9]، وهذا يذل على أن النشاط التجاري كان كبيرا وزاخرا في زناتة، غير أن أسواق المراكز والحصون كانت مؤقتة ولا تعقد في فترات محددة وإنما بحسب الظروف الأمنية والإقتصادية.

2. 2. 7. الأسواق الدورية:

عرفت العرب هذا النوع من الأسواق قبل آلاف السنين مثل سوق "دومة الجندل[10]" و"سوق المشقر"[11] و"سوق عكاظ" وأطلق عليها العرب ب"المواسم"[12] لهذا يطلق عليها في بلاد المغرب بالأسواق

1- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص251.

2- نفسه، ص251.

3- نفسه، ص259.

4- وهو حصن أزلي له مزراع وسوان يقع على مرحلة من نهر شلف. ابن حوقل: المصدر السابق، ص89.

5- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص260.

6- نفسه، ص262.

7- نفسه، ص263.

8- الإدريسي: المصدر السابق، ص253.

9- أوعفيف: المرجع السابق، ص137.

10- سوق بالحجاز يقام في أول يوم من ربيع الأول إلى النصف منه ولا تزال قائمة على رقتها حتى آخر الشهر. الأصفهاني: كتاب الأزمنة والأمكنة، ج2، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، 1914، ص161.

11- سوق بهجر في الحجاز يقام أول أيام جمادة الآخرة إلى آخر الشهر. نفسه، ص162.

12- الخزاعي: المرجع السابق، ص20.

الموسمية أو المشهودة[1]، وكانت تقام بصفة دورية ومنتظمة على فترات متباعدة ويقصدها التجار من كل حدب وصوب[2].

ولا نجد في المصادر إلا إشارات نادرة عن تلك الأسواق حيث يصف البكري المغرب بـ"أنّ به سوقا جامعة ثلاثة مرات في السنة وهو وقت اجتماعهم من ذلك في شهر رمضان وفي عشر ذي الحجة وفي عاشوراء"[3]، وقد كانت هذه الأسواق تعج بضروب من السلع وأنواع من المتاجر، مثل سوق أغمات التي كان يذبح فيها أكثر من مائة ثور وألف شاه وينفذ جميعا في ذلك اليوم[4]، غير أن هذا النص يحمل مبالغة كبيرة.

كما عرفت زناتة نوعا أخر من الأسواق الدورية وهي الأسواق المتنقلة التي يرافق سير قوافل الحج، حيث يقيم الباعة والتجار دكاكينهم عند كل محطة إستراحة ويعرضون فيها بعض السلع الضرورية، ويبدو أن هذا النوع من الأسواق كان منتشرا كثيرا حيث أن المسافة بين بلاد المغرب والأماكن المقدسة في الجزيرة العربية يتطلب توفير أقوات كثيرة للحجيج فلا بد من مرافقة سير القوافل بهذه الطريقة[5].

ومجمل القول أنه لا تكاد تخلوا مدينة زناتية من سوق معلومة كما توضحه الخريطة (الخريطة رقم6) سواء حسب الوظيفة التي تؤديه والدور الذي يلعبه السوق والتي لا غنى للفرد الزناتي عنها في حياته اليومية، أو حسب زمان ومكان انعقادها، وبغض النظر عن الدور الاقتصادي الذي تلعبه السوق من توفريها لحاجيات الفرد وتحقيق الأرباح إلا أنّ بزناتة تعدّت السوق هذا الدور وامتدت للدور الاجتماعي، فلعبت دورا إجتماعيا من خلال تحديد يوم الإنتجاع والإعلان عن الحروب وتداول مختلف أخبار القبائل وبداية الحصاد وغيرها من الأحداث الاجتماعية، غير أن السوق تبقى في فوضى واضطراب إذ لم تنظّم بدءا باختيار موقعها وتحديد المشرفين عليها وتعيين محتسبين يراقبونها.

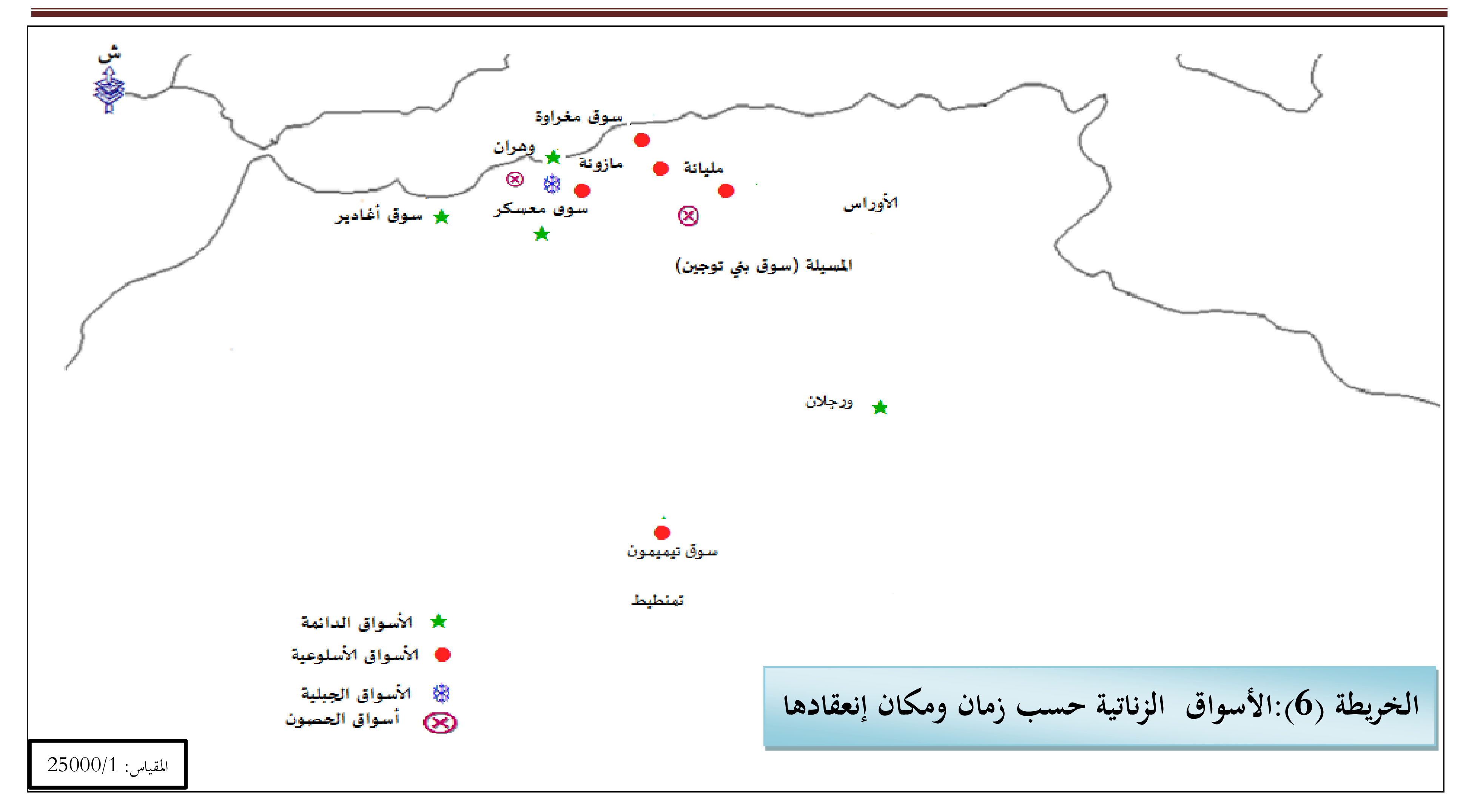
1- نفسه، ص21.

2- كمال مصطفى: جوانب من الحياة الإقتصادية، المرجع السابق، ص303.

3- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص111.

4- بلهواري: المرجع السابق، ص83

5- الخزاعي: المرجع السابق، ص58.



الخريطة (6):الأسواق الزناتية حسب زمان ومكان إنعقادها

المصدر: الوزان، ج2،ص26

الإدريسي، ص128

ابن حوقل، ص 89

البكري، ج2،ص251

المبحث الثاني: تنظيم السّوق

1. إختيار مواقع الأسواق وتخطيطها

تكاد تخلوا المعلومات في المصادر الوسيطية حول تنظيم أسواق زناتة وتخطيطها خلال القرن 1-4هـ/7-10م، فكثيرا ما يصفها المؤرخون والجغرافيّون بالحسنة والصّالحة كأسواق "تنس" و"مغراوة" و"تلمسان"[1]، حيث كانت غالبية الأسواق تقع بالقرب من المسجد وهو تخطيط الأسواق الإسلامية، والتي كان لها ارتباط بحاجيات المسجد منها سوق الشماعين للاستضاءة بالشموع في الصلوات الليلية وسوق العطارين لوجوب التعطر وسوق الكتب[2]، فمن خلال هذا التخطيط يظهر الإرتباط القوي بين المساجد والأسواق التّجارية داخل الحواضر الزنّاتية.

وتتجلّى دقّة السوق أكثر من خلال ربط الجامع بسويقات بواسطة بعض الفنادق حيث كان بـ"تتنس" "مسجد جامع وأسواق حفيله كثيرة....رخيصة الأسعار منها يحمل الطعام إلى بلاد الأندلس وبلاد المغرب وإفريقية"[3]، كما وصف تخطيطها البكري "بها مسجد جامع وأسواق كثيرة"[4]، أما تيهرت "بها أسواق وحمامات ويقصدهم من البربر"[5]، والظاهر أن البربر الذين كانوا يقصدون أسواق تيهرت من بطون بني توجين الزناتيين لأنهم كانوا أقرب البربر لتيهرت، "أما تلمسان قاعدة المغرب الأوسط لها أسواق ومساجد وهي دار مملكة زناتة ومقصد التجار من الأفاق"[6]، مما يدل على أن الأسواق الموجودة بتلمسان كانت مسيطرة عليها زناتة سيطرة تامة.

وما يقال على تلمسان يقال أيضا على أرشقول وفكان وأسلن وهي كلها مضارب زناتة "كانت سوقا قديما من أسواق زناتة فمدنها يعلي بن محمد بن صالح اليفريني ...وبها جامع وحمام وفنادق"[7] كما

1- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص242. مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص133.

2-هالة عبد الرازق: أسواق فاس في العهد المريني، المكتبة الدينية، القاهرة، 2012، ص79.

3- مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص133.

4- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص242.

5- نفسه، ص243.

6- نفسه، ص251

7- نفسه، ص361-363.

وجدت أسواق لبيع القماش الأوروبي وينادي عليها الدلالون كل مساء وهي ملابس مستعملة[1]، ويذكر صاحب كتاب الإستبصار عن وجود سوق القباقبة لوجوب استعمالها عند الوضوء[2].

وما تجدر الإشارة إليه أنّ هناك أسواقا كانت في المدينة ثم نقلت إلى الريف كسوق "بغاي" الجراوي[3]، ويحتمل أن عملية نقل الأسواق يرجع إلى شدة الإزدحام بالداخل، وكثيرا ما كان يمس هذا الإجراء الأسواق المؤقتة كسوق الدّباغين والسراجين خوفا من انبعاث الروائح الكريهة منها[4].

وقد سئل أبو بكر بن عبد الرحمن عن حكم من له حوانيت لدق النوى في السوق عليها ودور يضرب بها وقعه ولهم نحو عشرة أعوام وقد منعوا وأخرجوا من المدينة ثم رجعوا إلى عادتهم فأجاب "إذا أضروا بالناس وجب إزالتهم إلى موضع لا يضر الناس"[5].

وبالرغم من إطناب المصادر الوسطية في وصف السوق وتجهيزها ونظمها إلا انّها لا تعطينا صورة حيّة حول تنظيم وتخطيط دقيق للأسواق الزناتية، فكثيرا ما كانت توصف أنها عامرة وكبيرة كأسواق بني يفرن بتلمسان[6]، وبالحسنة والصالحة كأسواق مغراوة بوهران[7].

ويصف البكري سوق القيروان أنه كان متصلا بالقبلة إلى الجوف وطوله من باب أبي ربيع إلى الجامع ميلان غير ثلث، ومن الجامع إلى باب تونس ميل وكان سطحا متصلا فيه المتاجر والصناعات[8]، ولا نستبعد أن تكون أسواق تلمسان ووهران الزناتية مثل هذا التنظيم، حيث يقول «يوسف الزياني" عن وصف مدينة وهران: "ولو رآها الغزالي وصاحب الرحلة لما اعتنى بوصف سبتة وطليطلة، ولو أخبر بها صاحب كتاب اللباب الواصف لضخامة بنيان لما قال: "الدار داران إيوان وغمدان"[9] .

1- هالة عبد الرازق: المرجع السابق، ص80.

2-مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص117.

3- عثمان الكعاك: الحضارة العربية في حوض البحر المتوسط، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965، ص66.

4- نفسه، ص69.

5- ابن عبد الرحمن: المعيار، ج8، المصدر السابق، ص458.

6- ابن حوقل: المصدر السابق، ص74.

7- البكري: المسالك، ج2، المصدر السابق، ص261.

8- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص25.

9- محمد بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص49 .

كانت أسواق مغراوة تطل على تسعة أبواب في الشرق[1] باب السوق وما يزال قائما إلى اليوم وسماه الفرنسيون باب نابليون ويطل شرقا على مجرى عين واد روينة[2]، وفي الجنوب باب البلبل على حافة وادي الرحى الغربية، وفي الغرب باب المرسى[3]، وما يزال قائما حتى اليوم[4]، وباب القصبة أعلى باب المرسى، وفي الشمال باب غمارة وباب الميناء[5].

أما أسواق القبيلة فكانت تقيم بين أرباض حتى تكون خفية من عيون الغزاة، وقد تكون السوق في حصن فيذكر الحموي أن سوقا بربرية بتنس كانوا يجتمعون إلى البحر "ويرغبونهم في الإنتقال إلى قلعة تنس ويتخذوها سوقا ووعدوهم بالعون وحسن المجاورة فأجابوهم لذلك"[6]، وكانت تقام أحيانا في نطاق دائرة أمير يكون قادرا على توفير الأمن والحماية له امتيازات وغالبا ما يحمل السوق اسم ذلك الأمير ومن هذا سوق حمزة وسوق ابراهيم[7].

2. تنظيم السّوق

من الصعوبة بما كان أن نعرف تنظيم الأسواق الزناتية سيما الأسواق الأسبوعية وأسواق الجيوش العسكرية نظرا لغياب مصادر متخصصة تتحدث عنها، ولكن من خلال دراستنا للأسواق الزناتية يبدو أن الزناتيين كانوا شديدي العناية بتوفير الأقوات للجيوش وضبط أسعارها سواء في ذلك سير الجيوش وأيام المعارك، وربما ذهبوا إلى أبعد من ذلك إلى تنظيم أسواق المحلات العسكرية، لكن لا وجود أثر لذلك في المصادر المكتوبة، أما أسواق المدن فلا يختلف تنظيمها عن أسواق المدينة الإسلامية عامة من اختصاص كل جانب من السوق بنوع معين من السلع، ويبدو أن حركة السلع داخل زناتة وخارجها استوجبت اتخاذ فنادق لكل سلعة يتعامل فيها المختصون، مثل فندق الزيت وفندق السكر، كما أن

1- نفسه، ص 50.

2- الأغا بن عودة المزاري: طلوع السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص62.

3- بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص51.

4- المزاري: المصدر السابق، ص62.

5- بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص51.

6- الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص48

7- البكري: المغرب، المصدر السباق، ص143.

ازدياد التجار الأجانب في التجارة الزناتية استدعى ترغيبهم بالإمتيازات، فسمح لهم بإنشاء الفنادق والحمامات، غير أنه اشترط عليهم البيع والشراء في الحلقة بإشراف ديوان يطلق عليه "ديوان المشرف"[1].

ومن خلال الخريطة المرفقة[2]؛ نستشفّ أنّ الأسواق الزناتية ذات مواقع تستمد أهميتها من وجود تضاريس تسهل المرور، أو من كونها نقطة إتقاء تخوم لفرق القبيلة الواحدة أو لحدود القبيلة مع قبائل مجاورة، كما هو الشأن بالنسبة لقبيلة بني يفرن (أنظر الخريطة رقم 1ورقم5و6).

ويلاحظ أيضا من خلال الخريطة السابقة (رقم5و6) ظاهرة انتشار الأسواق في زناتة بحيث لا تخلو قبيلة من سوق على الأقل وقد كان التوزيع الزماني للأسواق موازيا للتوزيع المكاني، نجد أن زناتة لا تخلوا من انعقاد سوق على الأقل طيلة أيام الأسبوع، وربما يرجع ذلك إلى عامل البعد وضعف وسائل النقل والتنقل التي كانت ممثلة في البغال والحمير والجمال، ترتب وجود بعض أيام الأسبوع الّتي تشهد انعقاد سوقين ببعض المناطق الزناتية مثل يوم الأربعاء بني يفرن ومغراوة.

تتخلل التراب الزناتي طرق تصل الأسواق الأسبوعية ببعضها والملاحظ أن هذه الطرق مسايرة للأشكال التضاريسية المسهلة للمرور مثل الأودية والمنخفضات الناتجة من التعرية المتغيرة التي تمكن من تخطي المناطق المرتفعة، غير أن التلازم بين الطرق والأودية يعد عاملا سلبيا كلما ارتفع حجم الماء في مجرى الوادي بسبب تهاطل الأمطار، الأمر الذي كان يتسبب في انقطاع الطرق أو زيادة التنقل ببطيء من جراء كثرة الأوحال، فالفصل البارد يحمل مشاكل غير أنه يخلق ظروفا تخفي مشاكل أخرى لا يبرز أثرها إلا في فصل الصيف، ألا وهي ارتفاع درجة الحرارة وشدة وطأة العطش اللذان كان لهما تأثير في كل من المتنقل ووسيلة التنقل، فحالة الطرق لا تختلف تبعا لعامل الطقس فقد تتباين أيضا لاختلاف أشكال التضاريس، ومن ثم فاستواء الطرق لم يكن عاما، كما أن اتساعها كان يختفي حيث تمتد الأجراف أو حيث تجتاحها نباتات شوكية مثل "السدر".

لم تكن زناتة متوانيه في مواجهة هذه العوامل السلبية، حيث كانت تقوم بتعيين ممثلين للنهوض بأعباء ما كانت تقتضيه الطرق من إصلاحات وبناء "النطقيات" التي كانت تتخلل الطرق، ويلاحظ بجلاء من خلال خريطة توزيع الأسواق أن كل واحدة منها تكون مؤثرا على وجود كيان سياسي قائم بداته، ومن ثم فإن تنظيم كل سوق كان مرتبطا بجماعة القبيلة التي تعقد بترابها.

1- عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق، ص293-294.

2- أنظر الخريطة رقم5 ص186.

3. نظام الحسبة

مارس الزناتيون نظام الحسبة بجبل نفوسة لكن لم يرد ذكر اسم المحتسب ربما أن وظيفة المحتسب لم يرد ذكره بهذا الإسم، وربما سمي المشرف على السوق "هو الذي يتجول في الأسواق ليحارب أنواع الغش ومظاهر التدليس، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فإذا رأى جزارا ينفخ اللحم عاقبه وإذا لاحظ دابة أثقلت بالحمل خفف عنها وإذا وجد فضلات السوق في الطرقات أمر بإزالتها"[1] ويظهر أن الوظيفة اكتسبت أهمية خاصة في تيهرت وفي واحات الصحراء التي التجأ إليها الزناتيون بعد سقوط الدولة الرستمية[2].

كانت الجولات التفتيشية التي يقوم بها المحتسب في الأسواق تتم على نحو معلوم "يركب المحتسب دابته ومعه أعوانه ومعهم المكاييل والموازين المعتمدة، فيزن الخبز لأنه حاجة يومية ومظنة لوقوع التلاعب في مقاديره، وكان اللحم يجري بيعه بسعر محدد مكتوب على ورقة، ومن حيل المحتسب أن يرسل صبيا صغيرا للشراء ثم يختبر الكمية فإذا وجد نقصا عاقبه بالتجريس"[3].

ويعد أبو يزيد مخلد بن كيداد اليفريني الزناتي أحد الزناتيين الذين مارسوا وظيفة الحسبة، حيث ابتدأ بالجريد بتعليم الصبيان وبدأ "يحتسب على الناس في كثير من أفعالهم وعلى جباة الأموال"[4] ولم يكتف أبو يزيد بالحسبة على السوق والمظالم فقط بل تطرق كما يقول ابن الأثير " إلى المذاهب فأنكر معظمها وأصبح له أنصار ومحبون وأعوانا مخلصين تمكن بهم من الخروج عن حكم الشيعة"[5].

1- لقبال: الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 2002. ص39.

2- نفسه، ص40.

3- التجريس: هو التشهير بالمطفف في الأسواق أمام جمهور الناس بالضرب، فإن تاب بقي على حاله يمارس نشاطه في السوق، وإذا عاد إلى التطفيف أخرج من السوق وقد ينفى من البلد. لقبال: الحسبة، ص40.

4- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص273.

5- ابن الأثير: الكامل، ج8، المصدر السابق، ص150.

المبحث الثالث: العاملون في الأسواق:

1. تجار الجملة: كان هؤلاء التجار ينتقلون بسلعهم من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك، في الحواضر الكبرى والموانئ والمناطق النائية فتجار الجملة كانوا مهتمين بالتجارة الخارجية وكانوا دوما على اتصال مع الأوروبيين كالبنادقة والجنويين[1]، وكثيري الورود على أسواق السودان الغربي فقد كان "تملي الوسياني" أحد أكبر تجار الجملة بزناتة الذي شهدت رحلاته التجارية تنقلا نحو السودان حتى شكل ثروة مالية كبيرة من جراء تنقلاته[2]، كما كانوا تجار الجملة عنصرا فعالا في تنشيط أسواق زناتة من خلال بيع السلع الإستهلاكية والمحلية لتجار التجزئة[3].

2. تجار التجزئة: وهؤلاء كانت لهم حوانيت صغيرة خاصة بهم في الأسواق وقد عمل عدد كبير من فئات المجتمع الزناتي في تجارة التجزئة لما تحققه من أرباح، وقد اهتم بعض هؤلاء التجار ببيع المواد الثمينة كالأقمشة والحلي، والبعض منهم يبيعون المصنوعات المعدة للاستهلاك اليومي وخاصة المواد الغذائية كالزيت والصابون والفواكه[4]، وساعد السماسرة التجار في تحقيق أرباح كبيرة من خلال التجارة بفروع زناتة سواء تجارة الجملة أو التجزئة[5].

3. أصحاب الحوانيت: كان هذا الصنف من التجار منتشرا بكثرة بحوض شلف الذي كان أغلب تجاره يقيمون بالحوانيت والذي ينسبهم البكري "لبني واريفن الزناتيين"[6]، وضمت الحواضر الزناتية عددا كبيرا من الحوانيت خاصة بيع الأقمشة الصوفية وسك الحديد وصباغة الغزل في تلمسان[7].

4. الباعة الجوالون: أمّا هذا الصّنف من الباعة فقد كثُر وبحكم عدم امتلاكهم لحوانيت فيضطرون للطّواف في السوق ويبيعون بأقل من أسعار الحوانيت، ما جعل المشترين يقصدونهم بكثرة بدلا من البائع بالحوانيت لتفاوت الأسعار بينهم[8]، وقد أدى ذلك لوقوع العديد من المشاكل مع أصحاب الحوانيت، فقام أصحاب الحوانيت بمنع الباعة الجوالين من بيع سلعهم بالأسواق لأنهم أضروا بسلعهم،

1- الحميري: المصدر السابق، ص540.

2- الوسياني: ج1، مصدر سابق، ص96.

3-الحميري: المصدر السابق، ص540

4- الونشريسي: المعيار، ج7، المصدر السابق، ص202.

5- نفسه، ص203.

6- البكري: المسالك، ج2، ص258.

7- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص193.

8- الونشريسي: ج5، المصدر السابق، ص197.

وقد أجاز أبو القاسم بن سراج منعهم لأن ذلك يؤدي إلى وقوع الظلم والغش وأكل أموال الناس بالباطل[1].

5. الصّناع: من العاملين بالأسواق نذكر الصناع حيث كانوا يقومون بعمل شاق داخل السوق من ذلك إعداد السلع التي تباع، ولعل أبرز الصناع الزناتيين نذكر "أبو القاسم سمعون بن يزلان الزناتي" حيث كان حدادا بجالية الربض بقرطبة ثم انتقل إلى سجلماسة وبنى السور المدار على النخل بالمدينة[2].

6. السّمسار: يعد من العناصر الهامة داخل السوق، إذ يقوم البائع بإعطائه بضاعة بقصد التّشهير بها إلى أن يرسوا العطاء إلى أحد المشترين ويقوم السمسار بمشاورة صاحب البضاعة في البيع حتى يأذن له بالبيع، ويكون أجر السمسار من المشتري أومن البائع وذلك حسب الإتفاق الذي يتم بينهم[3]، وكان السمسار يدور بالسلعة ويطوف بها على التجار وغيرهم وينادي من يزيد على السلعة[4].

كانت نظرة الناس للسّماسرة تحمل الكثير من الشك بسبب التصرفات ومنها أنّهم يضيعون البضاعة عمدا بحجة التلف وقد أكد ابن رشد "ألا يصدقوا في دعوى التلف إلا أن يكونوا مأمونين معلومين بالثقة وذلك الأصل فيهم لأنهم أجراء"[5]، كما أن بعضهم كان يقوم ببيع البضاعة إلى مشتري آخر، لأنه زاد في سعر البضاعة التي رست على مشتري أخر[6].

7. الدّلال: هو الذي يؤتمن على البضاعة التي بيده والتي حصل عليها من البائع لبيعها، وإذا ضاعت البضاعة التي بحوزته فيكون غير ضامن لها، وإذا ثبت تفريطه فيها فيعاقب على ذلك وقد سئل ابن الحاج: "عن شهادة الدلالين في بيع باعوه وأخذوا عليه الأجر ثم أنكره المبتاع وادعاه عليه البائع، فأجاب: بإعمال شهادتهم إن كانت العدالة موجودة فيهم"[7].

والدلال يعرف القادمين من التجار بوضع السلع في البلد ويعرف أرباب السلع بالتجار، فالدلال يدل المشتري على البائع والبائع على المشتري، فبذلك يقوم بعرض البضائع للبيع معلنا أثمانها ومشرفا على

1- نفسه، ص197.

2- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص140-141.

3- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص48.

4- ابن سراج: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص101.

5- ابن رشد: فتاوى ابن رشد، تق وتح مختار طاهر التليلي، السفر الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص617-618.

6- أبو العزيز: المعيار، ج5، ص38.

7- ابن الحاج: ج3، المصدر السابق، ص514.

عملية المزايدة فيها، فهو يربط الصلة بين التجار والسوق، ويوضح "مارمول كربخال" أن دلالين الزقاق يحملون السلعة من دكان إلى آخر ولا يسلمونها إلا للتاجر الذي أعطى فيها ثمنا[1].

وتوضح كتب النوازل الفقهية العلاقة بين التّجار والدّلّال منها، إذا أخذ الدلال السلعة من مالكها ونادى عليها ثم استردها منه هذا المالك وباعها فلا بد أن يقوم هذا الأخير بدفع أجرة الدّلّال[2]، أما إذا أعطى التاجر السلعة للدلال ليبيعها بسعر ثم الإتفاق عليه بين مالك السلعة والدلال فزاد الدلال أكثر مما اتفق عليه بين الطرفين فالزيادة من حق مالك السلعة[3].

8. الحمّالون: كانوا موزعين بالأسواق ولهم زي موحد ويقومون بنقل الأشياء المختلفة بالأسواق حتى ولو كانت ثقيلة جدا، ويستعملون الأكياس لحماية ثيابهم والحبال لضبط السلع، وإذ لم يقدروا على حمل السلع على أكتافهم من ثقلها يقومون باستئجار بغل أو حمار لحملها[4]، وفي هذه الحالة كان الأجير على الدابة يأخذ أجرة من صاحب الدابة والربح لصاحب الدابة[5].

وانقسم الحمالون بالأسواق منهم حمالي الزرع إلى الديار أو بيعه في الأسواق، وحمالي الزيت وكلهم كانوا من أهل توات[6].

9. السّقاة: هم الذين يحملون الماء للبيوت والمارة في الأماكن العامة خاصة الأسواق ويكثرون التنقل بها حيث ينتشر التجار وبضائعهم، وكانوا يحملون الماء على ظهورهم في قرب جلد الماعز ويشرف عليهم المحتسب الذي يتأكد من أمانتهم وبضاعتهم[7].

وهكذا أسهم العاملون في الأسواق على ازدهارها فقد كان لهم دور فعال في نشاط الأسواق الزناتية، وأسهموا في رواج السلع التجارية بالسوق كل ذلك أدى إلى زيادة المعاملات والعلاقات الاقتصادية مما أدى إلى تنوع فئات التجار بأسواق زناتة.

1- كربخال: ج2، المصدر السابق، ص149.

2- غير أن الدّلال إذا باع سلعته لا أجرة له عليها. أنظر: ابن رشد: المصدر السابق، ص937-938.

3- الزغبي: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص360.

4- نفسه، ص198.

5- نفسه، ص244.

6- مبروك مقدم: البنيات الإنقسامية في المجتمع الواحي القصوري لتوات وأحوازها، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص63.

7- ابراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، مج2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1987، ص216.

المبحث الرابع: أقسام التجار وأصنافهم

إن الطبيعة الجغرافية لقبيلة زناتة وإنتشار بطونهم في مختلف أصقاع المغرب الأوسط زيادة على إختلاف انتماءاتهم المذهبية (سنية، إباضية، صفرية، معتزلة...) جعل من زناتة مرتعا لمختلف التجار ومن أهم التجار الذين توافدوا على الأسواق الزناتية نذكر:

1. التجار المغاربة:

تعددت أصناف التجار المغاربة العاملين في الأسواق الزناتية باختلاف مقادير رؤوس الأموال التي كانوا يمتلكونها والطريقة التي يستثمرون بها فضلا عن تباعد مصادر الكثير من السلع والبضائع وحاجة الأسواق إليها ومخاطر جلبها ونقلها[1].

ويصنف الباحث عز الدين موسى عدة مجموعات تجارية برزت أكثر في القرن6هـ/12م إلى ثلاثة مجاميع، أمّا الأوّل فهم يتاجرون بأقل من مائة دينار في تجارتهم، والثاني يتاجرون بمائة أو مائتين وتصل إلى الف دينار والمجموعة الثالثة كانت تملك أكثر من ألف دينار[2]، ويفهم من خلال كلامه أن هناك تجار بسطاء وتجار متوسطون وفئة ثالثة من التجار الميسورون وهذه الفئة كانت غالبا تتشكل من الأمراء والخلفاء، حيث كان الأئمة الرستميون يترددون على أسواق زناتة بكثرة نظرا للتقارب المذهبي[3]، كما كان عبد الله المهدي الشيعي تاجرا، حيث يذكر القاضي النعمان أنه كان كثيرا ما يردد "إنما أنا رجل تاجر"[4].

ويذكر الإدريسي أنه في مدينة أغامات في القرن 6هـ/12م كان تجارها يملكون أموالا طائلة في تجارتهم مع زناتة ووصل بهم الأمر لدرجة وضع علامات على أبوابهم لتدل على مقادير ما يملكون من الأموال[5].

وقد يتخذ بعض التجار الشركة في العمل التجاري وهناك ثلاث أنواع من المشاركة، الأول هو الذي يتساوى فيه الشركاء في رأس المال والعمل والثاني هو أن يشترك بعض التجار في إرسال أحدهم

1- عز الدين موسى: المرجع السابق، ص287.

2- نفسه، ص287.

3- الحريري: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1987، ص234.

4- القاضي النعمان: المجالس والمسايرات، المصدر السابق، ص160.

5- الإدريسي: المصدر السابق، ص66.

لجلب البضائع ثم يتقاسمون على حساب رؤوس الأموال، أما النوع الثالث هو أن يقرض أحد التجار مالا للآخر فيتاجر فيه على أن يكون الربح مناصفة بينهما[1].

2. أهل الذّمة:

مارس أهل الذّمة كغيرهم من الأجناس النشاط التجاري بأسواق زناتة خاصة النصارى الذين شكلوا مستعمرات تجارية بوهران وتلمسان واستقروا بها مع الإحتفاظ بجنسيتهم الأصلية[2]، وكذلك فئة يهود الرهاذنة[3]، الذين كان لهم فضل في اختيار نظام السوق والتحكم في القوافل التجارية مما مكنهم من السيطرة على تجارة زناتة بإقليم توات[4] وتشكيل ثروة مالية كبيرة بتلمسان[5]، ولعل تكلمهم باللغة العربية والإسبانية والفرنسية إلى جانب لغتهم الأم العبرية[6] إضافة إلى أنّ السلطات في بلاد المغرب وفرت لهم الحماية[7] ومنحتهم امتيازات[8] مكنتهم من تقاضي المكوس في الأسواق وهذا ما يدل على نفودهم الواسع في ميدان العمل التجاري[9].

كان بعض اليهود الأثرياء يسيطرون على الأسواق الكبيرة في تلمسان[10]، كما كانوا يقومون بمجموعة من الأعمال التجارية وفي مقدمتها تجارة الذهب المستخرج من السودان وما كان يرتكز بمدينة

1- الخزاعي: المرجع السابق، ص135.

2- Atallah Dhina, Le Royoume Abdelouadide a L’poque d’Abou Mammou Mousa 1er d’Abou Tachfin 1er. OPU, Alger, p60.

3- عرفت محلات يهود القيروان بالرهاذنة. (الذباغ/ معالم الإيمان، ج2، ص137)، وحين تحدث ابن خرداذبة عن تجارة اليهود سماهم بالراذانية نسبة إلى مدينة الراذان الفارسية، حيث يقول فيهم: "كانوا يسافرون بين الشرق والغرب ويحملون من فرنجة الخدم والغلمان والجواري والذيباج والخبز والفراء، ويركبون البحر من فرنجة يحملون تجارتهم على الظهر إلى القلزم، ثم يركبون البحر الشرقي من القلزم إلى جدة ثم يمضون إلى السند والهند والصين فيحملون من الصين المسك والعود والكافور وغير ذلك، ثم يركبون إلى البحر الغربي فربما عولوا تجارتهم إلى قسطنطينة فباعوها للروم". ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص135. ويرى بعض المؤرخين أن الرهاذنة أو الرذانية اشتق من اسم نهر الرون في إسبانيا فنسبوا فنسبوا إليه. سوادي محمد: تجارات البصرة وطرقها إلى المغرب العربي الإسلامي في القرن الثاني هجري حتى أواخر القرن الرابع، جامعة البصرة، دار الحكمة، 1990، ص54-55.

4- Jacob Oliel : Les juifs Au sahara de Touat Au Moyen Age, CNRS Edition, paris, 1994, p26.

5- Duran, Simon Ben Semah: Réponse 393 in Abtibal. Juifs Maghrébins et commerce transsaharien du VIIIe au XVe siècle. Revue Française d'outre-mer. Paris. 1979, p187.

6- Jacob Oliel: Op. Cit, p29.

7- Dhina, Op. Cit, p56.

8- فاطمة بوعمامة: اليهود في المغرب الإسلامي، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص203.

9- حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ج2، ص53.

10- Jacob Oliel, Op Cit, p71.

سجلماسة، في حين تأتي المنتوجات الحريرية والقطنية والكتانية وأنواع من المحاصيل الزراعية وحتى بعض المعادن الثمينة ضمن قائمة البضائع التي يتاجرون فيها ببلاد المغرب الأوسط بما فيها زناتة[1].

غير أنّ أعمال اليهود لا تخلوا من الربا[2] لجهلهم بأحكام البيع والشراء[3] فقد جاء في أحد أسفار اليهود عن تشجيعهم للمعاملات الربوية ما يلي: "لأجنبي تقرض بربا لكن لأخيك لا تقرض بربا لكي يبارك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها"[4]، كما أنهم برعوا في استعمال الحيل التجارية مما سمح لهم بممارسة نشاطهم[5].

بيد أن مجتمع المغرب الأوسط عامة وزناتة خاصة كانوا يكنّون الضغينة ويحملون جفوة ونفورا للطبقة اليهودية بسبب تجاوزهم للحدود الشرعية واستعلائهم على المسلمين "حتى أنهم أكثروا على التعدي والطغيان والتمرد على الأحكام"[6]، ووصل بهم الأمر إلى درجة استغلال السحر والشعوذة والمساس في أهم قواعد الدين وتدخلهم في سياسة حكم المسلمين[7] وكل هذه الأعمال تتعارض مع الدين الإسلامي أو المذاهب الفقهية خاصة في عمليات البيع والشراء، لذلك لجأت تلك الطائفة إلى ممارسة أعمالها على التشبه بالمسلمين، ومن المعروف أن صاحب السوق في بلاد المغرب الإسلامي عمل على إلزام تجار اليهود والنصارى بلبس رقاع وزنار مميزة لهم، غير أنّ هذا لم يلتزم به العديد من تجّار أهل الذّمة، مما جعل صاحب السوق يضرب كل من خالفها وأحيانا الحبس[8] وعدم جواز شهادتهم[9].

ومهما يكن من أمر فقد لعب التجار اليهود دورا كبيرا في تجارة زناتة سيما اليهود المنتشرين في إقليم توات وسيطروا على أكبر أسواقها، وبفضلهم أصبحت تجارة زناتة موسعة وغدت حلقة متسلسلة

1- بلهواري: المرجع السابق، ص56-57.

2- علي حامد لطيف: النظم التجارية في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي، مجلة دراسات تاريخية، عدد4، ليبيا، 2003، ص30.

3- الرهوني: خ. ع. د. و8.

4- بوعمامة: المرجع السابق، ص205.

5- الخزاعي: المرجع السابق، ص145.

6- المغيلي: مصباح الأرواح في أصول الفلاح، تق وتح رابح بونار، الجزائر، 2007، ص13.

7- المغيلي: الرد على المعتزلة في اعتقاداتهم الفاسدة، تح محمد سالم عبد القادر المغيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص38.

8- الخزاعي: المرجع السابق، ص30.

9- الرهوني: خ. ع. د. و ص8.

غير منقطعة من الأتلنتيك إلى الهند إذ كانوا يسافرون برا وبحرا[1]، ورسّخت فيهم مهن توارثوها بعد ذلك جيلا عن جيل أبرزها صباغة الجواهر، المهن الإدارية والمصرفية، الخياطة، الطباعة[2].

3. التجار الغرباء:

إذا كان تجار زناتة قد تميزت علاقاتهم التجارية مع اليهود بالجذب حينا والنفور أحيانا فإن علاقتها مع التجار الغرباء تميزت بالود والصداقة وخاصة التجار الأندلوسيون الذين مارسوا نشاطا تجاريا واسعا مع زناتة وذلك راجع للقرب الجغرافي من جهة والتقارب السياسي والمذهبي من جهة أخرى خاصة وأن العدو مشترك في المغرب (الدولة الشيعية)، مما جعل من السفن التجارية الأندلسية تتردد على موانئ زناتة مثل ميناء تنس ووهران[3] خاصة في عهد الخليفة الناصر، حيث استعان بجيش محمد ابن خزر الزناتي وكان لهذا التقارب السياسي إنعكاس على الجانب التجاري إذ أصبحت أسواق زناتة ملجأ ومرتعا للتجار الأندلوسيين[4].

وقد زاد عدد التجار الأندلوسيين بزناتة في عهد الحاجب المنصور ابن أبي عامر خاصة أثناء زيارته للعدوة المغربية سنة 362هـ/972م حيث شهد ميناء وهران وتنس حركة تجارية نشطة مع الأندلس مما زاد في انتعاش الأسواق الزناتية بالتجار الأندلوسيين[5]، كما قام البحارة الأندلوسيون بإنشاء مدن وتغور على طول ساحل المغرب الأوسط وقد استقروا فيها بموافقة زناتة[6].

ومارس التجار المشارقة وخاصة العراقيون منهم والبغداديون والبصريون والكوفيون والعمانيون بالخصوص بشكل دائم أو مؤقت نشاطا تجاريا في زناتة خاصة في عملية نقل البضائع من المغرب إلى المشرق أو العكس[7]، فيذكر ابن الصغير أن مدينة تيهرت "تأتيهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار"[8]، وأضاف "ليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم لما يرى من رخاء البلد

1- Jacob Oliel : Op Cit, p29.

2- ابن الجلاب: التفريع، ج1، تحقيق حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1987، ص35.

3- عبد العزيز فيلالي: المرجع السابق، ص101.

4- ابن حيان: المصدر السابق، ص301.

5- نفسه، ص123.

6- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص61.

7- الكثيري سالم أحمد: الصلات التجارية بين عمان وبلاد المغرب خلال العصر الوسيط (القرن1-8هـ/7-14م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف عبد الإله بنمليح، جامعة ظهر المهراز، فاس، 2012/2011، ص173-174.

8- ابن الصغير: المصدر السابق، ص31.

وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانته على نفسه وماله، حتى لا ترى دار إلا قيل هذه لفلان كوفي وهذه لفلان بصري"[1].

4. التجار الهلاليون:

ظهر في منتصف القرن 5هـ/11م فئة أخرى من التجار عقب انتقال الهلاليين للمغرب الأوسط حيث استغلت بعض القبائل الهلالية في القطاع التجاري، فمن المعروف أن قبائل زناتة المغرب الأوسط كانت تسيطر على التجار مع بلاد السودان إلا أن بقدوم الهلاليين تقاسموا احتكار الطريق التجاري بين المغرب الأوسط والسودان الغربي مناصفة مع زناتة ابتداء من القرن 7هـ/13م، وكان التجار الهلاليون يسيطرون على بعض السلع والبضائع وتعاملوا في نقلها داخل الأسواق المغربية[2].

وصفوة القول؛ تعدد أصناف التجار بأسواق زناتة على اختلاف انتماءاتهم العرقية والمذهبية فوجد تجار عرب وأعاجم وبربر، ووجد تجار سنيين وشيعيين إباضيين ومعتزلة كما جمع السوق تجار يهود ومسيحيين، وهذا يدل انفتاح أسواق زناتة على الفوافد عليها وحرية المعاملة التجارية الأمر الذي كان له انعكاس على تفعيل وتنشيط الحركة التجارية داخل أسواق زناتة وحيويتها إلا أن هذه الأخيرة لم تسلم من المؤثرات التي تعصف بالسوق وفي مقدمتها الحروب والكوارث.

1- نفسه، ص31.

2- الإدريسي: المصدر السابق، ص96.

المبحث الخامس: الحروب والكوارث وأثرهما على أسواق وتجارة زناتة

1. الحروب:

تأثرت الأسواق الزناتية بالحروب كغيرها من أسواق المغرب فيذكر سنوسي في أعقاب الصراع الزناتي الفاطمي أن بعثة شيعية بقيادة المهدي سنة 296هـ/909م أحرقوا الأراضي ونكّلوا ببعض القبائل الزناتية المتواجدة ما بين طبنة والزاب مما أدى إلى تعطل الأسواق[1]، وباستلاء الفاطميين على تيهرت سنة 297هـ/910م فرّت كل جموع زناتة نحو الصحراء[2] وأقفرت الأسواق وبقيت الحملات الفاطمية متكررة على مضارب زناتة مما كبّدت زناتة خسائر كبيرة أدت إلى تقهقر وتراجع التجارة[3].

ووجه المهدي الشيعي حملة سنة 299هـ/912م لقتال زناتة حيث قتل منهم ما لا يخرج عن العدّة والإحصاء وتبدّد شمل زناتة بالمغرب الأوسط[4]، كما عاث المهدي في مضارب زناتة فسادا فقتل رجالها واستحيى نساءها واستولى على أموال المدينة وأضرم النّار في كل نواحيها[5]، وكل هذه الأعمال تضعف التجارة وتؤدي إلى ركود الأسواق.

وأثناء حصار أبو يزيد للقيروان "أشرف أهلها على الهلاك"[6]، كما أشرف على الهلاك تجار زناتة تيهرت في أعقاب الحملة الفاطمية بقيادة جوهر الصقلي سنة 347هـ/958م حيث نهب المدينة وأضرم النار فيها وتركها خاوية وخالية على عروشها[7] وتمكن جوهر من الإستلاء على تجارة زناتة[8]، كما كان للعداء التقليدي بين زناتة وصنهاجة انعكاس على العلاقات التجارية خاصة الحرب بين بلكين بن زيري ومحمد بن الخير[9] التي أدخلت زناتة في "حالة من الفقر والخصاصة"[10]، وفي هذا السياق يقول ابن

1- سنوسي: المرجع السابق، ص164.

2- نفسه، ص169.

3- الداعي إدريس: المصدر السابق، ص179.

4- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص165.

5- نفسه، ص165.

6- سعد زغلول: المرجع السابق، ص182.

7- ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص80.

8- الإيلاني: المصدر السابق، ص148.

9- نفسه، ص150.

10- ابن حوقل: المصدر السابق، ص94.

عذارى: "وفي أثناء هذه الحركة الطويلة الأعوام اتصلت الحروب ببلاد أهل اللثام وغلت الأسعار ووصل الربع من الدقيق بمثقال ذهبي وتولاها الجذب حتى جفت الأرض واغبرت حواسها"[1].

ولم تكن حروب زناتة الخارجية وحدها التي أثرت على التجارة فقط بل كان للفتن الداخلية هي الأخرى نصيب في ذلك ولعل أبرزها الصراع بين الأخوين الأمير فتوح وعجيسة ابنا دوناس بن حمامة بن المعز بن زيري بن عطية المغراوي حيث يصف تلك الحالة الشنيعة ابن زرع بقوله: "وكان لا يزالان يقتتلان ليلا ونهارا وليس لأهل المدينة شغل إلا القتال أثناء الليل وأطراف النهار إلى أن ظفر الفتوح وقتله"[2]، وكان من أثر هذه المحن والأحداث أن كانت أهوال الغلاء والجوع تعصف بالناس من حين لآخر[3].

2. الجوائح والكوارث الطبيعية

لم تكن الحروب وحدها العائق الوحيد أمام تعطل الأسواق الزناتية بل كان تأثير الجوائح والكوارث الطبيعية على تجارة زناتة جدّ واضح، ويعود ذلك إلى الإضطرابات المناخية المختلفة أو الدورية التي شهدتها المضارب الزناتية كغيرها من مناطق المغرب الأوسط فكان لذلك أثره الكبير على أوضاع التجارة، ففي سنة 260هـ/837م "نزل وباء عظيم عمّ الغلاء والقحط بجميع بلاد المغرب"[4] وتبعتها "مجاعة عظيمة وغلاء كبير سنة 303هـ/915م"[5]، كما ضرب المغرب الأوسط قحط شديد سنة 381هـ/991م "جفّت من أجله المياه جوفا كثيرا"[6].

وهبّت على بلاد المغرب الأوسط سنة 385هـ/995هـ ريح صرصر عاتية "هدّمت المباني بمدينة تلمسان وأحوازها واقتلعت الأشجار والعظام وأفسدت الثمار ونظر الناس إلى البهائم تَمُرُّ بين السماء والأرض"[7]، وأتبعت هذه الريح بطاعون سنة 395هـ/1005م "مسّ الموت أهل العلم والتجار"[8]، ويعود إصابة طلبة العلم والتجار بالدرجة الأولى بسبب تنقلاتهم بين مختلف البقاع والأصقاع فيحملون

1- ابن عذارى: ج3، المصدر السابق، ص16.
2- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص109.
3- بوريبة وآخرون: المرجع السابق، ص336.
4- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص96.
5- نفسه، ص98.
6- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص115.
7- نفسه، ص116.
8- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص257.

الوباء، وعلى أية حال فقد خلت الأسواق وقلّ التجار وما بقيّ منهم أفسد بضائعهم الجراد الذي اجتاح المغرب سنة 406هـ/1015م "مما أدى إلى اشتداد القحط في زناتة ومسغبة عامة من تيهرت إلى سجلماسة وكثر الفناء بين الناس"[1]، وما يلاحظ أن هذا القحط مسّ كل المضارب الزناتية لذا كان أغلب ضحاياه تجار زناتة.

وعرف المغرب الأوسط جفافا سنة 432هـ/1041م حتى سميت هذه السنة "بسنة الغبار"[2]، ويؤكد الباحث الفرنسي "لدوري" أن هذه السنوات وقع فيها الجفاف بكثرة في المغرب[3] مما خلف مجاعات كبيرة أشدها مجاعة سنة 616هـ/1219م حيث يصفها ابن عذارى "بالمحل العظيم والمجاعة التي شكاها الضاغن والمقيم"[4] ويضيف ابن أبي زرع أنه كان في هذه السنة "الغلاء الشديد بالمغرب والقحط والجراد"[5].

وشهد نهاية القرن 7هـ/13م أزمة غذائية وقلة الأسواق وتحديدا سنة 693هـ/1241م "لم ير الناس قطرة ماء"[6] ثم جاءت "الريح الشرقية المتوالية والقحط الشديد وتوالا ذلك آخر عام تسعين ولم ينزل مطر إلا شهر أفريل من سنة تسعين"[7].

بسبب كل ذلك تعطلت الأسواق وأصيبت التجارة بكساد كبير لقلة الرواج حيث يقول ابن عذارى: "أما أسواق المغرب في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطبق عليه اسم والحوانيت مغلقة، وما بقي بها من يلبس ثوبا يساوي عشرة دراهم"[8] ولم تبق رائجة إلا تجارة الحبوب حيث يذكر ابن عذارى "إذا ظهر في السوق بعد أيام شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه وأنهم لقيام ينظرون وما يصل إليه إلا الكفاءة"[9]، وفي ظل هذه الظروف المزرية التي مرت عليها زناتة لا نستبعد أنّ التجارة الزناتية عانت من استفحال ظاهرة السرقة والنهب وقطاع الطرق.

1- نفسه، ص118.

2- نفسه، ص225.

3- La duri: OP CIT ; p43.

4- ابن عذارى: ج3، المصدر السابق، ص16.

5- ابن أبي زرع: القرطاس، ص273.

6- الناصري: الإستقصا، ج3، المصدر السابق، ص4.

7- نفسه، ص90.

8- ابن عذارى: ج3، المصدر السابق، ص325.

9- نفسه، ص325.

الفصل الرابع:

طرائق التعامل التجاري

- المبحث الأول: العملة الزناتية ودورها في التجارة الداخلية والخارجية
- المبحث الثاني: المكاييل والموازين والمقاييس
- المبحث الثالث: المكوس والضرائب
- المبحث الرابع: الأسعار
- المبحث الخامس: أنواع البيوع داخل الأسواق الزناتية
- المبحث السادس: الصادرات والواردات

المبحث الأول: العملة الزناتية ودورها في التجارة الداخلية والخارجية

خلال فترة بحثنا كما سبق ذكره في الفصل الأول أن قبيلة زناتة لم تستقر في منطقة جغرافية واحدة ولم تنطو تحت راية مذهب أو كيان سياسي واحد، فنجد على سبيل المثال بني يفرن ومغراوة سنية أما بنو توجين فمنهم إباضيون ومنهم صفريون ومعتزلة، فكان من الطبيعي أن تختلف العملة من بطن لأخر[1]، وإذا كان هناك اختلاف في طبيعة المذهب والكيان السياسي فالمتوافق عليه هو اعتماد البطون الزناتية في معاملاتهم التجارية على الدينار والدرهم والفلس كبقية الدويلات والإمارات المغربية عامة[2].

1. لمحة عن تاريخ النقود بالمغرب

يعود ظهور النّقود في المغرب إلى سنة 92هـ/711م بالقيروان حيث ضربت السكة الفضية والذهبية، أما في المغرب الأوسط فبدأ ضربها منذ عصر الولاة وتحديدا سنة 98هـ/717م بتلمسان وقد تمثلت في السكة النحاسية[3]، وظهر أول دينار إسلامي خالص سنة 102هـ/721م بالقيروان[4]، ومع نهاية القرن 2هـ /8م بدأت الأفكار الخارجية تتسلل إلى المغرب وتنسج خيوطها من أجل تأسيس كيانات سياسية به، فضرب الأغالبة دينارا يقدر بالوزن العربي 1.625غ[5]، ثم تبعهم الأدارسة بضرب دينار وزنه 2.73غ وفلوس نحاسية وخاصة في عهد إدريس الثاني سنة 192هـ/808م إذ تكاثرت دور الضرب وإن كان لم يصلنا منها شيء[6]، وقد كانت لتيهرت الرستمية سكة مضروبة باسمها في عهد الإمام عبد الرحمان بن رستم وكتب عليها في الوجه الأول ضرب هذا الفلس بإفريقية وعلى الوجه الآخر سنة اثنين واربعين ومائة[7]، وبما أن هذا التاريخ بعيد نسبيا عن قدوم عبد الرحمان لتيهرت فمن المرجح أنه

1- ابن خلدون: العبر، ج7، ص13. بن عميرة دور زناتة، ص13-14.

2- الأب أنستاس الكرملي: رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1987. ص95.

3- ابراهيم القاسم رحاحلة: النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص102.

4- رحاحلة: المرجع السابق، ص74.

5- دانيال أوسطاش: تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغارب من البدايات الأولى إلى الآن، ترجمة محمد معتصم، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2011، ص 70.

6- نفسه، ص72.

7- فطيمة مطهري: تاريخ وحضارة تيهرت الرستمية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2017، ص 151.

يعود لأبي الخطاب شيخ الإباضية[1]، وما يؤكد ضرب العملة في تيهرت شعر أبي اليقضان من بحره المتقارب:

وكم ضربوا ذهبا سكة رأينا له قطعة أكثر[2]

وبما أن هذه الدنانير لم يصلنا منها شيء فمن المؤكد أنها كانت تقدر بالوزن الشرعي للدينار، وكان لازدهار تجارة الذهب انعكاس إيجابي على العملة إذ ضربت الدنانير الذهبية أيام محمد الفتح الشاكر لله 331هـ-347هـ/943-958م بالوزن الشرعي 4.25غ، إلا أن استيلاء الشيعة الفاطميين عليها سنة 958/347م ودخلها القائد جوهر ضرب الدنانير الفاطمة باسم المعز لدين الله الفاطمي وبقيت على ما هي عليه إلى غاية رحيلهم إلى مصر سنة 361هـ/973م[3].

وبرحيل الفاطميين إلى مصر سنة 362هـ/973م[4] استمرت النقود المغربية تضرب باسم الخليفة الفاطمي بمصر، إلى أن تولى أمير صنهاجة "المعز بن باديس"[5] رابع أمراء بني زيري الذي شق عصى الخلاف على الفواطم، وأعلن استقلاله بسلطان المغرب وتبرأ من العقائد الشيعية واستكان لمذهب الجماعة وذلك تنازلا وما يتماشى مع الطبيعة المذهبية لبلاد المغرب التي كانت تكن العداء للشيعة[6]، وأقدم المعز على خطوة أكثر جرأة جعلت الطلاق معلنا بين صنهاجة والفاطميين بإعلان الخطبة للخليفة العباسي في بغداد[7].

ولم يقتصر إصلاح المعز بن باديس على الجانب المذهبي فحسب بل تعداه للإصلاح النقدي وقد عبر عنه ابن عذارى بقوله: "وفي هذه السنة (441هـ/1050م) أمر المعز بن باديس بتبديل السكة في شهر شعبان ونقش على الأزواج في الوجه الواحد "ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه" وفي الوجه

1- ابراهيم بحاز: الدولة الرستمية، الجزائر، 1985، ص183

2- نفسه، ص186.

3- دانيال أوسطاش: المرجع السابق، ص74-75.

4- حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص444.

5- هو المعز بن باديس بن منصور بن بلكين الصنهاجي الحميري صاحب إفريقية وما ولاها من بلاد المغرب، لقبه الحاكم صاحب مصر بشرف الدولة سنة 407هـ/1017م وحمل المعز جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب الإمام مالك، كانت ولادته بالمنصورية بإفريقية سنة 398هـ/1008م وتوفيّ سنة 454هـ/1062م. ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص233-235.

6- حسن عبد الوهاب: المرجع السابق، ص444.

7- ابن الأثير: الكامل، ج8، ص87. ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص271.

الثاني "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وضرب منها دنانير كثيرة وأمر أيضا بسك ما عنده من الدنانير التي عليها أسماء بني عبيد فسكت وكانت أموالا عظيمة، ثم بث في الناس قطع سكتهم وزوال أسمائهم من جميع الدنانير والدراهم سائر عمله[1]، وإن كانت هذه الرواية تتناقض مع ما ذهب إليه الكرملي أن صنهاجة لم تتخذ سكة إلا في آخر أمرها، حيث اتخذها المنصور صاحب بجاية[2]، ومهما يكن من أمر فقد باشر المعز إلى إصدار الدينار المعزي ويطلق عليه بالتجاري"[3].

وورث المرابطون النقود الصنهاجية في شكل ومضمون الكتابة وذلك من خلال الآية الكريمة ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾[4]، ويعود أول دينار مرابطي ضرب بسجلماسة سنة 450هـ/1058م باسم الأمير أبي بكر بن عمر[5] الذي تولى أمر المرابطين بعد وفاة الإمام عبد الله بن ياسين[6]، وكانت هذه الدنانير تتراوح حوالي 4.25جرام ذات عيار جيد [7]، وبخلافة يوسف بن تاشفين أصبحت نسب الذهب في الدراهم عالية جدا تتراوح ما بين 97 و98% بوزن يقدر 4.22 جرام[8]، وفي عهد ولده "أبي الحسن علي" تعددت دور السك في المغرب وذلك راجع إلى وفرة الذهب المستورد من السودان الغربي، فكانت عنصرا من عناصر غنى المغرب ومصدرا من مصادر الرواج التجاري الداخلي والخارجي خلال فترة طويلة في العصر الوسيط[9].

1- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص278.

2- الكرملي: المرجع السابق، ص116.

3- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص279.

4- القرآن الكريم: سورة آل عمران، الآية 85.

5- أبو بكر بن عمر اللمتوني من أمراء الدولة المرابطية استولى على سجلماسة وملك السوس بأسره ثم امتلك بلاد المصامدة وفتح بلاد أغامات وتادلة سنة 449هـ/1057م تزامن حكمه مع عبد العزيز بن ياسين، تولى الحكم بعد وفاة أبيه أبو زكريا توفي سنة 480هـ/1088م. الزركلي: الاعلام، ج2، ص68.

6- الناصري: الإستقصا، ج2، المرجع السابق، ص19.

7- دانيال أوسطاش: المرجع السابق، ص68.

8- نفسه، ص69.

9- الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص101.

وأدخل الموحدون نظما نقدية جديدة على النقود في منتصف القرن 6هـ/12م مخالفة للنظم السابقة، حيث اتخذوا الشكل المربع كما أشار إليه ابن خلدون والكرملي[1]، ومما سنّ لهم المهدي اتخاذ سِكّة الدرهم مربع الشكل وأن يرسم دائرة الدينار في وسطه، ويملأ من أحد الجانبين تهليلا وتحميدا ومن الجانب الآخر كتاب باسمه واسم الخلفاء من بعده ففعل ذلك الموحدون"[2].

ويشير "أبو الحسن علي بن يوسف" إلى أن ابن تومرت أصدر عملة نقدية تسمى "الدرهم المركن" "وذلك أن صاحب الدرهم المركن هو أبو عبد الله القائم بأمر الموحدين وكانت الدراهم قبل ظهور الدولة الموحدية كلها مدورة، فأمر المهدي أن تكون مربعة"[3]، كما ضرب الخليفة يوسف بن عبد المؤمن[4] عملة تعرف باليوسفية وهو ما أشار إليه الزركلي حين يترجم شخصيته: "وإليه تنسب الدراهم اليوسفية في المغرب"[5]، كما كانت الدنانير اليعقوبية بالمغرب نسبة ليعقوب المنصور الموحدي[6]، "وإلى الأمير يعقوب تنسب الدنانير اليعقوبية المغربية"[7].

2. السكة:

يعبر لفظ السكة عن معادن متعددة تدور كلها حول النقود التي تعاملت بها الشعوب العربية من دنانير ودراهم فضية وفلوس نحاسية ويقصد بها تلك النقوش التي تزين بها هذه النقود على اختلاف

1- في هذا السياق يذكر الكرملي: "ولما جاءت دولة الموحدين كان مما سنّ لهم المهدي اتخاد سكة الدراهم مربع الشكل وأن يرسم في دائرة الدينار شكل مربع في وسطه ويملأ أحد الجانبين تهليلا وتحميدا ومن الجانب الآخر كتب بالسطور باسمه واسم الخلفاء من بعده ففعل ذلك الموحدون وكانت سكتهم على هذا الشكل لهذا العهد، وقد كان المهدي فيما نقل ينعت قبل ظهوره بصاحب الدرهم المربع". الكرملي: المرجع السابق، ص116.

2- ابن خلدون: المقدمة، ج2، المصدر السابق، ص43.

3- علي بن يوسف: الدوحة المشتبكة، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، عدد1-2، مدريد، 1958، ص49.

4- يوسف بن عبد المؤمن بن علي القيسي الكومي أبو يعقوب ولد بـ "تنمل" وبويع له وهو بإشبيلية بعد وفاة أبيه سنة 558هـ/1162م، فحسنت سيرته وذلك لإلمامه بسياسة رعيته وكان عارفا بالفقه ميالا للحكمة والفلسفة، انتهت فتوحاته إلى مدينة "شنترين" في غرب جزيرة الأندلس، مات قرب الجزيرة الخضراء. الزركلي: الأعلام، ج9، ص318.

5- هو يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن علي الكومي أبو يوسف المنصور ولد بمراكش وبويع له بعد وفاة أبيه سنة 580هـ/1184م. وخاض العديد من الحروب حيث استطاع أن يشتت شمل أبي غانية، أقدم ألفونسو ملك طليطلة على عقد الصلح معه سنة 593هـ/1196م. ابن الخطيب. أعمال الأعلام، ج3، ص267.

6- الكرملي: المرجع السابق، ص117.

7- نفسه، ص118.

أنواعها وأحيانا أخرى يعني قوالب السك التي يختم بها على العملة المتداولة كما يطلق أيضا على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة[1].

عرفها ابن خلدون بقوله: "السكة بكسر السين وتشديد الكاف هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع جديد تنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير والدراهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة[2]، وعرفها الماوردي بأنها "الحديدة التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت الدراهم المضروبة بالسكة"[3]، وعرفها صاحب لسان العرب "حديدة يضرب عليها الدراهم المنقوشة[4] وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم "نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس"[5].

لم تتحدث المصادر الوسيطية عن اتخاد زناتة سكة خاصة بها في المغرب الأوسط خلا فترة بحثنا (ق2-7هـ/8-13م) ويرجع ذلك للصراع الزناتي على رياسة المغرب الأوسط، إلا أن هناك إشارة لرحاحلة تشير إلى ضرب مغراوة للنقود بتلمسان سنة 172هـ/788م أثناء صراعها مع بني يفرن[6]، غير أن هذه النقود لم يصلنا منها شيء ومهما يكن من أمر فإنها كانت لا تخرج على الأوزان الشرعية المضروبة في المغرب.

ولما سقطت القيروان في يد مخلد بن كيداد اليفريني سنة 333هـ/944م واستقرت الأمور بيده قام بسك عملة خاصة به كتب عليها آيات قرآنية[7].

1- عبد الرحمان فهمي محمد: النقود العربية ماضيها وحاضرها، المكتبة الثقافية، مصر، 1964، ص7.

2-ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص182-183.

3- الماوردي: الأحكام السلطانية، تح عماد زكي البارودي، مكتبة التوفيقية، ص140.

4-ابن منظور: لسان العرب، مج10، ص441.

5- أبو داوود: سنن أبي داوود، ج5، -كتاب البيوع باب كسر الدراهم-، حديث رقم3449، ص320.كانت صناعة النقود في بداية أمر زناتة بالمغرب لا تزال في أبسط أحوالها وهي عبارة عن طابع من حديد تنقش فيه الكلمات التي يراد ضربها على النقود مقلوبة، ثم يقسمون الذهب أو الفضة أجزاء بوزن الدنانير أو الدراهم ويضعون الطابع فوق تلك القطعة ويضربون عليها بمطرقة ثقيلة تتأثر وتظهر الكتابة عليها وكانت هذه الحديدة تسمى أولا السكة ثم نقل هذا المعنى إلى إثرها في النقود وهي النقوش ثم نقل إلى القيام على ذلك العمل والنظر في استباق حاجاته وشروطه= =وهي الوظيفة فصارت علما عليها. جورجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص124.

6- رحاحلة: المرجع السابق، ص70.

7- العملة التي ضربها أبي يزيد مخلد عبارة عن دينار. انظر: حسن حسني عبد الوهاب: ج1، المرجع السابق، ص140.

إن كانت هذه النقود التي ضربها الزناتيون لم يصلنا منها شيء، فإنه سنة 367هـ/978م أحدثت زناتة ثورة على النقود فلما استولى على مدينة سجلماسة خزرون بن فلفول المغراوي ضرب نقودا سنتي 375-395هـ/988-1005م دنانير باسم هشام المؤيد بالله[1].

3. النقود:

النقد في اللغة " تميز الدرهم وإخراج الزيف من الجيد منه نقد الشيء نقدا نقده ليختبره من حيث تميزه من رديئه ويقال: درهم نقد أي جيد لا زيف فيه[2].

اصطلاحا: هو ما تعارف الناس على جعله ثمنا للسلع وأجرة للجهود والخدمات سواء كان من معدن الذهب أو الفضة أو من غيرهما[3].

3. 1. وزن النقود:

كان العرب يعتمدون على الوزن أكثر من هوية العملة أو نوعها، فعن جابر رضى أنه قال: "اشترى النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا بأوقيتين[4] وبدرهم أو درهمين فلما وصل المدينة وزن لي ثمن البعير فأرجح وقدم أبو هريرة على عمر بن الخطاب من البحرين بخمسمائة ألف درهم فقال عمر للناس مال كثير فإن شئتم أن نعد لكم عددا وإن شئتم نكيل لكم كيلا"[5].

وكان الدينار وزنه مثقال والمثقال ثمانية دوانيق وقدر المثقال بإثنين وسبعين حبة شعير من الشعير المتوسط المقطوع ما دون من طرفيه كما قدروه أيضا بستمائة حبة من حب الخردل البري المتوسط، أما الدرهم فوزنه أربعة دوانيق والدانق ثماني حبات وخمس حبة من حبات الشعير المتوسط التي لم تقشر[6].

وأطلق على الدراهم الكبار الدراهم البغلية أو السود الواقية[7] لاستفائها الوزن الأساسي للدرهم، أما الصغار أطلق عليها الدراهم الطبرية[1]، ويرى علي باشا المبارك أن "درهم النقد غير درهم الوزن أو

1- دانيال أوسطاش: المرجع السابق، ص73.

2- محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس، تح مصطفى حجازي، مراجعة عبد الستار أحمد فراج، ج8، مطبعة الكويت، ص156.

3- رحاحلة: المرجع السابق، ص78.

4- الأوقية=40 درهما. الكرملي: المرجع السابق، ص17.

5- رحاحلة: المرجع السابق، ص74.

6- نفسه، ص74.

7- أطلق عليها بالدراهم البغلية أو السود الواقية لاستفائها الوزن الأساسي للدرهم وهو وزن المثقال من الذهب. رحاحلة: المرجع السابق، ص75.

الكيل ومن تكلم بين العلماء لا يفرق بين الدرهم والدينار والمثقال...فالدينار يسمونه غالبا عرفا المثقال ..لكن الدينار غير المثقال وهو أكبر نقود الذهب ...وكان المثقال صنجة وزن فيقال: وزن كدا من الأشياء 100مثقال[2].

ولتوضيح موازين النقد أكثر نتبع الجدول التالي:

الدينار=6دوانق

الدانق= 4 طسوج

الطسوج[3]=حبتان

الحبة=حبتان من حب الشعير

حبة الشعير= 6 حبات خردل

حبة خردل=فلس

الفلس=6 فتيل

الفتيل= 6 قطمير

القطمير=12 أرزّة[4]

وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأوزان وربط بها أحكام الزكاة والدّية والقطع في السرقة وقد ذكر أنه لما بعث النبي ص أقرّ أنّ "المكيال مكيال أهل المدينة والميزان ميزان أهل مكة"[5].

1- الدراهم الطبرية: هي الدراهم الصغار التي هي أنصاف المثاقيل وتزن أربعة دوانق، وسميت بذلك نسبة إلى طبرستان مكان ضربها. نفسه، ص75.

2- علي باشا مبارك: الميزان في الأقيسة والمكاييل والأوزان، تحقيق أحمد فؤاد باشا، مراجعة، مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2011، ص54.

3- الطسوج لفظ معرب من وحدة الوزن الفارسية TASU وكان يزن حتى زمن الصفويين حوالي 0.18غ وهو يساوي حبتين أو4/1 دانق أو 24/1 مثقال. انظر: علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، تح فؤاد باشا، ج20، فصل الدينار والدرهم، القاهرة، ص2013.

4- الأرزة: وحدة قياس تساوي 240/1 من الدينار أو المثقال أو تساوي 25 حبة خردل. علي باشا: الخطط التوفيقية: المرجع السابق، ص2013

5- أبو داوود: سنن أبي داوود، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، ج5، كتاب البيوع –باب المكيال مكيال أهل المدينة–حديث رقم3340، دار الرسالة العالمية، سوريا، 2009، ص227.

وفي تاريخ البلاذري "كانت لقريش أوزان في الجاهلية فدخل الإسلام فأقرت على ما كانت عليه، وكانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما، وتزن الذهب بوزن تسميه الدينار فكلة 10 من أوزان الدرهم 7 من أوزان الدينار، وكان لهم وزن الشعيرة واحد من ستين وزن الدرهم، وكانت لهم الأوقية وزن 40 درهما والنش وزن 20 درهما وكانت لهم النواة وزن 5دراهم فلما قدم النبي مكة أقرهم على ذلك[1].

3. 2. 1. الدينار:

هو لفظ مشتق من اللفظ اليوناني اللاتيني derarius وهو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب، وقد عرف العرب هذه العملة الرومانية وتعاملوا بها قبل الإسلام[2]، عرفه الزمخشري بـ "الدينار قطعة من الفضة تساوي ثمانة وأربعين شعيرة ولذلك يشبهون الدينار بالشمس وعليه قول الشاعر في بحر الطويل:

ويظلم وجه الأرض في أعين الورى بلا شمس دينار ولا بدر درهم[3] (تشبيهان بليغان)

وقد أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤدِهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[4]، وحتى الإصلاح النقدي في عهد عبد الملك بن مروان لم يمسه وإنما تم ضبطه عن طريق الصنج الزجاجية العربية ومند سنة76هـ/695م أصبح وزن الدينار الشرعي هو 4,25 غرام أي 66 حبة تقريبا[5] يقدر وزنه سبع الأوقية الرومية أو جزء من مائة رطل أي أنهم كانوا يقسمون الرطل من الفضة لمائة دينار ثم ضربوه من الذهب فصار عندهم ديناران الواحد من الفضة والآخر من الذهب[6].

1- علي باشا: الميزان، المرجع السابق، ص55.

2- عبد الرحمان فهمي محمد: النقود الإسلامية، المرجع السابق، ص8.

3- رحاحلة: المرجع السابق، ص109.

4- القرآن الكريم: سورة آل عمران، الآية 75.

5- عبد الرحمان فهمي محمد: صنج السكة في فجر الإسلام، دار الكتب المصرية، 1957، ص28.

6- رحاحلة: المرجع السابق، ص108.

والواقع أن الجزية قد فرضت على أساس الدنانير دون سواها وتقرر الدفع دائما على أساس نقد بيت المال وزنه[1]، كما أن عامل الخراج في العهد الأموي كان يعطي أوامره بأن توزن الدراهم ولا بد أن يكون هذا الوزن بتلك الصنج[2] الزجاجية التي لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان[3].

3. 2. 2. الدرهم: بكسر الدال وفتح الهاء أصله فارسي معرب وهو وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية[4] وفي المصباح "الدرهم الإسلامي إسم للمضروب من الفضة وهو ستة دوانق، والدرهم نصف دينار وخمسة وقد كانت في الجاهلية بعضها خفافا وبعضها ثقالا وكانت تسمى العبدية والبغلية وكان أهل المدينة يتعاملون بالدراهم عند قدوم رسول الله[5].

أما مصطلح درهم في اليونانية دراخمي وزنه خمسون دانقا والدينار مثاقل من الذهب زنه ستة وأربعون حبة بمقدار 2,98جرام لكن في الواقع هو 10/7 من الدينار[6].

ويرى محمد فهمي أن الدرهم وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية وقد اشتق اسمه من اليونانية soaxui وبالفارسية "درام" وقد استعاره العرب من الفرس[7]، ويقدر الوزن الشرعي للدرهم 2.97 جرام وهو يساوي 4.25 من وزن الدينار الشرعي[8]، كما توجد دراهم تسمى "درهم كيل" يبلغ 3.18 جرام[9].

3. 2. 3. الفلس: جمع فلس وأصلها أفلس وهو تعريب من اليونانية وهو نقد أثيني كان يساوي سدس الدرهم الأتابكي أي خمسة عشر سنتيما ووزنه 72 سنتيغراما، ويرى بعضهم أن أصل كلمة فلس تعريب الرومية أو اليونانية وآخرون من اللاتينية وهي قطعة من النقود تساوي ربع أوقية[10].

1- فهمي: صنج السكة، المرجع السابق، ص28

2- الصّنج هو المكيال، قال الشّاعر ابن الوردي في بحر الطويل: فهذه كفّة الميزان إن حكمت........ تقابل الذّهب الإبريز بالصَّنَجِ.

3- فهمي: صنج السكة، المرجع السابق، ص29.

4- نفسه، ص30.

5- رحاحلة: المرجع السابق، ص103.

6- نفسه، ص106.

7- فهمي: النقود العربية، المرجع السابق، ص10.

8- فهمي: صنج السكة، المرجع السابق، ص28

9- نفسه، ص28.

10- فهمي: النقود العربية، المرجع السابق، ص 37.

وكلمة فلس لا تعني بالضرورة عملة نحاسية بالرغم من أن استعمالها الشائع هو في هذا الغرض الضيق فهي أيّ قطعة من العملة تقبل الوزن والواقع أن كلمة درهم ودينار كانت تطلق أيضا على السكة النحاسية المعروفة بالفلوس وهي كلمة مشتقة من اليونانية ومنذ فجر الإسلام عرفت بالسكة النحاسية وكانت تسمى follis وتساوي 40 نميما مند عهد الإمبراطور ARATOSIUS 1 (491-518م) وتزن 30 غراما وبدأ ينقص حتى وصل عند الفتح الإسلامي ستة غرامات[1].

أما طريقة البيع بالفلوس فإذا كان التاجر مثلا يبيع قطعة قماش بدرهمين ونصف وليس لدى المشتري نصف درهم وإنما معه فلوس نحاس بدلا منها يكون نسبة هذه الفلوس المقدرة بالخراريب المعروفة أنداك بالنسبة إلى الدرهم فإن التاجر في هذه الحالة يزن العدد المطلوب من الفلوس بصنج زجاجية ذات الخراريب المتعددة[2].

4. النقود الزناتية:

لم تختلف النقود الزناتية عما كانت عليه بالمغرب فقد ضرب الزناتيون نقودا متعددة ولعل أول النقود التي ضربوها تعود لمغراوة التي ضربتها أيام خزر المغراوي بتلمسان سنة 172هـ/788م أثناء صراعه مع بني يفرن[3]، غير أن هذه النقود لم يصلنا منها شيء ومهما يكن من أمر فإنها كانت لا تخرج على الأوزان الشرعية المضروبة في المغرب.

ولما سقطت القيروان في يد مخلد بن كيداد اليفريني سنة 333هـ/944م واستقرت الأمور بيده قام بسك عملة خاصة به كتب عليها آيات قرآنية[4]، إلا أن هذه العملة لم يصلنا شيء منها وربما أحرقها الفاطميون أثناء انتصارهم على أبي يزيد.

وضربت زناتة نقودا في الأغواط من قبل الخير بن محمد بن خزر الزناتي وبإيعاز من الخليفة المنصور الفاطمي كما جاء في رواية ابن حماد "وجاءه رسول الخير بن محمد بن خزر الزناتي في نحو مائة فارس يقال أنّه أقام عودته لمدينة الأغواط وغيرها من عمله وسأله أن تبعث إليه بالخطبة والسكة ليضربها على اسمه"[5]، غير أنّ هذه النقود كانت تحت وصاية الفاطميين.

1- فهمي: صنج السكة، المرجع السابق، ص34.

2- نفسه، ص40.

3- رحاحلة: المرجع السابق، ص70.

4- العملة التي ضربها أبي يزيد مخلد عبارة عن دينار. انظر: حسن حسني عبد الوهاب: ج1، المرجع السابق، ص140.

5- ابن حماد: المصدر السابق، ص71.

إن كانت هذه النقود التي ضربها الزناتيون لم يصلنا منها شيء، فإنه سنة 367هـ/978م أحدثت زناتة ثورة على النقود فلما استولى خزرون بن فلفول المغراوي على مدينة سجلماسة ضرب نقودا سنتي 375-395هـ/988-1005م دنانير باسم هشام المؤيد بالله[1]، وما يلاحظ على هذه النقود أنها كانت تابعة اسميا فقط للخليفة هشام المؤيد أما فعليا فهي عملة زناتية محظة أشرف على سكتها أمراء زناتة بسجلماسة.

بيد أنه في أواخر أيام مغراوة وتحديدا في عهد الأمير مسعود بن واندين استقلت زناتة استقلالا إسميا وفعليا في ضرب العملة، واستمر ضرب الذهب لكن الدينار بدا في طرز خشن، وبالرغم من أن هذه الدنانير المغراوية نادرة ولم تصلنا إلا في حالة سيئة وقد أحرقها الصاغة كلها، فإنه يمكن التسليم على أنها كانت على الوزن الشرعي كدنانير الدولة السابقة وقد اعتمدها المرابطون عام 446هـ/1094م[2]، غير أنّ هذه النقود لم تسلم من الغش وأصابها الزيف في كثير من المرات مثلها مثل نقود باقي دويلات المغرب.

5. الغش في العملة

لم تكن قبيلة زناتة بمنأى عن الغش والتدليس في العملة كبقية قبائل وحواضر المغرب الأوسط في العصر الوسيط، ومن خلال كتب النوازل الفقهية وكتب الحسبة نستشف أن الغش في العملة كان مسترشيا بكثر في زناتة وهو ما أشار إليه العقباني بقوله: "إن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعها بهذه البلاد المغربية بأسرها، ولم يقطع ذلك حسما ولا زلة حتى كادت رؤوس أموال الناس تنقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في الأكرية والإستيجار"[3]، وما يدل أيضا على استفحال ظاهرة الغش في العملة كثرة الأسئلة عن التدليس ومنها ما سئل الوغليسي عمن أتى بدراهم ناقصة لا يدري نقصها وراطل له دراهم وأوزنه بالناقصة هل يجوز ذلك أم لا؟ وسئل أيضا عن قوم يشترون سلعة مثل الملح والشاة ليأكلوا فيخرج هذا من عنده الدراهم الجديدة ويخرج الجرودية والقراريط والصغار مثلا، فيعطون ذلك ويدفعون للبائع هل يجوز ذلك؟[4].

1- دانيال أوسطاش: المرجع السابق، ص73.

2- نفسه، ص74.

3- العقباني: المصدر السابق، ص239.

4- المازوني: ج3، المصدر السابق، ص119.

كما سئل أبو العزيز عن إبدال الدراهم الجرودية بالدراهم الجديدة الضرب من الأول هل يجوز ذلك في القليل والكثير أم لا؟ فأجاب إذا كان بوزن جاز على حكم المراطلة وإن كان لا بالوزن جاز مع التساوي مطلقا[1].

وأصر العقباني على ضرب واستنكار كل من ثبت عليه الغش والتدليس في العملة فيقول: "فإذا ظهرت دراهم مبهرجة فليشد فيها وليبحث عن أصلها فإن ظهر محدثها مفردا أو متعددا فليشدد في عقوبته ويطوف به الأسواق مما يكون نكالا لغيره، وردعا لهم مما يرى من عظيم ما نزل به ويحبسه بعد على قدر ما يرى ويأمر من يتعاهد ذلك بالتفقد حتى تطيب دراهمهم ودنانيرهم ونقودهم وبهذا يعم نفعه دينا ودنيا وتجرى به الزلفى والقرس"[2].

وقد كان الوزن الشرعي المعمول به في تلمسان في درا السكة قدر "باثني وأربعين درهما للأوقية الواحدة، كما جرت عادة البلد أنهم لا يعينون وزنا بل يتعاملون على ما بأيديهم يومئذ من الدراهم وجرى عرفهم به"[3].

وكحل جزئي لمعالجة مسألة الغش في العملة عملت السلطة في المغرب على معالجة هذه الظاهرة بواسطة استدعاء أسرة بني الملاح من قرطبة نظرا لاشتهارهم بالاشتغال بسكة العملة وإضافة إلى اشتهار هذه الأسرة بالأمانة والثقة، ولكن بالرغم من مساعي السلطة المغربية في محاربة الغش في العملات إلا أن هذه الظاهرة استرشت في دور الضرب الزناتية وعرفت انتشارا واسعا في العهد الزياني[4]، وتبقى مشاكل الزيوف في العملة من بين المشاكل التي لم تستطع السلطة السياسية القضاء عليها منذ العصر الوسيط بل إلى يومنا هذا.

1- أبو العزيز: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص78-79.

2- العقباني: المصدر السابق، ص104.

3- المازوني: ج3، المصدر السابق، ص119.

4-بوبة مجاني: المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، دار بهاء الدين، قسنطينة، 2011، ص251.

المبحث الثاني: المكاييل والموازين والمقاييس

لقد ارتبط استعمال المكاييل والموازين وحتى المقاييس بزناتة طبقا لما حددته الشريعة الإسلامية لذلك كان الفقهاء والشيوخ والعلماء يحرصون على التعامل بها، حيث وجد في مخطوط لعبد الكريم المغيلي جواب حول اعتماد مكاييل جديدة التي جاء بها العرب المسلمون التجار بقوله: "وصفة الكيل أن يعقد الكيل والمكيال معتدلا ثم يصب فيه الكيل برفق حتى يمتلأ امتلاء من غير تذكين ولا تسفيد ولا زلزلة ولا حيلة....إنما يعدل المكيال في وضعه ويصب حتى يمتلئ بطنه"[1]، ثم يواصل الإجابة "ومن الضروري ونحو ذلك من دواعي السحرة وافعالهم منهم من يطفف المكيال والميزان بالزيادة والنقصان"[2]، وقد اعتمدت زناتة على مكاييل وموازين ومقاييس منها ما هو مشرقي ومنها ما هو مغربي والجذير التنويه به أن هناك مكاييل وموازين زناتية محضة وتتمثل كل ذلك في:

1- المكاييل

- **الحفنة:** بضم الحاء وفتحها وسكون الفاء جمع حفن وهي المقدار الذي يمكن للإنسان أن يحفنه بيده الواحدة[3]، وتحدد الحفنة بكلتا اليدين أي جمعها مع بعض عكس القبضة –يعني كف واحدة مضمومة–[4]، ويبدو أن الحفنة كانت منتشرة بكثرة في الأسواق الزناتية سيما الأسواق الريفية والتي اصطلحنا عليها في بحثنا بالأسواق الجبلية وكذلك أسواق الطرق[5]، ويؤكد بارنشفيك على استعمال هذا النوع من المكاييل في سياق حديثه عن المكاييل "وأخيرا لا ينبغي أن نهمل ذكر المكاييل المتمثلة في أيدي البشر والمستعملة بكثرة حتى لبعض الطقوس الدينية، وبالرغم من قلة دقتها هي القبضة والحفنة"[6].

1- محمد بن عبد الكريم المغيلي: جوهر المعاني فيما ثبت لدى من العلماء في الأول والثاني، مخطوط، زاوية سيدي عبد الله البلبالي، أدرار، ص04.

2- نفسه، ص04.

3- محمد رواسي قلعه جي، حامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، لبنان، ط2، 1988، ص151.

4- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص189.

5- انظر. الخزاعي: أسواق المغرب، المرجع السابق، ص49.

6- روبار بارنشفيك: تاريخ إفريقية، ج2، المرجع السابق، ص263.

- **المدّ**: بالضم والتشديد جمع أمداد[1] وهو مكيال من المكاييل الشرعية منذ فجر الإسلام وشاع استعماله في المدينة[2] فعن أنس رضي الله عنه قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يغسل –أو يغتسل–بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد"[3] وعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما قدم النبي (ص) مكة ومعه أبو بكر وبلال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال: "اللهم حبب لنا المدينة كحبنا مكة أو أشد، وصححها لنا وبارك لنا في صاعها ومدها..."[4].

وهو من المكاييل الشائعة في المغرب الإسلامي، والمد عند أهل المدينة رطل وثلث ويجبى بوزن الأندلس رطل واحد وثلاثة أرباع رطل[5]، ومن خلال نوازل الونشريسي يتبن أن سكان زناتة كانوا يستعملون نوعين المدّ القروي أو المغربي والمد النبوي حيث سئل ابن محرز عن المد الذي تخرج به الفطرة فأجاب أنه مد وثمن[6] قدره صاحب القاموس المحيط بـ رطلان أو رطل وثلث أو ملء كفي إنسان معتدل إذا ملأ ومدّ يديه وبه سمي مدا[7]، في حين قدره قلعه جي عند الحنفية يساوي 1,032 لترا ويساوي 815,39 غراما، وعند الأئمة الثلاثة يقدر برطل وثلث ويساوي 0,687 لترا ويساوي 543 غراما[8]، وعند "فالتر هنتس" يساوي ربع صاع ويساوي 812.5 غراما[9].

ومهما يكن من اختلاف فالمد النبوي يقدر تقريبا بربع صاع مما يوازي رطلا وثلث بالبغدادي[10]، وكانت جل البطون الزناتية الكبرى تعتمد في كيلها على المد القروي المغربي نسبة لمدينة

1- قلعه جي: المرجع السابق، ص312.

2- محمد صبحي: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 2007، ص113.

3- البخاري: صحيح البخاري، كتاب الوضوء –باب الوضوء بالمد–، حديث رقم201، ص62.

4-نفسه، حديث رقم 5172.

5- ابن الحاج، ج3، المصدر السابق، ص479.

6- ابن محرز: المعيار، ج1، المصدر السابق، ص381.

7-الفيروز آبادي: القاموس المحيط: تحقيق مكتب الثرات بمؤسسة الرسالة، إشراف نعيم العرقسوني، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط8، 2005، ص407.

8- قلعه جي: المرجع السابق، ص312.

9- فالتر فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها بالنظام المتري، ترجمة كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، ص75.

10- المد=4/1 صاع، المد=3/1 رطل=1في 3 زائد 3/1=3/4=1,333رطل. صبحي: الإيضاحات، ص114.

القيروان[1]، وكانوا يخرجون زكاة الفطر بهذا المد، حيث سئل ابن محرز عن المد الذي تخرج به الفطرة لأن مدّ بلدنا مدّ وثمن بالقدم ؟ [2] .

● **الصّاع**: بفتح الصاد جمع أصواع وأصوع وصيعان[3]، من المكاييل الّتي ترجع أصولها للحضارات القديمة استنادا لقوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ قَالُوا نَفْقِدُ صُوَّاعَ الْمَلِكِ"﴾[4]، وقد ثبت استعماله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: "فرض رسول الله زكاة الفطر صاعا من تمر وصاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين"[5]، وقد أصبح الصاع المدني بعد قيام الدولة الإسلامية هو المكيال الشرعي لدخوله في أحكام العبادات كصدقة الفطر[6] وقد حدد الصاع الشرعي بأربعة أمداد من أمداد النبي ويساوي4,2125 لترا ووزنه قدر بـ 3,24 كلغ[7]، أما الحفار فيرى أن صاع المغرب يساوي أربعة حفنات وقد جرب ذلك ووجده صحيحا[8] وقد ذكر الدرجيني أن زناتة التي كانت تنزل نفوسة اتخذت الصاع كأداة للكيل "وبصاعهم لم يطفف ولم يبخس"[9]، كما استخدم بنو يفرن بتلمسان صاعا لكيل الحبوب[10] وإن كانت النوازل الفقهية لا تمدنا بزنة هذا الصاع إلا أنه لا يخرج عن مقادير المكاييل الشرعية وما يدل على ذلك الصاع الذي اتخذته مغراوة وهو يحمل اسمها "الصاع المغراوي" والذي يقدر بحوالي 2176 غراما[11].

1- كمال السيد: دراسات مغربية أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007، ص144.

2- ابن محرز: المعيار، ج2، المصدر السابق، ص73.

3- قلعه جي: المرجع السابق، ص167.

4- القرآن الكريم: سورة يوسف، الآية 71-72.

5- البخاري: صحيح البخاري، كتاب الزكاة –باب فرض صدقة الفطر-، حديث رقم1503، ص366.

6- يقدر الصاع الشرعي عند الحنفية بـ4 أمداد =8أرطال=1028,57 درهما= 3,362 لتر=3261,5 غ، وعند المالكية 4 امداد= 5رطل= 685,7 درهما =2,748 لتر=2,172غ. قلعه جي: المعجم، ص167.

7- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص63.

8- أبو عبد الله الحفار: المعيار، ج1، المصدر السابق، ص398.

9- الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، المصدر السابق، ص314.

10- بسام كامل عبد الرزاق: تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة النجاح، نابلس، 2002، ص217.

11- نفسه، ص217.

- **القفيز**: وهو من المكاييل المعروفة جمع أُقفزة وقفزان[1]، وقد شاع استخدامه في العصر الجاهلي قياسا بشعر زهير بن أبي سلمى من البحر الطويل:

تغل لكم ما لا تغل لأهلها ....قرى بالعراق من قفيز درهم[2].

كما استخدمه الحجاج وعرف "بقفيز الحجاج" [3]وقد كان هناك نوعان من القفيز، القفيز الكبير ويستعمل في بغداد والكوفة ويقدر بثمانية مكاكيك (45كلغ و60ل) أما الصغير يتعاملون به في البصرة وكان يبلغ أربعة مكاكيك[4] (15رطلا ويعادل 23,962 كلغ)[5].

لم يشر المؤرخون إلى قفيز خاص ببلاد بالمغرب الأوسط ولكن يبدو أن الزناتيين استعملوا القفيز البغدادي والبصري لحديث النبي صلى الله عليه وسلم "منعت العراق درهمها وقفيزها"[6]، ومما لا مجال للشك فيه أنهم استعملوا أيضا القفيز القيرواني، حيث قدر القفيز القيرواني الواحد بـ 32 ثمنا وكل ثمن ستة أمداد بمد النبي ويساوي 201,877 لتر، أما قفيز قرطبة فقدر ب42 مدا[7]، علما أن القفيز الشرعي عند الحنفية يساوي 12 صاعا ويساوي 8 مكاكيك ويساوي 40,344 لترا ويساوي 39138 غراما من القمح، أما عند المالكية يساوي 32,976 لترا =26064 غراما[8].

وقد استعمل القفيز لكيل السوائل كالزيت وغيره وهذا ما نستشفه من قول القاضي ابن غانم لخادمه "اكفع لأبي الوزن خمسة أقفزة قمحا وخمسين قفيزا زيتا"[9]، وقد كان للقفيز أجزاء يتعامل بها الناس منها:

1- ابن منظور: لسان العرب، مج5، ص396.

2- محمد صبحي: المرجع السابق، ص100.

3- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص66.

4- القفيز= 08 مكاكيك، المكوك= صاع ونصف.

5- محمد صبحي: المرجع السابق، ص101.

6- مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفتن –باب لا تقوم الساعة حتى يحصر الفرات عن جبل من ذهب–، حديث رقم2896، اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 2008، ص715.

7- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص68. المقديسي: المصدر السابق، ص240.

8- قله جي: المرجع السابق، ص286.

9- الدباغ: معالم الإيمان، ج2، المصدر السابق، ص166.

- نصف القفيز: استنادا لرواية القاضي عياض في إشارته إلى البهلول بن راشد "...أمر أن يشري له نصف قفيز طعاما"[1]
- ربع القفيز: وقد كان يساوي 51 مدا نبويا أي 88,383 كلغ واستنادا للرواية السابقة من قول القاضي عياض "نصف النصف".
- ربع القفيز: ربما كانوا يطلقونها على ثمن القفيز لكنهم يتحاشون استعمالها لوجود وحدة أخرى تدعى الثمن وهي تساوي 44,181 كلغ[2].

غير أن القفيز يختلف كيله باختلاف أهل البلاد[3]، فعلى سبيل المثال لا الحصر قفيز مدينة طرابلس أثقل من قفيز تونس حيث يرى برنشفيك أنه ينبغي "جمع ما بين 69 و79 قفيزا طرابلسيا للحصول على 100 قفيزا تونسيا، أما في المغرب الأوسط فكان المكيال الأكثر استعمالا بالنسبة للحبوب يتمثل في الثمنة أي ثمن القفيز[4]، وهو المكيال الّذي استخدمته زناتة المغرب الأوسط في كيل الحبوب والسوائل كالزيت والحليب.

- **الويبة:** بفتح الواو وسكون الياء[5] مكيال مصري قديم وهو جزء من الإردب الذي كان يسمى في العصر الفاطمي بالدوار[6]، قال القلقشندي: "واعلم أن بمصر أقداحا مختلفة المقادير أيضا كالأرطال ولكل ناحية منها قدح مخصوص بحسب إردبها"[7]، كما ذكرها الدباغ بقوله: "أخرج له ويبتين قمحا"[8]، وقد ذكرت نوازل الونشريسي إلى استعمال الويبة كمكيال للحبوب بقول الشيخ أبو عبد الله المذكور: "فمن أسلف ويبة قمح فلا بد أن يأخذ نصف ويبة قمحا ونصف ويبة شعيرا أو دقيق أو تمرا"[9].

1- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص186.

2- نفسه، ص186.

3- قلعه جي: المرجع السابق، ص286.

4- برنشفيك: ج2، المرجع السابق، ص262.

5- قلعه جي: المرجع السابق، ص384.

6- هذه الرواية موجودة أيضا عند المقديسي "...ومن مكاييل الفاطميين الدوار وهي تشق على ويبة مصر بشيء يسير". المقديسي: المصدر السابق، ص240.

7- القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، المصدر السابق، ص441.

8- الدباغ: ج2، المصدر السابق، ص166.

9- أبو محمد المذكور: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص75.

ومما لا مجال للشك فيه أن الويبة كانت منتشرة ببلاد المغرب الأوسط وقد انفردت بطون جرواة الزناتية بباغية بويبتها التي خصها البكري بقوله: "كيل الطعام ببغاية بالويبة وهي أربعة وستون مدا بمد النبي وهي تساوي نصف قفيز"[1].

ومن خلال كلام البكري يمكن أن نقدر وزن مكيال الويبة إذ حددها بأربعة أثمان[2]، وهنتس حددها بـ 10 أمنان=12,168 كلغ[3] أما محمد صبحي فقد حددها بـ132 درهما وهو قدح صغير تقديره بالوزن من الحب المعتدل[4]، أي أنها تساوي أربعة وعشرون مدا قرويا[5].

● **الوسق:** بفتح الواو والسين يعني ضم الشيء إلى الشيء[6] وجاء في مختار الصحاح أن الوسق يعني حمل بعير والوقر حمل البغل والحمار[7]، وقد ثبت استعماله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لحديث أبي هريرة رضي الله عنه "رخص في بيع العرايا بخَرْصِها دون خمسة أوسق أو في خمسة"[8].

وقد أشارت النوازل الفقهية إلى استعمال هذا المكيال في بلاد المغرب ويظهر ذلك من خلال سؤال أبو محمد بن أبي زيد حول من يكون عنده نصاب من العين أو قيمته من العرض كذلك وإن كان من الطعام أكثر من خمسة أوسق[9] وفي موضع آخر يجيب على نازلة "ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة"[10] وقد ذكر الدرجيني في الطبقات "أن عندنا أرضا كريمة قدر الكساء يحمل البعير وسقه حبا"[11]، وقد استخدم الزناتيون الوسق بكثرة في مكاييلهم فيذكر ابن أبي زرع أثناء الرخاء الذي

1- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص26.

2- نفسه، ص26.

3- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص80.

4- محمد صبحي: المرجع السابق، ص129.

5- القدح= 32762 حبة=1592,2332 غ، والويبة= 16 قدح =25 كلغ= 33 لتر. محمد صبحي: المرجع السابق، ص130.

6- قلعه جي: المرجع السابق، ص379.

7- الرازي: مختار الصحاح، ج1، مكتبة لبنان، 1986، ص300.

8-البخاري: صحيح البخاري، كتاب البيوع –باب بيع الثمر على رؤوس النخل-، حديث رقم2192، ص523. مسلم: صحيح مسلم، كتاب البيوع –باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا-، حديث رقم1541، ص386.

9- ابن أبي زيد: المعيار، ج1، المصدر السابق، ص376.

10- نفسه، ص381.

11- الدرجيني: طبقات المشايخ، ج2، المصدر السابق، ص313.

عم مضارب زناتة أيام زيري بن عطية المغراوي ".. وكانت أيامهم ايام دعة ورخاء متصل وعافية وأمن تكاثر القمح في أيامهم إلى أن بيع أربعة أوسق بنصف مثقال"[1].

وقد أجمعت المصادر التاريخية على أن الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث[2]، ويساوي 252,345لترا=194,3 كلغ[3].

ونظرا للإعتماد الكبير على الوسق في الأسواق الزناتية فقد امتد استعماله حتى زمن الزيانيين فقد كان لسلاطين بني زيان "لكل واحد منهم في كل سنة عشرون ألف مثقال من الذهب يأخذها قبائل وقرى وضياع وقلاع ويصل له من القمح والشعير والحبوب من تلك البلاد نحو عشرين ألف وسق"[4].

- **الإردب**: يعرف قله جي الإردب على أنه "القناة التي يجري فيها الماء على وجه الأرض"[5] وجاء في القاموس المحيط أن الإردب مكيال بمصر يضم أربعة وعشرون صاعا أو ست ويبات ومنه قول الأخطل في بحر البسيط:

قوم إذا استنبح كلبهم الأضياف.......قالوا لأمهم: بولي على النار

والخبز كالعنبري الهندي عندهم.......والقمح سبعون إردبا بدينار[6]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "منعت العراق درهمها وقفيزها ومنعت الشام مديها ودينارها ومنعت مصر إردبها ودينارها.."[7]، ويضم الإردب أربعة وعشرون صاعا أو ست ويبات أو ثلاثة عشر كليجة أو أربعة وعشرون ربعا أو ستة وستون قدحا[8]، ويقدر وزنا بحوالي 150 كلغ[9].

1- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص94.

2- علي بن يوسف: المصدر السابق، ص81.

3- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص79.

4- القلقشندي: صبح الأعشى، ج5، المصدر السابق، ص204.

5- قلعه جي: المرجع السابق، ص15.

6- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص114. ابن منظور: لسان العرب، مج1، ص416.

7- مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفتن –باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب-، حديث رقم2896، ص715.

8- محمد صبحي: المرجع السابق، ص76.

9- قلعه جي: المرجع السابق، ص15.

وتشير النوازل الفقهية إلى استعمال بلاد المغرب مكيال الإردب وهو ما نقل الونشريسي في المعيار عن الشيخ أبي عبد الله سيدي محمد بن العباس[1]، وقد أورد علي مبارك عدة أنواع للأرادب منها الإردب الحالي الذي يساوي 198 لترا وإردب رشيد ومقداره 726 لترا والإردب الدمياطي ومقداره 528 لترا[2].

● **الفرق:** بفتح الفاء والراء جمع أفراق[3] أو بفتح الراء أو إسكانها هو مكيال معروف بالمدينة لقول الشاعر في البحر الضعيف:

يأخذون الأرش في إخوتهم.....فرق لسمن وشاه لغنمي[4]

وقد ثبت استعماله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله (ص) نهى عن المخابرة والمحالفة والمزابنة، المحالفة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة، والمزابنة أن يبيع الثمر في رؤوس النخل بمائة فرق، والمخابرة كراء الأرض بالثلث والربع"[5].

وتقدر وحدة وزن الفرق بسة عشر رطلا أو ما يعادل ثلاثة أصع استنادا لحديث النبي (ص) "أنه أمر أن يطعم ستة مساكين فرقا من طعام" إذ اعتبرنا أن لكل مسكين صاعا= 6 أقسط =10.086 لترا =9784.5 غ عند الحنفية، أما عند المالكية يساوي 8.244 ل=6516غ[6].

لم تثيبت المصادر الوسيطية استعمال هذا النوع من المكاييل في بلاد المغرب الأوسط لكن يبدو أن بعض حواضر المغرب الأوسط كانت تستعمله خاصة في العهد الفاطمي.

● **العرق:** جاء في لسان العرب لابن منظور أن العرق بفتح العين هو كل مضفور مصطف واحدته عَرَقَةٌ وهو الزبيل المضفور[7]، وقد حدده الفقهاء ما بين خمسة عشر صاعا إلى عشرين وقد كان

1- ابن العباس: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص56.

2- علي باشا مبارك: الميزان، المرجع السابق، ص80-84.

3- قلعه جي: المرجع السابق، ص213.

4- القاضي عياض: مشارق الأنوار على صحاح الأثار، ج1، طبع ونشر المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة، 1978 ص155.

5- مسلم: صحيح مسلم، كتاب البيوع –باب النهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة–، حديث رقم1536، ص387. انظر: سحنون: المدونة الكبرى ج10، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والرشاد، المملكة العربية السعودية، ص37-38.

6- قلعه جي: المرجع السابق، ص213.

7- ابن منظور: مج10، المصدر السابق، ص246.

مكيال للجمادات يعرفه أهل الحجاز قبل الإسلام وبعده لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "بينما نحن جلوس عند النبي (ص) إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت، قال مالك؟ قال: وقعت على إمرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ص: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا، قال: هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا قال: لا، قال: فمكث النبي (ص) فبينما نحن على ذلك أتى النبي ص بعرق من التمر قال: أين السائل؟ قال: أنا، قال: خد هذا فتصدق به"[1].

والعرق نوعان: عرق شرعي قدرته الشريعة بخمسة عشر صاعا أو ما يعادل ستون مدا بمد النبي ص، والعرق العرفي فهو مختلف المقادير فأحيانا يكون بستين صاعا وأحيانا بثلاثين[2]، وأغفلت المصادر عن استعمال بلاد المغرب للعرق والظاهر أن الزناتيين كانوا يستعملون العرق الذي وضعوه جزافا واصطلحوا عليه.

- **القدح**: استعمل هذا المكيال لتحديد مقدار الزكاة ويتضح ذلك من خلال سؤال للحفار عن المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الدراهم السبعينية ومن العين الجاري ببلدنا والأوقية الشرعية من أواقينا فأجاب "وتجب الزكاة من أقداحنا اليوم في أربعين قدحا ويعتبر ذلك بالكيل لا بالوزن"[3]، ونستشف ذلك أيضا من خلال رسالة ابن عبدون "وكيل الطعام يجب أن يكون أجنابه مرتفعة أزيد من شبر فقصير الجنب يقدر فيه على السرقة والخديعة ويحمل القدح وزن ربع الميزان"[4]، ويقدر وزن القدح بستة أمداد من مد النبي والقفيز يعادل عشرين قدحا والوسق عشرة قداح والقدح اثنان وثلاثون رطلا والقدح يعادل أربعة وعشرين مدا نبويا ويزن اثنين وثلاثين رطلا[5].
- **القادوس**: من المكاييل التي كانت مستعملة بكثرة في بلاد المغرب الأوسط ويبدو أن زناتة التي كانت تنزل تنس استعملته كثيرا ونفهم ذلك من كلام البكري "مدينة تنس مكيالها القادوس وهو ثلاثة

1- البخاري: صحيح البخاري، كتاب الصوم –باب إذا جامع في رمضان–، حديث رقم1936، ص466. مسلم: صحيح مسلم، كتاب الصيام –باب تحريم الجماع في نهار رمضان–، حديث رقم 1111، ص264.

2- المقريزي: الأوزان والأكيال الشرعية، المصدر السابق، ص34.

3- الحفار: المعيار، ج1، المصدر السابق، ص397-398

4- ابن عبدون: المصدر السابق، ص39.

5- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص62.

أمداد بمد النبي"[1]، وهو ما ذهب إليه أيضا فالتر هنتس حين أكد على أن القادوس مكيال مغربي في تنس[2]، وتقدر وحدة وزن القادوس بثلاثة أمداد بمد النبي[3] أي ما يعادل 3,159 لترا[4].

● **الربع والثمن:** يقدره المقديسي بثمانية عشر رطلا[5]، أما الثمن فقد حدده البكري بسة أمداد بمد النبي[6]، وقد استعمل هذين المكيالين في زناتة ونستشف ذلك من خلال كلام الدرجيني من خلال النص الذي أورده "...أن ابنه أعطى كل رجل من أهل الرفقة ثُمُنَيْنِ قمحا"[7]، مما لا يدعوا مجالا للشك أنه من المكاييل المستعملة لدى الزناتيين خاصة في بطون بني ورجلان جنوب المغرب الأوسط ولا نستبعد أنه استعمل من قبل بني توجين جنوب الأغواط والمسلية.

● **المطر أو المطيرة:** هذا النوع من المكاييل خصص لكيل السوائل مثل الزيت واللبن في الأسواق الزناتية، وقد شاع استعمالها ببلاد المغرب الأوسط حيث يصف البكري ذلك بقوله: "أنه كيل يسع خمسة أقفزة من الزيت"[8]، والظاهر أن زناتة المغرب الأوسط كانت تستعمله خاصة من قبل بني يفرن ومغراوة اللتان تنتشر فيهما الزيوت.

● **القلة:** بالضم وهي جرة بقدر ما يطيق الإنسان المتوسط حملها لو ملأت ماء[9]، وقد شاع استعمالها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لحديث عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ص وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب فقال: "إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاث لم ينجس"[10]، وتقدر القلتين بخمسمائة رطل بغدادي[11] وتساوي القلة الواحدة 93,75 صاعا= 160,5 لترا[12].

1- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

2- فالتر هنتس، المرجع السابق، ص65.

3- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

4- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص65.

5- المقديسي: المصدر السابق، ص240

6- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

7- الدرجيني: طبقات المشايخ، ج1، المصدر السابق، ص116.

8- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص69.

9- قلعه جي: المرجع السابق، ص281.

10- أخرجه أحمد في المسند 12/2 والترمذي رقم 67 والنسائي 75/11 وابن ماجة رقم 518 وأبي داوود رقم 63.

11- محمد صبحي: المرجع السابق، ص107.

12- قلعه جي: المرجع السابق، ص281.

● **القسط**: بكسر القاف وسكون السين جمع أقساط وهو مكيال[1]، غير أن الهروي يسميه ميزان لأنه يعدل الميزان في القسمة لذلك سمي بالقسط[2] استنادا لقوله تعالى:﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[3]، إلا أن الباحث محمد صبحي يعتبره من المكاييل الإسلامية وهو نوعان: القسط الصغير سعته ربع صاع ويعادل ثلاثة أرطال من السوائل أي 1,215 لترا[4] أو 1,374 لترا ويساوي 1086غ[5] والقسط الكبير ضعف الصغير يقدر بـ 2,341 لترا أي أنه يساوي نصف صاع[6].

شاع استعمال القسط في بلاد المغرب الأوسط حيث ذكر القاضي عياض في إحدى النصوص "وبيده قسط من الزيت" وفي رواية أخرى "مددت يدي إلى القسط فانقلب وذهب ما فيه من الماء"[7].

● **البرشالة**: وهي تعني مكايل الحبوب في تلمسان وتساوي البرشالة الواحدة صاعا ونصفا[8] وعند ابن خلدون تساوي اثني عشرة رطلا[9]، وتساوي 200 درهما وتساوي 8.5 لترا[10].

● **البرمة**: وهو مكيال من المكاييل مجهولة المقدار يكال بها التمر والحبوب وغيرهما[11].

● **الهبصة**: هو من المكاييل الزناتية الخالصة يساوي كمية ما تحمله قبضة يد رجل متوسط اليد مغلقة.

● **الكمشة**: وهي أكبر من الهبصة وثماني كمشات تساوي أمسن.

● **أمسطرن**: تساوي تقريبا نصف كليو[12].

1- نفسه، ص271.

2- الهروبي: الغريبين في القرآن والحديث، تح أحمد فريد المزيدي، مر فتحي حجازي، قرّظه محمد الشريف وكمال العنابي، ج1، مكتبة نزار مصطفى البار، المملكة العربية السعودية، 1999، 1542/5.

3- القرآن الكريم: سورة آل عمران، الآية 18.

4- محمد صبحي: المرجع السابق، ص99.

5- قلعه جي: المرجع السابق، ص271.

6- محمد صبحي: المرجع السابق، ص98.

7- القاضي عياض، تراجم، ص16 -159.

8- بوبة مجاني: المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، دار بهاء الدين، قسنطينة، 2011، ص251.

9- ابن خلدون: العبر، ج7، ص113.

10- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص59.

11- بوبة مجاني: المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص127.

12- مبروك مقدم: الفقارة في قصور توات وأحوازها النشأة والتعريف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص171-174.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه المكاييل الثلاث الأخيرة وبالرغم من أنها مكاييل زناتية إلا أنها تعد مكاييل جزافية يحتكم إليها في غياب المكاييل الشرعية.

2- الموازين:

ذكرنا أن القمح والشعير تباع كيلا لدى وضعناهما في خانة المكاييل بينما توجد أشياء أخرى تباع وزنا مثل الذهب والفضة والنقود، ويؤكد ابن الرفعة تقديم الوزن على الكيل بقوله: "فنبدأ بالميزان لأنه إذا عرف يعرف حال الكيل"[1]، ومن خلال كلامه يتبن أن هناك علاقة طردية بين الوزن والكيل وقد حدد السقطي شروط الميزان إذ يجب أن يكون مثقوبا في قبضته ويكون الثقب موسع الجهتين مشترك الوسط ويعمه مسمار فإذا وجدت ثقبة في لسان الميزان أو في القبضة أو في غير القبضة وغير مشرك في الوسط ومسماره رقيقا فهو ميزان مغشوش[2].

كانت الأوزان تصنع عادة من الرصاص ويطبع عليها اسم الحاكم أو الخليفة ويعاقب كل من يغش فيها ومن أهم وحدات الميزان التي كانت تستعمل في الأسواق الزناتية نذكر منها:

- **الرطل**: الرطل بكسر الراء وفتحها من الأوزان التي شاعت في المغرب الإسلامي[3]، وقد استعمل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لحديث أنس "كان النبي ص يغسل –أو كان يغتسل– بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد" [4]، وقد اختلف في وزن الرطل باختلاف البلدان والأمصار فقد سئل الفقيه ابن عطية رحمه الله سنة 516هـ/1090م عن الكيل والوزن في الشرع كيف ترتبت وانخفضت حدوده ومقاديره من الدرهم والدينار والرطل والمد والصاع، فأجاب أما وزن العملات وكيلها فلكل بلد في ذلك عرف وهي مختلفة[5]، فالرطل الحجازي يساوي 120 درهما والرطل المصري يساوي 144درهما والرطل البغدادي يساوي 130 درهما والرطل الدمشقي يساوي 600 درهما[6] وانقسم

1- ابن الرفعة: الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تح وتق محمد إسماعيل الخاروف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1980، ص48.

2- السقطي: في آداب الحسبة، مطبوعات معهد العلوم المغربية، ج21، المطبعة الدولية، باريس، 1931، ص14.

3- المقريزي: شذور العقود، المصدر السابق، ص147.

4- البخاري: صحيح البخاري، كتاب الوضوء –باب الوضوء بالمد–، حديث رقم 201، ص62. أخرجه أحمد في المسند، ج3/ ص179.

5- ابن البنا: مقالة في مقادير المكاييل الشرعية، تق وتح حياة قارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009، ص88-89.

6- المقريزي: شذور العقود، المصدر السابق، ص147.

الفقهاء في تقدير الرطل ببلاد المغرب إلى مذهبين، المذهب الأول تقديره بدراهم الكيل وفيه قولان، القول الأول أنه مائة درهم وثمانية وعشرون كيلا[1]، والثاني مائة وثلاثون درهما كيلا، أما المذهب الثاني فيقدّره بالأواقي وفيه ثلاثة أقوال، الأول اثنا عشرة أوقية والأوقية أربعون درهما فالرطل =480 درهما، الثاني أنه اثنا عشرة أوقية وأربعة أخماس الأوقية، والثالث احدى عشر أوقية وثلث الأوقية[2].

غير أن فالتر هنتس يرى أن وزن الرطل في المغرب قبل الوجود الفاطمي كان يقدر بـ 130 درهما =406,25 غ كما كان في بغداد، وفي زمن الفاطميين زيد الرطل في جميع الأحوال إلى 140 درهما وأصبح يزن 437,5 غ[3].

وقد شاع استعمال الرطل في الأسواق الزناتية فقد وجد بتنس التي تنزل بها فخذ مغراوة الزناتية رطل خاص بها، ومن المحتمل أن الزناتيين استعملوا رطل القيروان وتيهرت بكثرة[4] وإن كانت غالبية الأرطال المستعملة في المغرب بغدادية[5]، ويذكر البكري أن رطل اللحم بتنس قدر بـ سبع وستون أوقية أما رطل باقي الأشياء فقدّر باثني عشرة أوقية[6]، وقد أشارت كتب النوازل الفقهية لذلك حيث سئل ابن الحاج عن رجل كان له من قبل رجل غائب عشرة أرطال الثابتة له من رجل آخر من قبل أن يقبضها فأجاب الظاهر المنع من ذلك[7]، وسئل المازري عمن أستؤجر على كب أرطال من حرير ويبقى مدة لا يطلبه بالعمل فأجر نفسه من آخر وطلب البداية بعمله لعدم طلب الأول البداية لكونه لم يحتاج إليه، قيل احتاج إليه الآن وهو الأول في العقد فأجاب إن كانت الإجارة صحيحة وعلى الفور فهو أولى..."[8]

1- ابن البنا: المصدر السابق، ص89.

2- محمد صبحي: المرجع السابق، ص175.

3- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص36.

4- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

5- المقديسي: المصدر السابق، ص240.

6- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62-69

7- ابن الحاج: المعيار، ج6، المصدر السابق، ص163.

8- نفسه، ج8، ص222.

● **الأوقية**: يعرفها ابن البنا "عبارة عما بلغ وزنه من الفضة أربعين درهما من دراهم الكيل ووزن درهم الكيل خمسون حبة وخمسا حبة من وسط حب الشعير"[1] وهي من الموازين المشهورة وقد ورد ذكرها في الأحاديث فعن أبي سعيد الخذري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أواق صدقة"[2]، وعلى عكس الرطل فقد وقع الإجماع على أن الأوقية من الفضة تساوي 40 درهما[3] وتساوي 93,31غ[4] وتساوي في الأصل 12/1 من الرطل[5]، وبالتالي تتناقض مع ما ذهب إليه برنشفيك في أن مقدار الأوقية وزنا 31.48غ[6].

وقد شاع استعمال الأوقية في بلاد المغرب الأوسط فحين يصف البكري المدن الواقعة فيه يؤكد على أن كيلهم "يسمونه المد وهو خمسة وعشرون مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم ورطلهم مثل رطل نكور اثنان وعشرون أوقية"[7].

المثقال: يعتبر المثقال وحدة لوزن الذهب والمواد الثمينة يقدر وزنه بـ 4.72 غراما[8] وقد حدده الثميني "..وزن ثلاثة قراريط من فضة والقيراط ثلاثون حبة من حب شعير أوسط" أي 3×0,059 (وزن حبة شعير أوسط)[9]، ويؤكد فالتر هنتس أن في بلاد المغرب والأندلس كان المثقال الشرعي الوحيد هو المثقال الذي يزن 4,722 غراما كما هو الحال في أوزان العملة[10].

1- ابن البنا: المصدر السابق، ص97

2-البخاري: صحيح البخاري، كتاب الزكاة –باب ليس فيما دون خمسة ذود صدقة-، حديث رقم1459، ص355. مسلم: صحيح مسلم، كتاب الزكاة، حديث رقم979، ص232.

3- المقريزي: شذور العقود، المصدر السابق، ص149. ابن البنا: المصدر السابق، ص88.

4- محمد صبحي: المرجع السابق، ص155.

5- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص19.

6- برنشفيك: ج2، المرجع السابق، ص89.

7- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص89.

8- برنشفيك: ج2، المرجع السابق، ص160.

9- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص181.

10- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص18.

ومن خلال إجابة ابن رشد يمكن أن نستشف استعمال المثقال في المغرب الأوسط بقوله: "...لا تجب الزكاة إلا في عشرين دينارا خالصا من النحاس...وقيل تجب الزكاة في عشرين مثقالا"[1].

● **الدرهم**: هو أساس نظام الأوزان الإسلامية الذي يرجع أصله إلى الدراخمة اليونانية[2]، وثبت استعماله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لحديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "كانت قيمة الدّية في عهد رسول الله ثمان مائة دينار أو ثمانية لآلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين"[3] ويقدر وزن الدرهم[4] بثمانية وأربعين حبة[5] أو ما يعادل 2,3328غ[6]، غير أن قيمة وزنه في المغرب اختلفت من منطقة لأخرى فقد ذكر البكري درهم تنس وأرشقول الذي يقدر بـ 1,888غ[7]، مما يدل على أن البطون الزناتية التي كانت تنزل بهذه المناطق قد استعملت في أوزانها الدرهم.

● **الخروبة**: وهي من الموازين التي انتشرت في بلاد المغرب وهي تعادل وزنها عند هنتس وزن القيراط=24/1من المثقال= 4,333 غراما[8] وقد ذكر البكري أن أرشقول اتخذت من موازينها الخروبة حيث تقدر وزن خروبة أرشقول بأربعة حبات[9].

● **الشعيرة**: وهي حبة شعير معتدلة ومتوسطة[10] فعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة"[11]ويقدر الوزن الشرعي

1- ابن رشد: فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ص269.

2- فالتر فالتر هنتس: المرجع السابق، ص9

3- أبو داوود: سنن أبو داوود، ج6، كتاب الديات –باب الدية،كم؟–، حديث رقم 4542، ص601.

4- عند فالتر هنتس درهم =6دوانق وعدد حبوبه خمسون حبة وخمسا حبة. فالتر هنتس: المرجع السابق، ص89.

5- تقدر الحبة بسدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزء من درهم، ويقدر وزنها 100/1 من المثقال =0.0446غ. الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص646. فالتر فالتر هنتس: المرجع السابق، ص22.

6- صبحي: المرجع السابق، ص168.

7- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

8- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص 29.

9- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

10- ابن الرفعة: المصدر السابق، ص52.

11-البخاري: صحيح البخاري، كتاب الإيمان –باب زيادة الإيمان ونقصانه–حديث رقم44، ص21. مسلم: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، –باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها–، حديث رقم325، ص66.

للشعيرة بـ 0,04628 غ[1]، وقد أشار البكري لوزن الشعيرة في المغرب عند حديثه عن قفيز الزيت في القيروان "..وحبتان مضروبة كلها"[2]، وفي احدى النوازل تحدد قيمة الشعيرة حيث سئل الحفار عن المقدار الذي توجب فيه الزكاة فأجاب: "ووزن الدينار الشرعي اثنان وسبعون حبة من حبوب الشعير المتوسط"[3].

- **القنطار**: جاء في تاج العروس أن القنطار يساوي ألفا ومائتين دينار ويعادل مائة رطل[4] قياسا بالربع الذي حدده ابن البنا يساوي أربعة أرباع والربع 25 رطلا وقد يختلف مقدار الربع في بعض البلدان باعتبار بعض الموزونات في العرف فيكون أكثر أو أقل[5]، والقنطار أنواع فهناك القنطار العطاري أو البقالي وقنطار الزيت وقنطار الفلفل، هذا الأخير هو الوزن الذي استعملته زناتة فلما يصف ابن بطوطة الزناتيين بمدينة طرابلس يقول: "..وهو خمسة قناطير من الذهب"[6]، ويذكر البكري أن قنطار الزيت في تيهرت "قنطاران غير ثلث"[7] كما يصف قنطار الفلفل وغيره من المواد في تيهرت "أنه قنطار عدل"[8].

- **القرسطون**: أو القلسطون عند ابن أبي زرع[9] من خلال نوازل الونشريسي نستشف أنه من الموازين المستعملة في بلاد المغرب الأوسط وقد استعمله الزناتيون حيث سئل ابن السراج "إن بعض فقهاء الوقت يفتي بمنع صرف الدرهم الكبير بدرهمين صغيرين أو درهم صغير بقراطين.. ويفتي بمنع رد درهم صغير على درهم كبير أو قيراط على درهم صغير بالميزان المعروف بالقلسطون" فأجاب "أنها

1- إذا انطلقنا من درهم الفضة يزن 2.97 غ فوزن حبة الشعير المعتدلة يساوي 0.049 غ. فالتر فالتر هنتس: المرجع السابق، ص26.

2- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص62.

3- الحفار: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص62.

4- الزبيدي: تاج العروس، ج13، ص485.

5- ابن البنا: المصدر السابق، ص103.

6- ابن بطوطة: الرحلة، ج4، المصدر السابق، ص351.

7- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص69.

8- يعني وزن قرطبة الذي يساوي مائة وثمانية وعشرون رطلا والرطل=382.5 غ فالقنطار إذن =49 كلغ=89 كلغ من الزيت. جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص183.

9- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص34.

جائزة ومنعها غلو وتنطع وقد قال الله تعالى:﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾[1] وقال صلى الله عليه وسلم: "هلك المتنطعون"[2]

وتوجد أنواع أخرى من الموازين والظاهر أن الزناتيين استعملوها إلا أن المصادر التاريخية غفلت عن ذكرها وربما ذلك راجع إلى عدم شيوعها في الأسواق بكثرة ولعل من بين الموازين المستعملة "**المنّ**" ويبدو أنهم استعملوا المن المصري الذي يقدر برطلين بغداديين كل رطل يساوي 130 درهما[3]، وقد شاع في الأسواق الزناتية كذلك استعمال "**النص**" وربما ذل ذلك على الرطل[4]، كما أنهم استعملوا "**النش**"[5] و"**النواة**"[6].

كانت هذه موازين الأسواق الكبرى التي يتعامل بها الزناتيون في أسواق المدن أما الأسواق الجبلية والأسواق العسكرية فكانت تفتقر لنظام المكاييل والمازين فاحتكموا إلى الوزن جزافا ولعل أبرزها:

الغراف: وهو يساوي ست كمشات

أزقن: وهو يساوي ثلاثة غراريف[7].

3- ظاهرة الغش في المكاييل والموازين:

عرفت أسواق زناتة مثلها مثل أسواق المغرب الإسلامي الأخرى انتشارا واسعا للغش والتطفيف في المكاييل والموازين وقد ذكر الشيزري أن أهل كل بلدة من المغرب اصطلحوا على أرطال تتفاضل في الزيادة والنقصان مما دعاه للحديث عنها حتى يقوم المحتسب بمراقبتها[8].

ومن خلال الأسئلة التي تطرح على الفقهاء يمكن أن نستشف استفحال ظاهرة الغش في المكاييل في بلاد المغرب الأوسط عامة والأسواق الزناتية خاصة، حيث سئل بعض الفقهاء هل يجب على القاضي تفقد أحوال الناس في معاشهم وتصرف الباعة في أسواقهم والنظر في المكاييل والموازين والأواقي

1- القرآن الكريم: سورة المائدة، الآية 77.

2- الونشريسي: المعيار، ج1، المصدر السابق، ص397-398.

3- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص36.

4- المقريزي: شذور العقود، المصدر السابق، ص150.

5- النش: بفتح النون نصف أوقية=عشرون درهما. المقريزي: شذور العقود، المصدر السابق، ص151.

6- النواة: هي من العدد عشرون أو عشرة =أوقية من الذهب=4دنانير=5دراهم. نفسه، ص151.

7- مبروك مقدم: المرجع السابق، ص181.

8- الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق أحمد فريد المريدي ومحمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص15.

التي يسعون بها ويؤدب من تظهر خيانته أو نقص في بيعه أو نقص فيما يبيع للناس؟"[1]، وقال ابن الحبيب: "على السلطان أن يتفقد المكيال والميزان في كل حين وأن يضرب الناس على الوفاء وكذلك كان مالك يقول ويأمر به ولاة السوق بالمدينة"[2].

وحدد ابن عبدون الشروط التي يجب توفرها في المكاييل المستخدمة للطعام "إذ يجب أن تكون أجنابه مرتفعة أكثر من شبر"[3]، وزاد عليها ابن عبد الرؤوف "أن تكون الكفات من حديد أو نحاس فإنها أسلم من الزيادة أو النقصان فإن لم يجد فمن العود"[4].

ومن حيل التجار الزناتيين التي يستخدمونها في الأسواق يلجؤون إلى مسح المكاييل حتى يتلطخ ويغشون بذلك، وكان تجار آخرون يضيفون الزيت للمكيال ومنهم من يضع الحصى في قاع المكيال وإضافة الرصاص إلى الصحفة[5]، واستفحلت ظاهرة الغش لتمتد لليهود حيث كان بعضهم "بيده حبات شعير أعدها ليزن بها فاتهمه أحد النبلاء لثقل أحس فيها، فاختبرها، فإذا في جوفها أطراف من حديد"[6].

كما كانوا يستعملون الحجارة بدل صنج الحديد بسب نقص الوازع الديني[7]، ومما ساعد على انتشار الغش وسهولة ممارسته في الكيل عدم معرفة عوام الناس لمقادير المكاييل الشرعية فاستغلها التجار الذين احترفوا الخدع والتدليس وأصبحوا يمارسونها من أجل تحقيق الربح وهو ما تشير إليه إحدى نوازل الونشريسي، حين سئل الأستاذ أبو عبد الله الحفار عن المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الدراهم السبعينية ومن العين الجاري ببلدنا والأوقية الشرعية من أواقينا، فأجاب "وتجب الزكاة من أقداحنا اليوم في أربعين قدحا ويعتبر ذلك بالكيل لا بالوزن"[8]، ومن خلال نازلة أخرى يسأل فيها الحفار عن مقدار الصاع الذي تؤدي بها الزكاة من كيلنا اليوم إن كان المعتبر الكيل أو من وزننا إن كان المعتبر الوزن، وما

1- يحي بن عمر: أحكام السوق، المصدر السابق، ص32.

2- المجليدي: التيسير في أحكام التسعير، تق وتح موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص59.

3- ابن عبدون: المصدر السابق، ص39.

4- نفسه، ص18.

.5- محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع–أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6هـ إلى 9هـ/12-15م)، منشورات كلية الآداب، الدار البيضاء، 1999، ص76.

6- علي بن يوسف: المصدر السابق، ص63.

7- عز الدين موسى: المرجع السابق، ص296.

8- الحفار: المعيار، ج1، المصدر السابق، ص383.

الأرجح الحب أو الدقيق؟ وهل يعطي الضعيف الذي معه قوت ذلك اليوم إذ لا يوجد من لا يملك في ذلك اليوم في الغالب، فأجاب مقدار الصاع من كيلنا بغرناطة مد ممسوح من غير كيل ولا وزن ....لأن الكيل في الدقيق لا يصح والوزن في زكاة الفطر لا يصح..."[1].

ومن خلال النازلتين نستشف عدم دراية سكان قبيلة زناتة بمقادير المكاييل الشرعية وهو ما ساعد على انتشار الغش في أسواق زناتة، وبما أن قبيلة زناتة غير مستقرة في منطقة معينة بالمغرب الأوسط فمن الصعوبة بما كان أن يضبط المحتسب المكاييل في الأسواق ويوحدها باستثناء أسواق الحواضر الزناتية الكبرى مثل مغراوة وبني يفرن، إلا أن معظم المناطق الزناتية كانت تتعامل وفق أعرافها، وإذا كان الغش في المكاييل كان مسترشيا في الأسواق الزناتية فهل اقتصر على المكاييل فقط أو امتد إلى الموازين؟

دون شك أن التطفيف لم يقتصر فقط على المكاييل بأسواق زناتة بل امتد حتى للموازين خاصة مع بداية القرن 5هـ/11م إذ تضاءلت عناية التجار بمراعاة الدقة والأمانة وانكشفت أحوالهم السيئة وفشي غشهم لعملائهم في أنواع الصنجة وكمياتها، فكان الصاعة ينفخون على كفة الميزان أو يلصقون قطعة صغيرة من الشمع تحت إحدى الكفتين[2]، وفي هذا الصدد يقول السقطي: "..وتقرر في حقيقة علمي من أخبار مفسدي الباعة والصناع بالأسواق وغشهم في الكيل والميزان وبخسهم واستعمالهم الخدع للناس في معاملاتهم والتلبيس عليهم في مداخلتهم وملاسنتهم وإحراز الحسبة عليهم"[3].

4- دور المحتسب في ضبط المكاييل والموازين:

عني القرآن الكريم عناية كبيرة بالمكاييل والموازين حتى أن سبحانه وتعالى أنزل سورة باسم الغشاشين في المكاييل ووعدهم بالويل في جهنم "ويل للمطففين"، وحثّ في أكثر من موضع على العناية بالمكاييل﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ﴾[4].

يعود استعمال الحسبة إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث مر على سوق في المدينة ووجد طعاما أعلاه سليم وأسفله مبللا فقال: "من غشنا فليس منا"[5]

1- نفسه، ص398.

2- موسى لقبال: الحسبة المذهبية، المرجع السابق، ص75.

3- السقطي: رسالة في أدب الحسبة، المصدر السابق، ص01.

4- القرآن الكريم: سورة هود، الآية85.

5- موسى لقبال: الحسبة المذهبية، المرجع السابق، ص22.

غير أن تسمية الحسبة في بلاد المغرب الإسلامي تختلف من منطقة لأخرى فتطلق على صاحب السوق وصاحب المظالم والحكماء والأمناء، وإن كانت الدكتورة بوبة مجاني تطلق عليهم "صاحب السوق" ويشترط فيه أن يعين من قبل القاضي أو قاضي القضاة[1].

وقد حدد الشيرزي المواصفات التي يجب أن تكون في المكاييل "ما استوى أعلاه وأسفله في الفتح والسعة من غير أن يكون محتصرا ولا أزورا وإن كان في أسفله طوق من حديد كان أحفظ له وينبغي أن يشد بالمسامير لئلا يصعد فيزيد أو ينزل فينقص[2].

ويقدم المجليدي مزيدا من التوضيح لمفهوم المعيار الشرعي بقوله: "فالمعيار الشرعي للذهب والفضة وسائر النقود هو الميزان وللقمح والشعير وسائر ما تؤدى منه زكاة الفطر الكيل، وغير ما ذكر تتبع فيه العادة في كل بلد فيعمل كل بلد بعادته"[3]، أما فيما يخص الأرباع والصنوج فيجب أن يكون منها "عند الأمين مثالات من حديد معدلة مطبوعا عليها أرباع الكيل، ويجب أن تكون طوابعها في أعناقها ضيقة فإن الواسعة تحمل في عرض أصبع منها زيادة كثيرة ويجرى الكيل فيها على العادة القديمة"[4].

كما شدد يحي بن عمر على ضبط هذه المكاييل والموازين ويتبين ذلك حين سئل عن القمح والشعير يباع بكيل أحدثهما أهل الحوانيت وليست مما أحدث السلطان، ولا يعرف لها أصل فعند هذا صغيرة وعند ذاك كبيرة فهي مختلفة ويسلم الناس فيما بينهم لهذه المعايير ..فلا ينبغي لحواضر المسلمين في أسواقهم بأن تكون بهذه الحال التي وصفت فإن كان عليهم وال فليتق الله ربه فيما استرعاه ويحوطهم في موازينهم ومكاييلهم معروفة كلها[5]، وذهب يحي بن عمر إلى أبعد من ذلك وشدد على إخراجهم من السوق "ينبغي للوالي الذي يتحرى العدل أن ينظر في أسواق رعيته ويعير صناجتهم ومكاييلهم كلها فمن وجده قد غير شيئا من ذلك عاقبه ثم أخرجه من السوق"[6].

1- بوبة مجاني: دراسات اسماعيلية، مجموعات جامعة منثوري، قسنطينة، 2003، ص49.

2- الشيرزي: المصدر السابق، ص20.

3- المجليدي: المصدر السابق، ص57.

4- ابن عبدون: المصدر السابق، ص40.

5- يحي بن عمر: المصدر السابق، ص8.

6- نفسه، ص8.

وأدّى تضارب الفتاوى إلى احداث خلل في المكاييل والموازين ويتضح ذلك من خلال سؤال ابن محرز عن المد الذي تخرج به الفطرة لأن مد بلدنا مد وثمن بالقدم إلى أن وصل أبو الحسن علي الجارود لا يجزئ العطاء بهذا المد، فأجاب أخطأ ابن الجارود...وكذب على النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

ومن المشاكل التي ظهرت في أسواق زناتة وأصبحت تمثل هاجسا كبيرا لدى التجار هو تغيير المكاييل وحمل الولاة الناس على التعامل بها في وضعها الجديد، ففي تلمسان مثلا كان صاعهم القديم يعرف بالتاشفيني ثم عرف باسم الوهراني وهو الذي كان يأخذ به الناس في عصر قاسم بن سعيد العقباني[2].

وينبه الشيرزي المحتسب بقوله: "وينبغي للمحتسب أن يتفقد عيار الصنج والحبات وغير ذلك على حين غفلة من أصحابها فإن منهم من يأخذ حبات الشعير والحنطة فينقعها في بعض الأدهان المعروفة ثم يغرس فيها رؤوس الإبر ثم يجففها في الظل فتعود إلى سيرتها الأولى ولا يظهر فيها شيء من ذلك"[3].

كما ينصح ابن الأخوة المحتسب بقوله: "واعلم أنك وليت من الكيل والميزان أمر من هلكت فيها الأمم السابقة فباشرها بيدك مباشرة الإختيار والإختبار ولا تقل عثرة فإن الإقالة لا تنتهي عن العباد، وكل هؤلاء من سواء الناس ممن لا يفقه نفسه، وليس همته إلا فرجه أو ضرسه فحدهم التعزير"[4].

ورغم هذا التشديد على المكاييل والموازين فقد كان الغش موجودا فقد أشار ابن حوقل على استخدام طرائق متعددة للغش "منهم من يعد صحيفة رصاص تكون زنتها ثلاثة اواق أو أزيد ويذهن وجهها بالشحم المخلوط فيه الزيت فإذا جاء من يشري يلصق تلك القطعة بيده اليسرى في باطن الكفة ويزن بها كذلك فيتنقص المشتري من كل وزنة ثقل الرصاص المذكور فإذا أكمل قصده انتزعها ولا يشعر به ولا يلقيها في الأرض بين يديه إلى حين يحتاج إليها"[5]

ولا تخلو الأسواق الزناتية من المحتسبين الذين كانوا يراقبون التجار في معاييرهم ومكاييلهم وموازينهم ووصل احتساب الزناتيين على أفعال ومذاهب التجار ولعل من أشهر الزناتيين الذين مارسوا

1- ابن محرز: المعيار، ج1، المصدر السابق، ص376.

2- لقبال: الحسبة، المرجع السابق، ص55.

3- الشيرزي: المصدر السابق، ص19.

4- ابن الأخوة: المصدر السابق، ص145.

5- ابن حوقل: المصدر السابق، ص97-98.

هذه الحرفة هو أبو يزيد مخلد بن كيداد اليفريني حيث يقول فيه ابن الأثير: "كان أبو يزيد يحتسب على الناس في أفعالهم ومذاهبهم وعلى جباية الأموال"[1].

كما أمر الإمام الرستمي أبو اليقضان قوما زناتين من نفوسة "يمشون في الأسواق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر قالوا، فإن رأوا قصابا ينفخ في شاه عاقبوه وإن رأوا دابة حمل عليها فوق طاقتها أنزلوا حملها وأمروا صاحبها بالتخفيف عنها، وإن رأوا قذرا في الطريق أمروا من حول الموضع أن يكنسه..."[2]

5_ المقاييس:

لقد كانت المقاييس معتمدة بشكل كبير خاصة عند شراء أو بيع القطع الأرضية وتحديدا أراضي البناء ولتحديد مسافة معلمة حدود بستان ومن أهم المقاييسس المعتمدة في قبيلة زناتة نذكر:

- **البريد:** لفظ معرب وهو من المسافات المعلومة[3] يطلق أيضا على الرسول الذي ينقل الأخبار والرسائل[4]، ووجد البريد منذ عهد الأكاسرة وملوك الفرس والقياصرة وملوك الروم أما في الإسلام فأول من وضعه هو معاوية بن أبي سفيان[5]، غير أنه في حديث عائشة يدل على استعماله في عهد النبي حين قالت: "أقبلنا مع رسول الله حتى إذا كنا بتربان —بلد بينه وبين المدينة بريد وأميال...وذلك من السحر"[6]، ويقدر البريد باثني عشر ميلا[7]، وتقدر مسافة البريد ب=4 فراسخ =12 ميلا = 4800 ذراع[8] أي حوالي 24 كلم[9].

1- ابن الأثير: الكامل، ج6، ص303. ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص216.

2- ابن الصغير: المصدر السابق، ص63.

3- صبحي: المرجع السابق، ص43.

4- قلعه جي: المرجع السابق، ص73.

5- القلقشندي: صبح الأعشى، ج14، المصدر السابق، ص368-370.

6- الإمام أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، ج6، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص293.

7- البريد=12ميلا الميل =1000باع الباع =4أدرع شرعية، الباع =148,8 سم إذن البريد =22176 متر. صبحي: المرجع السابق، ص47.

8- قلعه جي: المرجع السابق، ص73.

9- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص82.

● **الباع**: بالفتح هو طول دراع الإنسان وعضديه وعرض صدره[1] وتسميه العرب أيضا بالقامة[2]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: يقول تعالى: "أنا عند حسن ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملإه ذكرته في ملإ خير منه وإن تقرب إليّ شبرا تقربت إليه ذراعا وإن تقرب إليّ ذراعا تقربت إليه باعا"[3]، ويقدر الباع طول ذراعي الإنسان وعضديه وعرض صدره وهو يساوي 4أدرع والدراع =46,2 سم فالباع =1,848مترا[4].

● **الدراع**: جاء في القاموس المحيط أن الدراع بكسر من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى[5]، والدراع أنواع منها دراع السبع واليوسفية والسوداء والهاشمية الكبرى والعمرية والميزانية[6] ويقدر الدراع بسة قبضات والقبضة =4 أصابع ويعادل 46,2 سم[7].

● **الفرسخ**: هو اسم فارسي معرب[8]، وقال صاحب الذخيرة: "الفرسخ فارسي معرب والميل يشبه أن يكون من الميل بفتح الميم لأن البص يميل فيه على وجه الأرض حتى يفنى إدراكه[9]، وعن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أن الكافر ليسحب لسانه الفرسخ والفرسخين يتوطؤه الناس"[10]، ويقدر الفرسخ بثلاثة أميال ويساوي 5544 متر ويساوي5,544 كلم[11].

1- صبحي: المرجع السابق، ص37.

2- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص82.

3- البخاري: صحيح البخاري، كتاب التوحيد باب قوله "ويحذركم الله نفسه"-، حديث رقم7045، ص1827.

4- صبحي: المرجع السابق، ص40. فالتر هنتس: المرجع السابق، ص82.

5- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص925.

6- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص84-88.

7- صبحي: المرجع السابق، ص57.

8- الرازي: مختار الصحاح، ج1، ص208. قلعه جي: المرجع السابق، ص233.

9- القرافي: الذخيرة، ج2، تح محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984. ص359.

10- الإمام احمد: مسند الإمام أحمد، ج2، ص692. والترمذي: سنن الترمذي، ج3، كتاب صفة جهنم- باب عظم أهل النار-، حديث رقم 2580، ص704. وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب يتواطؤوه الناس أي يطؤونه بأقدامهم ويمشون عليه.

11- فالتر هنتس: المرجع السابق، ص94.

- **القدم**: هو ما يطأ الأرض من رجل الإنسان وفوقها الساق، ويقدر القدم ثلثا دراع شرعي مع العلم أن الدراع الشرعي يساوي 24 أصبع ويساوي الدراع 46,2 سم إذن القدم تساوي 30,8 سم[1].
- **القصبة**: هي مقياس من القصب ثبت استعماله في عهد النبي لحديث سعيد بن العاص أنه سبق بين الخيل فجعلها منه قصبة[2]، وهي أنواع ولكن غالبا ما استعمل في بلاد المغرب القصبة الهاشمية[3]وهي تساوي 6 أذرع وتساوي 12,67م[4].
- **الميل**: وهي مسافة مد البصر وسميت الأعلام التي توضع في الطريق أميالا لأنها توضع على مقادير مد البصر[5]، وعن حديث النبي صلى الله عليه وسلم "تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل"[6]، ويقدر الميل عند فالتر هنتس 400 دراع شرعية =2/1 فرسخ =2كلم[7]، أما عند صبحي فالميل =100 باع والباع =4 أذرع شرعية فالميل =184800 سم =1848 متر=1,848 كلم[8].
- **الأصبع**: وهو مقياس زناتي يساوي 19 سم
- **الشبر**: مقياس زناتي يساوي المسافة بين الإبهام والخنصر.
- **الإرث**: وهو مقياس زناتي محض يقدر بحوالي 100م^2 .
- **الدوم**: وهو يساوي 1000م^2[9]

1- صبحي المرجع السابق، ص66.
2- الهروي: الغريبين في القرآن والحديث، ص720.
3- قلعه جي: المرجع السابق، ص229.
4- مبروك مقدم: المرجع السابق، ص181.
5- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص1369.
6- مسلم: صحيح مسلم، كتاب الجنة –باب في صفة يوم القيامة–، حديث رقم2864، ص708.
7-فالتر فالتر هنتس: المرجع السابق، ص95.
8- صبحي: المرجع السابق، ص71.
9- مبروك مقدم: المرجع السابق، ص181.

المبحث الثالث: المكوس والضرائب

لم تكن الضرائب مقرونة بزناتة المغرب الأوسط لوحدها وإنما تعود للبدايات الأولى لتشكيل الدولة الإسلامية إذ فرضت على العاملين في البيع والشراء في الأسواق، وحتى في زمن الخليفة عثمان بن عفان نجد أن العشور كانت تجبى من أهل السوق[1]، وكان يسمى جابي الضرائب بالمكاس[2] وهذا الإسم موجود حتى وقتنا الحالي.

جاء في لسان العرب مفهوم الضرائب من جمع ضريبة فهي فعلية بمعنى مفعولة وهي ما يوضع على الأرضين والرؤوس كالجزية والخراج[3]، والضريبة بفتح وكسر ما تفرضه الدولة من المال على الأشخاص أو ممتلكاتهم[4].

أما الضريبة المنظمة على الأسواق فقد فرضت لأول مرة في العصر العباسي ودون شك أن الضرائب الإسلامية في المشرق لا تختلف عنها في المغرب وإن كانت الضرائب في هذه الأخيرة لا تتحدث عنها المصادر إلا في شذرات، وبالتالي من الصعوبة بما كان أن نضبط الضرائب في زناتة ضبطا دقيقا، ومن خلال بحثنا وجدنا معلومات ضئيلة عن استعمال الزناتيين للضرائب والتي نقسمها إلى ضرائب رسمية وغير رسمية وضرائب شرعية.

1. الضرائب الرسمية:

لم تتحدث المصادر عن الضرائب الرسمية في بلاد المغرب الأوسط طيلة الثلاثة قرون الأولى للهجرة ومع بداية القرن الرابع هجري/ العاشر ميلادي نجد أول ضريبة فرضتها زناتة –وإن لم تكن بالمغرب الأوسط– أيام حكم بني مدرار الزناتيين بسجلماسة ونستشف ذلك من كلام ابن حوقل "ولم يزل المعز أيام ولايتها هو أميرها يجتبيها من قوافل خارجة إلى السودان وعشر وخراج وقوانين قديمة على ما يباع وما يشترى من إبل وغنم وبقر إلى ما يخرج عنها ويدخلها من نواحي إفريقية وفاس والأندلس والسوس

1- الديار بكري : تاريخ الخميس في أحوال النفس النفيس، ج2، المطبعة الوهبية، القاهرة، 1866، ص267.

2- نسبة للمكس وهي ضرائب كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق قيل الإسم وكل من باع شيئا أخذ منه الخراج أو العشر وهو المكس. ابن منظور: لسان العرب، مج6، ص267.

3- ابن منظور: لسان العرب، مج4، ص522.

4- قلعه جي: المرجع السابق، ص193.

وأغامات"[1]، وهي ضرائب تجارية رسمية يصفها عز الدين موسى أنها كانت عشرا وخراج تؤخذ من البائع والمشتري وهو ما يدل على أن هذه الضرائب كانت ثقيلة[2].

أجمعت المذاهب الإسلامية على السلع التي ينقلها التجار الأجانب إلى دار الإسلام نسبة العشر، وعليه كان التجار الأوروبيون يدفعون للموانئ الزناتية في تنس والمرسى الكبير أربعة دنانير ذهبية على كل قنطار من شمع العسل وفي بعض الموانئ دينار وربع دينارا[3].

ورغبة في تشجيع المبادلات التجارية أبرمت العديد من المعاهدات نصت على تحديد نسبة الضرائب المفروضة على بعض السلع والتخفيف منها[4]، كما أن بعض السلع التي استوردها الجنويون من بلاد المغرب لم يفرض عليها العشر بل استفادت من بعض الإعفاءات[5].

وبقيت زناتة تزيد في تقل الضرائب إلى غاية دخول الأمير المرابطي يحيى بن عمر اللمتوني إلى مدينة سجلماسة سنة 454هـ/1062م حيث "أزال المكوس وأسقط المغارم وترك ما أوجب الكتاب والسنة تركة"[6].

2. الضرائب الغير رسمية (الإضافية): وتشمل الضرائب على الرسوم الجمركية والضرائب على السلع الاستهلاكية ثم ضرائب الأرض والغلال الزراعية[7] والخفارة[8]، ويكثر هذا النوع من الضرائب في المناطق التي لا تصل إليها سلطة الدولة لهذا نجد الزناتيين يفرضون ضرائب على القوافل التجارية حيث أخدت من القوافل المارة في أماكن استقرارها من إقليم توات الذي يربط ببلاد السودان في الجنوب

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص99-100.

2- عز الدين موسى: المرجع السابق، ص265-266.

3- مصطفى نشاط: جنوة وبلاد المغرب من سنة 609هـ-759هـ/1212م-1358م مساهمة في دراسة العلاقات الايطالية المغربية في العصر الوسيط، مطبعة الرباط، 2014، ص226.

4- من بين هذه المعاهدات معاهدة 1236م/633هـ بين جنوة وتونس الحفصية ومعاهدة 1250م/647هـ حول وضعية التنقل التجاري الجنوي ببلاد المغرب ومعاهدة 1343م/743هـ بين جنوة والدولة الحفصية. نفسه، ص-ص62-69-91.

5- نفسه، ص229.

6- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص128.

7- بولعسل أحسن: الضرائب في الغرب الإسلامي مند عهد الولاة حتى سقوط الموحدين969 هـ-668/715م-1269م، تقديم عبد العزيز فيلالي، دار بهاء الدين، الجزائر، 2013. ص57.

8- نفسه، ص58.

"ولهم لوازم على المجتازين عليهم بالتجارة من كل حمل وحمل ومن الراجعين بالتبر[1] من بلد السودان وبذلك قوام بعض شؤونهم"[2].

كما أدى سيطرة زناتة على طريق تلمسان –توات وتمبوكتو وطريق ورجلان تمبوكتو[3] إلى فرض ضرائب على القوافل التجارية الداخلة والخارجة إلى بلاد السودان قدرت بقيمة العشر وقد بلغت زهاء مائة ألف دينار[4].

يؤكد نشاط أن هناك ضرائب إضافية مفروضة قدرت بـ5دراهم فضية على كل 100 دينار فضي من قيمة السلع، كما أشار إلى العديد من الضرائب الإضافية قدمها التجار الأوروبيون لديوان البحر بالمراسي الغربية للمغرب الأوسط تتعلق بالرسو والإقلاع وواجبات الخزن والوزن وأجر عمال وموظفي ديوان البحر[5]، كما فرضت ضرائب عند وصول السلعة للميناء تسمى ضريبة المنغونة Mangona تقدر بـ16/1 من قيمة السلعة وضريبة الإنطلاقة تقدر بـ1.5% من قيمة السلعة بعد بيعها[6].

3. **الضرائب الشرعية**: وتشمل الخراج والجزية والفيء والعشور وسنحاول أن نبرز تعريفا وجيزا لكلّ عنصر:

الفيء: الفيء لغة من فعل فاء يفيء فيئا وفيوءا[7] هو المال الذي أصابه المسلمون عفوا دون قتال ودون إيجاف خيل ولا ركاب[8]، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَّاءِ

1- التِبْرُ: هو الذهب حين خروجه كمعدن. انظر. إليا أبو ماضي: تبر وتراب، دار العلم للملايين، بيروت، 1967، ص66.

2- ابن حوقل: المصدر السابق، ص102.

3- خالد بلعربي: تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى في العصر الوسيط/ مجلة الواحات، عدد15، 2011، ص40

4- ابن حوقل: المصدر السابق، ص97.

5- حسب ما جاء في معاهدة جنوة وبلاد المغرب المنعقدة سنة 1343م/743هـ تتحدث عن ضريبة Rachaxi وهم الحمالون الذين ينقلون السلع داخل المراسي وضريبة Bastaxi وهم الحمالون الذين ينقلون السلع من السواحل إلى ديوان البحر. نفسه، ص230.

6- نفسه، ص231.

7- ابن منظور: لسان العرب، مج1، ص125.

8- الماوردي: المصدر السابق، ص126. جورجي زيدان: التمدن الإسلامي، ج1، ص230.

مِنْكُمْ﴾[1]، ظاهريا يتشابه الفيء مع الغنيمة إلا أنهما يختلفان في وجهين ويتفقان في وجهين آخرين، فأما وجها الإتفاق أنّ كلا المالين واصل بالكفر والثاني أن مصرفه خمسة مائة واحد وأما وجها افتراقهما أن مال الفيء مأخوذ عفوا ومال الغنيمة مأخوذ قهرا والثاني أن مصرف أربعة اخماس الفيء مخالف لمصرف أربعة أخماس الغنيمة[2].

الجزية: لغة من فعل الجزاء وجمعها الجزي[3] أما شرعا هو المال الذي يدفعه غير المسلم من يهودي ونصراني ومجوسي ليوضع في بيت مال المسلمين أو خزينة الدولة الإسلامية لينفق في المصالح العامة للدولة الإسلامية[4]، وهذا المال يعطيه منهم كل ذكر بالغ، حر، قادر مخالط عند تمام كل سنة بصفة شرعية تقدر بنحو ثمانية مثاقيل أربعة منها في أصل الجزية وأربعة فيما يتبعها من الأرزاق ونحوها[5]، وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم لقوله تعالى:﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْأَخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولَهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[6].

وقد حدد عمر بن الخطاب الجزية على ثلاثة درجات وذلك حسب حالة الذمي وظروفه الإجتماعية وحددت على الطبقة الميسورة 48 درهما وعلى متوسطة الحال 24 درهما وعلى الفقيرة 12 درهما[7].

ويبدو أنّ هناك تقاعص في دفع الجزية من قبل أهل الذّمة سيما فئة اليهود فمن خلال الأسئلة التي طرحت على المغيلي يتضح ذلك، منها ما سئل "فيما يجب من الجزية وما عليه أكثر يهود هذا الزمان في توات من التعدي والطغيان والتمرد على الأحكام الشرعية"[8]، فمن خلال السؤال يتضح أن اليهود قد أمسكوا عن دفع الجزية مما جعل من هذا المورد المالي ينبض معينه.

1- القرآن الكريم: سورة الحشر، الآية7.
2- الماوردي: المصدر السابق، ص161.
3- ابن منظور: لسان العرب، مج 4، ص146.
4- ياسين غادي: الأموال والأحكام العامة في الإسلام، كلية الأداب، جامعة مؤتة، 1984، ص84.
5- المغيلي: مصباح الأرواح، المصدر السابق، ص46.
6- القرآن الكريم: سورة التوبة، الآية 29.
7- بولعسل: المرجع السابق، ص49.
8- المغيلي: مصباح الأرواح، المصدر السابق، ص27.

الخراج: لغة هو اسم لما يخرج والخراج هو المصدر والخرج الإثارة تؤخذ من أموال الناس، والبلاد الخراجية هي التي افتتحت صلحا ووظف ما صولح عليه أهلها على أراضيهم[1].

أما اصطلاحا فهو الضريبة التي تجبى على الأرض المملوكة نظير بقائها في يد أصحابها[2]، ومنه قوله تعالى:﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾[3].

والظاهر أن الخراج والجزية متشابهان إلا أن الجزية تختلف عن الخراج في ثلاثة أوجه وتتفق معه في ثلاثة أخرى، فأمّا أوجه الإتفاق:

- ✓ كلاهما ضريبة وكلاهما مال مأخوذ من مشرك وأنهما لا يجبيان إلا باكتمال الحول[4] .
- ✓ أما أوجه الإختلاف فإن الجزية ثابتة بنص شرعي بخلاف الخراج الذي يعد اجتهادا، والجزية تسقط بالإسلام في حين الخراج يؤخذ من الشخص سواء كان كافرا أو مسلما، والإختلاف الثالث الجزية توضع على الرؤوس أما الخراج على الأرض[5]، والظاهر أن زناتة استفادت كثيرا من هذا المورد المالي إلا أنه وجد تماطل وتقاعس في دفعه من قبل بعض القبائل الزناتية ولعل أبرزها قبيلة بني واسين التي كانت "إلى القرن 5هـ/11م في منعة من أمرها لا تؤدي خراجا"[6].

العشور: لغة بضم العين أخذ عشر أموالهم ومنه العشر والعشار بالتشديد أي قابض العشر[7].

أما اصطلاحا يعني ما كان معدا من الأموال للتجارة دون الصدقة، وعلى هذا تكون العشور مالا عاما يجمع فيوضع في خزينة الدولة الإسلامية ولا يجوز لأحد أن يأخذ منه شيئا[8].

والأصل في ضريبة العشور أن أبا موسى الأشعري كتب لعمر بن الخطاب يخبره أن تجارا يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر قال: فكتب إليه عمر خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار

1- غادي: المرجع السابق، ص90.

2- ابن منظور: لسان العرب، مج2، ص251.

3- القرآن الكريم: سورة المؤمنون الآية 72.

4- بولعسل: المرجع السابق، ص40

5- جورجي زيدان: المرجع السابق، ص231.

6- الوسياني: سير الوسياني، ج1، المصدر السابق، ص125.

7 ابن منطور: لسان العرب، مج4، ص570.

8- غادي: المرجع السابق، ص96.

المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين من كل أربعين درهما وليس فيما دون الإثنين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه[1].

ونظرا لتشعب البطون الزناتية وانتشار مضاربها في كل أنحاء المغرب الأوسط وحتى المغرب الأقصى صعب علينا تتبع الضرائب الزناتية في المغرب الأوسط ومهما يكمن من أمر فقد فرض أبو المنتصر اليسع بن أبي القاسم أبي سمعون الزناتي في سنة 200هـ/816م ضرائب[2]، وأدى توفر المعادن في بلاد المغرب الأوسط إلى فرض زناتة ضرائب عليها "ففي جبل أرزوا الذي تنزله زناتة يتوفر فيه معدن الحديد والزئبق" كما توفر معدن الحديد بالقرب من سهول مغراوة[3] الأمر الذي جعل من بني مدرار الزناتيين يفرضون ضرائب على المعادن[4].

وفي عهد الدولة الرستمية أنشأ الرستميون بيوت أموال كثيرة إلى جانب المال المركزي بتيهرت وعيّن عمال كلفوا بجمع الأموال[5]، ومن بين هؤلاء العمال نجد زناتيين ويتضح ذلك من خلال كلام ابن الصغير حين يتحدث عن بيوت أموال عبد الرحمان بن رستم بقوله: "وبيوت أمواله ممتلئة وأصحاب الشرطة والطائفون به قائمون بما يجب وأهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أوان الطعام فيقبضون أعشارهم في هلال.. من أصل الشاة والبعير يقبضون ما يجب على أهل الصدقات لا يظلمون ولا يظلمون"[6] ويقول في موضع آخر "وفي الأخير ينظر فيما اجتمع إليه من مال الجزية والخراج فيقطع منه لنفسه وحشمه وقضائه وشرطته والقائمين على أمره فيعطيهم ما يكفيهم خلال السنة فإذا فضل له بعد ذلك شيء صرفه في مصالح المسلمين"[7].

1- نفسه، ص96.

2- ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج3، المصدر السابق، ص143.

3- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص70.

4-ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص143.

5- بولعسل: المرجع السابق، ص90-91

6- ابن الصغير: المصدر السابق، ص40

7- نفسه، ص142.

وبما أن زناتة كانت صاحبة السلطة الفعلية في المغرب الأوسط طيلة حكم الأدارسة وبالتالي من الضروري أن تفرض ضرائب[1] خاصة من قبل زعيمهم محمد بن خزر وقد فرض ضرائب على سكان تيهرت سنة 296هـ/910م[2].

وبوقوع المغرب الأوسط في أيدي الفاطميين سنة 297هـ/911م أثقلوا كاهل المغرب بالضرائب بسبب سياستهم المالية التي تختلف عن باقي النظم المالية الأخرى[3] حيث استولى المهدي على أموال الأحباس والحصون واشتط في جمع الضرائب وبالغ في زيادتها[4]، وسار الخليفة القائم على نهجه أو أشد وطأة، ولم يسمح الفاطميون لأية قافلة بالمرور دون أن تدفع الضرائب على ما تحمله من متاجر فأوجدت بذلك المراصد على الطرق التي يرتادها التجار والتي تربط بين مختلف المراكز التجارية بالمغرب وكذلك التي كانت تربط المغرب بالعالم الخارجي[5].

ومن أجل التخلص من ثقل الضرائب الفاطمية قامت زناتة بثورة على الفاطميين بقيادة أبو يزيد مخلد بن كيداد سنة 333هـ/945م ونفهم ذلك من خلال كلام القاضي النعمان "ولذلك علل أبو يزيد سبب ثورته على الفاطميين بأنهم أثقلوا الناس بالضرائب المشطة فوجب عليه أن يقوم مدافعا لله محتسبا للمسلمين"[6]، كما قام مخلد بن كيداد بجمع الضرائب ويدعوا للخروج على السلطان حتى ثار أهل تقيوس على واليهم فقتلوه[7].

وكان العهد الذهبي لزناتة في ولاية زيري بن عطية المغراوي حيث قويت شوكته وثاب إليه نشاطه وبث عماله بجميع المغرب وجبى الخراج[8] وعين على طبنة فلفل بن سعيد بن خزرون الزناتي لجباية الخراج والعشور ويشرف على سائر مواردها المالية[9]، وبقي زيري بن عطية ينظم الضرائب إلى غاية وفاته[10]،

1- سنوسي: المرجع السابق، ص158.

2- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص155.

3- محمود إسماعيل عبد الرزاق: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع هجري، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985، ص220.

4- نفسه، ص220.

5- بوبة مجاني، دراسات إسماعيلية، المرجع السابق، ص281.

6- النعمان: المجالس والمسايرات، المصدر السابق، ص336.

7- زغلول: المرجع السابق، ص172.

8- الإيلاني: المصدر السابق، ص192.

9- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص251.

10- الإيلاني: المصدر السابق، ص216.

وسار ولده المعز على شاكلة أبيه حيث فرض ضرائب على قافلة بأشير كانت قادمة من الحج[1]، ولما غلب محمد بن الخير بن خزر على مدينة تيهرت وتلمسان والمسيلة وأعالي المغرب والصحاري وجميع بوادي زناتة قام بفرض الضرائب على تلك الأقاليم[2].

وقد كانت زناتة قبيل ظهور المرابطين على الساحة المغربية تفرض ضرائب باهضه على القوافل التجارية وبقدوم الأمير المرابطي يحيى بن عمر اللمتوني إلى مدينة سجلماسة سنة 445هـ/1062م أزال المكوس وأسقط المغارم ...وترك ما أوجب الكتاب والسنة تركة"[3].

ولم تكن الضرائب وحدها مصدر بيت المال الزناتي وإنما وجدت زناتة منبعا آخر لجباية المال لا ينبض معينه ألا وهو الزكاة، ويبدو أنه خلال فترة تسيّد زناتة على المغرب الأوسط كثرت أموال الزكاة ونفهم ذلك من خلال كثرة الأسئلة على الزكاة ومنها التي طرحت على الإمام سحنون حيث سئل في زكاة الغنم التي تشري للتجارة فبارت عليه وأقامت عنده سنين أي قومها كل سنة فيزكيها زكاة التجارة أم يزكيها زكاة السائمة كلما دار عليها الحول عنده وجاء المصدق فقال: بل يزكيها زكاة كلما حال عليها الحول عنده[4].

هذا فيما يخص الضرائب الداخلية أما الضرائب الخارجية فلم نعثر طيلة بحثنا إلا على الضرائب التي فرضتها زناتة على الجنويين ويرجع الفضل في ذلك لديوان البحر[5]، الذي أصبح من أهم موارد الضرائب ومهما يكن من أمر فقد فرضت زناتة على الجنويين ضرائب رسمية وضرائب إضافية.

1- نفسه، ص127.

2- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص153.

3- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص128.

4- سحنون: المدونة، ج10، المصدر السابق، ص74.

5- اعتبر من بين الشخصيات الرئيسية الناقدة في جهاز الدولة في العصر الوسيط، كان يحظر مراسيم عقد الإتفاقيات التجارية مع البلدان الأجنبية ويتدخل في مناقشتها وإبداء رأيه فيها. Mas latrie : Relations et commerce de l’Afrique septentrionale ou maghreb avec les nations chrétiennes au moyen âge, Paris 1886, p336.

المبحث الرابع: الأسعــار

السعر[1] هو الذي يقوم عليه الثمن يجمع على أسعار مثل حمل وأحمال، وقد سعر الشيء تسعيرا جعل له سعرا معلوما ينتهي إليه، أما اصطلاحا فيقصد به تحديد الحاكم الأسعار للسلع والأعمال وإلزام الناس بها[2].

يحدد أحمد حسن المواد التي يجرى فيها التسعير ويبرزها في المثليين من المكيلات والموزونات دون القيمات وحجته في ذلك أن الكيل الموزون مما يرجع إلى المثل فذلك وجب أن يحمل الناس فيه على سعر واحد حيث يمكن ضبط سعر المثليات لأنها تختلف، أما القيمات فتختلف إذ لا مثل لها، لذلك لا يحمل الناس فيها على سعر واحد لأن في ذلك مجافات للعدالة، على أن المثليات إنما تسعر بسعر واحد حيث تساوت في الجودة، فإذا اختلفت من حيث الجودة كأنواع القمح والتمر فلا يؤمر أن يبيع الجيد منها بسعر الرديء بل تتساوى أسعار الجيد مع الجيد والرديء مع الرديء[3].

يرجع علماء الإقتصاد مسألة تحديد الأسعار إلى ما يعرف بالمصطلح الحديث "قانون العرض والطلب"، وخلاصة هذا القانون أن سعر أي سلعة أو خدمة يتوقف على مستوى طلبها من المشتري ومستوى عرضها من البائعين وكل من هذين المستويين تحكمه عوامل معيّنة تؤثر فيه فمستوى الطلب تؤثر فيه العوامل التالية:

- عدد الراغبين في شراء هذه السلع والخدمات وقدرتهم على الشراء.
- أسعار الخدمات البديلة التي يمكن أن تلبي رغبة المشترين.

أما العرض فتؤثر فيه:

- الكمية الموجودة لدى البائعين.
- تكلفة إنتاج هذه السلع والخدمات
- عدد المنتجين[4].

1- تختلف معاني السعر والقيمة والثمن، فالسعر ما توقف عليه السلع من الأثمان لا يزاد عليه، والثمن أحد البديلين في عقود المعارضة هو ما اتفق عليه المتبايعان عوضا عن السلعة المبيوعة في العقد، أما القيمة فهي ما تقدر به السلعة في سوقها بعيدا عن سوم المشتري وغبن البائع. محمد أبو الهدى اليعقوبي الحسني: أحكام التسعير في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2000، ص13.

2- ابن منظور: لسان العرب، مج4، ص365.

3- أحمد حسن: التسعير في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، مجلد22، دمشق، 2006، ص466.

4- اليعقوبي الحسني: المرجع السابق، ص461.

1. العوامل المؤدية لإرتفاع وانخفاض الأسعار بأسواق زناتة

1. 1. الأوضاع السياسية وما سادها من فساد

هذا السبب هو أصل الفساد لما للسلطة من سياسة احتكارية، ففي ظل المجاعات كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت أيدي أهل الدولة، إضافة إلى الضرائب المرتفعة التي تفرضها ولم يكن المستضعفين الوصول إليها إلا برفع الأسعار، من أجل كل ذلك أرجع المقريزي سبب الغلاء إلى أحد الأمرين، أولهما فساد من أسند إليه النظر بالسعر وجهله بسياسة الأمور وهو الأكثر في الغالب، أما الثاني فهي الحاجة التي أصابت ذلك الشيء حتى قلّ.[1]

1. 2. المكوس والأعباء الضريبية:

يؤدي فرض الضرائب وارتفاعها إلى ارتفاع الأسعار وفي هذا السياق يقول ابن خلدون: "ثم تزيدها المكوس غلاء لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها، وهو زمن وضع المكوس في الدول لكثرة خرجها حينئذ ...والمكوس تعود إلى الباعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يخشون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤونة أنفسهم، فيكون المكس لذلك داخلا في قيم المبيعات وأثمانها فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج عن القصد إلى الإسراف ولا يجدون وليجة"[2]، ثم يواصل كلامه فيقول في موضع آخر: "فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم....وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس"[3] ويضرب ابن خلدون على ذلك مثلا علميا "وبذلك كانت الأسعار في الأمصار أعلى من الأسعار في البادية، إذ المكوس والغرائم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة وكثرتها في الأمصار لا سيما في أواخر الدولة"[4].

1. 3. ارتفاع تكلفة المنتج

يرتبط هذا السبب بإضافة نفقات جديدة على إنتاج الأرض مما يزيد في تكلفة المنتج وفي هذا الصدد يقول المقريزي: "لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين وبلغت قيمة الإردب من القمح المحتاج إلى بدر ما يقدم ذكره وتزايد تكلفة الحرث والبدر والحصاد وغيره وكثرت المغارم في عمل الجسور" ويواصل حديثة إلى أن يصل "وانتهى الإردب من القمح إلى أربعمائة وخمسين فلوسا غير الكلفة عن

1- المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، الهيئة المصرية للكتاب العامة، القاهرة، ص115.

2- ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص364.

3- نفسه، ص365.

4- نفسه، ص372.

السمسرة عشرة دراهم، والحمولة سبعة دراهم، والغربلة ثلاث دراهم، وأجرة الطحن ثلاثون درهما فذلك خمسون درهما ونتحصل على الإردب من القمح نقيا خمس ويبات فقط وينقص منه سدس غلت"[1].

1. 4. ارتفاع تكاليف النقل

يؤدي ارتفاع تكاليف النقل إلى ارتفاع الأسعار حيث يقول ابن خلدون: "وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحا وأكفل بحوالة الأسواق، لأن السلع المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة قلت وعزت غلت أثمانها، وأما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها، ولهذا نجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته واعتراض المفازة الصعبة المخطرة بالخوف والعطش"[2].

1. 5. ندرة الشيء المعروض مع الحاجة إليه

إن قلة الكميات المعروضة من لسلع تؤدي إلى ارتفاع قيمته وثمنه في السوق، فيبين ابن خلدون أثر القلة على الكثرة بقوله: "ثم إن المصر إذا كان مستبحرا مرفوف المرافق أو الإستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر المجود منها عن الحاجات قصورا بالغا ويكثر المشترون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض ويبدل أهل الرفة والترف أثمانا بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما نراه"[3].

استنادا إلى هذه المتغيرات المتحكمة في التسعير يتضح لنا أن هناك فترات ترخص فيها الأسعار وفترات أخرى تعرف غلاء في الأسعار، وجدير بالتنويه أنه طيلة بحثنا لم نعثر في المصادر الوسيطية على تدخل الزناتيين في المغرب الأوسط في فرض التسعير على البضائع المتداولة في الأسواق، ولم تمدنا لا المصادر المتقدمة ولا المتأخرة بإحصائيات واضحة ودقيقة عن التسعير والسلع والبضائع في أسواق زناتة غير أنه يمكن أن نحدد طريقة تسعير الزناتيين تتبعا لمجريات الأحداث السياسية والظروف الطبيعية التي مرت بالمغرب الأوسط عامة والمضارب الزناتية خاصة في تلك الفترة ويصطلح أن نقسمها لأيام الرخاء وأيام الغلاء.

1- المقريزي: إغاثة الأمة، المصدر السابق، ص108.

2- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص242.

3- نفسه، ص203.

2. التسعير في أوقات الرخاء:

تمتاز قبيلة زناتة بتعدد الأطعمة والأشربة نظرا لانتشارها في كل أقطار المغرب الأوسط فيصفها ابن حوقل "أنها غاية الرخص في الأطعمة والأشربة والأغدية واللحم والأذهان ولهم من جيد الفواكه والتمور والأرطاب وسائر الأغدية"[1].

بعد القحط الشديد الذي ضرب مضارب زناتة بالمغرب الأوسط أواخر سنة 381هـ/991م مطر الناس مطرا شديدا وأكلأت الأرض وحطت الأسعار وحيي الناس وانتعشت البهائم والدواب[2] وفي سنة 396هـ/1006م عم الخصب وأدى ذلك إلى رخص الأسعار[3].

وبتولي المعز بن زيري بن عطية رياسة زناتة " لم تزل أيامه في غاية الهدنة والعافية والرخاء والأمن إلى أن توفي سنة 422هـ/1031م"[4]، واستمر الرخاء في الأسواق الزناتية برياسة دوناس بن حمامة بن زيري بن عطية حيث يصف ابن الخطيب أيام حكمه فيقول: "وكانت أيام دعة وهدنة ورخاء كثير"[5] وأصبحت مضارب زناتة مقصدا للتجار من كل الآفاق "وقصدها التجار من جميع النواحي والبلاد وبنيت المساجد والفنادق والحمامات"[6].

ويصف البكري مضارب زناتة خلال القرن 5هـ/11م أنها "يباع فيها ألف حبة إجاص بربع دينار"[7] وبلغ "ثلاثة دراهم للوسق وأقل وأكثر"[8]، وفي أواخر القرن 6هـ/12م عم الرخاء في كل أسواق المغرب الأوسط "ولم يزل كذلك مدة خمسة عشر سنة الصّحفة الواحدة من القمح بسة دراهم"[9]، حتى قيل بين عوام الناس "رخص الشعير وغلت الحمير"[10] وذلك لرخاء الأسعار.

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص97.
2- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص115.
3- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص257.
4- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص111.
5- نفسه، ص108.
6- نفسه، ص111.
7- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص69.
8- ابن أبي زرع، القرطاس، المصدر السابق، ص155.
9-القرافي: الذخيرة، المصدر السابق، ص97.
10- الزجالي: ج2، المصدر السابق، ص19.

غير أنّ أيام الرخاء لم تكن دائما بل أعقبتها سنين القحط والجفاف والجوائح مما أثرت بشكل أو بآخر على الأسعار وأثّر على ارتفاعها.

3. التسعير في سنين الغلاء

مثلما عرفت أسواق زناتة رخاء وسخاء فإنها بالمقابل تعرضت لمحن ونكبات انعكس تأثيرها على الأسعار ففي سنة 260هـ/873م "عم الغلاء والقحط بجميع بلاد المغرب ونزل ووباء عظيم مع غلاء الأسعار وندرة الأقوات"[1] مما أثرت على الأسواق الزناتية وتبعتها سنة 303هـ/915م "مجاعة عظيمة وغلاء كبير بلغ مد القمح ثلاثة دنانير"[2].

واستمرت أيام المحن على أسواق زناتة فأثناء حملة أبي يزيد مخلد بن كيداد على القيروان وتتبع المنصور لأبي يزيد "بلغت الجرة من الماء ثلاثة دراهم وشربة ماء كذلك"[3]، ولما حاصر أبو يزيد للمهدية سنة 333هـ/945م سيطرت زناتة على الطريق الرابط بين المهدية والأوراس في المغرب الأوسط أحد مضارب زناتة(جراوة) واشتد الخطر والجوع والغلاء بسبب الحصار مما اضطر بأهل المدينة من السوقة والتجار للهجرة عن طريق البحر إلى صقيلية وطرابلس ومصر[4].

ليتبعها قحط شديد سنة 381هـ/991م "جفت من أجله المياه جوفا كثيرا"[5]، ثم اجتاحت وهبّت رياح صرصر عاتيّة سنة 382هـ/992م وسنة 385هـ/995م "هدمت المباني بمدينة تلمسان وأحوازها واقتلعت الأشجار والعظام وأفسدت الثمار ونظر الناس إلى البهائم تمر بين السماء والأرض"[6].

كما ضرب وباء أرض المغرب الأوسط سنة 394هـ1004م أدى "إلى غلاء الأسعار وهلاك الناس وكان يموت في اليوم الواحد من 500 إلى 700 شخص"[7]، ثم أعقبه وباء ثان كان أشد وطأة وتنكيلا من الأول "أدى إلى هلاك الفقير وذهاب مال الغني وغلاء الأسعار وانعدام الأقوات" ومن نجا

1- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص96.

2- نفسه، ص98.

3- ابن حماد: المصدر السابق، ص68.

4- نفسه، ص187.

5- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص115.

6- نفسه، ص116.

7- ابن الأثير: ج8، المصدر السابق، ص33.

من هذا الوباء قتل بالطاعون الذي ضرب بلاد المغرب الأوسط سنة 395هـ/1005م وقضى على معظم التجار كما ذكر ذلك ابن عذارى "مسّ الموت أهل العلم والتجار"[1]، وتعود إصابة وباء الطاعون للتجار بالدرجة الأولى لأنهم ينتقلون من منطقة لأخرى ومن سوق لآخر، يحملون معهم الوباء، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم "إذا حلّ الطاعون بأرض فلا تخرجوها، وإن كنتم خارجيها فلا تدخلوها".

ولأن المصائب لا تأتي فرادى فقد أُتبع الطاعون بوباء الجراد سنة 406هـ/1015م[2]، مما أدى إلى اشتداد القحط في زناتة ومسغبة عامة من تيهرت إلى سجلماسة وكثر الفناء بين الناس[3] ثم نشوب الحروب بين الزناتيين على الرياسة فبسبب حرب حمامة بن المعز بن زيري بن عطية وتميم بن محمد بن يعلي اليفريني سنة 423هـ/1032م، ثم الحرب بين الأخوين الأمير بن الفتوح وعجيسة بن الأمير دوناس بن حمامة "كثر الخوف وغلت الأسعار واشتدت المجاعة وعظم الهرج"[4] وتفشّى المرج.

وكان لسنين الجفاف نصيبا في غلاء الأسعار بالأسواق الزناتية حيث عرفت بلاد المغرب الأوسط بما فيها مضارب زناتة جفافا سنة 432هـ/1041م أدى إلى ارتفاع الأسعار "حتى سميت هذه السنة بسنة الغبار"[5] وأدى هذا الجفاف إلى تفشي الجوع لدى الزناتيين حيث "بلغت ستة أوقية بدرهم"[6].

ويذكر أبو الفدا أنه كان قد حصل بالمغرب غلاء شديد في الفترة الممتدة ما بين سنتي 534-543هـ/1139-1148م "حتى أكل الناس بعضهم بعضا ففارق الناس القرى ودخل أكثرهم جزيرة الأندلس"[7]، وفي مستهل القرن 7هـ/13م "كان الغلاء الشديد بالمغرب والقحط والجراد"[8]، "ثم جاءت

1- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص257.

2- ابن الأثير: ج8، المصدر السابق، ص98.

3- ابن الخطيب: ج3، المصدر السابق، ص118.

4- نفسه، ص108-111.

5- ابن الأثير: ج8، المصدر السابق، ص 248

6- ابن عذارى: ج1، المصدر السابق، ص255.

7- أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، ج3، المطبعة الحسينية، القاهرة، ص28.

8- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص273.

أيام المجاعة والفتن فقلت الجبايات ومات أكثر الناس جوعا"[1]، وبقيت المجاعة والقحط مستمر حتى "بلغ القمح عشرة دراهم للمد والدّقيق ست أواقي بدرهم"[2].

وانطلاقا من هذه المتغيرات يتضح لنا أن التسعير بزناتة يخضع لضوابط معينة ويتأثر بمؤثرات تؤدي إلى ارتفاعه أو انخفاضه، وكما كان هناك اختلاف في الأسعار بين ارتفاع وانخفاض كان أيضا اختلاف في عمليات البيع والشراء بين ما هو جائز وبين ما هو محرم.

1- نفسه، ص67.

2- الناصري: ج3، المصدر السابق، ص90.

المبحث الخامس: أنواع البيوع داخل الأسواق الزناتية

1. عمليات البيع والشراء

عرفت أسواق زناتة كبقية أسواق المغرب الأوسط مختلف عمليات البيوع منها البيع نقدا والبيع بالحوالة على الصرافين والمقايضة والسلف وغيرها، وجرت العادة على توثيق بيع السلف فازدهرت صناعة التوثيق في القرن السادس هجري الثاني عشر ميلادي[1]، ويمكن أن نقسّم أنواع البيوع في أسواق زناتة إلى بيوع جائزة وبيوع محرمة:

1. 1. البيوع الجائزة

- البيع بالنقد: كانت المعاملة بهذا النوع من البيوع الأكثر شيوعا في الأسواق الزناتية وتورد المصادر المتوفرة لدينا نصوصا مبعثرة عن عمليات تجارية كانت تجري بالنقد سواء كان ذلك فيما يخص العمليات التجارية البسيطة أو الصفقات التجارية الكبرى الخاصة بالتجار[2] وشملت مختلف المواد الغذائية والحيوانات والملابس بمختلف أنواعها[3].

وبما أنّ النقد هو الوسيلة الأكثر سهولة في التعامل التجاري بين التجار انتشر الكثير من أنواع النقود في الأسواق الزناتية منها العملة القرطبية[4] والجنوية والمرابطية والموحدية وغيرها[5].

- البيع بالتقاضي أو المقايضة: كانت المقايضة[6] هي الطريق الأساسي الذي يتم بواسطتها التعامل التجاري بين التجار الزناتيون وأهل السودان[7]، وهي من البيوع الجائزة بشرط أن تكون السلعة من نفس

1- عز الدين موسى: المرجع السابق، ص296.

2- الخزاعي: المرجع السابق، ص175.

3- ابن أبي زرع: القرطاس، المصدر السابق، ص382. ابن مرزوق: المسند الصحيح، المصدر السابق، ص143.

4- نشاط: المرجع السابق، ص123.

5- علي بن يوسف، المصدر السابق، ص57، 87.

6- إن حاجيات الناس إلى الأطعمة لم يكن يحصل دائما وفق منطق التبادل التجاري، بل الظاهر أن أهل البادية كانوا يقايضون طعامهم جزافا، وهو ما أثار ردود فعل بعض الفقهاء الذين كانوا يحرصون على أن تتم العملية وفق الشرع، حيث أجازوا هذه المعاملات في غالبيتها على اعتبار أنها تتم بعيدا عن الأسواق، وفي هذا السياق يذكر ابن منظور "يأت الصياد بالحوت فإذا نزل في الموضع يجئ البعض من الناس بأوعية الشعير والعصير ويأخذون من وعاء الحوت، فيكتال الشعير ويزن العصير ثم يزن الحوت". ابن منظور: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص36، كما يتم استبدال الزيت أو التين بجنس أخر من الطعام أو الملح أو اللحوم أو الحبوب حتى ولو جهل وزنها على حكم الجزاف حيث أورد الواغليسي نازلة "من يشتري الملح وهو غائب في أوعية والردع في بيته فانعقد البيع رأسا برأس وملح أو ثقل أو أكثر". الواغليسي: المعيار، ج5، ص88.

7- ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص386.

الجنس والنوع، فقد أفتى القباب بجواز بيع الدقيق بالحب بشرط يكون الدقيق من نفس الحب الذي صنع به[1]، كما أجاز بيع المسمنة والهريسة وماء الشعير بالخبز[2]، إذ كان التجار الزناتيون يشترون السلع ويتقاضون سعرها شيئا فشيئا خاصة مع بلاد السودان المعروف بالذهب وقد كانت أكثر المقايضة تقوم على الذهب مقابل الملح والنحاس المتوفر في الصحراء الزناتية[3].

يذكر أحد الباحثين طريقة المقايضة في بداية العصر الوسيط بين زناتة وتجار السودان إذ كانت هناك نقطة متفق عليها بين الباعة يضعون سلعتهم ويبتعدون عنها ثم تأتي الجماعة الثانية ويضعوا سلعتهم بجانبها ويتباعدوا، فإذا تقربوا من السلعة يعني أن البيعة قد تمت وإذا تراجعوا يعني رفضت[4].

كما تعامل تجار زناتة بهذا النوع من البيوع مع تجار أوروبا وهو ما أشار إليه الوزان أن سكان جنوب المسلية تعاملوا مع تجار المدن الإيطالية وخاصة البندقية بالمقايضة[5] ويحتمل أن هؤلاء السكان من زناتة.

- بيع السلف: كان السلف من أنواع البيوع المستخدمة في الأسواق الزناتية يعرفه الرهوني بـ «دفع الثمن أولا ليأخذه من الربح على تقدير حصوله عند البيع"[6]، أو هو شراء سلعة بسلعة أخرى[7] وربما كان السلف نقدا بنقد[8]، واشتهر بذلك بصفة عامة في أسواق الدواب والثياب والرقيق[9]، غير أنه محرم في بيع الجواري[10].

1- الجذامي القباب: شرح مسائل ابن جماعة في البيوع، مخطوط ضمن مجموع 12260-13323، الخزانة الملكية، الرباط، ص33.

2- نفسه، ص60.

3- نفسه، ص136.

4- Jacob : Op Cit, p67-68.

5- الوزان: وصف إفريقيا، ج1، المصدر السابق، ص329.

6- الرهوني: خ. ع. د. و21.

7- الناقة: المرجع السابق، ص374.

8- ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى، تح يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2007، ص284.

9- الناقة: المصدر السابق، ص374.

10- ابن أبي زيد القيرواني: الرسالة الفقهية، إعداد وتعليق الهادي حمو ومحمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص213.

وقد أدى بيع السلف إلى انتشار ظاهرة خطيرة في البيوع ألا وهي إحتكار الطعام فكان التجار يسلفون المزارعين مستفيدين من اختلاف السعر في أول الموسم وآخره فيخزنونها وقت رخصها ويبيعونها عندما يرتفع السعر[1].

وغالبا ما تظهر أضرار السلف واضحة على أهل البادية والقرى الريفية لحاجة هؤلاء لبضائع أسواق المدينة من طعام وملابس معتمدين في تسديد عملية تسليفهم من التجار على موسم الحصاد[2]، وكان أغلبية التجار لا يحبّذون هذا النوع من البيوع حتى قيل: "السلف تلف"[3].

- البيع بالبراءة: وهو أن يبيع البائع سلعة ويخبر أنها خالية من العيوب، وقد اشتهر ذلك النوع من البيوع في أسواق الرقيق[4] لأنه يكتم عيوبه فذا وجد المبيع عيبا يوجب عليه ردّه ولذلك سمي ببيع البراءة، وفي جوازها في البيوع الأخرى خلاف لأن البائع يبيع الوصي والورثة شيئا من التركة لقضاء دين الميت وتنفيد عهده، وفي هذه الحالة يؤكد أبو القاسم "أنها ليست ببيع براءة إلا أن يشترط الوصي ويصرح الورثة فإنه يبيع ميراث ويكون المشتري عالما بذلك"[5].

كان البائع يضمن الرقيق ثلاثة أيام يتم فيها اختيار المشتري للرقيق، كما عرف هذا النوع من البيوع بسوق الثياب، وقد سئل سحنون في المدونة عن بائع إذا "باع بالبراءة فمات في الثلاثة أيام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الأيام أيلزم ذلك المشتري أو البائع؟ فقال: إذا باع بالبراءة فما أصابه فإنما يلزم ذلك المشتري ولا شيء على البائع"[6].

- البيع بالأجل: وهو بيع السلعة إلى أجل مسمّى وكان فيه وكيل عن البائع وربما كان هذا الوكيل يؤخر الثمن عن أجله وهو جائز عند سحنون[7] وقد قال فيه ابن الحاج: "من ابتاع شيئا بثمن إلى أجل كذا وقال مبتاعه إلى أجل كذا فالقول قول المبتاع مع يمينه"[8]، ولا يجوز الزيادة في سعر السلعة لقول

1- عز الدين موسى: المرجع السابق، ص296.

2- الخزاعي: المرجع السابق، ص177.

3- الزجالي: ج2، المصدر السابق، ص64.

4-سحنون: ج10، المصدر السابق، ص179.

5- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص83.

6- سحنون: ج10، المصدر السابق، ص179.

7- نفسه، ص51-52. الرصاع: شرح حدود ابن عرفة، تح محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص357.

8- ابن الحاج: ج3، المصدر السابق، ص485.

الغرناطي: "وإذا بيعت سلعة بثمن مؤجل فلا تشريها بأقل منه نقدا أو إلى أجل منه، ولا بأكثر منه إلى أبعد من أجله، وإما إلى الأجل نفسه فذلك كل جائز"[1].

ويمدنا المازوني بتحرير وثيقة بيع الأجل جاء فيها: "أجل الفقيه القاضي بمدينة كذا وعملها وفقه الله تعالى بعد ثبوت رسم المقال المقيد أعلاه فلانا في إثبات دعواه المشار إليها فيه أجلا مبلغه كذا حاسما قاطعا لمعاذيره بمحضره وعلمه وإلتزامه شهد عليه ...توثيقه بايعه عنه من أشهده به وبثبوت رسم المقال المذكور بمجلس نظره ومقعد حكمه وهو بحال كمال الأشهاد وعلى فلان بما فيه وتكمل"[2]، وما يعاب على هذا النوع من الوثائق أنه يتحاشى ذكر اسم البائع والمبتاع والقيمة المتفق عليها وحتى المدينة، فغالبا ما يذكر باع فلان لفلان بقيمة كذا بمدينة كذا.

- البيع المشروط: وهو أن يشترط الطرفان (البائع والمشتري) شرطا لإتمام الصفقة وهو من البيوع التي تفسخ ما لم يترك المشترط الشرط[3]، وطرحت أسئلة كثيرة في المدونة عن مثل هذا النوع من البيوع منها "أرايت إن بعت دابتي هذه على أن لي ركوبها شهرا أيجوز ذلك؟ قال: لاخير فيه وإنما يجوز ذلك اليومين وما أشبه وأما الشهر والأمر المتباعد فلا خير فيه"[4].

وجاء في إحدى وثائق المازوني لبيع مشروط ما يلي: "قبل فلان في ماله وذمته لفلان كذا وكذا دينارا ذهبا وجبت عليه من ثمن قنطار شمعا مسبوكا ابتاعه منه وقبضه بعد أن وزنه وقلبه ورضيه وأحاط علما بجملة أدرعه طولا وعرضا، أو من معاملة صحيحة مقبوضة جرت بينهما عام واحد من حينه لا يبديه من شيء، فمن ذلك الإشهاد بدفعه أو اعتراف ربّ الدين بقبضه وعلى أن أرهنه فلان في ذلك جميع الربع، وحرمه على أن ينتفع فلان بغلته ذلك طول الأمد المسمى ولفلان التصرف في ذلك كيف يشاء"[5].

1- الغرناطي: الوثائق المختصرة، المصدر السابق، ص161.

2- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص8.

3- الناقة: المرجع السابق، ص376.

4- سحنون: ج10، المصدر السابق، ص52.

5- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص21-22. وجاء في إحدى وثائق بيع المشروط ما يلي: "اشترى فلان بن فلان أمة اسمها كذا وجنسها كذا بثمن جملة كذا حال أو مؤجل أو تواضعاه بيد، وقبض المبتاع الأمة وأعلمه بأن لها ولدا رضيعا عتيقا وشرط عليه أن ترضعه أمه وأن عليه القيام بمؤنه لتمام سبعة أعوام". نفسه، ص85.

- البيع بالمزايدة: خلال بحثنا لم نعثر في المصادر عن استعمال الزناتيين لهذا النوع من البيوع وهذا لا يعني أن الأسواق الزناتية تخلوا من هذا النوع من البيوع حيث يؤكد ابن قنفد على انتشار ظاهرة البيع بالمزايدة في الأسواق المغربية[1].

- البيع بالحوالة: الحوالة هي عبارة عن نقل الدين من ذمة المدين إلى ذمة شخص آخر أي نقل الشيء من محل لآخر، والهدف من ذلك هو تأمين نقل الأموال من مكان لآخر دون تعرضها إلى مخاطر الطريق[2]، ويذكر ابن حوقل أنّ أبا إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله قد تعامل بالدين والصك بأدغست[3] ومن المحتمل أن تجار زناتة قد تعاموا به أيضا بحكم ترددهم المستمر لأسواق أدغست.

إلا أننا لم نعثر في المصادر استعمال الزناتيين لهذا النوع من البيوع أيضا وكثيرا ما استخدمت في بلاد المغرب في المعاملات التجارية الداخلية بين الريف والمدينة حيث يقوم في أغلب الأحيان أصحاب البضائع بدفع غلاتهم من المحاصيل والدراهم إلى الصرافين ويكتبونها عندهم دنانير ثم يحيلون ما يشترون من التجار عليهم بالدنانير، وقد أنكر الفقهاء ذلك لما وقع فيه من أوجه الربا[4].

- بيع السلم[5]: وهو بيع غائب موصوف في الذمة إلى أجل معلوم من صفة طعام أو غيره محصور المقدار بعدد أو كيل أو وزن ويعجل فيه رأس المال[6]، يذكر فيه المتعاملين ورأس المال وعدده وقبضه في وقت عقد السلم، ويكون مضمونا لا عينا والأجل وأقله خمسة عشر يوما[7]، ويظيف القيرواني أنه "لا بأس بالسلم في العروض والرقيق والحيوان والطعام والأدام بصفة معلومة وأجل معلوم"[8].

وحررت الكثير من العقود حول هذا النوع من البيوع منها ما ذُكر في قلادة التسجيلات والعقود "اشترى فلان من فلان البايع على فلان وفلان بالسبب الذي ذكر بعده في صفقة واحدة وعقد واحد

1- ابن قنفد: أنس الفقير، المصدر السابق، ص9.

2- الخزاعي: المرجع السابق، ص178.

3- ابن حوقل: المصدر السابق، ص97.

4- نفسه، ص178.

5- يشترط في بيع السلم أن يكون كل من رأس المال والمسلم فيه مما يصح تملكه وبيعه، وأن يكون مختلفين جنسا، وأن يكون كل واحد منها معلوم الجنس والمقدار والصفة، وأن يكون رأس المال نقدا، وأن يكون المسلم فيه مؤخرا إلى أجل معلوم ومطلقا في الذمة ومما يوجد جنسه عند الأجل اتفاقا. الغرناطي: القوانين الفقهية، تح محمد بن سيدي محمد مولاي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، ص419-420.

6- ابن سهل: المصدر السابق، ص284.

7- الغرناطي: الوثائق المختصرة، المصدر السابق، ص172.

8- ابن أبي زيد القيرواني: الرسالة الفقهية، المصدر السابق، ص216.

جميع الجنة كانت بموضع كذا حدودها كذا بحقولها كلها ومنابعها بأسرها ...وشرابها المعلوم .... وكان بيعه كذا ممن ذكر على من ذكر أنّ فلانا قام عند من وجب له النظر في الأمور الشرعية ببلد كذا وذكر أن له قبل الغائب فلان كذا حق صحيح واجب ضمنته عنه له زوجته فلانة"[1].

- البيع بالوكالة: هذا النوع من البيوع يوكل فيه الوكيل بمسألة محددة دون باقي المسائل التي تخص الشخص الموكل، مثل التصرف في جزء من المال أو بيع شيء أو شراء شيء أو دفع دين أو قبضه[2]، ومن النمادج التي التي نستقيها عن علماء المغرب الأوسط العقد الذي حرّره المازوني "وكل فلان ابنه المالك لأمره على طلب حقوقه كلها ببلاد كذا ...وأسند إليه قبض ذلك واستفاءه على تمامه وكماله"[3].

وكثيرا ما كانت تحدث النزاعات الخصوم في مثل هذا النوع من البيوع بين الوكيل والموكل ويؤدي بهم الحال إلى فسخ العقد ومثال ذلك: "أشهد فلان عن نفسه شهداء رسمه أن عزل فلانا أسند إليه وقت كذا وأخره عنه وأسقط بذلك جميع ما كان بيده"[4].

1. 2. البيوع المحرمة

لا تخلوا الأسواق الزناتية من البيوع المحرمة كبقية أسواق المغرب الأوسط وقد شدّد الفقهاء الحرص على مكاتبة البيوع والفحص والتحري وحثّ على ذلك المازوني بقوله: "وتحروا واجتهدوا في المكاتبة بين أهل المعاملات الفاسدة وافحصوا كل الفحص عن ذلك حتى تقفوا على حقيقته ولا يجرمنّكم شنئان قوم أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى"[5]، وهو نص ضمني صريح على وجود البيوع الفاسدة والتي نذكر منها:

- بيع الغرر (المخاطرة): مثل شراء الدواب في بطن أمهاتها وشراء الضالة بثمن معين فإن وجدها استفاد فرق السعر وإن لم يجدها فقد خسر المشتري المبلغ الذي اشترى به[6]، وهو من البيوع المحرمة التي كانت مستشرية في أسواق زناتة لقول ابن أبي زيد القيرواني: "لا يجوز بيع الغرر ولا بيع شيء مجهول ولا إلى أجل مجهول"[7].

1- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص24.
2- بصديق عبد الكريم: مرجع سابق، ص314.
3- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص25.
4- نفسه، ص26.
5- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص4.
6- سحنون: ج10، المصدر السابق، ص39-41.
7- ابن أبي زيد القيرواني: الرسالة الفقهية، المصدر السابق، ص212.

وكثر هذا النوع من البيوع في الأسواق الزناتية فمن خلال وثيقة جاءت في قلادة التسجيلات والعقود يتبيّن أنّ هذا النوع كان مستشريا لدى التجار الزناتين "قبل فلان لفلان كذا ولا يبينوا ذلك ولا يفسروا وجهته فمثل هذا لا يؤخذ به حق حتى يقال من بيع كذا وسلف وقع بمحضرنا وأقرّ به عندنا في وقت كذا على وجه كذا"[1].

وقد منع بيع الغرر على عشرة أنواع: تعذر التسليم مثل بيع الجنين في بطن أمه، الجهل بجنس الثمن والمثمون، الجهل بصفة أحدهما كقوله: "بعتك ثوبا من منزلي"، الجهل بمقدار أحدهما، الجهل بالأجل، بيعتان في بيعة، بيع ما لا يرجى سلامته، بيع الحصى (وهو أن يكون في يده حصى إذا سقطت وجب البيع)، وبيع المنابذة والملامسة[2].

- بيع الجزاف: وهو البيع دون مكاييل أو أوزان[3]، وكان هذا البيع لمن كانت سكناه بعيدا عن الأسواق فكان يشتري اللحم والسمن جزافا دون وزن وكان هذا البيع يتم بالبادية أيضا[4]، وهو من البيوع المحرمة "فيلا يباع جزاف بمكيل من صنفه ولا جزاف بجزاف"[5]، وسئل ابن مرزوق عن الرجل يأتي إلى الجزار بالبادية يشتري منه لحما وعادتهم أنهم يبيعونه جزافا، فأجاب إن لم يعرف الجزار فليوكل من يعرف ليشتري له والجاهل الذي لا يتحرى بيعه وشراؤه ولا يعرف ما يصلح للبيع وما يفسده ولا يجوز الشراء منه"[6].
- البيع المضغوط: هو بيع من كان عليه دين فاضطر للبيع وأكره عليه، ولهذا يجب رد المال الذي باعه بعد عزم الثمن الذي قبض إلا أن يكون المبتاع عالما بضغطته فيبيع الضاغط بالثمن ويرد على المضغوط ماله بغير ثمن والمكره على البيع لا يلزمه البيع[7].

1- المازوني: قلادة التسجيلات والعقود، المصدر السابق، ص4.

2- الغرناطي: القوانين الفقهية، المصدر السابق، ص404-406.

3- يحدد ابن الحاج شروط بيع لبن الأغنام جزافا أنه مفتقر إلى ستة أوجه أحدهما أن يعرف المبتاع وجه حلابها، الثاني أن يقع ابتياعه في إبان لبن الغنم، الثالث أن يكون الثمن معلوما وليس من شروطه أن يكون نقدا، الرابع أن يسمي المدَّة التي يبتاعه فيها كشهر أو شهرين، الخامس أن يكون مدة ابتياعه للبن تنقضي قبل انقطاع لبنها، والسادس أن تكون الأغنام كثيرة. ابن الحاج: ج3، المصدر السابق، ص485.

4- الواغليسي: المعيار، ج5، المصدر السابق، ص88.

5- ابن أبي زيد القيرواني: الرسالة الفقهية، المصدر السابق، ص216.

6- المازوني: ج3، المصدر السابق، ص100.

7- ابن رشد: فتاوى ابن رشد، المصدر السابق، ص230.

- بيع النجش: وهو عيب من عيوب البيع[1] يعرفه العقباني بـ: "النجش أن تعطيه بسلعته أكثر من ثمنها وليس في نفسك شراؤها فيقتدي بك غيرك ولك الزيادة وهي المسماة في عرف أهل أسواقنا بالبرج"[2].
- البيع الجائع: وهو من البيوع المحرمة التي وجدت بالأسواق الزناتية، وقد حرمه الزناتي بقوله: "لا يجوز بيع الجائع وشراؤه ولا صدقته ولا هبته وحاله أنه ليس مع عقله ويدرجه ابن زيد ضمن البيع المضغوط"[3].
- البيع المكره: وهو إكراه المشتري على شراء شيء معين ويكون هذا الإكراه خاصة من قبل السلطان فيذكر الزناتي نازلة فمين "أكره على شراء فرس –أكرهه السلطان أو غيره–فاشتراه وكان يركبه بنفسه مكرها حتى عطب تحته أو مات من غير ذلك، فلما عزل السلطان أو أتى الله بأنصف منه أراد أن يرجع بالثمن على بائعه أو على السلطان الذي أكرهه، فأجاب إذا كان البائع عالما باكراه المشتري فباعه منه بعد علمه بذلك فهلاكه منه وعليه أن يردّ الثمن إلى المشتري"[4].

وبالرغم من هذه المعلومات التي وصلتنا عن أنواع البيوع إلا أنها لا تكفي لإعطائنا صورة واضحة عن عملية البيع والشراء داخل الأسواق الزناتية، حيث كثيرا ما توضح كتب الرحلة والجغرافيا وكتب النوازل الفقهية عبارة (باع واشترى) ولكن كيف تتم هذه العملية؟ فإننا نجهل طريقتها لأن الفقهاء لم يوضحوا لنا ذلك.

1- ابن الحاج: ج3، المصدر السابق، ص507.

2- العقباني: المصدر السابق، ص95.

3- الزناتي: المصدر السابق، ص212-213.

4- نفسه، ص127.

المبحث السادس: الصادرات والواردات

1. الصادرات

1. 1. المواد الفلاحية

الحبوب: يعتبر القمح في مقدمة صادرات الحبوب الزناتية حيث كانت زراعته ترتكز حول السهول الزناتية بتلمسان وسهل تنس[1] ويحمل في المراكب للإمارات الإيطالية من بينها جنوة التي كانت بحاجة ملحة للحبوب خاصة أثناء الصراع السياسي بين "جيلف" و"جبلان" مما أدى إلى ارتفاع مهول في أثمان القمح سنة670هـ/1272م، الأمر الذي أدى لابرام معاهدة بين جنوة وتلمسان سنة 670هـ/1272م كما أن المجال الصالح لزراعة الحبوب ضيق حول المدينة نظرا لسيادة جبال ليغوريا على عكس بعض المدن والمناطق الإيطالية الأخرى[2].

كما تحدثت المصادر على إستيراد الجنوي "جوفاني" زكريا" للحبوب من تنس سنة 673هـ/1275م[3]، وربما ما شجع على المبادلات بين الضفتين هي المعاهدات التي وقعت بين جنوة وبلاد المغرب والتي نصت من خلالها تحديد كمية الحبوب المستوردة مثل معاهدة 632هـ/ 1236م حددت الكمية في خمسة مراكب شريطة ألا يتجاوز القفيز من القمح 35 دينار فضيا، ومعاهدة 743هـ/1343م نصت على إماكنية إستيراد جنوة لـ2500 قفيزا على أن يبلغ سعر القفيز من القمح 05دنانير فضية.[4]

كما كانت السفن تحمل من وهران إلى مارسليا ومن هنين إلى ألميريا القمح وينتقل برا إلى سجلماسة ومنها تحمله القوافل إلى بلاد السودان[5]، وقد بلغ سعر القنطار من القمح في أدغيست ستة مثاقيل ذهبا في القرن 7هـ/13م وكان سعره في بلاد السودان عموما يزيد بمقدار الغلتين عما كان عليه في بلاد المغرب في تلك الفترة[6]، وكانت الأندلس تستورد القمح من وهران في القرن 6هـ/12م[7]،

1- بشاري: العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، الجزائر، 2012، ص196.

2- نشاط: المرجع السابق، ص129.

3- نفسه، ص130.

4- نفسه، ص131.

5- بشاري: المرجع السابق، ص196.

6- ابن بطوطة: المصدر السابق، ص453.

7- عز الدين موسى: المرجع السابق، ص326.

ويذكر الإدريسي أن بطون مغراوة وبني يفرن على الساحل الغربي للمغرب الأوسط كانت "تصدر الحنطة إلى كل الآفاق في المراكب"[1] ويشير الوزان أن مدينة تلمسان ووهران كان يتردد على موانئها عدد كبير من تجار جنوة والبندقية، حيث كانت مدينة وهران محط التجار الجنويين[2]، غير أنّه منذ بداية القرن 7هـ/13م أصبح تصدير الحبوب الزناتية في أيدي اليهود بل وقاموا باحتكارها واحتكار العديد من الصناعات[3].

الزيوت: تشيد عدة مصادر وخاصة الجغرافية منها بأهمية إنتاج الزيتون بزناتة وقد استمرت البطون الزناتية –مغراوة وبني يفرن– بصفة أساسية في تصدير الزيوت بالرغم من انخفاض المساحة المخصصة لزراعة أشجار الزيتون[4]، غير أن الكميات المصدرة كانت تمثل قسطا صغيرا من انتاجها فقط والذي كان يستهلك معظمه محليا ومن خلال بحثنا لم نعثر على تصدير زناتة للزيوت لأوروبا ما خلا إفريقية من خلال المعاهدة المبرمة بين تونس جنوة سنة685هـ/ 1287م نصت على "أن يؤدي الجنويين لفائدة الجمارك التونسية نصف جرة" إلا أن دي توشي" أشار إلى إقبال الجنويين على زيوت المغرب الأوسط"[5]، كما كانت قوافل زناتة تخرج من ورجلان وجنوب الأوراس وغيرها من المراكز الزناتية محملة بالقمح والشعير وزيت الزيتون والتين حيث ورد في كتاب السير أن أبا زكريا يحيى بن سفيان الزناتي كان يرسل حماره محملا بالزيت إلى إفريقية ليبيعه[6].

الأصواف: شكلت الأصواف ثابتا من ثوابت الصادرات الزناتية إلى أوروبا في العصر الوسيط وقد ازدادت واردات إيطاليا من الأصواف الزناتية بشكل متزايد مع توسع وازدهار الصناعة النسيجية بأهم المدن الإيطالية في القرن 13م/7هـ، وبما أن الأصواف الإيطالية لم تكن بالنوع الجيد فقد أُجبرت جنوة على إستيراد هذه المادة من زناتة حيث ورد في بعض الوثائق الإسبانبة إستيراد الأصواف من المرسى الكبير الذي يحمل نوعا جيدا من الأصواف وهو "Majagran"[7].

1- الإدريسي: المصدر السابق، ص57.

2- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص29-30.

3- Duran, Simon Ben Semah, Op. Cit, p187.

4- برنشفيك: ج2، المرجع السابق، ص273.

5- نشاط: المرجع السابق، ص132.

6- البغطوري: روايات الأشياخ الشهير بسير البغطوري، تحقيق عمر لقمان حمو سليمان بوعصبانة، مكتبة خزائن الآثار، عمان، 2017، ص6.

7- نشاط: المرجع السابق، ص136.

وتجدر الإشارة أن أصواف زناتة التي استوردتها جنوة، لم يكن استعمالها يقتصر على تغذية الصناعة النسيجية الجنوية بل كان منها ما يعاد توزيعه على مناطق إيطالية أخرى مثل: توسكانيا ولومبارديا، كما أدت إلى انتعاش الصناعة النسيجية بجنوة وهو ما تبرزه مجموعة من العقود فبعضها تشير إلى stefano –bogo santo أو إلىsant andrea أوrivotorbiolo وكلها أرباط توجد جنوب إيطاليا حيث أنشطة الصناعة النسيجية[1].

الجلود: شكلت الجلود إلى جانب الأصواف ثابتا من ثوابت الصادرات الزناتية خلال العصر الوسيط بل أن ابن خلدون لا يعترف سوى ببضاعتين هما الجلد والصوف[2]، وبالرجوع إلى المصادر يتضح أن زناتة صدرت جلود عدة حيوانات وهي الجمال والماعز والأغنام والأبقار والخيول وكانت هذه الجلود تصدر خاما ومدبوغة[3] وكانت الجلود في بداية القرن 7هـ/13م أكثر السلع المغربية تصديرا إلى فرنسا[4]، وجدير بالتنويه؛ خلال بحثنا لم نعثر على تواجد الجنويين لموانئ زناتة لأن غالبية السفن كانت ترسوا ببجاية.

1. 2. الحيوانات:

الخيل: اعتنت زناتة بتربية الخيل وترويضها ومن بين أهم المناطق لتربيتها جبال مغراوة وبني راشد والأوراس[5] فلما حاصر أبو المهاجر دينار "بغاية" سنة 58هـ/678م غنم منها خيلا كثيرا لم ير المسلمون أصلب ولا أسرع منها[6]، وأعجب الحميري بخيل وفروسية زناتة "جبل أوراس موطن زناتة عرفت بفروسيتها واهتمامها بتربيتها وتوجد بتلمسان موطن زناتة سوقا لبيع الخيل نسبت لبني راشد الزناتيين كان لها فضل على سائر الخيل"[7]، وكان الأوروبيون يقبلون على شرائها لأنها من أهم الصادرات إلى أوروبا وخاصة إسبانيا، ولكثرة استعمال الخيل الزناتية في الأندلس شاعت عند عوام

1- نفسه، ص139.

2- لا شك أن هذا الحكم الخلدوني قابل للتهذيب لأنه لم يقارب الصناعة كموضوع تاريخي وانطلق من إطار عام للبناء التنظيري لأن ابن خلدون الذي اسس العمران وتأسيسا على هذا البناء فإن صناعة الجلد وصناعة الصوف مظهرا للبداوة أكثر منها للحضارة. انظر محمد زنيبر: الصناعة في نسق ابن خلدون الإجتماعي، أعمال ندوة ابن خلدون، الرباط، 1979.

3- نشاط: المرجع السابق، ص141.

4- نفسه، ص142.

5- طويل: المرجع السابق، ص93.

6- الرقيق القيرواني: المصدر السابق، ص41.

7- الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص408.

الناس أمثال شعبية تمجد الخيول الزناتية منها " لا حر إلا زناتي ولا فرس إلا مكلاتي"[1]، وفي كتاب صورة الأرض نجد أسماء بعض السلع والبضائع التي كانت ترسل من مختلف الحواضر الزناتية خلال القرن 4هـ/10م حيث تاجر بعض الزناتيين من بني توجين قرب تيهرت مع إفريقية وحمل من تلمسان سروج الخيل إلى أقاليم المغرب[2].

واستمر الزناتيون في تصدير الخيول إلى إسبانيا إلى غاية القرن 7هـ/12م حيث بدأوا يصدرونها إلى فرنسا[3]، كما كانت من أهم الصادرات إلى بلاد السودان، وقد لا حظ ابن بطوطة أن الخيل غالية الأثمان وأن الرأس الواحد منها تساوي مائة مثقال[4] ويقارن الحسن الوزان "أن الحصان الذي يباع بعشر دوكات في المغرب يباع في بلاد السودان من أربعين إلى خمسين دوكة"[5].

الجمال: شكلت الجمال أحد أهم الصادرات الزناتية في العصر الوسيط نظرا لأهميتها حيث أشاد بها الإدريسي بقوله: "وأكثر زناتة فرسان ولهم عادية لا تؤمن"[6]، ولما عزم المعز لدين الله الفاطمي على الرحيل إلى مصر أتاه بلكين بن زيري "بألف جمل من إبل زناتة"[7]، لذلك عدّت من أهم صادرات زناتة إذ كان التجار الزناتيون يأخذون معهم الجمال ويبيعونها في بلاد السودان حيث كانت أسعارها تختلف باختلاف نوعها[8]، فمنها الإبل الصالحة للنقل وحمل الأثقال والسير عبر مسافات طويلة وهي تمتاز ببدانة وضخامة أجسامها وبطء حركاتها[9]، والجمال الصالحة لقطع المسافات وحمل الأثقال المتوسطة وهي مثل النوع الأول لكنها أكثر خفة وقدرة وتحملا[10]، والإبل الصالحة للحرب والقتال وهي شبيهة بالأنواع الأخرى من حيث البدانة وسرعة الحركة لكنها تدرب تدريبا خاصا حتى لا تنفر أمام الخيول

1- الزجالي: أمثال العوام في الأندلس، ج1، المصدر السابق، ص207.
2- ابن حوقل: المصدر السابق، ص97.
3 - الخزاعي: المرجع السابق، ص117.
4- ابن بطوطة: ج2، المصدر السابق، ص451.
5- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص468.
6- الإدريسي: المصدر السابق، ص257.
7- سنوسي: مرجع سابق، ص288.
8- بشاري: المرجع السابق، ص202.
9- الوزان: ج2، المصدر السابق، ص259.
10- كربخال: ج2، المصدر السابق، ص71.

وضجيج المعارك[1]، وأخيرا الإبل المعدة للركوب والسباق والصيد والتنقل السريع وهي نحيفة الجسم طويلة السيقان ويتم إعدادها وتدريبها بعناية وتعد أرقى أنواع الإبل[2].

ويلاحظ أن المصادر لم تشر إل تصدير هذا النوع من الحيوانات إلى أوروبا ولا شك أنّ ذلك راجع لكون هذا النوع من الحيوانات لا يتحمل الظروف الطبيعية هناك فكل حيوان ابن بيئته.

الماشية: تشتهر المضارب الزناتية التي تنزل تيهرت (بنو توجين) وإقليم الزاب وجنوب الأوراس (جراوة) بتربية الماشية ومن المحتمل أنهم قاموا بتصديرها، وتذكر المصادر الإباضية أن أحد قاطني جبال تيهرت وهو "يبيب بن زلغين الزناتي" يملك ثلاثين ألف ناقة وثلاثة آلاف شاة وأثني عشر ألف حمار"[3] إلا أن هناك مبالغة وغلوا في المصدر الإباضي على الرغم من أن الباروني يؤكد "لولا أن محمد بن جرني ويبيب بن زلغين لخرب بيت مال المسلمين محمد بن جرني بالحرث ويبيب بن زلغين بالأنعام"[4].

1. 3. الفواكه:

من أهم الفواكه التي كانت تصدرها زناتة السفرجل فيذكر ابن حوقل بني برزال جنوب المسلية "لهم من السفرجل المعنق ما يحمل إلى القيروان"[5]، ثم يأتي التين المجفف التي كانت أشجاره تنموا بكثرة حول نهر شلف حيث حمل للقيروان[6] وعبر إلى أوروبا وبلاد السودان خاصة غانا[7].

الزبيب وعين البقرة: حيث كانت تنتج تلمسان الزبيب من النوع الجيد وعين بقرة وهذه الفواكه التي كان يقبل عليها الإيطاليون فكان سعرها هناك مرتفعا.

التمور: اشتهرت زراعته بورجلان ويصدر إلى أوروبا حيث كانت التمور الزناتية مطلوبة على موائد الفئات الغنية بغرب أوروبا المتوسطية خاصة إيطاليا[8]، واحتكر الأرغوانيون كميات كبيرة من التمور

1- ابن حوقل: المصدر السابق، ص71.

2- نفسه، 71.

3- الباروني: مختصر تاريخ الإباضية، غرداية، ط2، 1980، ص41.

4- الشماخي: المصدر السابق، ص204.

5- ابن حوقل: المصدر السابق، ص85.

6- نصر الدين بسدات: العلاقات السياسية والصلات الإقتصادية بين المغربين الأوسط والأدنى من نهاية القرن 4 إلى أواسط القرن 6هـ، الناشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2017، ص196.

7- بشاري: المرجع السابق، ص199.

8- نشاط: المرجع السابق، ص144.

المصدرة حتى أن موائد ملوكهم لا تخلوا من هذه الفاكهة، كما كانت تصدر التمور كذلك من واحات توات وورجلان في اتجاه الجنوب إلى بلاد السودان ومختلف أقطار بلاد المغرب[1].

1. 4. مواد أخرى:

الشبّ: استوردت أوروبا هذه المادة لحاجتها في صناعة الحرير والصوف والدباغة والجلود، وقد كان ميناء بجاية يصدر الشب إلى جنوة ما بين القرن 6 و7هـ/ 12 و13م حيث جاء في أحد العقود المحررة سنة621هـ/ 1225م "باع جوفاني بروندو لجوفاني كوربون كمية غير محددة من الشب جلبها من تنس بقيمة 84 ليرة"[2] وقد كان ميناء بجاية الميناء الرسمي لصادرات المغرب الأوسط في العصر الوسيط نحو جنوة نظرا للقرب الجغرافي.

وكان شبّ سجلماسة الأبيض يصدر عبر الموانئ الزناتية نحو اسبانيا ومنه إلى جنوة حيث جاء في أحد وثائق الجنويين أن "بيثرو تشو توصل بكمية من شب تلمسان عن طريق أخيه بيترو وبلغت الكمية المستوردة 100 قنطار"[3]، كما صدر الشب الريشي لدباغة الجلود[4].

شمع العسل: اشتهرت موانئ المغرب الأوسط بتصديره ويحتمل بعض المهتمين أن يكون إسم بجاية قد نقل لدى الأوروبيين للدلالة على الشمعة BOVGIC التي تمثل تقدما في تاريخ الإنارة وقد كانت موانئ وهران وتنس تستخلص ضرائب على شمع العسل تقدر بـ أربعة دنانير ذهبية على كل قنطار من هذه المادة[5].

النحاس: ذكر البكري أن تجار بلاد المغرب الأوسط كانوا يتجهون إلى أودغيست بالنحاس المصنوع وبثياب مصبغة بالحمراء والزرقة[6] وأشار في موضع آخر أنهم كانوا يحملون إلى كوعة التي بينها وبين غانة مسيرة خمسة عشر مرحلة الملح والودع والنحاس[7]، وذكر الإدريسي أن تجار بلاد المغرب

1- الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص276.

2- نشاط: المرجع السابق، ص143.

3- نفسه، ص144.

4- سلفاتوري برونو: العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وإيطاليا في العصر الوسيط، تر محمد الباروني، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الغزو الليبيين ضد الغزو الإيطالي، عدد2، يوليو، 1986، ص327.

5- نشاط: المرجع السابق، ص145.

6- البكري: المغرب، المصدر السابق، ص159.

7- نفسه، ص159.

الأوسط يسافرون بالصوف والنحاس[1] والكلام نفسه ذهب إليه صاحب كتاب الإستبصار بقوله: "أن تجار بلاد المغرب الأوسط كانوا يتجهون إلى بلاد السودان بالنحاس"[2].

البضائع المختلفة: كان التجار الزناتيون يسافرون للقيروان للانتفاع بضروب الأمتعة المتوفرة في أسواقها وقد روى أبو زكريا أن يزيد بن مخلد بن كيداد اليفريني كان له عشرون جملا يسافر بها إلى القيروان محملة بالسلع والبضائع المختلفة[3]، وكانت القوافل الزناتية تخرج مثقلة بالثمار لبيعها عند أهل البوادي وأسواق القيروان[4].

ونظرا للفائض الكبير في الإنتاج فقد صدرت زناتة كذلك سلعا إلى مختلف البقاع والأصقاع ومنها إلى مدن المغرب الأدنى والمشرق وأروبا وبلاد السودان، وقد لا قت السلع التي تمتاز بقابليتها للتخزين مدة زمنية طويلة رواجا كبيرا في الحركة التجارية بين زناتة ومختلف الأصقاع، فقد كان التين المجفف والزيت والحبوب والتمر أهم الصادرات إضافة إلى بعض المصنوعات اليدوية كالأواني الفخارية التي اشتهرت بها تيهرت وتلمسان وتوات وورجلان، غير أنّ هذه المواد الأولية لم تكن تلبي كل حاجيات الفرد الزناتي الأمر الذي دفع بتجّار زناتة لاسترداد ما ينقصهم.

2. الواردات

2. 1. المنسوجات: كانت المنسوجات في مقدمة المواد المستوردة من قبل المغرب الأوسط عامة وقبيلة زناتة خاصة مع نهاية القرن 6هـ/12م، وكانت جنوة تحمل المنسوجات إلى بلاد المغرب الأوسط وتتميز نوع هذه المنسوجات كما يلي:

- الكتانيات: يذكر نشاط نقلا عن الوثائق الجنوية عقدا مؤرخا في628هـ/ تموز 1213م نقل على إثره أحد الجنويين إلى المغرب الأوسط كمية من المنسوجات الكتانية قدرت بـ 17 قالة وحمل الكتان لبجاية يقدر قيمته بـ30 ليرة[5].

1- الإدريسي: المصدر السابق، ص42.

2- مجهول: الإستبصار، المصدر السابق، ص222.

3- ابن الصغير: المصدر السابق، ص96.

4- الوسياني: سير مشايخ المغرب، تح وتع إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص32.

5- نشاط: المرجع السابق، ص170

• الحريريات: حيث نقل الحرير عن طريق موانئ صقيلية ومالقة وألميرية وكانت بجاية والمرسى الكبير من أهم الموانئ التي ترسوا فيها السفن الأوروبية محملة بالحرير[1]، كما عرفت مدينة قابس كذلك إنتاجها للحرير وصناعة ذباغة الجلود الذي صدرته لمختلف البطون الزناتية[2].

• الصوفيات والقطنيات: حمل التجار الأوروبيون المنسوجات الصوفية والقطنية إلى بلاد المغرب الأوسط فبمقتضى عقد مؤرخ في 15 أفريل 1252م/649هـ توصل "شتر بيركو" بقراض قيمته 40 ليرة وهو عبارة عن كميات من القطن نقلها إلى المغرب الأوسط وقضى العقد المؤرخ في 07 مارس 1287م/685هـ بأنه يستفيد "لون فرانكو لونزاريو" بأكبر نصيب من الأرباح عقب عملية تجارية للأصواف بالمغرب الأوسط ساهم فيها إلى جانب مجموعة من التجار الجنويين[3].

وترد أنواع المنسوجات التي نقلها الأروبيون إلى المغرب الأوسط تحت أسماء مختلفة تبعا للمادة التي صنعت منها وأسماء الأماكن التي جلبت منها ومن بين تلك أنواع المنسوجات يمكن أن نذكر ACOLARATUSوهو قماش غير ملونAZURIT قماش أزرقBLANCHETI قماش أبيضBOCARANUS لعله مستورد من بخارىBONABAXIL قماش من القطن CANABAEUقماش من القنبVIRDIS قماش أخضرTAPETIS زرابي DEAURATISقماش من ذهب[4].

2. 2. الخمور: يمثل حضور الخمور بزناتة في العصر الوسيط إحدى المواضيع التي تحتاج ولربما بحكم حساسيتها الدينية إلى مزيد من النبش، علما أن تجليات الحضور التاريخي للخمور بالمنطقة لم تنحصر في المستوى التجاري بل تتجلى كذلك على المستوى الإجتماعي والسياسي[5].

لقد حمل الأوروبيون الخمور لزناتة انطلاقا من عدة مصادر عرفت بانتاجها كاليونان ومارسيا وصقيلية، ففي إحدى العقود المحررة سنة647هـ/ 1250م حمل أحد الجنويين كميات غير محددة من الخمور إلى بلاد المغرب الأوسط، ويبدو أن تجارة الخمور لم تشكل مصدرا مهما للربح للتجار الأوربيين

1- نفسه، ص171.
2- بسدات: المرجع السابق، ص197.
3- نشاط: المرجع السابق، ص172.
4- نفسه، ص174.
5- نفسه، ص173.

فحسب، بل للسلطة الزناتية كذلك فعلى مستوى الضرائب الداخلية يبدو أن الخمور أمدت السلطة الزناتية بموارد محترمة وسهلة في آن واحد[1] وهذا يجعلنا ودون مبالغة نقر بأن تجارة الخمور من أهم أنواع الواردات الزناتية رغم أن تعاطي الخمور ظل استثنائيا.

2. 3. الخشب: ويأتي في مقدمة المستوردات الخام ويستخدم أكثر في صناعة السفن[2] حيث استورد الزناتيون الخشب من إيطاليا وتمثل في الخشب المقطوع من غابات إستيريا وغابات دواخل بلاد البنادقة[3].

2. 4. الذهب: كان بنو واسين بورجلان من السباقين إلى جلب الذهب إلى أوطانهم[4] من بلاد ونقارة كما ذكرها الإدريسي "وبلاد ونقارة هذه هي بلاد التبر .... واشترى أكثره ورجلان"[5]، واستورد من بلاد السودان أيضا خاصة أن طريق الذهب توات-بلاد السودان كانت تسيطر عليه زناتة سيطرة شبه كلية، حيث جلب التجار الزناتيون الذهب الإبريز الخالص خلال القرن 5هـ/11م[6] وكذلك الأسواط التي تسمى بالسرافيات ما بين القرنين 6و7هـ/ 12 و13م[7].

العنبر والزجاج: كان يستورد الزجاج من البندقية أصناف الزجاج المستعمل للزخرفة والتحلي[8] وجلب العنبر من بلاد السودان[9].

2. 5. الفواكه: بالرغم من أن قبيلة زناتة تمتاز بكثرة فواكهها إلا أنها كانت تفتقر لبعض الفواكه خاصة التي لا تتلاءم مع البيئة الزناتية ولعل أبرزها الموز الذي كان يأتي من المغرب الأدنى واشتهرت مدينة قابس بكثرة التمار والموز فالموز الذي تنتجه حقولها ليس له شبيه في إفريقية ومن المرجح أن يكون

1- نفسه، ص174.

2- سلفاتوري: المرجع السابق، ص327.

3- نفسه، ص328.

4- الوسياني: سير الوسياني، ج1، المصدر السابق، ص100.

5- الإدريسي: المصدر السابق، ص24.

6- البكري: المصدر السابق، ص159.

7- مجهول: الاستبصار، المصدر السابق، ص114. ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص92.

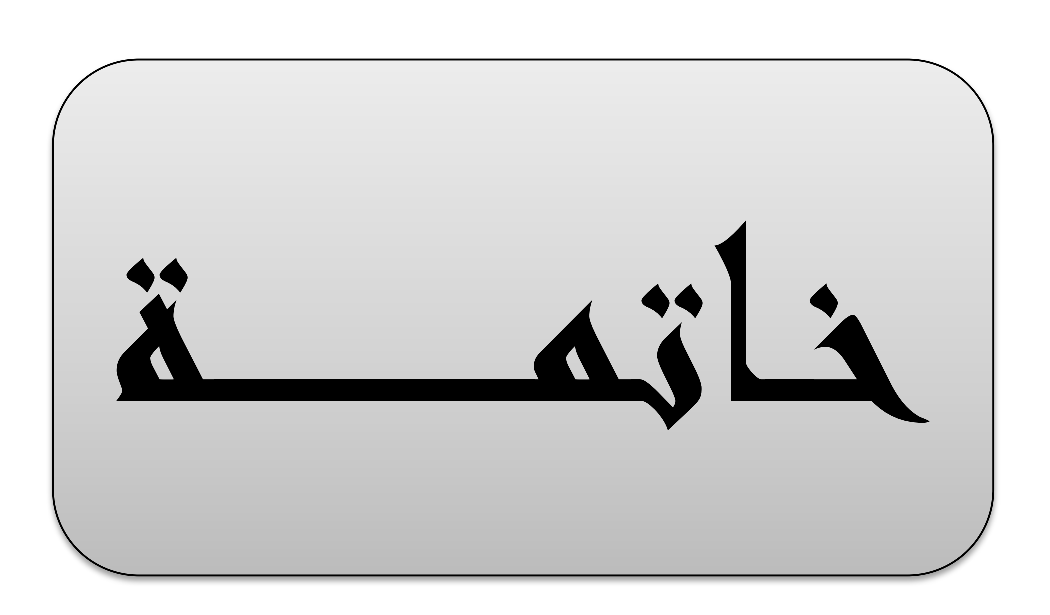
8- سلفاتوري: المرجع السابق، ص328.

9- البكري. المصدر السابق، ص159.

إحدى السلع الّتي استوردتها حواضر زناتة[1]، وقد تكون هناك فواكه أخرى استوردتها زناتة لكن غفلت المصادر عن ذكرها.

وخلاصة القول؛ هناك تنوع في الصادرات الزناتية بين ما هو حيواني وما هو نباتي أو حتى مادي وهذا يعكس ثراء وغنى قبيلة زناتة بمختلف المنتوجات، غير أن ما ينقص زناتة كان يستورد من الأسواق المغربية أو الأوروبية بل حتى من المشرق العربي إذ اقتضت الضرورة لذلك، وبذلك يكتمل حلقة النشاط التجاري بزناتة المغرب الأوسط.

1- بسدات: المرجع السابق، ص197.


خاتمة

خاتمة

إن المجال الجغرافي لقبيلة زناتة كان يشمل نطاقا واسعا من المغرب الأوسط سواء تعلق هذا الأمر بالجبال والسهول أو السواحل والصحاري والفيافي، حيث تتميز بخصائص اجتماعية واقتصادية وأخرى سياسية تغلب عليها طابع الترحال والنّجعة وعدم الاستقرار وبالتالي غلبة وسيطرة النظام القبلي الذي أطال عمر العصبية التي تمثل الاجتماع في الرأي وعدم الانقسام والتنافر حفاظا على سلامة قبيلتهم التي هي مصدر الشعور بالمسؤولية المشتركة.

ومثلما كان مجالها الجغرافي واسعا كانت بطونها وأفخاذها منتشرة في المغرب الأوسط، فهي من أكبر القبائل البربرية يمتد نسبها إلى أبي الجيل زانا بن يحيى، حيث ينقسمون إلى بطون لا تخرج عن العدة والإحصاء تجمع بينهم رابطة الدم، لهذا فهي رابطة دائمة ومتينة ولها أهمية كبرى، فهي تعمل على صفاوة ونقاوة القبيلة وتسهر على حفظ كيانها واستقرارها إذ تفرض على ابن القبيلة أن يتعصب لقبيلته لأن هذه العصبية هي مصدر قوة القبيلة.

وقد تمتع المجتمع القبلي الزناتي بخصائص إثنية وأخرى إجتماعية كالحرية والتسامح والتشبث بالعادات والتقاليد لدرجة التعصب والتعود على حياة النجعة والضغن والقدرة على تحمل العوز في فترات الفتن والحروب، غير أنهم كانوا يتناولون أشهى الأطعمة في أيام الوفرة والرخاء وهذا راجع لثراء قبيلتهم، إلا أنه وجد اللامعقول والمتنافي مع الشريعة الإسلامية طريقا لعقول بعض الأفخاذ الزناتية منها السحر والإيمان الخرافي بالمعتقدات.

وبما أن مصير القبيلة وبقاؤها متوقف على وجود قوة تحتكم إليها سواء كانت هذه القوة سياسية تحفظ كيانها السياسي وتدافع على وجودها، أو اجتماعية أو اقتصادية خاصة في أوقات الجوائح الطبيعية وعواري الدهر والحروب، الأمر الذي دفع بالزناتيين لمزاولة النشاط الاقتصادي باعتباره أحد القوى التي تدافع عن القبيلة مما جعلها تتشبث بالنشاط التجاري الذي يمثل العمود الفقري للعوامل الاقتصادية، فمهنة النشاط التجاري هو الأول المعتمد نظرا لاحتكار زناتة لطرق ومسالك هامة بالمغرب الأوسط وتربطهم بطرق زناتة المغرب الأدنى كطريق ورجلان –الجريد؛ وزناتة المغرب الأقصى كطريق تلمسان–فاس، بل وصل بها الأمر لاحتكار الطريق البحري مع إمارة بني برزال الزناتية بالأندلس.

ومما حفّز وشجّع تجّارها على ممارسة النشاط التجاري بزناتة وفرة الموارد الطبيعية والمنتوجات نظرا لتنوع مناخها وتعدد أقاليمها بين إقليم ساحلي وتلي وصحراوي، يضاف إلى وفرتها على شبكة مائية

هامة تتنوع بين الأنهار والآبار والعيون خاصة وأن السيادة على الطرق في القرون الثلاثة الأولى للهجرة ببلاد المغرب الأوسط كانت على الماء، كما أن وفرة وسائل النقل وتنوعها بين إبل وخيول وبغال وحمير أثر إيجابا على التجارة بطريقة مباشرة من خلال تنظيم وتسهيل سير القوافل التجارية خاصة أثناء مرورها بالمراكز التجارية الزناتية كورجلان وتوات، إذ أصبحت القوافل التجارية وسيلة التواصل الأساسية التي تستورد منها زناتة الذهب المجلوب من بلاد السودان وسلع محلية أخرى مقابل بالسلع التي توجد بزناتة.

لقد عرف النشاط التجاري في زناتة ما بين القرن 2هـ-7هـ/8م-13م انتعاشا في مراحل معيّنة، رغم أنه كان يتأثر سلبا بالظروف السياسية الطارئة نتيجة لأسباب داخلية وخارجية، فالأسباب الداخلية تكمن في الصراع بين زناتة والقبائل البربرية الأخرى بالمغرب الأوسط كالصراع مع صنهاجة، أو صراع البطون الزناتية فيما بينها كما حدث مع مغراوة وبني يفرن، أما الخارجية فتتمثل في الخطر الفاطمي الشيعي وتصادم زناتة معه في الكثير من المواقع بالمغرب الأوسط، كما تأثر النشاط التجاري بالعوامل الطبيعية المختلفة كأزمات الجفاف والمجاعة، غير أن الأوقات التي تشهد استقرارا طبيعيا وسياسيا تنعكس إيجابا على الجانب الإقتصادي عموما والتجارة على وجه الخصوص.

شكلت الأسواق عصب الحياة التجارية في زناتة المغرب الأوسط وهي متنوعة بين أسواق وظيفية سواء كانت تجارية أو صناعية أو أسواق المواد الغذائية، هذه الأخيرة توجد بها مختلف السلع والمنتوجات التي يحتاجها الفرد الزناتي في حياته اليومية، وكذلك أسواق بحسب زمان ومكان انعقادها، إذ نجد أسواقا يومية أو أسبوعية أو مؤقتة ودائمة أو أسواق المراكز والحصون والأسواق العسكرية وإن كانت بدرجة أقل، كما وجدت أسواق تحمل اسم صاحبها أو اسم المكان التي تعقد فيه.

وما يمكن ملاحظته عن دور التّجار غير الزناتيين، فهناك المغاربة الذين ساهموا بدور كبير، وتجار أهل الذمة وخاصة اليهود منهم، حيث كانوا يشكلون طبقة تجارية هامة بأسواق زناتة خاصة فئة يهود الرهاذنة، إضافة إلى التجار الأندلسيين الذين مارسوا نشاطا تجاريا واسعا مع زناتة وذلك راجع للقرب الجغرافي من جهة والتقارب السياسي والمذهبي من جهة أخرى، وفي منتصف القرن 5هـ/11م ظهرت فئة أخرى من التجار تمثلت في التجار الهلاليين والذين سيكون لهم شأن كبير في التجارة بعد القرن 7هـ/12م.

وبما أنّ النشاط التجاري يعتمد على نظم متعددة استعمل الزناتيون النقود التي تعد وسيلة أساسية في التعامل التجاري، فاهتمت زناتة بسكّها وتعاملت أيضا بنقود ودويلات المغرب الأوسط، ولم تختلف عليه عما كانت عليه بالمغرب في وزنها وشكلها وصنجها، حيث ضربت زناتة نقودا متعددة بدءا بالنقود التي ضربتها مغراوة أيام خزر بن حفص والتي لم تصلنا منها شيء باستثناء نقود مسعود بن واندين التي ضربت أيام خزرون بن فلفول المغراوي.

كما استعمل الزناتيون أدوات النظم التجارية الأخرى ممثلة في المكاييل والموازين طبقا لما حدده الفقهاء، فقد كانت هناك مكاييل وموازين مشرقية وأخرى مغربية وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام اتخاذ الزناتيين مكاييل وموازين خاصة بهم.

وما يستقطب الإنتباه أيضا في هذا المقام تفشي ظاهرة الغش في المكاييل والموازين والزيوف في النقود، مما يعطي لنا صورة حية توحي بعدم استقرار النشاط التجاري في فترات عصيبة من تاريخ زناتة المغرب الأوسط، فمن المعلوم أن تداول النقود والمكاييل والموازين الفاقدة للضوابط الشرعية يؤثر سلبا على الحياة التجارية ويفقد السلع قيمتها الحقيقية.

وتجنبا لما يخلفه الغش في النقود والمكاييل والموازين اهتم المحتسب انطلاقا من وظيفته في مراقبتها والعمل على الحد من التلاعب بها والفصل في منازعات السوق معتمدا على أجهزته المحلية، وحري للبيان؛ أن هناك محتسبين زناتيين ولعل أشهرهم أبو يزيد بن مخلد بن كيداد اليفريني.

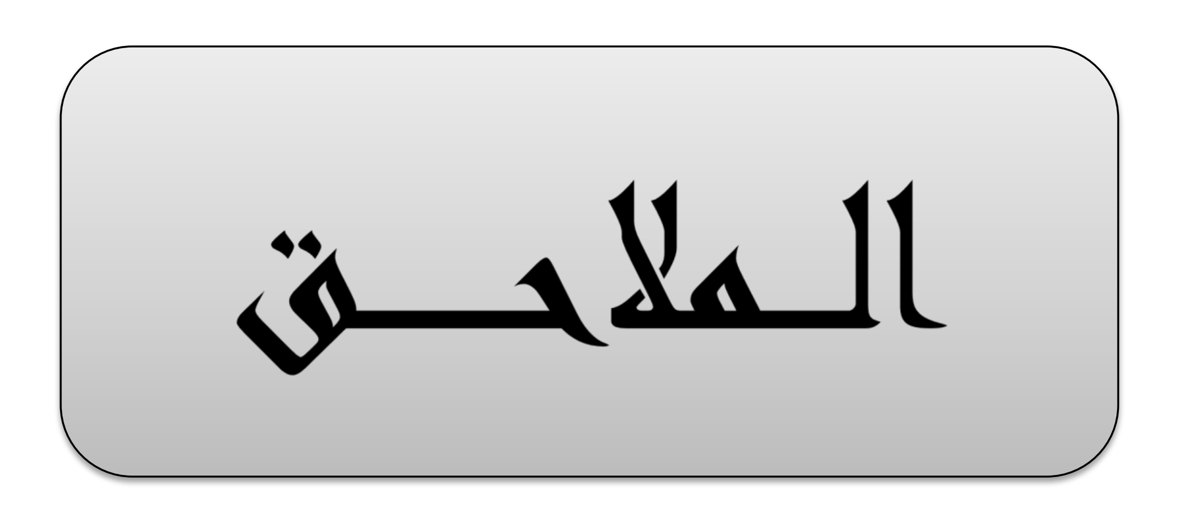
وفيما يخص الأسعار فقد كانت ترتفع وتنخفض تبعا لمتغيرات الحياة الاقتصادية منها قانون العرض والطلب، ومدى وفرة السلع وقلتها في السوق، أو تعرضها لجوائح وعواري الطبيعة والحروب والأزمات، كما كان للهدوء واستتباب الأمن دور في انخفاض الأسعار، ومما هو حري بالتسجيل، أن الضرائب على النشاط التجاري كانت على أنواع شرعية ورسمية وإضافية وكانت ترتفع أكثر خاصة في أوقات الحروب.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن أساليب التعامل التجاري كانت متنوعة في أسواق زناتة، فقد كانت عمليات البيع والشراء تتم مقايضة أو نقدا وغيرها من أنواع البيوع التي كانت موجودة في أسواق المغرب الأوسط واصطلح عليها الفقهاء، غير أن البيوع المحرمة كانت لا تخلو من الأسواق الزناتية.

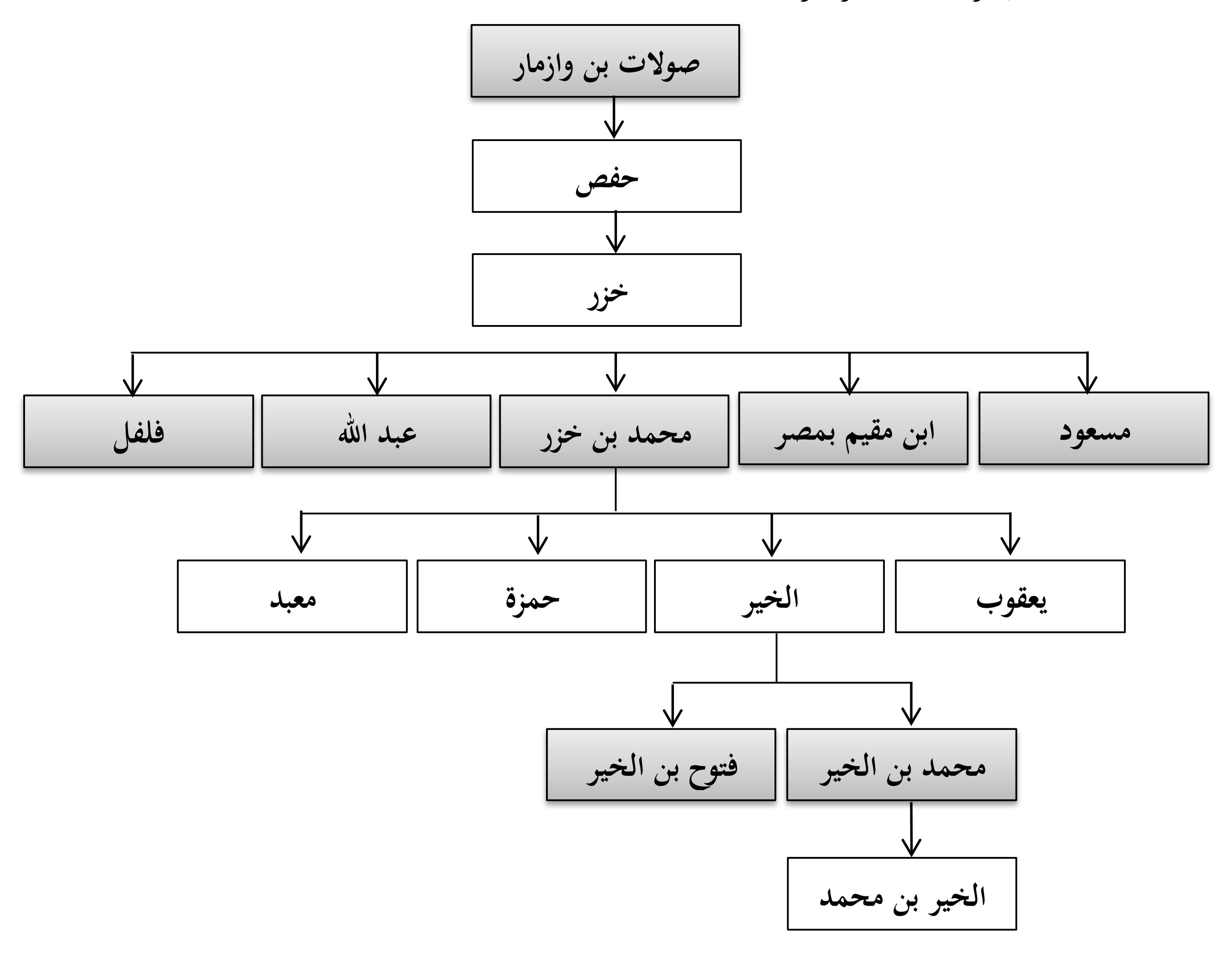
وكان امتلاك زناتة لثروات طبيعية تأثير على نمو النشاط التجاري مما أدى إلى زيادة المنتوجات التي دخلت ضمن عمليات التبادل التجاري الداخلي والخارجي، فجعل قائمة السلع والبضائع الصادرة والواردة إلى زناتة واسعة، وشكلت توازنا في عملية الصادر والوارد، فالفائض عن الحاجة من السلع

والبضائع كان يصدر إلى مدن وأقاليم المغرب وحتى إلى أوربا والأندلس وما ينقص زناتة كان يستورد، يضاف إلى ذلك وجود سلع وبضائع امتلكتها زناتة ونظرا لعدم تلبية حاجاتها اضطرت لاستيراد كميات منها.

وهكذا فقد دونا صفحة من صفحات تاريخ قبيلة زناتة الإقتصادي وتحديدا شقه التجاري منه، وتوصلنا إلى أن كثافة النشاط التجاري بزناتة من القرن 3إلى 6هـ/9-12م، غير أنه مع بداية القرن 7هـ/13م يشهد أفول نجم قبيلة زناتة وفشلها في تحقيق كيان سياسي بالمغرب الأوسط، مما يجبر أفخاذها الانصهار في إمارة بني زيان الأمر الذي دفع بتجار زناتة إلى تغيير سياستهم التجارية، فكيف كان موقف هؤلاء التجار من الإمارات المستقلة بالمغرب؟ وفيما يتمثل يا ترى نشاطهم التجاري في المغرب الأوسط في ظل سيطرة أمراء بني زيان؟ والحديث في هذا المجال لا يتوقف عند محطة أو أخرى بل يحتاج إلى فصول وفصول ....والله المستعان.


الملاحق

الملحق رقم 01: أمراء زناتة



المصدر: ابن حيان: المقتبس، ص257.

الملحق رقم: 02

وثيقة بيع غلة كرم

«اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع ثمرة كرمه الذي بقرية كذا من إقليم كذا من شجرة تينة كذا أو زيتونة كذا سنة كذا بعد أن بدا صلاحها وظهر طيبها وتطوفا عليها وعرفها وقدرها بكذا دينار بدخل أربعين من سكة كذا قبضها البائع فلان من المبتاع فلان ....»[1]

1- المراكشي: وثائق المرابطين، ص314.

الملحق رقم: 03

وثيقة بشراء مملوك

«هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان، اشترى منه مملوكا جليقيا يسمى في حين التبايع كذا، ونعته أفوه أعين أبلج أسمر مدور نقي اللون أسود المقلة جعد الشعر، ممتلئ الوجه أمرد، بكذا وكذا دينار دراهم أربعينية من سكة كذا، برئ بها المبتاع فلان إلى البائع فلان على الطوع على غير شرط في صفقة البيع بقبض الثمن في العهدة وقبضها البائع فلان منه على الصفة المذكورة، وقبض المبتاع فلان المملوك المنعوت وصار بيده، في يوم كذا من سنة كذا، بلا داء ولا غائلة بيعا بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار»[1]

1- المراكشي: وثائق المرابطين، ص325-326.

الملحق رقم: 04

وثيقة بيع سلف

«سلم فلان بن فلان إلى فلان بن فلان من أهل قرية كذا وكذا وقبضها منه في كذا وكذا ربعا من زيت الزيتون اللجين، زيت الماء الأخضر العذب الطيب المتناهي الطيب وإن كان زيت يد قلت: زيت اليد الصافي الطيب وإن كان مطبوخا قلت: في كذا وكذا ربعا من زيت الزيتون المطبوخ الطافي الطيب غاية الطيب في جنسه، على أن يوفيه إياه بحاضرة كذا بكيلها في أول شهر كذ، لا يبرم المسلف إليه من الزيت الموصوف غير إقرار المسلم بقبضه أو بينة تقوم له على الأداء إليه....»[1]

1- المراكشي: وثائق المرابطين، ص288.

الملحق رقم 05:

العملة الزناتية



دينار هشام المؤيد، ضرب بسجلماسة



دينار مسعود بن وانودين، بنو إفران، ضرب بسجلماسة

دانيال أوسطاش: المرجع السابق، ص73-74.

الملحق رقم 06:

وحدات الكيل وما يعادلها بالغرام

الإردب	52140غ
الجريب	10448غ
الصاع النبوي	2175غ
العرق	32625غ
الفرق	6528غ
القدح	1087غ
القفيز	26112غ
المد النبوي	543.4غ
الويبة	8690غ

ابن الرفعة: المصدر السابق، ص87-88.

الملحق رقم07:

وحدات الوزن وما يعادلها بالغرام

الأوقية الشرعية لوزن الفضة	**119غ**
الأوقية الشرعية لوزن الذهب	29.75غ
الحبة الشرعية من الدينار الشرعي	0.059غ
الحبة الشرعية من درهم النقد الشرعي	0.058غ
الدانق الشرعي من الدينار الشرعي	0.708غ
الدانق الشرعي من درهم الكيل الشرعي	0.755غ
الدرهم الشرعي لوزن الفضة	2.975غ
الدينار الشرعي لوزن النقد	4.25غ
المثقال الشرعي لوزن الكيل	4.53غ

ابن الرفعة: المصدر السابق، ص86.

الملحق رقم08:

وحدات القياس وما يعادلها في النظام المتري

الأصبع الشرعي	1.925سم
الذراع الشرعي	46.2 سم
البريد الشرعي	22176سم
الجريب الشرعي	1366.0416م^2
الشعيرة الشرعية	0.320 سم
الميل الشرعي	184800سم
الفرسخ الشرعي	554400 سم
القدم الشرعية	15.4 سم

ابن الرفعة: المصدر السابق، ص89.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر:

1. القرآن الكريم:

2. كتب الأحاديث النبوية:

- ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ/886م): سنن ابن ماجة، حكم على أحاديثه وأثاره وعلق عليه محمد ناصر الدين الأباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن، آل سلمان، مكتبة التعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت275هـ/888م): سنن أبي داوود، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، ج5 و6، دار الرسالة العالمية، سوريا، 1430هـ/2009م.
- الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ/855م): مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت256هـ/869م): الجامع الصحيح المختصر المعروف بصحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، 1423هـ/2002م.
- الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ/892هـ): الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، تح وشرح أحمد محمد شاكر، ج3، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط2، 1398هـ/1978م.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبي الحسن (ت261هـ/874م): صحيح مسلم وهو المسند الصحيح والمختصر، اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 1429هـ/ 2008م.
- النسائي أحمد بن شعيب بن علي بن سنان أبو عبد الرحمن (ت): سنن النسائي، تح رائد صبري ابن أبي علفة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ط2، 1436هـ/2015م.
- الهروي محمد أبو عبيد الله أحمد (ت401هـ/1010م): الغريبين في القرآن والحديث، تح أحمد فريد المزيدي، مر فتحي حجازي، قرّظه محمد الشريف وكمال العنابي، ج1، مكتبة نزار مصطفى البار، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1999م.

3. المخطوطات

- التمبكتي: حكم بيع العبيد المجلوبين من السودان، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، د1079.

- التنلاني عبد الرحمن بن عمر: نهاية الأماني للشيخ عبد الرحمن بن عمر التنلاني، مخطوط زاوية تنليلان، أدرار.
- التمنطيطي محمد بن عبد الكريم بن عبد الحق التواتي (ت1374هـ/1954م): درّة الأقلام في أخبار المغرب بعد الإسلام، مخطوط ضمن مجموع خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار.
- الجذامي القباب: شرح مسائل ابن جماعة في البيوع، مخطوط ضمن مجموع 12260-13323، الخزانة الملكية، الرباط.
- الرهوني: الرسالة الوجيزة المحررة في بيان أن التجارة لأرض الحرب وبعث المال إليها ليس من فعل البررة، مخطوط ضمن الخزانة الملكية الحسنية، الرباط، رقم 5286.
- المازوني أبي عمران موسى بن عيسى المغيلي: قلادة التسجيلات والعقود وتصريف القاضي والشهود، مخطوط بالزاوية العثمانية، طولقة –بسكرة.
- مجهول: نبذة عن تاريخ المغرب الأقصى، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، د2152.
- المغيلي محمد بن عبد الكريم: جوهر المعاني فيما ثبت لدى من العلماء في الأول والثاني، مخطوط زاوية سيدي عبد الله البلبالي، أدرار.

4.المصادر المطبوعة:

- ابن أبي دينار أبو عبد الله الرعيني القيرواني (ت1110هـ/1699م): المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة النهضة، تونس، 1420هـ/1992م.
- ابن أبي زرع أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (ت726هـ/1326م): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1420هـ/1999م.
- ـــــــــــــ: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1391هـ/1972م.
- ابن أبي زيد القيرواني أبو محمد عبد الله (ت386هـ/996م): النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تح محمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1420هـ/1999م.
- ـــــــــــــ: الرسالة الفقهية مع غرر المقالة في شرح غريب الرسالة لأبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي، إعداد وتحقيق الهادي حمو ومحمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ/1986م.

- ابن الأبار أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت658هـ/1259م): التكملة لكتاب الصلة، تح عبد السلام الهراس، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415هـ/1995م.
- ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري الموصلي (ت630هـ/1233م): الكامل في التاريخ، ج6و7، دار الكتاب العربي، ط2، 1386هـ/1967م.
- ـــــــــ: الكامل في التاريخ، مراجعة محمد يوسف الدقاق، مج4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ/1987م.
- ابن الأخوة محمد بن محمد بن أحمد القريشي (ت729هـ/1338م): معالم القربة في أحكام الحسبة، نقل وتصحيح روين لوى، مطبعة الفتون، كمبريدج، 1355هـ/1937م.
- ابن البنا أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المراكشي (ت721هـ/1321م): مقالة في مقادير المكاييل الشرعية، تقديم وتحقيق حياة قارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1430هـ/2009م.
- ابن الحاج أبو عبد الله محمد بن أحمد التجيبي القرطبي (ت529هـ/1135م): نوازل ابن الحاج التجيبي، دراسة وتحقيق أحمد شعيب اليوسفي، ج3، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، 1439هـ/2018م.
- ابن الجلاب أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن (ت378هـ/988م): التفريع، ج1، تحقيق حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1407هـ/1987م.
- ابن الرفعة أبي العباس نجم الدين الأنصاري (ت710هـ/1310م): الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تح وتق محمد إسماعيل الخاروف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1400هـ/1980م.
- ابن الزيات أبو يعقوب بن يوسف بن يحيى التادلي (ت617هـ/1220م): التشوف إلى رجال التصوف واخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط2، 1418هـ/1997م.
- ابن الصغير المالكي (ت ق3هـ/9م): أخبار الأئمة الرستميين وسيرهم، تحقيق إبراهيم بكير بحاز وفخار إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1408هـ/1988م.

- ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني (ت340هـ/951م): مختصر كتاب البلدان، مكتبة المثنى، بغداد، 1405هـ/1985م.
- ابن بسام الشنريتي أبو الحسن علي (ت443هـ/1147م): الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ج4، طرابلس، 1399هـ/1979م.
- ابن بشكوال أبو القاسم يخلف بن عبد الملك (ت578هـ/1182م): كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس ذيل كتاب تاريخ ابن الفرضي، تقديم وشرح صلاح الدين الهواري، ج1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، لبنان، 1424هـ/2003م.
- ابن بطوطة محمد بن عبد الله الطنجي (ت779هـ/1377م): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف بكتاب الرحلة، دار صادر، بيروت، 1412هـ/ 1992م.
- ـــــــــــ: الرحلة، تقديم عبد الهادي التازي، مطبوعات المملكة المغربية، الرباط، 1417هـ/1997م.
- ابن جبير أبو الحسن محمد بن أحمد الأندلسي (ت614هـ/1217م): رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت.
- ابن حزم الأندلسي أبو محمد عي بن أحمد بن سعيد (ت456هـ/1064م): جمهرة أنساب العرب، تح وتع عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5.
- ابن حماد الصنهاجي أبو عبد الله محمد بن علي (ت628هـ/1230م): أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، نشره وترجمه فاندر هيدان، الجزائر، 1345هـ/1927م.
- ابن حوقل النصيبي أبو القاسم محمد بن علي(ت380هـ/990م): كتاب المسالك والممالك والمفارز والمهالك المعروف بـ صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ابن حيان أبو مروان القرطبي الأندسي (ت469هـ/1070م): المقتبس في أخبار بلد الأندلس، اعتنى به صلاح الدين الهواري، الدار النموذجية، بيروت، 1427هـ/2006م.
- ابن خلدون أبو زكريا يحيى (ت780هـ/1378م): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تق وتح وتع عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1400هـ/1980م.
- ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت808هـ/1406م): العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مطبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1428هـ/2007م.

- ـــــــــــــ: المقدمة، المطبعة دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1425هـ/2004م.
- ـــــــــــــ: المقدمة، تح علي عبد الواحد وافي، دار النهضة، مصر، القاهرة، ط3.
- ابن خلكان أبو العباس أحمد (ت681هـ/1282م): وفيات الأعيان وأنباء أبناء هذا الزمان، تح إحسان عباس، ج3 دار الثقافة، بيروت، 1389هـ/1970م،
- ابن رشد أبو الوليد محمد (الجد) (ت520هـ/1126م): فتاوى ابن رشد، تح المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ/1987م.
- ابن سعيد المغربي أبو الحسن علي بن موسى (ت685هـ/1286م): كتاب الجغرافيا، تح اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1402هـ/1982م.
- ابن سهل أبي الأصبع عيسى بن عبد الله الأسدي الجياني (ت486هـ/1093م): ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الكلام، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 1428هـ/2007م.
- ابن صاحب الصلاة عبد الملك (ت594هـ/1198م): المن بالإمامة (تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين)، تح عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1407هـ/1987م.
- ابن عبد الحكم أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت257هـ/871م): فتوح إفريقية والأندلس، تح وتع عبد الله أنيس الطباع، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1383هـ/1964م.
- ابن عبد الرؤوف القرطبي (ت242هـ/857م): آداب الحسبة والمحتسب، دار ابن حزم، بيروت، 1426هـ/2005م.
- ابن عبدون الإشبيلي (عاش ق6هـ/12م): رسالة في القضاء والحسبة، نشر ليفي بروفنسال، الجريدة الأسيوية، أفريل-جوان 1352هـ/1934م.
- ابن عذارى أبو العباس أحمد المراكشي (كان حيا سنة 712هـ/132م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح ومر ليفي بروفنسال وس كولاس، ج1، دار الثقافة، بيروت.
- ابن قنفد القسنطيني أبو العباس أحمد بن الحسين (ت810هـ/1407م): أنس الفقير وعز الحقير، نشره وصححه محمد الفاسي وأدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1375هـ/1956م.

- ابن كثير أبو الفدا إسماعيل بن عمر القريشي الدمشقي (ت774هـ/1372م): تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر، المملكة العربية السعودية، ط2، 1419هـ/1999م.
- ابن مرزوق أبو عبد الله محمد الخطيب التلمساني (ت781هـ/1379م): المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس بغيرا، تق محمود عياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م.
- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم (كان حيّ سنة 759هـ/1375م): الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، عدد1و2، مدريد، 1377هـ/1958م.
- أبو الفدا: المسالك والممالك، تح مصطفى أبو ضيف أحمد، 1408هـ/1988م
- أبو حمو موسى بن زيان العبد الوادي (ت791هـ/1389م): واسطة السلوك في سياسة الملوك، تق عبد الرحمان عون، دار بوسلامة للطباعة، تونس، 1410هـ/1990م.
- الإدريسي أبو عبد الله محمد الشريف السبتي (ت548هـ/1154م): المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، نشر وترجمه إلى الفرنسية دوزي وري غوتيه، طبعة لندن،1282هـ/1866م.
- الإصطخري أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفاسي (ت346هـ/957م): المسالك والممالك، تح محمد جابر عبد العال الحيني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1381هـ/1961م.
- الإيلاني صالح بن عبد الحميد المصمودي (كان حيا سنة712هـ/1312م): المقتبس من تاريخ البربر في المغرب والأندلس، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، مكتبة الرشاد، الجزائر، 1434هـ/2013م.
- الأصفهاني أبو علي المرزوقي (كان حيا450هـ/1058م): كتاب الأزمنة والأمكنة، فرغ من تأليفه 13جمادى الآخرة453هـ، مطبعة دار المعارف، الهند محروسة حيدر آباد الدكن،1333هـ/1915م.
- الباروني أبي الربيع سليمان: مختصر تاريخ الإباضية، غرداية، ط2، 1400هـ/1980م.
- البرزلي أبو القاسم أحمد البلوي التونسي(ت841هـ/1438م): فتاوى البرزلي–جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تق وتحق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1423هـ/ 2002م.

- البغطوري مقرين بن محمد النفوسي (ت ق6هـ/12م): روايات الأشياخ الشهير بسير البغطوري، تحقيق عمر لقمان حمو سليمان بوعصبانة، مكتبة خزائن الآثار، عمان، 1438هـ/2017م.
- البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود (ت516هـ/1122م): تفسير البغوي معالم التنزيل، دار ابن حزم، بيروت، 1423هـ/2002م.
- البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب (ت487هـ/1094م): المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي.
- ـــــــــــ: المسالك والممالك، تح جمال طلبة، ج2، دار الكتب العلمية، لبنان، 1424هـ/2003م.
- التنبكتي أبو العباس أحمد بابا (ت1036/1626م): كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، ج1، دراسة وتحقيق محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1421هـ/2000م.
- الجوذري أبو علي منصور العزيزي (ت نصف الثاني من القرن 4هـ/10م): سيرة الأستاذ جوذر، تح محمد عبد الهادي شعيرة ومحمد كامل حسين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1373هـ/1954م.
- الحميري محمد بن عبد المنعم السبتي (ت أواخر ق9هـ/15م): الروض المعطار في خبر الأقطار، تح د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1404هـ/ 1984م.
- الداعي ادريس عماد الدين القرشي (ت872هـ/1467م): تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار وفنون الأثار، تح مصطفى غالب، ج5، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1984/1404.
- الدباغ أبو عبد الرحمن بن محمد الأسدي (ت696هـ/1296م): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح عبد المجيد خيالي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005/1426.
- الدرجني أبو العباس أحمد بن سعيد (ت670هـ/1271م): طبقات المشايخ بالمغرب، تح ابراهيم طلاي، ج1، مطبعة البعث، قسنطينة، 1393هـ/1974م.
- الدمشقي أبو الفضل جعفر بن علي (كان حيا حتى سنة 576هـ/1174م): كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض وردئها وغشوش المدلسين فيها، طبع بصمر، 1396هـ/1977م.

- الديار بكري حسن بن محمد (ت682هـ/1283م): تاريخ الخميس في أحوال النفس النفيس، ج2، المطبعة الوهبية، القاهرة، 1283هـ/1866م.
- الرقيق القيرواني أبو إسحاق بن إبراهيم بن القاسم (ت منتف ق5هـ/11م): تاريخ إفريقية والمغرب، تح وتق المنجي الكعبي، تونس، 1388هـ/1969م.
- الرصاع أبو عبد الله محمد الأنصاري (ت894هـ/1489م): شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1413هـ/1993م.
- الزجالي أبو يحيى بن عبيد الله بن أحمد القرطبي (ت694هـ/1295م): أمثال العوام في الأندلس، تح وشرح ومقارنة محمد بنشريفة، ج1و2، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم، مطبعة محمد الخامس، فاس، 1394هـ/1975م.
- الزركشي أبي عبد الله محمد بن ابراهيم: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1385هـ/1966م.
- الزناتي أبو عمران موسى بن أبي علي (ت706هـ/1306م) كتاب الإحكام لمسائل الأحكام، دراسة وتحقيق أحمد إيد موسى، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 1438هـ/2017م.
- الزهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت بعد 541هـ/1154م): كتاب الجغرافيا، تح محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح المهدي البوعبدلي، دار المعرفة الدولية للنشر، الجزائر، 1434هـ/ 2013م.
- سحنون بن سعيد التنوخي (ت240هـ/854م): المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- السعدي عبد الرحمان بن عبد الله: تاريخ السودان، طبعة هودس، باريس، 1401هـ/1981م
- السقطي أبو عبد الله محمد بن أحمد المالقي (ت أواخر ق6هـ/12/): في آداب الحسبة، المطبعة الدولية، باريس، 1349هـ/1931م.
- السيوطي عبد الرحمن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الحضرمي الأسيوطي (ت911هـ/1505م): كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة وما ورد في حقيقتها، عالم الكتب، الرياض، 1408هـ/1987م.

- الشماخي أبو العباس أحمد بن أبي عثمان سعيد بن عبد الواحد بدر الدين اليفريني (ت928هـ/1521): كتاب السير، تح محمد حسن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2009
- الشيرزي عبد الرحمن بن نصر: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق أحمد فريد المريدي ومحمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/2003م.
- العبدري أبو عبد الله محمد بن محمد (ت بعد 700هـ/1300م): الرحلة، تح على إبراهيم كردي، تق شاكر الفحام، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 1420هـ/1999م.
- عريب بن سعد القرطبي (ت369هـ/980م)، ابن البنا المراكشي: رسالتان في الأنواء، تحقيق إبراهيم القادري بوتشيش وسعيد بنحمادة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1436هـ/2015م.
- العقباني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد التلمساني (ت871هـ/1466م): تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح علي التنوخي.
- العياشي أبو سالم عبد الله بن محمد: الرحلة العياشية، تحقيق سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 1427هـ/2006م.
- الغرناطي أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عبد الرحمن (ت579هـ/1183م): الوثائق المختصرة، تحقيق ابراهيم بن محمد السهلي، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1432هـ/2011م.
- الغرناطي أبو القاسم محمد بن أحمد بن جري الكلبي المالكي (ت741هـ/1341م): القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتبين على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ/1977م.
- القاسمي محمد جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم بن صالح الكيلاني الحسني الدمشقي (ت1332هـ/1914م): تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، صححه ورقمه وأخرج آياته وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ/1957م.
- القاضي أبو حنيفة النعمان بن تميم المغربي (ت363هـ/974م): إفتتاح الدعوة، تح فرحات الدشراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1406هـ/1986م.
- ـــــــــــ: المجالس والمسايرات، تح الحبيب الفقي وابراهيم شبوح ومحمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1418هـ/1997م.

- القاضي عياض موسى بن عمر اليحصبي (ت544هـ/1149م): تراجم أغلبية، تح محمد الطالبي، المطبعة الرسمية، تونس، 1387هـ/1968م.
- ــــــــــــ: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط2، 1403هـ/1983م.
- ــــــــــــ: مشارق الأنوار على صحاح الأثار، ج1، طبع ونشر المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة، 1398هـ/1978م.
- القشتالي أبو فارس عبد العزيز (ت1031هـ/1622م): مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعة وزارة الأوقاف، الرباط.
- القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج3، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/1922م.
- القرافي لسان الدين أحمد بن إدريس (ت684هـ/1285م): الذخيرة، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1404هـ/1833م.
- لسان الدين بن الخطيب محمد بن عبد الله بن سعيد السماني الغرناطي (ت776هـ/1374م): أعمال الأعلام فيمن بويع بالخلافة قبل الإحتلام من ملوك الإسلام، الجزء الخاص بالمغرب، تح محمد المختار العبادي، محمد ابراهيم الكتاني، الدار البيضاء، 1383هـ/1964م.
- مارمول كربخال (ت977هـ/1570م): كتاب إفريقيا، تر محمد حجي وآخرون، ج2و3، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1404هـ/1984م.
- المازوني أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تح مختار حساني، مراجعة مالك كرشوش الزواوي، ج3، دار الكتاب العربي، 1430هـ/2009م.
- الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت974هـ/1058م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق عماد زكي البارودي، مكتبة التوفيقية.
- المجليدي أبو العباس أحمد بن سعيد (ت1094هـ/1683م): كتاب التيسير في أحكام التسعير، تق وتح موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م.
- المراكشي عبد الواحد بن علي التميمي (ت647هـ/1249م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين مع ما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتاب، نشره محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م.

• ـــــــــــــــ: وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1418هـ/1997م.

• المزاري الأغا بن عودة: طلوع السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

• المغيلي محمد بن عبد الكريم التلمساني (ت909هـ/1503م): مصباح الأرواح في أصول الفلاح، تقديم وتحقيق رابح بونار، الجزائر، 1428هـ/2007م.

• ـــــــــــــــ: الرد على المعتزلة في اعتقاداتهم الفاسدة، تحقيق محمد سالم عبد القادر المغيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1391هـ/1971م.

• المقدسي شمس الدين أبو عبد الله محمد (ت388هـ/997م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبعة ذي غوتيه ليدن، 1323هـ/1906م.

• المقري أبو العباس أحمد بن محمد (ت1041هـ/1631م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح إحسان عباس، ج4، دار صادر، بيروت، 1408هـ/1988م.

• المقريزي أبو العباس تقي الدين أحمد (ت845هـ/1441م): اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تح جمال الدين الشيال، ج1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ/1967م.

• ـــــــــــــــ: إغاثة الأمة بكشف الغمة، الهيئة المصرية للكتاب العامة، القاهرة.

• ـــــــــــــــ: الخطط المقريزية المسماة "المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار"، مطبعة الساحل الجنوبي، لبنان، 1378هـ/1959م.

• ـــــــــــــــ: النقود الإسلامية المسمى بـ-شذور العقود في ذكر النقود، تح محمد بحر العلوم، دار الزهراء، بيروت، ط6، 1408هـ/1988.

• مؤلف مجهول (ق8هـ/14م): الإستبصار في عجائب الأمصار، تحق، سعد زغلول، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1405هـ/1985م.

• مؤلف مجهول: أخبار مجموعة فتح الأندلس، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1407هـ/1987م.

• النمري أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت463هـ/1071م): القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ومن أول من تكلم بالعربية من الأمم، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ/1931م.

- النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ/1331م): نهاية الإرب في فنون الأدب، تح عبد المجيد ترحيني، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ/2004م.
- ــــــــــــ: نهاية الإرب في فنون الأدب، تح عبد المجيد ترحيني، ج24، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ/2004م.
- الورجلاني أبي زكريا يحيى بن أبي بكر (ت471هـ/1078م): كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تح اسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، الجزائر،1398هـ/ 1979.
- الوزان الحسن بن محمد (ت بعد 957هـ/1560م): وصف إفريقيا، تح، محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.
- الوسياني أبو الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان (ت ق6هـ/12م): سير مشايخ المغرب، تح وتع إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1405هـ/1985م.
- ــــــــــــ: سير الوسياني، ج1، تح ودراسة عمر بن لقمان حمو سليمان بوعصبانة، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1430هـ/2009م.
- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى (ت914هـ/ 1508م): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، ج11، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1401هـ/1981م.
- ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ/1228م): معجم البلدان، دار صادر، بيروت،1417هـ/ 1977م.
- يحيى بن عمر (ت289هـ/901م): أحكام السوق، تح إسماعيل خالدي، دار ابن حزم، بيروت، 1432هـ/2011م.
- اليعقوبي أبو العباس أحمد (ت284هـ/897م): كتاب البلدان، مطبعة أبريل ليدن، 1307هـ/1890م.

قائمة المراجع:

1. الكتب باللغة العربية:

- أبو مصطفى كمال السيد: جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال فتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1416هـ/1996م.
- ـــــــــ: دراسات مغربية أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1428هـ/2007م.
- أحمد موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ، دار الشروق، بيروت، 1403هـ/1983م.
- الأطلس العالمي: المعهد التربوي الوطني والديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر
- ألفرد بل: الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، ترجمة عبد الرحمان بدوي، 1388هـ/1969م.
- أوعفيف محمد: توات مساهمة في دراسة مجتمعات الواحات وتاريخها، كلية الآداب والعلوم الإنساينة، مطبعة أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 1435هـ/2014م.
- إليا أبو ماضي: تبر وتراب، دار العلم للملايين، بيروت، 1387هـ/1967م.
- أيزن أنطوني فون: صقر قريش أو أمير أمية عبد الرحمن الداخل، ترجمة نزهة عبد الرحمن الكتابي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1391هـ/1971.
- باشا نجاة: التجارة في المغرب الإسلامي ق4-ق8هـ/10-14م، منشورات الجامعة التونسية، 1396هـ/1976م.
- بحاز إبراهيم: الدولة الرستمية، الجزائر، 1405هـ/1985م.
- برنشفيك روبار: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، تر حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ/1988م.
- بسدات نصر الدين: العلاقات السياسية والصلات الإقتصادية بين المغربين الأوسط والأدنى من نهاية القرن 4 إلى أواسط القرن 6هـ، الناشر الجامعي الجديد، تلمسان، 1438هـ/2017م.
- بشاري لطيفة: العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، الجزائر، 1433هـ/2012.
- بلهواري فاطمة: التكامل الإقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 1431هـ/2010م.

- بن حسن محمد: القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح، تونس، 1406هـ/1986م.
- بن عميرة محمد: دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1404هـ/ 1984م.
- بن منصور عبد الوهاب: قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1386هـ/1967م.
- بنمليح عبد الإله: الإسترقاق في الغرب الإسلامي بين الحرب والتجارة، منشورات كلية الأداب، جامعة محمد لخامس، وجدة، 1424هـ/2003م.
- بوتشيش القادري: تاريخ المغرب الإسلامي، قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة، بيروت، 1414هـ/1994م.
- بولعسل أحسن: الضرائب في الغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين96هـ-668هـ/715م-1269م، تقديم عبد العزيز فيلالي، دار بهاء الدين، الجزائر، 1434هـ/2013م.
- بوعمامة فاطمة: اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن هجري/14-15م، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 1432هـ/2011م.
- بوريبة رشيد وآخرون: الجزائر في التاريخ –العهد الإسلامي- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1404هـ/ 1984م.
- الترمانيني عبد السلام: الرق ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت، 1399هـ/1979م.
- الجعفري مبارك: العلاقات الثقافية بين توات والسودان الغربي خلال القرن 12هـ، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 1430هـ/ 2009م.
- الجنحاني الحبيب: دراسات في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، 1400هـ/1980م.
- جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج5، ط2، 1413هـ/1993م.
- جودت عبد الكريم: الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرن الثالث والرابع الهجريين (9و10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1412هـ/1992م.
- جورجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 1433هـ/2012م.
- الجيلالي عبد الرحمان محمد: تاريخ الجزائر العام، دار الأمة للطباعة والنشر، 1431هـ/2010م.
- حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، مج2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1407هـ/1987م.

- حسن حسني عبد الوهاب: ورقات من الحضارة العربية في إفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1385هـ/1966م.
- حسن محمد: المدينة والبادية في العهد الحفصي، ج1، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1419هـ/1999م.
- حناوي محمد: البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية، القسم الأول، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1435هـ/2014م.
- حوتية محمد: توات والأزواد خلال القرنين 12 و13هـ-دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية، ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 1428هـ/2007م.
- الخريف رشود بن محمد: خصائص المجتمعات البدوية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخزاعي كريم عاتي: أسواق بلاد المغرب من القرن 6هـ حتى نهاية القرن 9هـ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1432هـ/2011م.
- الخطابي محمد العربي: الأغدية والأدوية عند مؤلفي الغرب الإسلامي –مدخل ونصوص–، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1410هـ/ 1990م.
- دانيال أوسطاش: تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغارب من البدايات الأولى إلى الآن، ترجمة محمد معتصم، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1432هـ/2011م.
- الدراجي بوزياني: القبائل الأمازيغية –أدوارها–ومواطنها وأعيانها، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1430هـ/ 2010م.
- ـــــــــــ: ملامح تاريخية للمجتمعات المغربية، مؤسسة بوزياني للنشر، الجزائر، 1434هـ/2013م.
- رحالة إبراهيم القاسم: النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1420هـ/1999م.
- زبادية عبد القادر: الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقية الغربية وجنوب الصحراء، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1409هـ/1989م.
- زغلول سعد: تاريخ المغرب العربي –الفاطميون وبنو زيري والصنهاجيون–، دار المعارف، الإسكندرية.
- الزركلي خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1406هـ/1986م.
- زنيبر محمد: الصناعة في نسق ابن خلدون الإجتماعي، أعمال ندوة ابن خلدون، الرباط، 1399هـ/1979م.

- سالم عبد العزيز: تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت.
- ستيفين غزيل: تاريخ شمال إفريقيا، تر محمد التازي سعود، ج1، مطبعة المعرف الجديدة، الرباط، 1428هـ/2007م.
- سنوسي يوسف ابراهيم: زناتة والخلافة الفاطمية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1406هـ/1986م.
- سوادي محمد: تجارات البصرة وطرقها إلى المغرب العربي الإسلامي في القرن الثاني هجري حتى أواخر القرن الرابع، جامعة البصرة، دار الحكمة، 1410هـ/1990م.
- الشامي صلاح الدين: الوطن العربي –دراسة جغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط4، 1416هـ/1996م.
- صبحي محمد: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1428هـ/2007م.
- عبد الرازق هالة: أسواق فاس في العهد المريني، المكتبة الدينية، القاهرة، 1433هـ/2012م.
- عقون العربي: الأمازيغ عبر التاريخ، التنوخي للنشر، الرباط، 1430هـ/ 2010م.
- علوي محمد أمراني: سجلماسة وتأثير التجارة في العهد المريني، مطبعة أنقرة، فاس، 1436هـ/2015م.
- علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، تح فؤاد باشا، ج20، فصل الدينار والدرهم، القاهرة.
- ـــــــــــ: الميزان في الأقيسة والمكاييل والأوزان، تحقيق أحمد فؤاد باشا، مراجعة، مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1432هـ/2011م.
- علي يحي عمر: الإباضية في موكب التاريخ، ج2، 1383هـ/1964م.
- عمارة علاوة: دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1429هـ/2008م.
- غادي ياسين: الأموال والأحكام العامة في الإسلام، كلية الأداب، جامعة مؤتة، 1404هـ/1984م.
- الغضبان محمد: صناعة النقود بإفريقية خلال العهد الزيري: مجمع الأطرش، تونس، 1439هـ/2018م.
- فالتر فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها بالنظام المتري، ترجمة كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية.

- فتحة محمد: النوازل الفقهية والمجتمع –أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6هـ إلى 9هـ/12-15م)، منشورات كلية الآداب، الدار البيضاء، 1420هـ/1999م.
- فرج محمد فرج: إقليم توات خلال القرنين 10-11م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- فكري أحمد: قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، مطابع السفير الإسكندرية، 1403هـ/1983م.
- فهمي محمد عبد الرحمان: النقود العربية ماضيها وحاضرها، المكتبة الثقافية، مصر، 1383هـ/1964م.
- ـــــــــــــ: صنج السكة في فجر الإسلام، دار الكتب المصرية، 1376هـ/1957م.
- فيلالي عبد العزيز: العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب، دار الفجر، القاهرة، ط2، 1422هـ/2001م.
- القفرى علي محمد شايع: دور البربر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب الإسلامي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1438هـ/2017.
- كالتون كون: القافلة–قصة الشرق الأوسط، بهاء الدين البجائي، مر إحسان عباس، مؤسسة فرانكلين، بيروت، 1420هـ/1999م.
- الكرملي الأب أنستاس: رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1407هـ/1987م.
- كريمي ماجدة: تجارة القوافل–أثار وبصمات حول تاريخ دول المغرب الوسيط–، دار الجسور، وجدة، 1416هـ/1996م.
- الكعاك عثمان: الحضارة العربية في حوض البحر المتوسط، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1384هـ/1965م.
- كونستابل أوليفيا ريمي: إسكان الغريب في العالم المتوسطي –السكن –التجارة – الرحلة في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، دار المدار الإسلامي، بيروت، 1431هـ/2010م.
- لقبال موسى: دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1399هـ/1979م.
- ـــــــــــــ: الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 1423هـ/2002م.

- مجاني بوبة: المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، دار بهاء الدين، قسنطينة، 1432هـ/2011م.
- ــــــــــــ: دراسات اسماعيلية، مجموعات جامعة منثوري، قسنطينة، 1324هـ/2003م.
- محمود إسماعيل عبد الرزاق: الخوارج في بلاد المغرب الإسلامي حتى منتصف القرن الرابع هجري، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1405هـ/1985م.
- مطهري فطيمة: تاريخ وحضارة تيهرت الرستمية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 1438هـ/2017م.
- مقدم مبروك: البنيات الإنقسامية في المجتمع الواحي القصوري لتوات وأحوازها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1437هـ/2016م.
- ــــــــــــ: الفقارة في قصور توات وأحوازها النشأة والتعريف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1437هـ/2016م.
- منصور عبد الحفيظ: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في عهد الإمارة الرستمية، بحث في الدراسات المعمقة، جامعة قسنطية، 1403هـ/1983م.
- منيمنة سارة حسن: في جغرافية الوطن العربي، دار النهضة، بيروت، 1410هـ/1990م.
- موريس لومبار: تاريخ الإسلام، مج1، تر اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1418هـ/1997م.
- مؤنس حسين: فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، الإسكندرية.
- الميلي مبارك بن محمد الهلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج1و2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- الناقة ابراهيم السيد: دراسات في تاريخ الأندلس الإقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1431هـ/2010م.
- الناصري السلاوي أحمد بن خالد (ت1315هـ/1898م): الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح وتعل جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج1و2و3، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1373هـ/1954م.
- نشاط مصطفى: جنوة وبلاد المغرب من سنة 609هـ-759هـ/1212م-1358م مساهمة في دراسة العلاقات الايطالية المغربية في العصر الوسيط، مطبعة الرباط، 1435هـ/2014م.

• اليعقوبي محمد أبو الهدى الحسني: أحكام التسعير في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1401هـ/2000م.

2. الكتب باللغة الأجنبية:

• Abdelhamid hajiat : Maghreb central sous le règne du sultan Ziyanide ABOU HAMOU MOUSA 2, Alger.
• Atallah Dhina, Le Royoume Abdelouadide a L'poque d'Abou Mammou Mousa 1er d'Abou Tachfin 1er. OPU, Alger.
• Daumas : Le grand désert ou itinéraire d'une caravane du Sahara au pays des negers, paris ; 1849.
• Duran, Simon Ben Semah: Réponse 393 in Abtibal. Juifs Maghrébins et commerce transsaharien du VIIIe au XVe siècle. Revue Française d'outre-mer. Paris. 1979.
• Gauter (EF): Le passé de L'Afrique du nord, Paris, 1952.
• Jacob Oliel : Les juifs Au sahara de Touat Au Moyen Age, CNRS Edition, paris, 1994.
• Ladurie: Histoire de climat depuis Lan mil, champs flawarier ; paris, 2v, 1983.
• Mas latrie : Relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou maghreb avec les nations chrétiennes au moyen âge, Paris 1886.
• -R : Chevalier; Les Voies Romains; Libraires Armand Colin; paris;
• Said dhmani : ESSAI De TABILISSEMENT DUNE CARTE DES VOIES DE CIRCULATION DANS L'est du Maghreb central ; Montpellier ;1985.

3. المعاجم اللغوية:

• ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمود بن مكرم الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1429هـ/2008م.

• دوزي ريهانت: المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، تر أكرم فاضل، وزارة الإعلام، بغداد، 1390هـ/ 1971م.

• الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، مكتبة لبنان، 1406هـ/1986م.

• رجب عبد الجواد إبراهيم: المعجم العربي لأسماء الملابس، تق محمد فهمي حجازي، مر عبد الهادي التازي، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1433هـ/2012م.

• الزبيدي محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تح مصطفى حجازي، مر عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت.

• الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ/1414م): القاموس المحيط، تحقيق مكتب الثرات في مؤسسة الرسالة، إشراف نعيم العرسقوني، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط8، 1426هـ/2005م.

- قلعه جي محمد رواسي، قنيبي حامد صادق: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، لبنان، ط2، 1408هـ/1988م.

4. الرسائل الجامعية:

- بسام كامل عبد الرازق: تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة النجاح، نابلس، 2002.
- بن خالد موسى أحمد: دور القبائل البربرية في العلاقات السياسية الفاطمية والأموية (297-422هـ/910-1032م)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2002.
- بن عميرة محمد: الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي حتى سقوط دولة الموحدين، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- بلعربي خيرة: المسالك والدروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي (5هـ-10هـ/11-16م)، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف مبخوث بودواية، جامعة تلمسان، 2009-2010.
- بصديق عبد الكريم: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، إشراف فاطمة بلهواري، جامعة وهران، 2017/2018.
- بلمداني نوال: نظام الرعي في المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ/10-11م)، أطروحة دكتوراه علوم، إشراف فاطمة بلهواري، جامعة وهران، 2013-2014.
- بكاي عبد المالك: الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ/13-16م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، إشراف مسعود مزهودي، جامعة باتنة، 2013/2014
- طويل محمد: النقل والتنقل في المغرب في العصر الوسيط، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997.
- الكثيري سالم أحمد: الصلات التجارية بين عمان وبلاد المغرب خلال العصر الوسيط (القرن1-8هـ/7-14م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف عبد الإله بنمليح، جامعة ظهر المهراز، فاس، 2011/2012.
- كربوع مسعود: نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي –جمعا ودراسة وتحليلا، رسالة ماجستير، إشراف رشيد باقة، جامعة باتنة، 2012-2013.

5. المقالات والدوريات:

- أستيو محمد: أقوات التغذية في تاريخ المغرب الحديث، مجلة أمل، عدد خاص حول التغذية والأزمة في تاريخ المغرب، العدد 17، مطبعة النجاح، 1419هـ/ 1999م.
- بلعربي خالد: الأسواق في المغرب الأوسط في العهد الزياني، دورية كان التاريخية، عدد6، 2009.
- ـــــــــــــ: تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى في العصر الوسيط/ مجلة الواحات، عدد15، 2011.
- بن شريفة محمد: من تاريخ العادات المغربية –الأعياد نموذجا، مقال في كتاب العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007.
- بوقاعدة البشير: مقاومة زنّاتة المغرب الأوسط للمد الشيعي، ملتقى وطني المقاومة الجزائرية عبر العصور، جامعة سطيف، 11و12 ديسمبر 2012.
- بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية، أعمال ندوة التجارة وعلاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 13-02-1989.
- ـــــــــــــ: النشاط الإقتصادي لبعض حواضر المغرب أواخر القرن 5هـ وبداية 6هـ، مجلة الوحدة العربية، ع53، المجلس القومي للثقافة، 1989.
- الجميل محمد بن فارس: الأطعمة والأشربة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حوليات كلية الآداب، عدد17، جامعة الكويت، 1996.
- الجعفري مبارك: الدور التعليمي للزوايا والطرق الصوفية في إقليم توات بالجنوب الغربي للجزائر خلال القرن 12م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2011.
- حسن أحمد: التسعير في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، مجلد22، دمشق، 2006.
- زمام نور الدين: المفهوم الخلدوني للسلطة، مجلة العلوم الإجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الإجتماعية، جامعة الأغواط، عدد2، 2006
- سلفاتوري بورونو: العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وإيطاليا في العصر الوسيط، تر محمد الباروني، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الغزو الليبيين ضد الغزو الإيطالي، عدد2، يوليو، 1986
- السمرائي عبد الحميد حسن أحمد: علاقات الدولة العامرية بالإمارات الزناتية، مجلة السومريين، العدد24، كانون الثاني، 2011.
- سعيدوني ناصر الدين: ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني، مجلة الأصالة، عدد خاص، 1977.

- العلوي عبد العزيز: البعد الإجتماعي للتجارة الصحراوية في العصر الوسيط، مجلة المصباحية، عدد1، كلية الأداب والعلوم الإنساني، فاسن 1995.
- علي حامد لطيف: النظم التجارية في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي، مجلة دراسات تاريخية، عدد4، ليبيا، 2003.
- فقادي الحسين: من مظاهر التغذية في المغرب الوسيط، مجلة أمل، عدد خاص حول الأطعمة والأشربة في تاريخ المغاربة، العدد 16، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1419هـ/ 1999م.
- قدوري الطاهر: الطرق التجارية الصحراوية وامتدادها في البحر المتوسط في العصر الوسيط، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2011.
- كاريون أنسين: البربر الزناتيون، مجلة خيل وفرسان، عدد خاص، الرباط، 30 يناير2004.
- كرطالي أمين: الإنعكاسات السياسية والإقتصادية للوجود الهلالي في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني 633-962هـ/1235-1554م)، مجلة عصور، مج 17، ع2، ديسمبر 2018.
- لقبال موسى: طبنة في مجال العلاقة بين زناتة والفاطميين حتى نهاية عصر المنصور الفاطمي
- مجلة سيرتا: مجلة تاريخية إجتماعية يصدرها دوريا معهد العلوم الإجتماعية، قسنطينة، السنة الثانية، عدد3، رجب 1400هـ، ماي 1980.
- ناصح محمد: مكانة التجارة بين الفئات الإجتماعية المكونة للمجتمع الحضري، أعمال ندوة التجارة وعلاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، من21-32 فبراير1989.
- الهلالي محمد ياسر: لمحة عن العقوبات العرفية اللصوصية في المجال القروي المغربي خلال العصر الوسيط، مقال في كتاب الأعراف بالبادية المغربية، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، دار السلام، الرباط، 2004.
- ــــــــــــــ: نظرة المجتمع للمرأة في مغرب القرن 8هـ-9هـ/14-15م مساهمة في تاريخ الذهنيات، مقال في مجلة أمل، عدد حول حلقات في تاريخ المرأة بالمغرب، عدد 14/13، 1998، الدار البيضاء، 1998.

6. المقالات باللغة الفرنسية:

- Yaala Mohammed : Remarques sur les tribus Amāzīġ de l'Occident musulman à travers un manuscrit marocain d'époque médiévale. In: Antiquités africaines, 37,2001

7.المواقع الإلكترونية:

- https://journals.openedition.org/insaniyat/6756

الفهـارس العامـــة

فهرس الآيات

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة المائدة

سورة الأعراف

سورة هود

سورة يوسف

سورة التوبة

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْأَخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولَهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ الآية29/ص253.

سورة النحل

﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ الآية 05/ص183.

﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْماً مُجْرِمِينَ﴾. الآية66/ص73.

سورة الأنبياء

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ الآية 30/ص72.

سورة المؤمنون

:﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَّ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ الآية72/ص254.

سورة الفرقان

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ الآية 20/ص159.

سورة لقمان

﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ الآية18/ص138.

سورة الزمر

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية21/ص125.

سورة غافر

﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُور﴾ الآية 19/ص76.

سورة الحجرات

﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ الآية 13/ص31.

سورة الجمعة

﴿مَثَلُ الَّذِين حُمِّلُوا التَّوْرَاتَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾الآية05/ص138.

﴿ فَإِذَا قُضِيَّتِ الصَّلَاةِ فَانْتَشِرُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾ الآية10/ص158.

سورة الحشر

﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَّاءِ مِنْكُمْ﴾ الآية7/ص253.

سورة المزمل

﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾
الآية20/ص158.

فهرس الأحاديث

البخاري

" لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكفّ الله بها وجهه، خير له أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"/158.

"كان النبي ص يغسل –أو كان يغتسل- بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد". 237/228.

"فرض رسول الله زكاة الفطر صاعا من ثمر وصاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين"/ 228.

"رخص في بيع العرايا بخرصها في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق"/231.

"بينما نحن جلوس عند النبي ص إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت، قال مالك؟ قال: وقعت على إمرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ص: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا، قال: هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا قال: لا، قال: فمكث النبي (ص) فبينما نحن على ذلك أتى النبي ص بعرق من التمر قال: أين السائل؟ قال: أنا قال: خد هذا فتصدق به"/234.

"ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة لأواق صدقة"/239.

"يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة "/240.

"أنا عند حسن ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملإه ذكرته في ملإ خير منه وإن تقرب إليّ شبرا تقربت إليه ذراعا وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا"/248.

مسلم

"منعت العراق درهمها وقفيزها"/ 229.

"رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق"/231.

"منعت العراق درهمها وقفيزها ومنعت الشام مديها ودينارها ومنعت مصر إردبها ودينارها.."/232.

نهى عن المخابرة والمحالفة والمزابنة، المحالفة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة، والمزابنة أن يبيع الثمر في رؤوس النخل بمائة فرق، والمخابرة كراء الأرض بالثلث والربع"/233.

"بينما نحن جلوس عند النبي ص إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت، قال مالك؟ قال: وقعت على إمرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ص: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا، قال: هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا قال: لا، قال: فمكث النبي (ص) فبينما نحن على ذلك أتى النبي ص بعرق من التمر قال: أين السائل؟ قال: أنا قال: خد هذا فتصدق به"/234.

"ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أواق صدقة"/239.

"يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة "/240.

"تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل"/249.

النسائي

" أحلّ الذهب والحرير لإناث أمتي وحرّم على ذكورها" /64.

الترمذي

"أعقلها وتوكل على الله"/140.

"كلوا بالزيت واذهنوا به فإنّه من شجرة مباركة"/164.

"إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاث لم ينجس"/ 235.

"أن الكافر ليسحب لسانه الفرسخ والفرسخين يتوطؤه الناس"/ 248.

أبو داوود

"نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس"/218.

"المكيال مكيال أهل المدينة والميزان ميزان أهل مكة"/221.

"إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاث لم ينجس"/ 235.

"كان النبي ص يتوضأ بإناء يكون رطلين ويغتسل بالصاع"/237.

"كانت قيمة الدية في عهد رسول الله ثمان مائة دينار أو ثمانية لآلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين"/ 240.

الإمام أحمد

"إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاث لم ينجس"/ 235.

"أقبلنا مع رسول الله حتى إذا كنا بتربان –بلد بينه وبين المدينة بريد وأميال...وذلك من السحر"/247.

"أن الكافر ليسحب لسانه الفرسخ والفرسخين يتوطؤه الناس"/ 248.

"كان النبي ص يغسل –أو كان يغتسل- بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد"/237.

ابن ماجة

" أحلت لنا ميتتان الحوت والجراد"/70.

"إذا كان الماء قدر قلتين أو ثلاث لم ينجس"/ 235.

فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس الأماكن

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

فهرس القبائل

حرف الباء

حرف الجيم

حرف الدال

حرف الزاي

حرف الصاد

حرف العين

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف الهاء

حرف الواو

فهرس المحتوى

الفصل الثالث: الأسواق الزناتية وتنظيماتها

الملخص:

قبيلة زناتة والنشاط التجاري في المغرب الأوسط ما بين القرن (2-7هـ/8-13م)

تعد قبيلة زناتة من أكبر القبائل البربرية في المغرب الأوسط تعود أصولهم إلى البربر البتر نسبة إلى مادغيس الإبتر من أولاد زانا بن يحي ابن ضري بن مادغيس الإبتر من بطون ولد جانا وهم ودليك وفورني والديدت التي تصل إلى حام بن نوح عليه السلام، تمتاز بانتشار بطونها وأفخاذها وعشائرها بكل أنحاء المغرب الأوسط فهي تمتد من نهر ملوية غربا حتى منطقة الأوراس شرقا وتشمل بذلك مرتفعات وهران وتلمسان ووادي شلف وجبل أمور فهي مترامية الأطراف من الشرق مع قبيلة كتامة وزواوة أما من الناحية الشمالية فيحدها البحر المتوسط ومن الجنوب الشرقي فهي متاخمة مع قبيلة لواتة أما من الجنوب الغربي فتصطدم بقبائل صنهاجة.

كان لاتساع الموقع الجغرافي وتعدد بطون زناتة إنعكاس على الحياة الإقتصادية خاصة التجارية منها، حيث شكلت تجارة زناتة المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط أهم النشاطات الإقتصادية بل كثيرا ما كان تأثيرها وانعكاسها واضحا على مجالات أخرى، وقد ساعدت عوامل مجتمعة في ذلك ولعل أبرزها العامل الجغرافي الذي يعد من أهم عوامل جذب التجار، وتنوع المسالك والطرق التجارية سواء كانت المسالك الداخلية التي تربط الحواضر الزناتية أو الطرق الخارجية التي تربط زناتة بمختلف البقاع والأصقاع، كما أنّ موقف الأمراء الزناتيون من التجارة كان هو الآخر عاملا مهما في تفعيل الحركة التجارية الزناتية، يضاف إلى ذلك امتلاك زناتة لأهم وسائل النقل المساعدة على التجارة التي كانت تنطلق من مختلف المراكز الزناتية.

ومن خلال البحث عن تجارة زناتة يمكننا رسم صورة للحركة التجارية في تلك الفترة وهذا بالوقوف على أصناف التجار وأهم المحطات التجارية الزناتية بالمغرب الأوسط، وكذلك التطلع إلى معرفة أنواع الأسواق الزناتية والمعايير التي على إثرها قنّنت مرجعية السوق محليّة كانت أو عالمية، وذلك بالتركيز على أحكام السوق التي ضبطت نظريا عن طريق جهاز الحسبة الذي صيغ بمجموعة من التشريعات، دون إغفال صيغ التعامل التجاري الداخلي التي سادت عصرئذ إلى جانب التطرق للعملة الزناتية المستخدمة في الأسواق وعياراتها وشعاراتها الإديولوجية بين ما هو ديني وسياسي، والتعرض إلى ظاهرة رخص الأسعار وغلائها وتنوع المكاييل والموازين الزناتية، إلى جانب التطرق لمختلف المكوس والضرائب، وكل ذلك يؤدي إلى معرفة اختلاف أنواع البيوع وطرق التعامل التجاري داخل الأسواق الزناتية بغرض تسهيل تدفق السلع والبضائع سواء التي تصدرها زناتة أو تستوردها.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، زناتة، المغرب الأوسط، العصر الوسيط، التجارة

باللغة الفرنسية:

La tribu de Zenâta et L'Activité Commerciale Dans Le Centre Maghreb Entre le siècle (2_7 hijir/ 8_13 Apres JC)

Resumé:

La tribu de Zenâta est l'une des grandes Tribus Berbères Du Centre De Maghreb, Ses origines remontent aux Berbères Des El bitre par rapport à Madgis El Bitre des Ben Zana Ben yahia Ben Dari Ben Madjis El Ebitre des curies de Ben Djana qui sont Dalik formi et El Did, qui arrive Ham Ben Noah, elle se caractérise par La propagation de ses curies et ses phratries dans tout Le Maghreb du Centre, elle S'étend De La Rivière de Moulauya à L'Ouest jusqu'a La région des Aurès à l'est-elle comportes les plateau d'Oran, et Tlemcen, La Rivière Chlef et La Montagne Amor, et elle est lie de L'est avec La tribu *Kutama et Zouaoua,* et du N*ord,* elle est borne de le Méditerrané et du Sud, elle Borde avec La tribu de L'ouata et sud-ouest, elle s'aborde avec les tribus de Sanhadja.

L'ampleur géographique et la mull inde des curies de Zenâta ont joué un rôle très important sur l'activité économique et spécialement le commerce qui était parmi la plus importante activité économiques dans la région durant la période du Moyen Age, plusieurs facteurs ont aidé au resplendissement de l'activité commerciale de la tribu de Zenâta tels que, la localisation géographique qui permettait d'attirer les commerçantes a la diverse des chemins et des allées commerciale qui ce soit les chemins intérieurs qui relient les Cites de Zenâta ou les chemins extérieurs qui relient Zenâta aux autres contrées a la possession de Zenetes des différents moyens de Transport surtout linter des princes de Zenâta aux activités commerciales.

On peut se faire une idée de mouvement commercial durant cette période est c'est en de Zenâta sur le marques de marchandise et les stations commerciales les plus importantes du Maghreb, tout en cherchant à connaitre types des marches et les normes qui ont abouti au codage de la référence du marché local ou mondial, en se concentrant sur les dispositions du marché qui ont été développées en théories à travers l'appareil de calcul qui a été formule avec un ensemble de les gélations sans perdre de vue, les formes de transactions commerciales internes qui a prévalu a cet époque, en plus de toucher à la monnaie Zinatique citilisee sur les marches et à leur slogans idéologiques entre ce qui est religieux et politique et l'exposition ou phénomène des prix bon marche et chères et a la diversité des mesures et des échelles, en plus de toucher aux différentes accises et taxes, et tout cela conduit à connaitre les différents type de ventes et les façons de faire des affaires sur les marches Zinatique dans le but de faciliter la circulation des marchandises qu'elle soient exportées ou importées.

Mots clés : Tribu, Zenâta, Le Centre Maghreb, Moyen Age, Commerce.

باللغة الإنجليزية:

The Tribe of Zenata and Commercial Activity in Middle Maghreb between the (2-7 AH/8th and the 13th Centuries)

Abstract:

Zenata is one of the biggest Berber tribes of the Middle Maghreb. Their origins stretch back to *Amputee Berbers* who relate to Madghis the Amputee. They are descendants of Zana son of John son of Dari son of Madghiss the *Amputee*, descendents of the children of Jana; Wadlik and Forni and didet, who relate to Ham son of Noah. One defining characteristic of Zenata is the spread of its clans and subgroups throughout the Middle Maghreb region; it stretched from the Valey of Malwiya in the West to the Ourass in the East, thus encompassing the hills of Oran and Telemcen, the Chlef Valley and Mont Amour .To the East It had borders with the tribes of Kutama and *Zouaoua*; to the north it stretched to the Mediterranean sea, and to the south east it had borders with to the tribe of *Louata*. To the south West, it met the tribes of Sanhaja.

Zenata’s large landmass, in addition to its many subgroups, had a big impact on its economic and particularly commercial life. Commerce, hence, formed the corner stone of Zenata's economy during the Middle Ages and its influence on other sectors was apparent. A combination of factors helped in the flourishing of commerce during that period including the geographical factor, which is essential in attracting traders. Another factor was the multiplicity of paths and trade routes, whether interior connecting the cities of Zenata, or exterior which connected Zenata to different lands and regions. The importance given to commerce by the rulers of Zenata in addition to its possession of different means of transportation helped boosting the movement of trade.

Searching the Zenata trade activity allows for the drawing of a picture of the commercial movement in that period .This is carried out through spotting the types of traders and the most important trade centers in Zenata during the medieval period. It seeks also to identify the types of markets and the criteria upon which trade rules were legislated at both local and international levels. Regulations for the markets were theoretically formed by the institution of *Hisba* which was based on a set of legislation. The study also covers the various types of domestic commercial dealings which prevailed at the time and addresses the currency which was utilized in Zenata's markets, its standards, and ideological slogans, political and religious. It points to the phenomenon of increasing and decreasing prices and the diversity of weights and scales in Zenata's markets, the fees and taxes .This reveals the diverse trading methods and commercial dealings within Zenata's markets, which facilitated the movement of goods both imported and exported.

Key words: Tribe, Zenata, Middle Maghreb, Middle Ages, Commerce